











فهرست

کتاب احکام الاوقاف

للامام احمد بن عمرو

الشهير بالخصاف

صحیفة	فهرست
۱	ماروی فی صدقات النبی صلی الله علیه وسلم
۵	ماروی فی صدقة أبی بکر رضی الله عنه
۵	ماروی فی صدقة عمر بن الخطاب رضی الله عنه
۹	ماروی فی صدقة عثمان بن عفان رضی الله عنه
۹	ماروی فی صدقة علی بن أبی طالب رضی الله عنه
۱۱	ماروی فی صدقة الزبیر رضی الله عنه
۱۱	ماروی فی صدقة مغاذ بن جبل رضی الله عنه
۱۲	ماروی فی صدقة زید بن ثابت رضی الله عنه
۱۳	ماروی فی صدقة عائشة رضی الله عنها
۱۳	ماروی فی صدقة أسماء بنت أبی بکر رضی الله عنهما
۱۳	ماروی فی صدقة أم سلمة زوج النبی صلی الله علیه وسلم
۱۳	ماروی فی صدقة أم حبیبة زوج النبی صلی الله علیه وسلم
۱۴	ماروی فی صدقة صفیة بنت حی زوج النبی صلی الله علیه وسلم
۱۴	ماروی فی صدقة سعد بن أبی وقاص رضی الله عنه
۱۴	ماروی فی صدقة خالد بن الولید رضی الله عنه
۱۴	ماروی فی صدقة أبی أروى الدوسی رضی الله عنه
۱۵	ماروی فی صدقة جابر بن عبد الله رضی الله عنه
۱۵	ماروی فی صدقة سعد بن عبادة رضی الله عنه
۱۵	ماروی فی صدقة عقبه بن عامر رضی الله عنه
۱۵	ماروی فی الجملة من صدقات أصحاب رسول الله صلی الله علیه وسلم
۱۷	ماروی فی صدقة عبد الله بن الزبیر رضی الله عنهما
۱۷	ماروی فی صدقة التابعین ومن بعدهم
۱۹	باب الوقف علی الرجل والمرط فيه
۱۹	مطلب قال أرضی صدقة موقوفة علی فلان بن فلان ما کان حیا
۲۰	مطلب أوصی بغلة أرضه أبداً لساکنین وهي تخرج من ثلثه تكون وقفاً
۲۰	مطلب خروج الوقف عن الملك

فهرست	صحيفة
مطلب وقف المشاع	٢١
مطلب استثنى من غلة وقفه نفقته على نفسه وعياله مدة حياته	٢١
مطلب وقف ولم يخرج منه من يده جاز عند أبي يوسف	٢١
مطلب شرط بيعه والاستبدال به جاز عند أبي يوسف	٢٢
مطلب الشرط الثانى ناسخ للاول	٢٣
مطلب شرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان	٢٣
مطلب اشترط الواقف شروطا الى الصدقة تكون أيضا له وان لم يشترطها لنفسه	٢٤
مطلب الناظر وكيل للواقف فى حياته ووصى له بعد موته	٢٥
مطلب ليس للوالى أن يجعل ما جعله الواقف لغيره	٢٥
مطلب شرط الواقف قضاء دينه بعد موته	٢٦
مطلب اذا قدم الواقف بعض المصارف	٢٦
مطلب اذا شرط بيع الوقف والتصدق بثمنه عند منازعة أهله	٢٧
مطلب يدخل ولد الولد مع الولد	٢٧
مطلب ينظر الى وقت الغلة	٢٧
مطلب دخول ولد البنات مع ولد البنين	٢٨
مطلب ترتيب البطون	٢٩
مطلب اذا مات واحد من الاعلى وترك ولدا	٢٩
مطلب أولاد من مات قبل أن يستحق فى الوقف	٢٩
مطلب الفرق بين قوله صدقة وموقوفة	٣٠
مطلب الوقف محتمل لمعان	٣١
مطلب الوقف على الغزو والجهاد والحج	٣٢
مطلب الوقف على التباى	٣٢
مطلب الوقف على يتامى بنى فلان	٣٣
مطلب الوقف على أكفان الموتى	٣٣
مطلب الوقف على بناء المساجد	٣٣
باب الرجل يقف الارض من أرض الخراج أو من ارض الصدقة وما يدخل فى هذا الباب	٣٤

فهرست	صحيحة
مطلب وقف أرض الخراج والعشر	٣٤
مطلب وقف الاقطاع	٣٤
مطلب وقف البناء دون الارض	٣٤
مطلب وقف الخانات في السوق	٣٤
مطلب وقف المبيع فاسدا	٣٥
مطلب لو ظهر الموقوف مستحقا	٣٥
مطلب وقف الارض في مدة الخيار	٣٦
مطلب وقف الوارث فظهر على أبيه دين	٣٦
مطلب اشتراكها بخمر أو خنزير ووقفها	٣٦
مطلب اطلع على عيب بعد وقفها	٣٦
مطلب وقف المرهون	٣٧
باب الرجل يقف الارض على أهل بيته أو على حشمه أو على قرابته	٣٨
أو على أرحامه أو على أنسابه	
مطلب الوقف على الجنس والاول	٣٨
مطلب معنى الفقير والغنى	٣٨
مطلب العبرة للفقير يوم القسمة	٣٩
مطلب الوقف يجوز على من لم يخلق دون الوصيه	٤٠
مطلب يدخل في أهل بيته المالك	٤١
باب ذكر القرابه	٤٢
مطلب معنى القرابه	٤٢
مطلب الوقف على عيال زيد	٤٣
مطلب وقف على من حفظ القرآن من قرابته	٤٥
الفقير الذي يعطى من غلة الوقف	٤٦
مطلب الوقف على الاهل	٥٠
مطلب الوقف على فقراء قرابته ولم يزد	٥٠
باب الرجل يقف الارض على أقرب الناس منه أو على أقرب الناس من رجل آخر	٥٢

صحيحة	فهرست
٥٤	مطلب وقف على أقرب قرابته
٥٥	مطلب قوله وصية بين زيد وعمر وكان أحدهما ميتا
٥٧	باب الرجل يقف الأرض على قرابته فيتنازعون في ذلك
٥٧	مطلب خصم مدعى القرابة وصى الواقف
٥٨	مطلب لا تقبل البيعة على القرابة حتى يفسروها وينسبوه
٦١	باب الوقف على فقراء القرابة وما يجب في ذلك
٦١	مطلب كيفية صحة الشهادة على الفقير
٦٢	مطلب لا تقبل شهادة القرابة بعضهم لبعض
٦٣	مطلب تقدم شهادة الغني على شهادة الفقير
٦٤	باب الرجل يجعل داره موقوفة ليسكنها قوم بأعيانهم ومن بعدهم تكون غلتها للساكنين
٦٤	مطلب ليس لمن جعل له السكنى أن يستغل ولأن له القلة أن يسكن
٦٥	مطلب شرط أن من تزوجت منهن فلا حق لها في السكنى
٦٦	مطلب من له سكنى داره أعارتها لا أجازتها
٦٦	مطلب إذا كان سكناها لواحد بعد واحد على من مرمتها
٦٧	مطلب لو امتنع من المزمة من له السكنى
٧١	باب الرجل يجعل أرضه صدقة موقوفة على نفسه وولده وولد ولده ونسله
٧٤	مطلب مما يحفظ من مسائل الوصايا
٧٥	مطلب الفرق بين البنين والولد
٧٨	مطلب مسألة الاولاد العشرة
٨٢	مطلب بيان نقض القسمة
٨٣	مطلب مسألة الاولاد العشرة الثانية
٨٥	مطلب اشتراطه النفقة على نفسه وعياله من القلة ليس بوقف على نفسه
٨٧	مطلب إذا كان آخر كلامي الواقف مناقضا لاوله يعمل بالآخر الكلامين
٩٠	باب الرجل يجعل أرضه وقفا على رجل بعينه وعلى ولده وولد ولده ثم على المساكين من بعدهم أو يقفها على قوم بأعيانهم ويجعل آخرها للمساكين وما يدخل في ذلك

فهرست	صحيفة
باب الرجل يجعل أرضه صدقة على نسل رجل أو على ذريته أو على عقبه	٩٣
مطلب تفسير النسل وأن النسل والذرية واحد	٩٣
مطلب ضمير الجمع يرجع للجميع ما قبله	٩٤
مطلب اذا نزل الاولاد الى ثلاثة أبطن صاروا بمنزلة القبيلة	٩٥
باب الوقف على العقب	٩٧
مطلب تفسير العقب وأنه ولد الرجل بعد موته	٩٧
مطلب حجب الاب لاولاده في الوقف	١٠٠
باب الرجل يقف الأرض على ولده أو يقول قد وقفها على ولد زيد	١٠٤
مطلب وقف على ولده وليس له ولد	١٠٦
مطلب وقف على الاصغر من ولده وهو من لم يبلغ الحنث	١٠٧
مطلب وقف ولم يذكر العماره	١٠٨
باب الرجل يقف الأرض على بنيه أو على بنى زيد	١٠٩
مطلب وقف على بنيه تدخل بناته	١٠٩
مطلب لو قال أرضي صدقة على اخوتي وله اخوة وأخوات فالغلة لهم جميعا	١٠٩
قول أبي حنيفة رحمه الله في الوقف	١١٠
باب الرجل يبنى المسجد ويأذن للناس في الصلاة فيه أو يبنى خاناً	١١٣
أو يجعل أرضه مقبرة أو يجعل سقاية للمسلمين وما يدخل في هذا الباب	
باب الرجل يقف الأرض على مواليه	١١٥
باب الرجل يقف الأرض على أمهات أولاده وعلى مدبراته وعلى أمهات	١١٩
أولاد غيره ومماليك رجل	
باب الرجل يقف الأرض على أمهات أولاد الرجل أو على مدبرات	١٢١
الرجل أو على مماليك رجل وما يدخل في ذلك	
مطلب يجوز الوقف على مملوك الغير	١٢١
مطلب وقف الرجل على مملوكه غير صحيح	١٢٢
باب الوقف الذي لا يجوز	١٢٥
مطلب الوقف على أهل بغداد أو على المسلمين باطل	١٢٥

فهرست	صحيحة
مطلب لو وقف سنة أو شهرا لا يجوز	١٢٧
مطلب إضافة الوقف وتعليقه بشرط يبطله	١٢٨
مطلب وقف ملك الغير ثم أجاز المالك جاز	١٢٩
باب الرجل يقف الأرض أو دارا له على مرمة مسجد بعينه أو على شقاية بعينها وما جاء في ذلك	١٣١
مطلب المرمة غير البناء	١٣٣
باب الوقوف المتقدمة	١٣٤
مطلب تنازع قوم وقف يرجع فيه إلى قول وريثة الواقف	١٣٤
باب الرجل يقف الأرض على ولده وليس له ولد	١٣٦
باب الرجل يقف الأرض على رجلين فيكون أحدهما ميتا أو يقبل أحدهما ذلك ولا يقبله الآخر	١٣٨
مطلب قبل الوقف ثم رده	١٤٠
باب الرجل يقف الأرض على رجلين ويمى لكل واحد منهما من غلتها شيئا	١٤١
باب الوقف على وريثة فلان	١٤٥
مطلب أقل ما يقع عليه اسم الورثة أو الأولاد اثنان	١٤٧
باب الرجل يقف الأرض على قوم بأعيانهم على أن يقدم بعضهم على بعض	١٤٨
باب الرجل يقف الأرض على نفسه ثم يعله على المساكين	١٤٩
باب الرجل يقف الأرض ومعها رقيق أو بقر يعملون فيها أو يقف الرقيق دون الأرض	١٥٢
باب الرجل يقف الأرض على قوم فيقبل بعضهم ذلك ولا يقبل بعضهم أو لا يقبل ذلك أحد منهم	١٥٣
مطلب وقف على رجل فقبل ثم رد أو رد ثم قبل هل يصح	١٥٣
باب الرجل يقف الأرض على أن له أن يبيعها	١٥٤
مطلب باع الوقف بالتقدي واشترى به عرضا كان له والجن عليه	١٥٥

فهرست	صحيفة
باب الرجل الموقوف عليه بقر بأن الوقف عليه وعلى رجل آخر	١٦٠
باب الرجل يقف الارض على قرابته الاقرب فالاقرب	١٦٤
باب الرجل يقف الارض على ذوى قرابته	١٦٨
باب الرجل يقف الدار على قوم يسكنونها أو يستغلونها	١٧١
باب الرجل يقف الارض على قرابته على أن يعطى الاقرب فالاقرب	١٧٣
يبدأ بأقربهم	
باب الرجل يقف الارض والدار على قوم ويقف أرضا أخرى على قوم	١٧٨
آخرين الخ	
باب الرجل يقف الارض على جيرانه	١٨٢
مطلب تفسير الجيران في الوقف عليهم والفرق بين جار الشفعة والجار	١٨٢
الذى يستحق في الوصية على الجيران	
باب اقرار الرجل بارض في يديه أنها وقف والقرار في المرض	١٨٦
مطلب السبيل في الوقوف المتقدمة أن ينظر فيها الى ما يوجد من	١٩٠
رسومها في دواوين القضاة	
باب الولاية في الوقف	٢٠١
مطلب للقاضي اخراج الوقف من يد واقفه اذا كان غير مأمون عليه	٢٠٢
مطلب ولي على وقفه ولما وشرط أنه لا يخرجها فالشرط باطل	٢٠٣
باب في اجارة الوقف	٢٠٥
مطلب آجر الواقف الارض اجارة فاسدة	٢٠٦
باب المعاملة والمزارعة في أرض الوقف	٢٠٧
باب الرجل يقف الارض ثم يبيحدها وهي في يده أو تكون في يدي	٢٠٩
غيره وهو جاحد أن تكون الارض التي وقفها والشهادة على ذلك	
مطلب الشهادة التي تقبل في الوقف	٢١٠
باب الارض تكون في يدي رجل فيدعى رجل أنها لله فيقر الذي الارض	٢٢١
في يديه أن رجلا حرا من المسلمين وقفها ودفعها اليه	
مطلب اقرار التميم لمضى الملك لا يجوز	٢٢٥



صحيحة	فهرست
٢٣٢	باب وقف المشاع وهل يقسم وما يدخل في ذلك
٢٣٧	باب الرجل يقف الارض في أبواب البر أو في الحج أو في ابن السبيل أو في غير ذلك فيحتاج ولده أو قرابته الى ذلك
٢٣٨	مطلب لا يقضي دين الواقف من غلة وقفه
٢٤٠	باب الارض أو الدار توقف فتغصب
٢٤٥	باب الوقف في المرض
٢٤٧	مطلب كل من أوصى بوصية فله الرجوع عنها
٢٤٧	مطلب الوقف في المرض بمنزلة الوصية في النفاذ من الثلث لا في الرجوع عنه
٢٥٨	مطلب لو قال تعطي غلة أرضي بعد موتي لولد زيد كان وصية
٢٥٩	مطلب مالا يصح وقفه ولا وصية
٢٦٣	مطلب وقف الارض وفيها شجرة لا تدخل
٢٦٥	باب الرجل يقف الارض أو الدار أو البستان أو الحوائث أو الحمام أو المستغل وما يدخل في الوقف من ذلك
٢٦٥	مطلب يدخل في وقف الارض البناء والشجر لا الزرع والتمر
٢٦٦	مطلب لا يدخل في وقف الدار طريقها في دار أخرى أو مسيل ما فيها
٢٦٨	باب الرجل يجعل أرضه صدقة موقوفة ثم يزرعها فيختلف هو وأهل الوقف في الزرع أو فيها أففق
٢٧٠	باب الرجل يقف الارض أو الدار على أنه ليس لوالها أن يؤجرها أو على أنه ان نازع أحد من أهل الوقف في ذلك فهو خارج من الوقف
٢٧٠	مطلب شرط ان أحدث أحد من أهل الوقف ما يؤدي الى ابطاله فهو خارج من أهله يعمل بشرطه
٢٧٤	باب الرجل يقف الارض على ولده وولد ولده ونسله أبدا أو على أهل بيته أو على قرابته ويشترط أن من انتقل عن كذا وكذا وصار الى كذا وكذا فهو خارج من وقفه
٢٧٦	مطلب الوقف على العيان باطل وكذا العود والعرج والزمنى
٢٧٨	باب الشهادة في الوقف وما يدخل في ذلك

صحيحة	فهرست
٢٨٣	باب الرجل يقف الارض أو الادار ولا يحدد ذلك ويقول هي مشهورة يستغنى بشهرتها عن تحديدها والرجل يقف الارض وهي مشغولة باجارة أو غيرها
٢٨٤	باب الرجل يشتري دارا أو أرضا فيقفها ثم يقول اني اشتريتها لفلان
٢٨٧	باب الرجل يقف الارض على انسان بعيته سنين ثم يقول قد وقعت هذه الارض بعد مضي السنين على كذا
٢٨٩	باب الرجل يؤجر ضيعة له ثم يقفها
٢٩٠	باب الرجل يرهن ضيعة له ثم يقفها
٢٩١	باب الرجل يقف الارض من مال المضاربة
٢٩٢	باب العبد المأذون يشتري دارا فيقفها المولى
٢٩٣	باب الرجل يغصب ضيعة من رجل فيقفها
٢٩٣	باب الرجل يبيع أرضه على أنه بالخيار فيقفها أ يكون هذا نقضاً للخيار
٢٩٣	باب الرجل يهب الرجل أرضا فيقفها الموهوب له قبل القبض
٢٩٣	باب المحجور عليه يقف أرضا له
٢٩٤	باب الرجل يوصي لرجل بارض فيقفها الموصى له قبل موت الموصي
٢٩٤	باب الوقف في أبواب البر
٢٩٥	باب الرجل يقف الارض على الفقراء والمساكين وعلى فقراء قرابته وغيرهم
٣٠١	باب الرجل يقف الارض على فلان أو على فلان أو يقول في الحج عنى أوفى الغزو عنى
٣٠٩	باب الرجل يقف الارض على قوم على أنه ان احتاج قرابته الى ذلك ردت غلة!! رفق عليهم فاحتاج بعض القرابة ولم يحتاجوا كلهم
٣١١	مطلب قال يحدد مبدى سالورثتى سنة ثم يعتق فوات بعضهم قبل سنة لا يعتق
٣١٥	باب الرجل يشتري الارض ييها فاسدا فيقفها
٣١٩	باب الوقف في دور الثغور أو في بعض مزارعها أوفى دور مكة والحان ينتبه لتسكنه السابالة
٣٢٠	مطلب عمارة الوقف الذى يستغل من غلته

فهرست	صحيفة
باب الرجل يقف الارض على الصلحاء من قراء قرابته أو قال على أهل العقاف من قراء قرابته	٣٢٢
باب الوقف على التماي والارامل والايامى والتيتيات والابكار	٣٢٣
مطلب تعريف اليتيم وأن وصف اليتيم لا ينقطع كوصف المسكنة	٣٢٣
مطلب تعريف الارملة	٣٢٦
مطلب تعريف الأيم	٣٢٨
مطلب تعريف الثيب	٣٢٩
مطلب تعريف البكر	٣٣٠
باب الحرى يدخل دار الاسلام بأمان فيشتري أرضا أو دارا فيوقفها أو يوصى بوصية	٣٣٢
باب الشهادة على الوقف والمسجد والمقبرة وخان السبيل والرجوع بعد ذلك عن الشهادة	٣٣٣
باب الشهادة على الصدقة والاختلاف فيها	٣٣٤
باب وقوف أهل النمة	٣٣٥
مطلب جعل الذى داره بيعه أو كنيسة وانواجه من ملكه باطل	٣٣٦
مطلب الوقف على الرهبان والقسيسين باطل الا أن يخص الفقراء	٣٣٧
مطلب وقف الذى على بيت المقدس صحيح	٣٣٩
مطلب كل ما جاز للمسلم أن يشترطه من الشروط في الوقف كان للذى مثله	٣٤١
باب الذى يكون فى يده الارض فيقر أن رجلا مسلما وقفها ودفنها اليه على وجوه سماها أو يقر أن رجلا من أهل النمة وقفها	٣٤٢
باب الرجل يقف الارض على قوم بأعيانهم ومن بعدهم على المساكين ويجعل للذى يقوم بالوقف شيئا من غلته	٣٤٥
مطلب لا يكلف القيم بأمر الوقف الا بمباشرة ما يفعله مثله	٣٤٥
مطلب يستحق القيم ما شرط له الواقف لقيامه بالوقف ولو أكثر من أجزائه	٣٤٦
باب الرجل المسلم يقف الارض على قوم بأعيانهم أو فى أبواب البر ويجعل آخر ذلك للمساكين ثم يرتد عن الاسلام والعباد بالله	٣٥١
(تمت)	



من ذى الرأى من بنى فله أن يأكل ويؤكل صديقا بالمعروف غير متأثر  
مالا وصرنا وكيع قال صرنا القاسم بن الفضل عن أبي جعفر محمد بن علي  
أن عمر بن الخطاب وقف أرضا له بتا بتلا

﴿ماروى فى صدقة عثمان بن عفان رضى الله عنه﴾

صرنا محمد بن عمر الواقدى الاسلمى قال صرنا عمر بن عبد الله عن عتبة  
قال تصدق عثمان فى أمواله على صدقة عمر بن الخطاب قال صرنا فروة بن  
أذينة عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان وكان يلى صدقة عثمان بن عفان  
فبييع من رقيق صدقة عثمان من لآخر فيه ويتنازع بها ورأيت غلاما من  
الصدقة قد جنى على رجل فدفعه بالجناية لان قيمته كانت أقل من الجناية قال  
صرنا يحيى بن خالد عن دينار عن أبي بكر بن خزم قال تصدق عثمان بن عفان  
على صدقة عمر وصرنا خالد بن القاسم عن خالد مولى أبان بن عثمان قال رأيت  
أبان بن عثمان يهدى الى صديقه من صدقة عثمان بن عفان وهو يومئذ يلبس  
قال وصرنا فروة بن أذينة قال رأيت كتابا عند عبد الرحمن بن أبان بن عثمان  
فيه بسم الله الرحمن الرحيم هذا ماتصدق به عثمان بن عفان فى حياته تصدق  
بماله الذى يجير يدعى مال ابن أبي الحقيق على ابنه أبان بن عثمان صدقة بنته بتلة  
لايشترى أصله أبدا ولا يوهب ولا يورث شهد على بن أبى طالب وأسامة بن زيد  
وكتب قال الواقدى قتل لفروة ما هذا المال بأيديهم قال لأدرى أراه يبيع

﴿ماروى فى صدقة على بن أبى طالب رضى الله عنه﴾

صرنا محمد بن عمر الواقدى قال صرنا سليمان بن بلال وعبد العزيز بن  
محمد عن أبيه عن على بن أبى طالب رضى الله عنه أن عمر بن الخطاب قطع لعل  
ينبع (١) ثم اشترى على الى قطيعته التى قطع له عمر أشياء فحضر فيها عينا فبينما هم

(١) فى القاموس ينبع كينصر حصن له عيون ونخيل وزروع بطريق حاج مصر

يعملون اذ انفجر عليهم مثل عنق الجزور عن الماء فأتى عليا فبشره بذلك فقال  
 عليّ "بشر الوارث ثم تصدق بها على الفقراء والمساكين وفي سبيل الله وابن السبيل  
 القريب والبعيد في السلم والحرب يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ليصرف  
 الله النار عن وجهه بها وبلغ جنازها في زمن عليّ ألف وسق قال **وصرثني**  
 عبد الله بن مرداس عن أبيه قال رأيت علي بن الحسين يأكل ويهدى من صدقة  
 علي رضي الله عنه قال **وصرثني** ابن أبي سبرة عن يحيى بن شبل قال رأيت  
 علي بن حسين يبيع من رقيق صدقة علي ويتناع قال **وصرثنا** علي عن ابن عيينة  
 عن عمرو بن دينار قال في صدقة علي بن أبي طالب ان جبيراً ورباحاً وأبانيزر  
 موالى يعملون في المال خمس حجج منه نفقاتهم وأهليهم ثم هم أحرار  
 لوجه الله تعالى وروى موسى بن داود قال **وصرثنا** القاسم بن الفضل قال  
**وصرثنا** محمد بن علي أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه تصدق بأرض له بتلا  
 ليق بها وجهه عن جهنم على مثل صدقة عمر رضي الله عنه غير أنه لم يستثن  
 للوالى منها شيئاً كما استثناه عمر **وصرثنا** بشر بن الوليد قال أخبرنا أبو يوسف قال  
**وصرثنا** عبد الرحمن بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده علي أنه  
 تصدق بينبع (١) أبتنى بها مرضاة الله ليدخلني الله بها الجنة ويصرفني عن النار  
 ويصرف النار عني في سبيل الله ووجوه تنفق في كل نفقة في سبيل الله ووجهه  
 في الحرب والسلم والحياة وذوى الرحم والبعيد والقريب لا يباع ولا يوهب ولا يورث  
 كل مال لي بينبع غير أن رباحاً وأبانيزر وجبيراً ان حدث بي حدث فليس عليهم سبيل  
 وهم محررون موالى يعملون في المال خمس حجج وفيه نفقتهم ورزقهم ورزق  
 أهليهم فذلك الذي أفضى فيما كان لي بينبع حياً أنا أو ميتاً ومع ذلك ما كان  
 لي بواذى القرى من مال ورقيق حياً أنا أو ميتاً ومع ذلك (٢) الاديته وأهلها حياً  
 أنا أو ميتاً ومع ذلك رعي وأهلها وانزريقاله مثل ما كتبت لابنيزر ورباح وجبير

(١) على تقدير وقال (٢) لم تنفق على الاديته ولا رعيه وانظر ما ضبطها وما معناه

﴿ماروى في صدقة الزبير رضى الله عنه﴾

صرضنا محمد بن عمر الواقدي قال صرضنا ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن الزبير بن العوام أنه جعل دوره على بنيه لا تباع ولا تورث ولا توهب وأن للردودة من بناته أن تسكن غير مضرة ولا مضر بها فإذا استغنت بزواج فليس لها حق قال وصرضنا نافع بن ثابت عن أبي الاسود عن عروة بن الزبير أن الزبير حبس دوره على ولده وعلى ولد ولده وأن للردودة من بناته أن تسكن غير مضرة ولا مضر بها فإذا استغنت بزواج فلا حق لها وصرضنا الضحاك بن عثمان قال رأيت عروة بن الزبير يهدي إلى صديق من عمر صدقة الزبير الباكورة صرضنا بشر بن الوليد قال أخبرنا أبو يوسف عن هشام بن عروة قال جعل الزبير دوره صدقة على بنيه لا تباع ولا توهب ولا تورث وللردودة من بناته أن تسكن غير مضرة ولا مضر بها فإذا استغنت بزواج فليس لها فيها حق ولا تباع ولا تورث

﴿ماروى في صدقة معاذ بن جبل رضى الله عنه﴾

صرضنا محمد بن عمر الواقدي قال صرضنا النعمان بن معن عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك قال وصرضنا يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال كان معاذ بن جبل أوسع أنصارى بالمدينة ربعا فتصدق بداره التي يقال لها دار الانتصار اليوم وكتب صدقته قالوا ثم إن ابن أبي (١) اليسر خاصم عبد الله ابن أبي قتادة في الدار وقال تتبع هي صدقة على من لا يدري أيكون أم لا يكون وقد قضى أبو بكر وعمر أن لا صدقة حتى تقيض فاختموا إلى مروان بن الحكم بجمع لهم مروان بن الحكم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأوا أن تنفذ الصدقة على ماسبل ورأوا حبس ابن أبي اليسر ويكون له أدبا فحبسه أياما ثم كلم فيه نخله فلقد كان الصبيان يضحكون به وتتبع صدقة أصحاب رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال وصرنا النعمان بن معن عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك قال سمعت رجلا يشتم ابن أبي اليسر فقال له الرجل غير الله آرائي (١) كما غيرتم أراد أن يرد صدقة معاذ بن جبل فعرض (٢) بأبنته (٣) فسكت ابن أبي اليسر قال وصرنا معن بن راشد عن ابن طاوس عن أبيه أن رجلا تصدق بارض له على بنيه وبنى بنيه وجعل للساكين فيها شياً وكان والى القضاء معاذ بن جبل فاجازه

(ماروى فى صدقة زيد بن ثابت رضى الله عنه)

صرنا محمد بن عمر الواقدي قال أخبرنا عبد الرحمن بن أبي الزناد قال صرني عبد الله بن عمر وأبو زهير الكعبي عن عبد الله بن خارجة بن زيد عن أبيه عن زيد بن ثابت قال لم نر خيراً لليت ولا للحى من هذه الحبس الموقوفة أما الميت فيجرى أجرها عليه وأما الحى فتحبس عليه لاتباع ولا توهب ولا تورث ولا يقدر على استهلاكها وإن زيد بن ثابت جعل صدقته التى وقفها على سنة صدقة عمر بن الخطاب رضى الله عنه وكتب كتاباً على كتابه قال وصرنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال كتب زيد بن ثابت صدقته على كتاب عمر بن الخطاب قال وصرني سعيد بن أبي زيد عن عمارة بن غزيرة عن أبي بكر بن خرم عن محمد بن مسلمة وزيد بن ثابت ورافع بن خديج أنهم تصدقوا على صدقة عمر قال وصرنا أبو عثمان قال رأيت خارجة بن زيد يهدى الى ثعلبة بن مالك فضلة ثمرة باكورة من صدقة زيد بن ثابت والرطب يباع عدداً قال وصرنا خارجة ابن عبد الله عن إبراهيم بن يحيى قال حبس زيد بن ثابت داره على ولده وولد ولده وعلى أعقابهم لا تباع ولا توهب ولا تورث قال وصرنا اسمعيل بن مصعب قال وصرنا إبراهيم بن يحيى أن زيد بن ثابت كان يأكل من صدقة الثمرة

(١) وفى نسخة آرائى وفى نسخة آراء أبى (٢) بفتح الهمزة أى باتهامه وفى نسخة بأبيه (٣) نسخة فاسكت



﴿ماروى فى صدقة عائشة رضى الله عنها﴾

صهنا محمد بن عمر الواقدى قال صهنا عبد الله بن عامر عن رقية بنت عبد الرحمن عن أمها حجة بنت قريط قالت شهدت عائشة كتبتها بحبسة معتقة قال صهنا القاسم بن أجد قال صهنا يحيى بن أبى بكر قال صهنا نافع بن عمر الجحى عن ابن أبى مليكة أن عائشة اشترت دارا وكتبت فى شرائها انى اشتريت دارا وجعلتها لما اشتريتها له فنها مسكن لفلان ولعقبه مابقى بعده انسان ومسكن لفلان وليس فيه ولعقبه ثم يرد ذلك الى آل أبى بكر صهنا أبو عامر قال صهنا نافع بن عمر عن ابن أبى مليكة عن عائشة أنها اشترت دارا وكتبت كتابا انى جعلتها لما اشتريتها له فنها مسكن لفلان ولعقبه ثم يرد الى آل أبى بكر فنها من جعلت له ثم يرد الى آل أبى بكر

﴿ماروى فى صدقة أسماء بنت أبى بكر رضى الله عنها﴾

صهنا محمد بن عمر الواقدى قال صهنا اسمعيل بن ابراهيم عن أبيه عن أسماء بنت أبى بكر أنها تصدقت بدارها صدقة حبس لا تباع ولا توهب ولا تورث

﴿ماروى فى صدقة أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ورضى الله عنها﴾

صهنا محمد بن عمر الواقدى قال صهنا موسى بن يعقوب عن عمنه عن أبيها قال شهدت صدقة أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم صدقة حبس لا تباع ولا توهب

﴿ماروى فى صدقة أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ورضى الله عنها﴾

صهنا محمد بن عمر الواقدى قال صهنا حشرج الاشجى عن عبد الله بن بشر قال قرأت صدقة أم حبيبة ابنة أبى سفيان زوج النبي صلى الله عليه وسلم التى بالغابة (١) أنها تصدقت على موالها وعلى أعقابهم وعلى أعقاب أعقابهم حبس لا تباع ولا توهب ولا تورث فخاص من يرثها فأنفقت

(١) الغابة موضع قريب من المدينة من عواليها

﴿ ما روى في صدقة صفية بنت حيي زوج النبي  
صلى الله عليه وسلم ورضى الله عنها ﴾

صرفنا محمد بن عمر الواقدي قال صرفنا عبد الله بن عامر الاسلمى عن  
أم عبد الله بنت حملة عن منبث المزني قال شهدت صدقة صفية بنت حيي بدارها  
لبني عبدان صدقة حبسا لاتباع ولا تورث حتى يرث الله عز وجل الارض  
ومن عليها شهد على ذلك نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

﴿ ما روى في صدقة سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه ﴾

صرفنا محمد بن عمر الواقدي قال صرفنا محمد بن نجاد بن موسى بن سعد بن أبي  
وقاص عن عائشة بنت سعد قالت صدقة أبي جهم لاتباع ولا توهب ولا تورث  
وأن للردوة من ولده أن تسكن غير مضرة ولا مضربها حتى تستغنى فتكلم فيها  
بعض ورثته فجعلوها ميراثا فاختصموا الى مروان بن الحكم فجمع لها أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأفندوها على ما صنع سعد قال وصرفني بكبير بن  
ميمار عن عائشة ابنة سعد أن سعد بن أبي وقاص أخرج البنات يعنى من صدقته  
وجعل للردوة أن تسكن

﴿ ما روى في صدقة خالد بن الوليد رضى الله عنه ﴾

صرفنا محمد بن عمر الواقدي قال صرفنا يحيى بن المغيرة عن عبد الرحمن بن  
الحريث عن أبيه أن خالد بن الوليد حبس داره بالمدينة لاتباع ولا تورث

﴿ ما روى في صدقة أبي أروى التومى رضى الله عنه ﴾

صرفنا محمد بن عمر الواقدي قال صرفنا عبد الله بن عبد العزيز عن  
أبي مسورة قال شهدت أبا أروى التومى تصدق بأرضه لاتباع ولا تورث أبدا

﴿ ماروى فى صدقة جابر بن عبد الله رضى الله عنه ﴾

صهنا محمد بن عمر الواقدى قال صهنا سالم مولى ثابت عن عمر بن عبد الله العيسى قال دخلت على محمد بن جابر بن عبد الله فى بيت له فقلت حائطك الذى فى موضع كذا وكذا قال ذلك حبس من أبى جابر لا يباع ولا يوهب ولا يورث

﴿ ماروى فى صدقة سعد بن عبادة رضى الله عنه ﴾

صهنا محمد بن عمر الواقدى قال صهنا يحيى بن عبد العزيز عن أهله أن سعد بن عبادة تصدق بصدقة عن أمه فيها سقى الماء ثم حبس عليها مالا من أمواله على أصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث

﴿ ماروى فى صدقة عقبة بن عامر رضى الله عنه ﴾

صهنا محمد بن عمر الواقدى عن سعيد بن محمد بن سعد عن عبد الكريم بن أبى حفصة عن أبى سعاد الجهنى قال أشهدنى عقبة بن عامر على دار تصدق بها حبسا لا تباع ولا توهب ولا تورث على ولده وولد ولده فإذا انقرضوا قال أقرب الناس منى حتى يرث الله الأرض ومن عليها

﴿ ماروى فى الجملة من صدقات أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴾

صهنا محمد بن عمر الواقدى قال صهنا قدامة بن موسى عن بشير مولى المازنيين قال سمعت جابر بن عبد الله يقول لما كتب عمر بن الخطاب رضى الله عنه صدقته فى خلافته دعا نفرا من المهاجرين والانصار فأحضرهم وأشهدهم على ذلك فانتشر خبرها قال جابر فما أعلم أحدا ذامقده من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من المهاجرين والانصار الا حبس مالا من ماله صدقة موقوفة لا تشتري ولا تورث ولا توهب قال قدامة بن موسى وسمعت محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة يقول ما أعلم أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل بدر من المهاجرين والانصار الا وقد وقف من ماله حبسا لا يشتري ولا يورث ولا يوهب

حتى يرث الله الارض ومن عليها قال **وصدثني** محمد بن موسى (١) عن محمد بن ابراهيم  
عن أبيه قال سألت سعيد بن المسيب عن الحبس من الدور والارضين قال لا تباع  
ولا توهب ولا تورث أبدا فقلت عن قال عن أصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كذا قال قال **وصدثني** سعيد بن زيد عن عمارة بن غزيرة عن أهل  
بدر وذكر عمر وعثمان وعليه والزبير وسعدا وذكر عذة من الانصار  
زيد بن ثابت وغيره قال **وصدثني** عاصم بن سويد عن سعيد بن عبد الرحمن قال  
كان أهل قباء من بني عمرو بن عوف أهل العقبة وبدر قد حبسوا أموالهم على  
أعقابهم وأعقاب أعقابهم قال **وصدثني** ابن أبي سبرة عن اسمعيل بن أبي حكيم  
قال شهدت عمر بن عبد العزيز ورجل يخاضع اليه في عقار حبس لا يباع ولا يوهب  
ولا يورث فقال يا أمير المؤمنين كيف تجوز صدقة لمن لم يأت ولم يدر أيكون  
أم لا يكون فقال عمر أردت أمرا عظيما فقال يا أمير المؤمنين ان أبا بكر وعمر  
كانا يقولان لا تجوز الصدقة ولا تقل حتى تقبض قال عمر بن عبد العزيز الذين  
قضوا بما يقول هم الذين حبسوا العقار والارضين على أولادهم وأولاد أولادهم  
عمر وعثمان وزيد بن ثابت فإياك والطعن على من سلفك والله ما أحب أني  
قلت مثل ما قلت وأن لي جميع ما تطلع عليه الشمس أو تقرب فقال يا أمير المؤمنين  
انه لم يكن لي به علم فقال عمر استغفر ربك وإياك والرأى فيها مضى من سلفك  
أو لم تسمع قول عمر بن الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ان لي مالا أحبه فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم احبس أصله وسبيل ثمرته ففعل فلقد رأيت  
عبد الله بن عبيد الله يلى صدقة عمر وأنا بالمدينة وال عليا فيرسل اليها من ثمرته  
وما هو الا يعمل بما يسقى قال **وصدثني** يحيى بن خالد بن دينار قال سمعت أبا بكر  
ابن محمد بن خزم (٢) كتب الى عمر بن عبد العزيز أن اخض عن الصدقات قال  
فكتبت اليه أذكر له صدقة عبد الله بن زيد وأبي طلحة وابن أبي النحداحة

(١) نسخة ابن محمد بدل عن (٢) كتب الى أي يقول كتب الى الخ . كتبه مصححه

وكتبت إليه أخبره أن عمرة بنت عبد الرحمن حدثتني عن عائشة أنها كانت تقول إذا ذكرت صدقات الناس اليوم واخراج الناس بناتهم منها تقول ما وجدت للناس مثلاً اليوم في صدقاتهم إلا ما قال الله تعالى ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا وإن يكن ميتة فهم فيه شركاء قالت إنه والله ليتصدق الرجل بالصدقة العظيمة فتكون عمارته صدقته على المرأة المريضة من العرب يتزوجها بعض بنيه برأى ابتته وإنه ليعرف عليها القضاة لما حرمها من صدقته قال أبو بكر بن خزم فلقد مات عمر بن عبد العزيز حين مات وإنه ليريد أن يرد صدقات الناس التي أخرج منها النساء

﴿ماروى في صدقة عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما﴾

حدثنا بشر بن الوليد قال حدثنا أبو يوسف عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير أنه أراد أن يجعل ثلثي أرض له بالغابة صدقة قال عروة فكلمته في أن ينفذ ذلك في حياته وأن يبيعها فباعها بألف ومائتي ألف فأمسك أربع مائة ألف لنفسه وقسم الثلاثين قال عروة فأرسل إلى من ذلك أربعين ألفاً فأيت أن أقبلها فتشفع على بعائشة وبالناس فقال ليبتغها منى فقلت ما بتغها منه فاني لأحب ما زكاه الله به ولكني كنت من أشد الناس عليه في بيعها قد علم الله لمن كان ذلك فأنا أكره أن آخذ منها شيئاً فيقع في نفسه أني إنما أشرت عليه ببيعها لنفسي وقد كنت أقول له فيها أقول اني أخاف الورثة عليها بعدك

﴿ماروى في صدقة التابعين ومن بعدهم﴾

حدثنا محمد بن عمر قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد العزيز عن حكيم بن حكيم عن أبي جعفر أنه حبس مالا على سقي ماء في المسجد وحدثني شعبة بن عباد قال قرأت في صدقة عمر بن خالد الزرقى فان مات فلان وإلى صدقي فالامر إلى صدقي أو إلى من رأيت قال وحدثني محمد بن عبد الله قال حبس الزهري

أموالاً له ودفعها الى مولى له فأتى المولى في حياته فجعلنى مكانه وكنت يوم تصدق بها ودفعها الى المولى لم أبلغ ثم أدركت بعده قال **وصى** مالك عن ابن أبى الرجال عن أبيه أن عمرة بنت عبد الرحمن تصدقت بصدقة وأشهدت عليها وأخرجتها من يدها فكان ابنها يليها قال أبو بكر أحمد بن عمرو الخفاف وقد جاءت هذه الآثار في الوقوف والذي أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم في أرضه أن يحبس أصلها ويسبل ثمرتها سنة في ذلك قائمة وفعل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وما وقفوه من عقاراتهم وأموالهم اجماع منهم على أن الوقوف جائزة ماضية ومما يؤيد ذلك ويصححه بناء المساجد فإن الناس جميعاً أجمعوا عليها فقالوا ببناء المساجد وإخراج مالكي أرض المساجد ذلك من أملاكهم وتصويرها مساجد للمسلمين يصلون فيها أصل في وقف الأرض وحبس أصولها والصدقة بمخارها وكذلك بناء الخانات للسبيل وكذلك عمارة السقايات للمسلمين وكذلك بناء الدور في الثغور للسبيل تنزلها الغزاة وكذلك بناء الدور بمكة ينزلها الحاج وكذلك رجل جعل داره أو بعضها طريقاً للمسلمين وأخرجه عن ملكه وأبانه فليس له الرجوع في شيء من ذلك ولا رده إلى ملكه فهذه الأشياء كلها خارجة عن أملاك مالكيها إلى السبل التي جعلوها فيها فالوقوف مثلها فإن قال قائل لا تشبه هذه التي ذكرت من قبل أن الوقوف إنما يتصدق الواقف بثمرتها وبما يخرج من غلتها وهذه الأشياء قد صارت أصولها فيما جعلت له فلتأله وكذلك بناء المساجد والسقايات والطرق والمقبرة إنما يحبس أصولها من جعلها فيما جعلها فيه وجعل منافعها للمسلمين والامر فيها وفي الوقوف واحد والاحتجاج في هذا يكثر

## باب

﴿ الوقف على الرجل والشرط فيه ﴾

مطلب  
قال أرضى صدقة  
موقوفة على فلان  
ابن فلان ما كان  
حيا

قلت أرأيت رجلا قال أرضى هذه صدقة موقوفة على فلان بن فلان ما كان حيا ولم يزد على هذا وكان هذا في صحة الواقف قال لا يجوز هذا وله ابطاله فان مات قبل أن يحدث شيأ فهذه الارض ميراث بين ورثته على قدر موارثهم عنه قلت ولم كان هذا هكذا لم يميز الوقف على هذا قال من قبل أنه جعلها وقفا على رجل خاص لانه اذا مات هذا الرجل الذي وقف الارض عليه صارت ميراثا لورثة الواقف واذا كان الامر على هذا لم يميز والوقف هو الذي يكون دائما أبدا لا يملكه أحد ولا يرجع الى ملك صاحبه ولا الى ورثته ألا ترى أن وقوف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جارية أبدا على وجه الدهر لم تصر ميراثا لورثة أحد منهم ولم يرجع شئ منها الى ملك الواقف لها لانهم جعلوها جارية فخرج من جعلها جارية في أبواب البر ومنهم من قال لنوى قرابتي أبدا وفي أبواب البر والمساكين فما كان منها هكذا فهو جار أبدا على ما جعله الواقف وما كان منها ليس على هذا السبيل فهو على ملك صاحبه وهو ميراث عنه وله مادام حيا ابطال ذلك ورده عما جعله عليه قلت ألا ترى أنك تجيز الوصية في مثل هذا لو قال رجل قد أوصيت بغلة أرضى هذه لفلان مادام حيا أنك تجيز ذلك وتجعل له الغلة جارية ما كان في الحياة فاذا مات رجعت الارض ميراثا الى ورثته قال الوصية بهذا جائزة قلت فلم لا يكون الوقف مثل الوصية في هذا وتكون غلة الارض جارية على الرجل الذي وقف عليه فاذا مات رددتها الى ورثته قال لان سبيل الارض الموقوفة أن تخرج عن ملك واقفها ولا تكون على ملكه وتكون مؤبدة على وجه الدهر ألا ترى أنهم قالوا في وقوفهم صدقة موقوفة أبدا حتى يرثها الله الذي يرث الارض ومن عليها وهو





فهو جار لهم ما بقى منهم أحد فاذا انقضوا كانت الغلة للمساكين وقال أبو يوسف اذا سمي من ماله شيئاً مشاعاً في ضيعة أودار أو مستغل فهو جائز وكذلك اذا استثنى لنفسه أن ينفق من غلة هذا الوقف على نفسه وعياله وحشمه أبدا مادام حيا فذلك جائز على ما استثنى عمر بن الخطاب من غلته وعلى ما استثنى عثمان بن عفان لو الى هذه الصدقة أن يأكل من غلتها ويطعم صديقه غير متأثر بالاولى وما استثنى على بن أبي طالب أن نفقة غلمانه الذين يعملون في ضيعته من غلتها (١) قال وان وقف وقفا ضيعة أو داراً أو غير ذلك ولم يخرج من يده الى يد غيره فالوقف صحيح جائز من قبل أن يدى الذى يخرج الوقف اليه هي يده فاذا كان انما يخرجها من يده الى يده فلا معنى لهذا قال وان وقف شيئاً من ذلك وقال صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا فهذا آخره للمساكين وان لم يذكر صدقة موقوفة لله تعالى أبدا فانه لا يرجع الى المساكين وقال محمد بن الحسن لا يجوز وقف المشاع من قبل أن ذلك صدقة والصدقة في المشاع لا تجوز لما روى عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أنه قال لعائشة رضى الله عنها انى نخلتلك جداد عشرين وسقاً ولم تكونى حريته ولا قبضتيه قال فالوقف بمنزلة الصدقة وقال لا يجوز أن يستثنى لنفسه أن ينفق منه على نفسه وحشمه وعياله ولا يجوز الوقف حتى يخرج من يده الى يد غيره للمساكين واذا وقف الرجل الوقف على قوم ثم من بعدهم على المساكين واستثنى أن له أن يبيع ذلك فالوقف باطل ويرجع ذلك ميراثا الى ورثته وان كان الواقف حيا فالوقف على ملكه يصنع به ما شاء وقال محمد بن الحسن لا يجوز الوقف حتى يخرج من يده ويدفعه الى غيره فيكون الرجل الذى يقبضه قابضه للوقف كما أن رجلاً لو تصدق على رجل بدار له لم تجز الصدقة حتى يقبضها الذى تصدق بها عليه فكذلك الوقف لا يجوز حتى يقبضه قابض فأما الصدقة على الرجل لا تجوز الا مقبوضة من قبل أن الرجل المتصدق عليه يملك ما تصدق به عليه ويخرج ذلك من ملك من تصدق به الى ملك من تصدق به عليه فلهذا المألة لم تجز

(١) قال أبو يوسف كذا قوله الا حتى قال وان وقف شيئاً الخ . كتبه مصححه

مطلب  
وقف المشاع

مطلب  
استثنى من غلة  
وقفه نفقته على  
نفسه وعياله مدة  
حياته

مطلب  
وقف ولم يخرجها  
من يده جاز على  
أبي يوسف

مطلب  
شرط بيع الوقف  
يبطل الوقف

الصدقة المقبوضة محوزة على ما جاء في الحديث عن أبي بكر رضي الله عنه فاما الوقف فانه يخرج من ملك الوقف الى غير ملك أحد فلا يحتاج في ذلك الى قبض قابض للوقف ووجه آخر أن يد القابض للوقف هي يد الوقف كانه انما أخرجه الوقف من يده الى يده لانه انما يقبضه من الوقف بوكالة من الوقف له بذلك واذا وقف الرجل الوقف على قوم ثم من بعدهم على المساكين واستثنى أن له أن يبيع ذلك فالوقف باطل ويرجع ذلك ميراثا الى ورثته واذا كان الوقف حيا فالوقف على ملكه يصنع به ما شاء من قبل أنه اذا اشترط بيعه كان محرجه من حال الوقف والوقف انما يكون دائما باقيا على وجه الدهر فاذا خرجت عن حد الوقف فليست وفقا ألا ترى أن وقوف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم باقية تخرج غلاتها أبدا ولنا ذلك قالوا في وقوفهم أبدا حتى يرثها الله الذي يرث السموات والارضين ومن عليها وهو خير الوارثين قلت أليس قد أجاز أبو يوسف الوقف اذا شرط بيعه والاستبدال به قال بلى قلت فهذا اخراج للوقف الذي وقفه من حاله التي جعلها عليه الى أن صار يملكه غيره وان كان اشترط أن يستبدل بثمنه ما يكون وفقا مكانه قال هذا استحسان ألا ترى أن رجلا لو وقف أرضا له فيها فخل فتقلع فخلها ونزبت الارض حتى لم تغل شيئا وكان بيعها والاستبدال بثمنها أقل مساحة منها أعود على أهل هذا الوقف وأصلح لهم أنه لا بأس ببيعها وأن يشتري القاضى بثمنها أرضا أقل منها فتكون وفقا على ذلك الشرط فاذا كان هذا جائزا فلا بأس أن يشترط الوقف بيع ما وقف والاستبدال به ما يكون وفقا مكانه وقد روى عن أبي يوسف في رجل وقف أرضا له وجعل غلة ذلك راجعا الى المساكين وشرط أنه لا يبطال ذلك وبيعه ولم يقل يستبدل بثمنه ما يكون وفقا مكانه أن الوقف جائز والشرط الذي اشترطه من البيع باطل لا يجوز (١) قلت فما تقول اذا وقف أرضا له واشترط

مطلب

شرط بيعه  
والاستبدال به  
جاز عند أبي  
يوسف

مطلب

شرط البيع بدون  
الاستبدال

(١) وقال أبو نصر الوقف جائز والشرط باطل وعن أبي القاسم فحواه اه تانارخانيه وفي فتاوى الطورى قلاعن فتاوى الشيخ قاسم وقف ضيقة على أن يبيعها أو يصرف ثمنها

في الكتاب فقال لا تباع ولا توهب ولا تملك ثم كتب ما يحتاج أن يكتب ثم قال في آخر الكتاب وعلى أن لفلان بن فلان يبيع ذلك والاستبدال بثمنه ما يكون وقفا مكانه على شروطه **قال** فله أن يبيع وأن يستبدل من ذلك من قبل أن الآخر ناسخ للاول **قلت** وكذلك ان قال في أول الكتاب على أن لفلان يبيع ذلك والاستبدال به ثم قال في آخر الكتاب وعلى أنه ليس لفلان يبيع ذلك **قال** فليس له يبيعه لانه قد رجع عن الشرط الاول الذي كان اشترط في البيع فأبطله بقوله على أنه ليس لفلان يبيع ذلك ألا ترى أن رجلا لو اشترى دارا بمائة دينار وكتب أول الشراء على أن فلانا بالخيار فيما اشترى ثلاثة أيام أولها يوم كذا ثم كتب في آخر الشراء وعلى أنه لا خيار لفلان فيما اشترى مما سمي ووصف في هذا الكتاب أن الشراء جائز وقد أبطل الخيار بالكلام الاخير فكذا الحال في الوقف والشرط **قلت** أرايت الرجل يقف الأرض على قوم ثم من بعدهم على المساكين وبشترط في الوقف أن له أن يزيد من رأى زيادته من أهل هذا الوقف وله أن ينقص من رأى نقصانه منهم وأن يدخل فيهم من يرى ادخاله وأن يخرج منهم من رأى اخراجه **قال** الوقف جائز على ما اشترطه **قلت** فان زاد أحدا منهم شيئا مما سمي له أو أخرج منهم أحدا أو أدخل أحدا أو نقص أحدا هل له بعد ذلك أن ينقص من كان زاده أو يزيد من كان نقصه أو يخرج من كان أدخله في الوقف أو يدخل من كان أخرجه منهم **قال** اذا فعل ذلك مرة فليس له أن يغير ذلك لان رأى انما هو على فعل يراه فإذا رآه وأمضاه فليس له بعد ذلك أن يغيره **قلت** فان أراد أن يكون له ذلك أبدا ما كان حيا يزيد وينقص ويدخل ويخرج مرة بعد مرة **قال** يشترط فيقول على أن

مطلب  
الشرط الثاني  
ناسخ للاول

مطلب  
شرط الانحصال  
والاخراج والزيادة  
والنقصان

الى حاجته فالوقف جائز والشرط باطل هو المختار اه من هامش فان قلت قد تقدم أنه اذا استثنى البيع فانه يبطل الوقف وهنا أبطل الشرط وصحح الوقف قلت فرق بين الاستثناء والشرط فالاستثناء باطل للاول بخلاف الشرط وان كان كل منهما مغيرا اه من هامش

فلان بن فلان أن يزيد من رأى زيادته من أهل هذا الوقف ما رأى ويتقص منهم من رأى نقصانه مما جعل اليه ويدخل فيهم من رأى ادخله ويسمى له من الاجر ما رأى ويخرج منهم من رأى اخراجه ويحرمه ما كان جعل له من غلة هذه الصدقة ومن زاده فلان شيئا من غلة هذه الصدقة على ما جعل له فله أن ينقصه بعد ذلك ومن نقصه فلان شيئا مما كان جعل له فله بعد ذلك زيادته متى رأى ومن أخرجه فلان من هذه الصدقة فله بعد ذلك اعادته فيها ومن أدخله فلان في هذه الصدقة فله بعد ذلك اخراجه منها متى رأى أن يفعل فلان ذلك فعل في جميع ذلك كله برأيه يحضيه على مشيئته أبدا ما كان حيا رأيا بعد رأى ومشية بعد مشية مطلق ذلك له غير محذور عليه فيه يكون له تغيير ذلك أبدا كلما رأى فإذا فعل هذا كان ذلك مطلقا له ويكون الوقف جائزا قلت فما تقول اذا اشترط الواقف هذا ثم مات وقد أحدث فيه شيئا مما كان اشترطه قال يكون جاريا على الحال التي يكون عليها يوم يحدث عليه حدث الموت وكذلك ان لم يحدث فيه شيئا مما كان اشترطه حتى مات قال هو جار على ما سبله عليه قلت فهل لوصيه أو لوالى هذه الصدقة شيء من ذلك قال لا يكون لوالى هذه الصدقة شيء مما كان اشترطه الواقف قلت فما تقول ان كان الواقف اشترط هذه الاشياء لانسان ما كان حيا قال اشترطه ذلك جائز والشروط نافذة له ولبن اشترط ذلك له قلت فما تقول ان اشترط هذه الاشياء أو بعضها لوالى هذه الصدقة من بعده ولم يشترط ذلك لنفسه قال اشترطه ذلك لوالى الصدقة اشترط لنفسه وله أن يفعل ذلك مادام حيا فإذا حدث عليه حدث الموت كان لوالى الصدقة أن يفعل من ذلك ما اشترطه له قلت وكذلك لو كان اشترط لنفسه مادام حيا وقال في شرطه ولوالى الصدقة من بعده مثل الذي اشترطه فلان لنفسه قال فهذا جائز وهو له ولبن اشترطه له من بعده قلت وكذلك لو اشترط لوالى هذه الصدقة من بعده أنه أن يبيع هذه الضيعة

مطلب

اشترط الواقف  
شروطا لوالى  
الصدقة تكون  
أيضا له وان لم  
يشترطها لنفسه

وما رأى منها أن يشتري بئس ذلك ما يكون وفقا على ما سبله **قال** فهو جائز قال واشترطه ذلك لوالى الصدقة اشتراط لنفسه وله مادام حيا ان يبيع ذلك وان يستبدل به وللوالى من بعده ان يبيع وان يستبدل **قلت** فما تقول ان كان اشتراط ذلك لوالى هذه الصدقة ان يفعل ذلك والىها مادام فلان فى الحياة **قال** فهذا له وللوالى الصدقة مادام الواقف فى الحياة فاذا حدث عليه حدث الموت لم يكن للوالى ان يفعل ذلك **قلت** فما تقول ان قال الواقف على ان لفلان والى هذه الصدقة ان يبيع ما وقعت عليه عقدة هذه الصدقة ويستبدل بغيرها ما يكون وفقا مكانها على ان ذلك لفلان مادام الواقف فى الحياة **قال** فهذا جائز وهو للواقف وللوالى ما كان الواقف فى الحياة فاذا حدث على الواقف حدث الموت لم يكن للوالى شئ من ذلك **قلت** فما تقول ان كان اشترط فى الوقف أن لوالى هذه الصدقة ان يبيع هذه الضيقة بعد وفاة فلان وان يستبدل بغيرها ما يكون وفقا مكانها **قال** فهذا جائز على ما اشترطه وليس للقيم ان يفعل ذلك فى حياة الواقف وانما ذلك له بعد موت الواقف **قلت** فهل للواقف ان يفعل ذلك وان يستبدل به **قال** نعم ذلك للواقف خاصة ان يفعله فى حياته وليس للوالى ان يفعل ذلك الا بعد موت الواقف **قلت** ولم جعلت للواقف ان يبيع ذلك وانما اشترطه لوالى الصدقة **قال** من قبل ان والىها انما هو وكيل مطلب الناظر الواقف فى حياة الواقف ووصى له بعد موته اذا كان قد جعل اليه ولاية هذه ووصى الصدقة فى حياته وبعد وفاته ألا ترى ان للواقف اخراج هذا الوالى مما جعل اليه والاستبدال به فاشترطه لو كيله أو لوصيه اشتراط منه لنفسه **قلت** فما اشترطه الواقف لوالى هذه الصدقة هل يكون لهذا الوالى ان يجعل ذلك لغيره أو يوصى بذلك الى غيره من بعد موته **قال** ليس له ذلك وانما هو له خاصة دون غيره **قلت** أرايت الواقف اذا اشترط لنفسه ان يبيع أرض الوقف وان يستبدل بغيرها ما يكون وفقا مكانها أو اشترط ان يزيد من رأى زيادته من أهل هذا الوقف أو ينقص منهم من رأى نقصانه وان يدخل فيهم من رأى ادخاله

وان يخرج منهم من رأى اخراجه هل له بعد ذلك ان يجعل ذلك أو شيأ منه لوالى

هذه الصدقة من بعده **قال** ليس له ذلك وانما له ذلك مادام حيا **قلت**

أرأيت الواقف اذا اشترط فى الوقف ان له ان يقضى من غلته دينه **قال** ذلك

جائز وكذلك ان قال ان حدث على الموت وكان على دين بدئ من غلة هذا

الوقف بقضاء ما على من الدين فاذا قضى دينى كانت غلة هذا الوقف جارية على

ما سبقتها **قال** ذلك جائز **قلت** أرأيت اذا اشترط له ان يتفق على نفسه

وولده وحشمه وعباله من غلة هذا الوقف فجاءت غلة الوقف فباعها وقبض ثمنها

ثم مات قبل ان يتفق ذلك هل يكون ذلك لورثته أو لأهل الوقف **قال** يكون

ذلك لورثته لأنه قد حصل ثمن ذلك فكان له **قلت** أرأيت اذا جعل

الرجل أرضا له صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا لاتباع ولا تورث ولا توهب ولا

تملك حتى اذا فرغ من هذا قال على ان لفلان يعنى نفسه ان يستغل جميع

ما وقعت عليه عقدة هذه الصدقة فما أخرج الله تعالى من غلتها فى كل سنة فذلك

أبدا الى فلان ويده يعطى من رأى اعطاه ويتفق منه على نفسه وولده وحشمه

ويقضى منه ديونه واشترط من ذلك مثل هذا وشبهه ثم قال بعد ذلك فاذا حدث

على فلان حدث الموت كانت غلة هذه الصدقة لفلان بن فلان وولده وولد ولده

ونسله وعقبه أبدا ماتنا سلوا حتى سبل ذلك على ما رأى أو آخر ما اشترط لنفسه من

النفقة وقدم هؤلاء الذين وقف عليهم ثم قال بعد تعيينه على هؤلاء ان لفلان

أن يستغل ما وقعت عليه عقدة هذه الصدقة ويتفق غلتها على نفسه وولده وعباله

وحشمه ويقضى منها ديونه أبدا ما كان حيا فاذا حدث عليه حدث الموت أجريت

غلة هذه الصدقة على أهلها على ما سبله فلان عليه **قال** فان تقديم هذا وتأخير

على مذهب أبى يوسف سواء وهو جائز على ما اشترطه **قلت** أرأيت ان قال

اذا حدث على فلان حدث الموت أخرج من غلة هذه الصدقة فى كل سنة سهم من

عشرة أسهم يجعل ذلك فى الحج عن فلان وفى كفارة أيمانه وفى كذا وكذا وسعى

مطلب شرط  
الواقف قضاء  
دينه بعدموته

مطلب شرط أن  
يتفق على أهله  
بجمع الغلة ومات  
قبل الاتفاق

مطلب اذا  
قدم الواقف  
بعض المصارف

مطلب شرط  
الواقف أن يبيع  
عنه بعدموته

أشياء وقال أخرج من غلة هذه الصدقة في كل سنة كنا وكذا درهما فيصرف  
 ذلك في هذه الوجوه وجعل ما بقى من غلة هذه الصدقة في أهلها على ما سببه  
 فلان عليهم واشترطه **قال** هذا جائز وينفذ على ما سبى منه قلت أرأيت  
 اذا وقف الرجل أرضا له على قوم ثم من بعدهم على المساكين وقال في كتاب  
 صدقته فان نازع أحد من ورثته في هذه الصدقة فهي صدقة من ثلثه على المساكين  
 تباع ويتصدق بغيرها عليهم **قال** قال أبو حنيفة ذلك جائز وتكون صدقة تباع  
 ويتصدق بغيرها على المساكين اذا كانت تخرج من ثلثه واذا كانت لا تخرج من  
 ثلثه تصدق بمقدار الثلث وقال أبو يوسف هي صدقة موقوفة ولا يتصدق بها ولا  
 بغيرها ولا تكون من الثلث ألا ترى أنى لو جعلتها من الثلث فتصدق بها على  
 المساكين ثم لحق الميت دين يبعث في الدين وبطلت الوصية وهذا لا يجوز ولا يكون  
 وصية ولكنها تكون صدقة موقوفة على ما سببها عليه وهي وقف في الصحة وانما  
 تكون الصدقة من الثلث لانه كان يبطل الوقف فاذا بطلت من ان تكون  
 وقفا جازت الوصية فيها على ما وصى به **قلت** أرأيت ان جعل أرضه  
 هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على رجل يعينه ثم من بعده على المساكين  
**قال** ذلك جائز على ما جعله **قلت** أرأيت الرجل اذا جعل أرضه صدقة  
 موقوفة في صحته على ولده وولد ولده وأولاد أولاده أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على  
 المساكين **قال** هذا جائز ويشارك ولده الذين كانوا يوم وقف هذا الواقف وكل  
 من حدث له من الولد وولد الولد في غلة هذا الوقف فتكون الغلة بينهم بالسوية على  
 عدد الرؤوس الذكر والانثى في ذلك سواء **قلت** فما تقول ان كان بعض ولده  
 قد مات قبل أن يوقف هذا الوقف وترك ولدا هل يدخل في هذا الوقف **قال** نعم  
 يدخل معهم بقوله وولد ولده **قلت** فان قال يبدأ بالبطن الاعلى منهم ثم بالبطن  
 الذين يلونهم بطنا بعد بطن حتى ينتهي الى آخر البطون **قال** هو على ما شرط من ذلك  
**قلت** فكيف تقسم الغلة بينهم **قال** انما ينظر الى الغلة يوم تطلع فمن  
 كان منهم مخلوقا يومئذ فله حقه منها وكذلك النمرة اذا طلعت كانت بين من كان منهم

مطلب اذا شرط  
 بيع الوقف  
 والتصدق بغيره  
 عند منازعة أهله

مطلب يدخل  
 ولد الولد مع الولد

مطلب ينظر  
 الى وقت الغلة

مخلوقا يوم تطلع قلمت فمن ولده منهم مولود هل يدخل في هذه الغلة قال  
كل ولد يولد لا أكثر من ستة أشهر منذ يوم طلعت الثمرة فلا حق له في هذه الغلة ولكنه  
يدخل فيها يحدث من الغلة بعد ذلك قلمت ففي كل سنة تنتقض القسمة  
قال نعم انما ينظر الى الغلة عند طلوعها فتجعل لمن كان مخلوقا منهم يومئذ تقسم  
على ذلك قلمت فمن مات منهم بعد طلوع الغلة قال حقه فيها على حاله يكون  
له سهمه من ذلك قلمت ولم كان هذا هكذا قال ألا ترى أن أصحابنا قالوا  
في رجل أوصى بثلث ماله لولد زيد بن عبد الله ان الثلث لولد زيد على ما أوصى  
به قلمت فلمن يكون ذلك قال لمن كان من ولد زيد يوم مات الموصى  
ولكل ولد يحدث زيد قبل موت الموصى كان الثلث لهم لمن كان منهم موجودا  
أعني مخلوقا يوم مات الموصى ولكل ولد يولد لزيد لاقبل من ستة أشهر منذ يوم مات  
الموصى ولا يكون لمن يولد لا أكثر من ستة أشهر منذ يوم مات الموصى حتى في الثلث  
من قبل أن الثلث انما يجب بموت الموصى يوم يموت وكذلك الغلة لمن يستحقها يوم  
تطلع قلمت أرايت الرجل اذا جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا  
على ولده وولد ولده وأولاد أولادهم ونسلهم وأعقابهم أبدا ماتناسلوا وتوالدوا  
مطلب دخول ولد البنات وسبل القسمة بينهم والقسط عليهم على شئ اشترطه في كتاب صدقته ثم من بعدهم

على المساكين هل يدخل ولد البنات مع ولد البنين في غلة هذه الصدقة قال نعم  
يدخل ولد البنات في ذلك وان سفلوا ويكونون اسوة أولاد البنين فيها قلمت  
أليس قد روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف ان أولاد البنات لا يدخلون مع أولاد  
البنين في غلة هذه الصدقة وانما تكون الغلة لولد البنين دون ولد البنات قال  
ما وجدنا أحدا يقوم (١) برواية ذلك عنهم وانما روى عن أبي حنيفة أنه قال في رجل  
أوصى بثلث ماله لولد زيد بن عبد الله قال فان وجد لزيد بن عبد الله ولد ذكور  
وإناث لصلبه يوم يموت الموصى كان الثلث بين الذكور والاناث جميعا على  
عددهم وان كان واحدا كان ذلك له لانه ولد زيد فان لم يكن لزيد ولد لصلبه



وكان له ولد ولد من أولاد الذكور والاناث كان الثلث لولد الذكور دون الاناث  
 فاحسب ان أصحابنا قاسوا الوقوف والله أعلم بالوصية وشبهوا ذلك بها لان عامة  
 ما قالوه في الوقوف انما هو على قياس الوصايا بما يشبهها وقال محمد بن الحسن  
 يدخل ولد البنات في هذه الصدقة فيكونون أسوة ولد البنين في الغلة لان ولد  
 البنات يقال لهم ولد ولد زيد **قلت** فيشتركون في غلة الوقف جماعتهم  
 الاعلى منهم والاسفل **قال** نعم **قلت** فمن مات منهم **قال** ان كان الواقف  
 ذكر حال من يموت منهم وعلى من يرجع سهمهم أمضيته على ما يشترط من ذلك وان  
 لم يكن ذكر حال من مات منهم نظرنا الى من يكون موجودا منهم يوم تقع القسمة  
 فقمنا الغلة بينهم وأسقطنا منهم الميث الآن يكون الميث مات منهم بعد ما طلعت  
 الغلة قبل وقت القسمة فيكون سهمه من ذلك لورثته وراجع الى ماله **قلت** فان  
 قال على ان يبدأ بالبطن الاعلى منهم ثم البطن الذين يلوهم بطنا بعد بطن حتى  
 ينتهي الى آخر البطون **قال** فهو على ما اشترطه من ذلك ولا يكون لاحد من  
 البطون السفلى مع البطن الاعلى شيء من غلة هذه الصدقة فاذا انقرض البطن  
 الاعلى صارت الغلة للبطن الذين يلوهم وكذلك يكون الحال فيهم **قلت**  
 فان مات البطن الاعلى الا واحدا منهم **قال** تكون الغلة له دون سائر البطون  
 فان مات صار للبطن الذي يلي الاعلى **قلت** فان مات بعض أهل البطن الاعلى  
 وترك ولدا هل يكون لولد من مات منهم شيء من غلة هذه الصدقة **قال** لا فاذا  
 انقرض البطن الاعلى دخل ولد من مات من البطن الاعلى مع البطن الثاني الذين  
 يلون الاعلى ثم كذلك أبدا حتى ينتهي الى آخر البطون **قلت** فان قال  
 قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وعلى أولادهم وأولاد أولادهم  
 ونسلهم أبدا ماتنا سلوا وقد كان له أولاد وقد ماتوا قبل ان يوقف هذا الوقف  
 وقد تركوا أولادا هل يدخل أولاد أولئك الذين ماتوا قبل ان يوقف الوقف  
 مع أولاد هؤلاء **قال** لا يدخلون معهم **قلت** ولم **قال** من قبل انه قال  
 على ولدي وعلى أولادهم فتصدد الى ولده هؤلاء الذين كانوا أحياء يوم وقف

مطلب  
ترتيب البطون

مطلب اذا  
مات واحد من  
الاعلى وترك ولدا

مطلب أولاد  
من مات قبل  
ان يستحق  
في الوقف

الوقف وقال على أولادهم فنسب أولاد هؤلاء دون أولاد غيرهم ألا ترى أنه لما قال على ولدى كانت الغلة لهؤلاء الولد دون من كان قدمات من ولده قبل ذلك فلما رده فقال وعلى أولادهم رجع ذلك الى أولاد هؤلاء دون أولاد غيرهم (١) قلت فما تقول ان قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدى وولدولدى وعلى أولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين على ان يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى ثم الذين يولونهم بطنا بعد بطن وعلى ان ذلك بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فجاءت الغلة والبطن الاعلى ذكورا لا أنثى معهم أو إناث لا ذكر معهم **قال** فالغلة بين من كان موجودا من البطن الاعلى ذكورا كانوا أو إناثا فان كانوا ذكورا أو إناثا كان ذلك بينهم بالسوية وان كانوا ذكورا وإناثا كان ذلك بينهم للذكر مثل حظ الانثيين **قلت** فهل يدخل ولد من كان مات من ولده قبل هذا الوقف **قال** نعم يدخلون في هذه الصدقة من قبل أنه قال ههنا على ولدى وولد ولدى فدخل ولد من كان مات من ولده في هذه الصدقة بقوله وولد ولدى لان ولد الذين كانوا قد ماتوا هم من ولد ولده **قلت** أرأيت رجلا قال أرضي هذه صدقة **قال** عليه ان يتصدق بها على المساكين فان لم يفعل فهي ميراث بين ورثته **قلت** فان قال أرضي هذه وحددها موقوفة **قال** لا تكون وقفا وروى عن أبي يوسف أنه قال تكون وقفا على المساكين **قلت** من خالف هذا القول وقال اذا قال الرجل أرضي هذه صدقة موقوفة انبها لا تكون (٢) وقفا **قال** من قبل ان الوقف يكون على الفنى والفقير وعلى قوم باعيتهم وبغير أعيانهم ويحتاج الى سبل فاذا لم يبين سبله لم يدر على من يفرق غلة هذا الوقف **قلت** فما الفرق بين قوله صدقة وبين قوله موقوفة فانه اذا قال صدقة أفتيته بان يتصدق بها على المساكين واذا قال وقف زعمت أن هذا القول باطل **قال** من قبل ان قوله صدقة

مطلب  
الفرق بين قوله  
صدقة وموقوفة

(١) الفرق بين هذه المسئلة وبين ما تقدم انه في المتقدمة قال على ولدى وولدولدى ولاشك ان من مات أبوه قبل الوقف هو وولد الولد الواقف فاستحق وفي هذه المسئلة قال على أولادهم فلا بد أن يكون أصله موقوفا عليه لاجل الضمير فتأمل اهنم هامش (٢) أى عند غير أبي يوسف

انما يراد بها المساكين فهذه كلمة تغني عن التفسير ألا ترى ان رجلا لو قال أرضي  
 هذه صدقة على المساكين أو قال صدقة ولم يقل على المساكين ان الامر في ذلك  
 واحد ومن الحجة أيضا في ذلك ان رجلا لو أوصى ان يتصدق عنه بعد وفاته أو قال  
 تصدقوا بهذه المائة دينار بعد وفاتي ولم يقل على المساكين انه يجب ان يتصدق  
 بثلاث ماله على المساكين من قبل ان معنى الصدقة عند الناس معروف لا يحتاج  
 الى تفسير ولو قال قد أوصيت ان يوقف ثلث مالي بعد وفاتي أو قال توقف هذه  
 المائة دينار بعد وفاتي كان هذا القول باطلا لا يجوز ولا يعمل بذلك لان الوقف  
 يحتاج الى تفسير وتبيين وجهه **قلت** وكذلك الرجل يقول قد حبست  
 أرضي هذه أو قال قد حبست أصلها أو قال قد حرمت أصلها **قال** هذا كله باطل  
 لا يجوز من قبل ان قول الرجل قد حرمت أرضي هذه أو دارى هذه أو قد حبستها  
 أو حبست أصلها أو قال قد حرمت أصلها قد يجوز ان يكون وقفها لتباع  
 في دين عليه أو يقول وقفت لعمالي فاذا كان يحتمل هذه المعاني لم يميز ذلك حتى  
 يفسر ما أراد به **قلت** واذا قال الرجل أرضي وحددها صدقة موقوفة ولم  
 يزد على هذا القول **قال** فهذا وقف جائز (١) لانه قد جع كلمتين يدور عليهما  
 الوقف لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه حين  
 استأمره في الارض احبس أصلها وتصدق بغيرتها فاذا قال صدقة موقوفة فقد بين  
 انها موقوفة وان الصدقة انما تكون في غلتها **قلت** وكذلك ان قدم بعض هذا  
 على بعض فقال أرضي هذه وقف صدقة **قال** نعم تقديم هذا وتأخيرها سواء  
 وتكون الارض موقوفة **قلت** وكذلك ان قال محرمة صدقة أو قال صدقة  
 محبسة أو قال محبسة صدقة أو قال صدقة محبوسة أو قال محبوسة صدقة **قال**  
 هذا كله سواء اذا ذكر الصدقة وجاء بكلام يكون حبسا لها فهو وقف  
**قلت** رأيت لو قال أرضي هذه موقوفة حبسا محرمة لا تباع ولا توهب

مطلب  
الوقف محتمل المعان

مطلب أرضي  
صدقة موقوفة  
ولم يزد

ولا تورث ولا تملك **قال** هذا كله سواء وهو باطل لا يجوز حتى يبين أمر الوقف  
**قلت** فان قال أرضى هذه موقوفة لله أبدا **قال** فيه اختلاف قال بعض الفقهاء  
 انها وقف بقوله موقوفة لله أبدا لأنه لما أتى بقوله لله تعالى أبدا مع قوله موقوفة  
 فما قصد به الله فأنما هو ما يتقرب به اليه والقربة الى الله تعالى هو ما كان في  
 طاعته وقال بعض الفقهاء ان هذه الأرض لا تكون وقفًا من قبل ان قوله موقوفة  
 لله أبدا يحمل أن يكون كل ما تقرب به انسان الى الله فهو لله جل ذكره فمن أبواب  
 البر التي يتقرب بها الى الله عز وجل الصدقة على المساكين والحج والعمرة وغير  
 ذلك من الاشياء التي يتقرب بها الى الله عز وجل فلما لم يبين في أى وجه يكون  
 لم يكن وقفًا وقال بعض الفقهاء كل وقف لا يجعل آخره للمساكين فإنه لا يكون  
 وقفًا وهو ميراث فاحتججنا على قائل هذا القول بما وقفه عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه وغيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فان بعضهم قال  
 في وقفه انه جعل ذلك صدقة أبدا حتى يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير  
 الوارثين فجعل ذلك مؤبدا بهذا القول وكذلك السهم الذي جعله عمر بن الخطاب  
 لنزوى قرابته وهو جار لهم أبدا على وجه الدهر لم يبطله أحد **قلت** فرجل  
 قال أرضى هذه موقوفة على المساكين **قال** هذا وقف جائز لأنه قد حبس  
 أصلها بقوله وقف وجعل غلتها للمساكين فهذه مؤبدة **قلت** وكذلك لو قال أرضى  
 هذه موقوفة على وجه الخير أو قال موقوفة على المساكين في أبواب البر **قال**  
 هذا وقف جائز مؤبد على ما بيناه **قلت** وكذلك لو قال موقوفة على ابن  
 السبيل أو قال موقوفة على الغزاة أو على الجهاد أو قال موقوفة على ان يصح عنه  
 بغلته أو قال موقوفة في الحج عنى **قال** هذا كله جائز وهي وقف على ماشاء  
 من ذلك **قلت** فان قال أرضى هذه موقوفة على اليتامى **قال** تكون وقفًا  
 على اليتامى الفقراء ولا يكون لليتامى الاغنياء من غلتها شيء **قلت** وكذلك لو قال  
 وقف على الزمنى أو المنقطع بهم **قال** هذا وقف جائز **قلت** فان قال أرضى

مطلب  
 لو جعل آخره  
 للمساكين

مطلب الوقف  
 على الغزو  
 والجهاد والحج

مطلب الوقف  
 على اليتامى

مطلب الوقف  
على يتامى بنى  
فلان

هذه موقوفة على يتامى بنى فلان وهم بنو أب يحصون **قال** هذا باطل من قبل ان هؤلاء اليتامى ان انقرضوا انقطع الوقف ولم يكن ذلك للمساكين واذا قال موقوفة على اليتامى فانما يقصد في ذلك الفقراء اليتامى لان الناس أجمعوا في قول الله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين أن الذي معنى اليتامى من هذا الجنس انما هو للفقراء دون الاغنياء وكلما ذكر وجهها من الوجوه التي لا تنقطع من أبواب البر فالوقف على ذلك جائز **قلت** فان قال أوصى هذه صدقة موقوفة في الحج أو في العمرة **قال** هذا لا يكون وقفا من قبل أن الحج والعمرة ليسا بصدقة الا ان يقول صدقة موقوفة

في الحج عنى أو في العمرة عنى فيجوز على هذا **قلت** أرأيت اذا قال مطلب الوقف موقوفة على أكفان الموتى أو على حفر القبور أو على سقي الماء **قال** هذا على أكفان الموتى كله جائز لانه لا ينقطع وهو من أبواب البر عما يتقرب به الى الله تعالى **قلت** فلن **قال** موقوفة على بناء المساجد أو على مرمة المساجد أو قال على بناء الحصون في الثغور أو قال على مرمتها أو قال على عمل سقايات في المواضع التي يحتاج اليها **قال** هذا كله جائز وهي وقف على ما معنى من ذلك **قلت** فان قال موقوفة على يتامى بنى شيان أو قال يتامى بنى تميم **قال** هؤلاء لا يحصون والوقف جائز وغلتها للفقراء منهم دون الاغنياء **قلت** ولم أجز هذا **قال** من قبل أن هؤلاء لا تنقطع ينالهم أبدا **قلت** وهل يحيط العلم بهذا **قال** أكبر الراى على انهم لا ينقطعون فان قال يتامى بنى فلان هؤلاء ينقطعون فالوقف باطل الا أنه يجعل آخره للمساكين

## باب

الرجل يقف الارض من أرض الخراج أو من أرض الصدقة  
وما يدخل في هذا الباب

قلت أرأيت رجلا له أرض من أرض الخراج جعلها صدقة موقوفة وجعل  
آخرها للساكنين قال هذا جائز لان أرض الخراج للمساكين وعليهم فيها الخراج  
فوقف الاصل جائز قلت فان وقف رجل أرضا من أرض الصدقة قال جائز  
وعليه العشر لانه يملك أرض الصدقة وانما عليه فيها العشر قلت فما تقول  
في أرض أقطعها رجل فوقها قال ان كانت مواتا فاقطعها اياها الامام  
فالوقف جائز وكذلك ان كانت أرضا يملكها الامام فاقطعها انسانا وملكها اياه  
فوقها فالوقف في ذلك جائز قلت فما تقول في أرض موات أقطعها الامام  
انسانا فادخل الذي أقطعها مزادعين يعمرونها فعمروها فوقف بعضهم أرضا من  
هذه الارض قال فالوقف باطل من قبل ان المزراع انما هو أكار وليس له  
في رقبة الارض حق والوقف لا يجوز الا في الاصول أو في رقاب الارضين قلت  
فما تقول في رجل وقف بناء دار له دون الارض قال لا يجوز قلت  
فما تقول في حوائط السوق لو ان رجلا وقف حوائط من حوائط السوق  
قال ان كانت الارض اجارة في أيدي القوم الذين بنوها لا يخرجهم السلطان  
عنها فالوقف جائز فيها من قبل اننا قد رأيناها في أيدي أصحاب البناء يتوارثونها  
وتقسم بينهم لا يتعرض لهم السلطان فيها ولا يزعمهم عنها وانما له عليهم غلة  
ياخذها منهم قد تداولتها أيدي الخلف عن السلف ومضى عليها الدهور وهي  
في أيديهم يتبايعونها ويؤجرونها وتجوز فيها وصاياهم ويهدمون بناءها ويغيرونه  
ويبنون غيره فكنكك الوقف فيها جائز قلت فهل يجوز الوقف في غير الارضين  
والعقارات قال لا يجوز الا ان يكون رقيقا يوقفهم الرجل مع أرضه أو ثيرانا  
يوقفها مع الارض فانما وقف ذلك مع الارض جاز وان وقف شيئا من ذلك دون

مطلب وقف  
أرض الخراج  
والعشر

مطلب  
وقف الاقطاع

مطلب  
وقف البناء دون  
الأرض

مطلب وقف  
لحائط في السوق

الارض لم يجز الا ما يجبس في سبيل الله من الكراع والسلاح فان ذلك جائز  
قلت فما تقول في أرض الحوز يوقف انسان منها شيأ هل يجوز **قال** الحوز  
هو شي قد حازه السلطان وأدخل فيه من اربعين يعبرونه فانما هم أكره في ذلك  
للسلطان له أن يخرجهم من ذلك متى شاء فان وقف أحد من هؤلاء المزارعين  
شيأ من أرض الحوز لم يجز **قلت** فما تقول في هذه الاقطاعات التي يقطعها  
السلطان ان وقف انسان قد أقطعه السلطان شيأ منها **قال** ان أقطع السلطان  
أرضا مواتا جاز لمن أقطع ذلك أن يوقفها وكذلك الارض اذا ملكها السلطان  
فأقطعها انسانا أو ملكه اياها فوقفها الذي أقطعها فالوقف جائز فيها واذا أقطع  
السلطان انسانا شيأ من حق بيت المال لم يجز وقفه لذلك **قلت** وكيف يقطع  
شيأ من حق بيت المال **قال** هذه أرض لانسان وهي أرض خراج وهي  
ملك لاربابها فالسلطان يأخذ منهم النصف مما يخرج الله عز وجل من أرض  
الزرع فأقطع السلطان من هذا النصف الذي يأخذه لبيت المال بعضه فيقول  
لمن يقطعه قد أقطعتك من هذا النصف أربعة اخماسه وجعلت عليك نجسه  
لبيت المال وهو العشر من جميع ما يخرج الارض فان وقف هذا الذي أقطع  
ذلك ما أقطعه لم يجز الوقف في ذلك من قبل أن الذي أقطع ليس يملك رقبة الارض  
واما أقطع شيأ من حق بيت المال فالوقف في ذلك باطل لا يجوز **قلت** أرأيت  
رجلا اشترى أرضا يبيعها فاسدا وقبضها ووقفها وقفا صحيحا وجعل آخرها للساكنين  
**قال** فالوقف فيها جائز وعليه قيمتها للبائع من قبل انه استملكها حين وقفها  
وأخرجها من ملكه **قلت** وكذلك ان وهبت له أرض أو دار هبة فاسدة  
وقبضها فوقفها وقفا صحيحا **قال** الوقف فيها جائز وعليه قيمتها للواهب **قلت**  
فان اشترى أرضا شراء صحيحا وقبضها فوقفها وقفا صحيحا وجعل آخرها  
للساكنين فاستحقها مستحق فأخذها ورجع الواقف بالثمن على البائع فأخذه هل  
عليه أن يتنازع بمنها أرضا فيقفها **قال** ليس عليه ذلك من قبل انه وقف  
مالا يملك **قلت** فان استحق نصفها مشاعا أو معلوما فأخذ المستحق ما استحق

مطلب وقف  
ارض الحوز

مطلب الاقطاع  
من بيت المال

مطلب  
وقف المبيع  
فاسدا

مطلب  
لو ظهر الموقوف  
مستحقا

منها قال فما بقي منها فهو وقف ولا يبطل على مذهب أبي يوسف قلت  
فان اشترى أرضا شراء صحيحا على انه بالخيار فيها شهرا وقبضها فوقفها في الشهر  
قبل ان يمضي وقت الخيار قال فالوقف جائز وقد بطل خياره وجاز البيع  
قلت فان باع رجل أرضا له من رجل على ان البائع بالخيار في ذلك شهرا ثم  
ان البائع وقف هذه الارض وقفا صحيحا في الشهر قبل مضيه قال الوقف  
جائز وهذا ابطال للبيع قلت فرجل مات وترك أرضا وابنا ليس له وارث غيره  
فوقفها ابنه وقفا صحيحا ثم ان رجلا أقام بيعة ان له على والد هذا الواقف مالا  
يستغرق قيمة الارض قال يبطل الوقف في ذلك وتباع الارض في دين الميت  
قلت فان كان الدين أقل من قيمة الارض قال يضمن الواقف مقدار الدين  
الذي ثبت على والده ويتفد الوقف قلت فان كان الابن معسرا ليس له  
مال (١) قلت فرجل اشترى أرضا بخمر أو خنزير وقبضها فوقفها قال  
فقد زال ملكه عنها وصارت وقفا وعليه قيمتها للبائع قلت فان اشترى  
بيعة أو دم فوقفها قال الوقف باطل وترد الى بائعها قلت فان اشترى أرضا  
بيعا صحيحا أو فاسدا وقبضها فوقفها وقفا صحيحا ثم أصاب بها عيبا قال  
يرجع بنقصان العيب من الثمن قلت وكذلك لو اشترى دارا بيعا صحيحا أو فاسدا  
وقبضها فبنى مسجدا ثم أصاب بها عيبا قال يرجع بنقصان العيب من الثمن قلت  
فان كان الثمن عرضا قال يرجع بنقصان العيب من الثمن ان كان العيب ينقصها  
العشر يرجع بعشر العرض الذي اشترى به الارض قلت فان كان البائع قد  
استهلك العرض قال يضمن منه بمقدار النقصان قلت فان اشترى الرجل  
أرضا بيعا صحيحا فلم يقبضها حتى وقفها قال يجبر على دفع الثمن ويجوز

مطلب وقف  
الارض في مدة  
الخيار

مطلب وقف  
الوارث فظهر  
على ابيهم

مطلب اشتراها  
بخمر أو خنزير  
ووقفها

مطلب اطلع على  
عيب بعلوقفها

(١) لم يذكر في الاصول التي بايدىنا جواب هذه المسألة ولكن بمراجعة كتب الاحكام  
وجدنا انه ( يبطل الوقف من الارض بمقدار الدين والباقي وقف ) كما يظهر من جواب  
المسألة التي قبلها فتنبه كتبهم



الوقف قلت فان كان معدما قال يبيع القاضى الارض فى الثمن ويبطل  
الوقف فيها قلت فلو كان المبيع عبدا فاعتقه المشتري قبل ان يقبضه (١) قال  
أليس من قول أصحابنا ان العتق جائز لا يرد قال بلى وعتق العبد لا يشبه  
وقف الارض (٢) ولو أن رجلا رهن رجلا أرضا أو دارا وسلمها الى المرتهن ثم ان  
الراهن وقفها وقفا صحيحا قال ان أدى الدين واقتكها بجاز الوقف وان لم  
يقتكها باعها القاضى فى الدين وأبطل الوقف الذى كان من الراهن فيها والله أعلم

مطلب وقف  
المرهون

(١) لا محل هنا للفظ قال لان ما بعده من كلام السائل كما لا يخفى والجواب يأتى بعد

(٢) يظهر ان هنا سقط لفظ قلت من الكاتب كتبه محصه

## باب

الرجل يقف الارض على أهل بيته أو على حشمه أو على قرابته  
أو على أرحامه أو على أنسابه

مطلب  
الوقف على  
أهل بيته

قلت أرأيت رجلا جعل أرضا له صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على أهل بيته فإذا اقرضوا فهي وقف على المساكين قال فالوقف جائز ويكون ذلك وقفا على الغنى والفقير من أهل بيته قلت ومن أهل بيته قال كل من يناسبه بأبائه إلى أقصى أب له في الاسلام ومعنى أقصى أب له في الاسلام أبوه الذي أدرك الاسلام وان كان لم يسلم فكل من له نسبة إلى هذا الأب من الرجال والنساء والصبيان فهو من أهل بيته ويدخل في الوقف قلت فهل يدخل هذا الأب الذي أدرك الاسلام في الوقف قال لا يدخل قلت فهل يدخل أبوه هذا الواقف وولد الواقف لصلبه وولد ولده وان سفلوا في ذلك قال نعم يدخل ولد الذكور من ولده في الوقف وأما أولاد الاناث من ولده فانهم لا يدخلون في الوقف اذا كان آباؤهم من قوم آخرين وان كان آباؤهم ممن يناسبه إلى جده الذي أدرك الاسلام فهو من أهل بيته قلت فما تقول في الواقف نفسه هل يدخل في هذا الوقف قال لا قلت ولا يدخل أولاد عماته وأولاد أخواته في هذا الوقف قال لا اذا كان آباؤهم من قوم آخرين قلت فما تقول ان قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على جنسي ومن بعدهم على المساكين أو قال على آل قال الجنس والآل بمنزلة أهل بيته والحكم فيهم واحد قلت وكذلك ان قال صدقة موقوفة على فقراء أهل بيتي قال فالوقف جائز عليهم وتكون العلة لكل فقير منهم قلت ومن الفقراء الذين يدخلون في هذا الوقف قال قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من ملك

مطلب  
الوقف على  
الجنس والآل

مطلب معنى  
الفقير والغنى

خمين درهما أو قيمتها من الذهب فهو غني وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يبعث المصدق فيقول له خذ الصدقة من أغنيائهم وضعها في فقرائهم

ومعنى هذا الحديث ان كل من وجبت عليه الزكاة فهو غنى وكل من لم تجب عليه الزكاة فهو فقير يحل له أخذ الصدقة فإذا حلت له الصدقة دخل في الوقف قلت ولم قال ان أهل بيت الواقف كل من كان يناسبه الى أقصى أب في الاسلام وان كان ذلك الأب لم يسلم قال ألا ترى ان رجلا من ولد أبى لهب لو جعل أرضه صدقة موقوفة على أهل بيته كانت لمن يناسبه الى أبى لهب وكذلك رجل من ولد أبى جهل أهل بيته كل من كان يناسبه الى أبى جهل فأما من أسلم في أول الاسلام فهو من ذلك ألا ترى ان رجلا من آل العباس أو من آل على لو جعل أرضا له صدقة على أهل بيته فأهل بيته كل من كان يناسبه الى العباس أو الى على قلت فان جعل الوقف على فقراء أهل بيته أو على من افتقر من أهل بيته فالأمر فيهم سواء قال نعم والغلة على كل فقير من أهل بيته حلت فيجعل ذلك لكل من كان فقيرا من أهل بيته يوم وقف هذا الوقف قال بل تكون الغلة لكل من كان فقيرا من أهل بيته يوم تأتى الغلة قلت فن استغنى منهم قال لا يعطى من استغنى منهم من غلة هذا الوقف شيئا قلت فان استغنوا جميعا عن ذلك قال تكون الغلة للمساكين قلت فان افتقر بعد ذلك أحد منهم هل ترد عليه الغلة من هذا الوقف قال نعم تقطع عنهم اذا استغنوا عنها و ترد عليهم اذا احتاجوا اليها وانما تكون الغلة للمساكين اذا دام غنى أهل بيته أو انقضوا قلت فان جاءت غلة سنة أو سنتين فلم تقسم بينهم لأمر من الأمور حتى استغنى قوم منهم وافتقر آخرون قال انما أنظر منهم الى من كان فقيرا يوم تقع القمعة فاعطيهم ذلك قلت فلم لا تنتظر للفقير يوم القمعة الى أولئك الذين كانوا فقراء يوم جاءت الغلة فتعطيهم ذلك وان كانوا قد استغنوا لانهم قد استحقوها قال لان الواقف جعل لهم ذلك على سبيل الفقر ولم يجعلها لمن كان غنيا قلت فاذا قال صدقة موقوفة على أهل بيته ولم يقل على فقراء أهل بيته لم لا تجعل الوقف على كل من كان موجودا من أهل بيته يوم وقف الواقف فاذا انقض أولئك جعلته للفقراء والمساكين قال من قبل ان

مطلب العبرة  
للفقر يوم القمعة

من يأتي من بعد هؤلاء من أولادهم وأولاد أولادهم من أهل بيته فالوقف جار  
على من كان يومئذ وعلى من يحدث من أهل بيته **قلت** لها الفرق بين  
الوقف والوصية وأنت تقول لو أن رجلا أوصى بثلث ماله لأهل بيته أنك تنظر  
إلى من كان موجودا من أهل بيته يوم مات الموصى ولكل ولد يولد من أهل بيته  
فتأتي به أنه لاقل من ستة أشهر منذ يوم مات الموصى فيكون ذلك لهم دون من  
يأتي بعد ذلك **قال** الفرق بينهما أن الوصية لا تجوز لمن لم يخلق والوقف يجوز  
أن يقف الرجل على من لم يخلق ألا ترى أن رجلا لو قال قد أوصيت بثلث مالي  
لزيد ولولده ولولده كذا أبدا ماتناسلوا ثم مات كان الثلث لزيد ولن كان مخلوقا  
من ولده وولد ولده والوقف قد وقف عمر بن الخطاب على قرابته فذلك المصم  
جار لهم أبدا ماداموا فلو كان الأمر في ذلك على ما تقول لاقطع المصم الذي وقفه  
عمر لقرابته عنهم وكفلك وقوف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فهي جارية  
عليهم إلى يوم القيامة ألا ترى أن رجلا لو قال جعلت أرضي هذه صدقة  
موقوفة لله عز وجل أبدا على زيد وعلى ولده وولد ولده أبدا ماتناسلوا لا يقطع  
ذلك عنهم فالوقوف جارية على هذا معقودة بذلك فيها والوصايا ليست كذلك  
**قلت** قد رأيتك تقيس كثيرا من الوقوف على الوصايا **قال** إنما أقيس  
منها على الوصايا ما يشبهها وما يقرب منها لأنها قد تشبهها في بعض الحالات وتقاربها  
في بعض الحالات وما فسرناه في الوصايا أنها لا تجوز لمن لم يخلق والوقوف تجوز  
على من لم يخلق بغنى عن إعادة ذلك والزيادة فيه قد يجوز أن يقف الرجل لمن لم  
يخلق ولا يجوز أن يوصى لمن لم يخلق فمن ذلك لو أن رجلا أوصى بثمر نخلة له لما  
الرجل أبدا لأن الوصية بذلك جائزة وتكون كل ثمرة تأتي بعد ذلك للرجل الموصى  
له أبدا في كل سنة مادام حيا فإذا مات وجع البستان إلى ورثة الموصى فكان  
بينهم على قدر موارثهم عن الموصى وإذا وقف الرجل وقفا على أهل بيته وله أهل  
يبس يوم وقف وحديث له من أولاده أولئك قوم آخرون من أهل بيته أو مات  
أولئك الذين كانوا يوم وقف الوقف وحديث قوم آخرون من أهل بيته **قال** يجزى

مطلب الوقف  
يجوز على من لم  
يخلق دون الوصية

مطلب الوقف  
ناس على الوصية  
فيما يشبهها

غلة الوقف عليهم فلي هذا مذهب الناس وما تجرى عليه وقوفهم **قلت**  
 لما تقول ان قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا تجرى غلتها  
 على أهل بيتي ما بقي منهم أحد فاذا انقضوا كانت الغلة جارية على المساكين  
 فجاءت غلة سنة أو سنتين فلم تقسم حتى حدث قوم آخرون من أهل بيته هل  
 يدخلون في تلك الغلة التي لم تقسم **قال** لا وإنما تكون تلك الغلة لأولئك  
 الذين كانوا استحقوها قبل حدوث هؤلاء ثم تقسم غلة كل سنة بعد ذلك بين كل  
 من يكون موجودا يوم تأتي الغلة **قلت** أليس تقسم الغلة بين الرجال  
 والنساء والصبيان من أهل بيت الواقف **قال** بلى **قلت** فهل يدخل  
 فيهم المماليك من الرجال والنساء والصبيان **قال** نعم ألا ترى لو أن أخا لهذا  
 الواقف أو ابن أخ له تزوج واحد منهما أمة لقوم فأولدها أولادا ذكورا وإناثا  
 هل كانوا يدخلون في غلة هذا الوقف **قال** أولاد هذا الاخ وان كانوا من أمة  
 فهم من أهل بيت الواقف **قلت** أرأيت رجلا قال أرضي هذه صدقة موقوفة  
 لله عز وجل أبدا على آل العباس بن عبد المطلب **قال** (١) هما سواء والغلة  
 جارية الى كل من ينسب بأبائه من ذكر أو أنثى الى العباس بن عبد المطلب

مطلب يدخل  
 في أهل بيته  
 المماليك

(١) قوله هما سواء كذا في النسخ والتسوية تقتضي شيئين فيكون المراد أن قوله آل فلان  
 وقوله أهل بيته سواء في الحكم . كتبته مصححه

## باب

## ذكر القرابة

مطلب  
معنى القرابة

قلت أرأيت الرجل اذا قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على قرابتي فاذا انقضوا فهي على المساكين قال الوقف جائز وهو جار على قرابته من كان منهم يوم وقف هذا الوقف وعلى كل من يحدث من قرابته أبدا قلت ومن قرابته الذين يستحقون هذا الوقف قال كل من كان يناسبه الى أقصى أب له في الاسلام من قبل أبيه والى أقصى أب له في الاسلام من قبل أمه فكل من كان من هؤلاء فهو قرابته قلت فابو هذا الواقف وولده يدخلون في القرابة قال لا والقرابة كل من كان يناسبه الى الابوين ما خلا الوالدين وولده لصلبه فاما ولد الولد من سفل منهم والاجداد والجدات وان ارتفعوا فهم قرابة قلت ويدخل في القرابة ولد الاناث قال نعم كل ذى رحم محرم أو غير محرم فهم قرابته من قربت قرابته منهم ومن بعدت منهم قرابته قلت فلم لا يكون الوالدان والولد الذي لصلبه من قرابة الواقف قال لان الله عز وجل قال الوصية للوالدين والاقرين فانخرج الوالدين من قرابته فكما أخرج الله تعالى الوالدين من قرابته فكذلك أخرج الولد من قرابة الوالدين وأخرى أنه لا يحسن في اللغة أن يقال (١) ان أب الرجل قرابة لابنه وماعدا الوالدين والولد فهم قرابة وكذلك ان قال الواقف تجرى غلة هذا الوقف على رجلي أو قال على كل ذى نسب مني أو قال على أرحامي أو قال على كل ذى رحم محرم مني يدخل في ذلك الرجال والنساء والصبيان وأولاد الاخوات والخاللات والعمات وكل أولاد هؤلاء هم قرابة الواقف ولهم حقهم من غلة هذا الوقف وان كان هؤلاء من قوم آخرين قرابة ولا يشبه قوله قرابتي قوله أهل بيتي من قبل ان أهل بيت

(١) كذا في النسخ ولعل لفظ أب هنا يمد من النسخ ووجه الكلام ان الرجل قرابة لابنه الخ  
كتبه مصححه

الرجل هم الذين يناسبونه الى جده الاكبر من قبل أبيه فكل من كان يناسبه من قبل أبيه الى أقصى أب له في الاسلام فهم أهل بيته قلت وكذلك لو قال على جنس العباس قال هذا كله واحد والغلة لكل من ينسب بأبائه الى العباس بن عبد المطلب قلت فما تقول في امرأة من ولد العباس ولها زوج من غير ولد العباس لها منه أولاد قال أما هي فهي داخلة في الوقف وأما ولدها فلا يدخلون في الوقف قلت فما تقول في مولى ولد العباس هل يدخلون في هذا الوقف قال لا قلت وكذلك لو كان الواقف رجلا من ولد العباس فقال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على أهل بيتي أوقال على جنسي قال هذا كله سواء والغلة لكل من كان يناسبه بأبائه الى العباس من الذكور والاناث قلت فهل يدخل أبوه وأجداده وولده وولد ولده وان سفلوا في هذا الوقف قال نعم قلت أرأيت رجلا لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على عيال زيد بن عبد الله قال فعيال زيد كل من كان في نفقته قلت فتدخل امرأة زيد وولده في هذا الوقف قال نعم قلت فان كان في عياله أحد من ذى رحم محرم منه أو من غير ذى الرحم هل يدخل قال نعم قلت أرأيت ان قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة للعز وجل أبدا على أهل بيتي فاذا انقضوا كانت وقفا على قرابتي قال أهل بيته هم من كان يناسبه من قبل أبيه وقوله فاذا انقضوا كانت وقفا على قرابتي فقرابته من كان من قبل أبيه ومن كان من قبل أمه نقد أفاد هذا القول ان الوقف على كل من كان من قبل أبيه ومن كان من قبل أمه فيبطل ما كان يكون لأهل بيته لانقرضهم ويكون الوقف لمن كان من قرابته من قبل أبيه ومن قبل أمه قلت فتكون غلة هذه الصدقة كلها لقرابته من قبل أبيه ومن قبل أمه قال نعم قلت فان قال أرضي هذه صدقة موقوفة على قرابتي فاذا انقضوا كانت هذه الصدقة وقفا على أهل بيتي قال هذا محال لان قوله على قرابتي فقرابته كل من كان من قبل أبيه ومن كان من قبل أمه فاذا

مطلب الوقف  
على عيال زيد

انقرضوا فقد انقرض أهل بيته فانما تكون الغلة للمساكين قلت فلم لا تكون  
الغلة على قرابته من قبل أمه ويجعل قوله فاذا انقرض قرابتي كانت الغلة لأهل  
بيتي كأنه إنما قصد بقوله على قرابتي من كان من قبل أمه لانه لما قال على  
قرابتي فاذا انقرضوا كانت على أهل بيتي فيجعل هذا دليلا على أنه أراد بقوله  
قرابتي قرابته من قبل أمه قال ليس هذا بدليل على انه إنما قصد قرابته من قبل  
أمه من قبل أنه كأنه قال على قرابتي من قبل أبي ومن قبل أمي فاذا انقرضوا كانت  
على قرابتي من قبل أبي فهذا كلام متناقض ألا ترى ان رجلا لو قال قد وقفتها  
على اخوتي فاذا انقرضوا كانت الغلة على اخوتي فهذا متناقض فاذا انقرض اخوته  
كانت الغلة للمساكين قلت فلو أن رجلا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة  
موقوفة على اخوتي فاذا انقرضوا كانت موقوفة على اخوتي من قبل  
أبي وكان له أخوة متفرقون قال فهذا كأنه قال على اخوتي وهم  
فلان وفلان وفلان فاذا انقرضوا فهي على فلان يعني أحد هؤلاء الثلاثة  
فهذا أيضا متناقض اذا انقرض هؤلاء الثلاثة يكون الوقف على أحد هؤلاء  
الثلاثة وهذا كلام محال ولكنه يكون وقفا عليهم فاذا انقرض الثلاثة  
صارت الغلة للمساكين والقرابة خلاف أهل البيت والامر في ذلك على ما شرحت  
لك قلت فان قال تجري غلة هذا الوقف على فقراء قرابتي أبدا قال  
فالوقف جائز وتكون غلة هذا الوقف لكل من يكون فقيرا يوم تأتي الغلة  
قلت ولا ينظر في ذلك الى من كان فقيرا يوم وقف هذا الوقف قال لا  
وانما تقسم الغلة على فقرائهم يوم تقع القسمة ألا ترى انه لو كان له قرابة فقراء  
وقرابة أغنياء فاقتصر بعض الاغنياء واستغنى بعض أولئك الفقراء قبل مجيء الغلة  
ثم جاءت الغلة أنه إنما يعطى كل من كان فقيرا يوم جاءت الغلة فان قال قائل  
انما أنظر الى من كان فقيرا من قرابته يوم وقف هذا الوقف فأعطيهم تلك الغلة  
قيل له فان استغنى أولئك الذين كانوا فقراء واقتصر الاغنياء ففي قولك يجب أن  
تدفع الغلة الى هؤلاء الذين قد استغنوا ويمنع الذين افتقروا وهذا خلاف ما عليه



المسلمون قلت يقول الواقف فقراء قرابتي وقوله من افتقر من قرابتي واحد  
قال هما سواء وانما ينظر الى الغلة يوم تجيء فتدفع الى من كان فقيرا يومئذ  
فاما من كان فقيرا فاستغنى عند مجيء الغلة فلاحق له فيها قلت فلم لاتقول  
انه اذا قال تجرى غلة هذا الوقف على من افتقر من قرابتي انك لاتعطي الامن  
كان غنيا ثم افتقر لان قوله من افتقر لا يكون الا بعد النفي قال ألا ترى أن  
رجلا لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على من سكن طرسوس من  
قرابتي أو قال على من يسكن فطررسوس ان الغلة جارية على من كان ساكنا  
بطررسوس وعلى كل من كان يسكن بعد الوقف قلت فعلى هذا معاني كلام  
الناس وانما يجعل هذا على ما يتعارفه الناس ويعقلونه ألا ترى أن رجلا لو أوصى  
بثلث ماله لولد زيد بن عبد الله ولزيد يوم أوصى بنون عدة وحدث لزيد أيضا  
بعد الوصية بنون أو مات أولئك الذين كانوا يوم أوصى وحدث له آخرون ان  
الثلث لمن يكون موجودا يوم يموت الموصي ولا ينظر الى من كان مات قبل  
الموصي وكذلك أمر القرابة انما ينظر الى من كان فقيرا من قرابة هذا الواقف  
يوم تأتي الغلة فيكون لهم الثلث دون غيرهم قلت أرايت مولودا ولد عند  
مجيء الغلة ولا شيء له أعطيه من غلة هذا الوقف قال نعم له حقه منها ومن  
قال لا يعطى من الوقف الا من كان غنيا ثم افتقر انه لا يعطى هذا المولود شيئا  
لان هذا لم يكن غنيا ثم افتقر فلاحق له في هذا الوقف فقلنا لمن قال هذا القول  
خما تقول فيمن لم يزل فقيرا قال لأعطيه من غلة هذا الوقف شيئا قلت  
أفليس تقول اذا قال تكون غلة هذا الوقف على من يسكن طرسوس من  
قرابتي انك تعطى من كان ساكنا ومن يسكن بعد ذلك قال بلى قلت  
فهذا وقوله فقراء قرابتي ومن افتقر سواء ليس بينهما فرق ألا ترى انه لو قال  
تجري غلة هذا الوقف على من حفظ القرآن من قرابتي فكان في قرابته من  
يحفظ القرآن ثم حفظ آخرون من قرابته القرآن هل يعطى من حفظ القرآن  
بعد ذلك قال نعم يعطون كلهم من كان حافظا للقرآن قبل ذلك ومن حفظ

مطلب وقف  
على من حفظ  
القرآن من قرابته

الفقير الذي  
يعطى من غلة  
الوقف

القرآن بعد ذلك فيكونون كلهم سواء في الغلة قلت من الفقير الذي يستحق ان يعطى من غلة هذا الوقف قال من لم يملك مائتي درهم أو عشرين دينارا فانه يعطى منه قلت فمن كان له خادم ومسكن فهل يجب ان يعطى من غلة هذا الوقف قال نعم قلت فان كان له خادم ومسكن وثياب يلبسها وثياب يقرشها لافضل فيها قال يعطى من الوقف قلت وان كان له مع ذلك ثياب فضل أو فرش فضل عما يحتاج اليه تكون قيمة ذلك مائتي درهم أو عشرين دينارا قال لا يعطى من غلة هذا الوقف وكذلك الزكاة لا يجوز له ان يأخذ من الزكاة شيئا قلت فان كان له مع الخادم والمسكن مسكن آخر يكرهه ويأخذ كراهه وذلك لا يقوم بمؤنته قال لا يعطى من الوقف شيئا قلت وكذلك لو كانت له أرض يستغلها وما يأتيه من غلتها لا يكرهه مؤنته قال هو غنى فلا يجب أن يعطى من الزكاة شيئا اذا كانت قيمة المنزل الذي يكرهه أو الارض التي يستغلها مائتي درهم فأكثر فان كانت قيمة ذلك أقل من مائتي درهم كان له ان يأخذ من غلة هذا الوقف وكان فقيرا قلت فما تقول ان كانت قيمة المنزل مائة درهم وقيمة الارض مائة درهم وذلك سوى المسكن والخادم هل يجب ان يأخذ من غلة الوقف شيئا قال لا هذا عندنا غنى بما كان يملك سوى المسكن والخادم والثياب التي لا غنى له عنها ما يساوي مائتي درهم كان غنيا بذلك ولم يكن فقيرا قلت فان كان يملك هذا الذي ذكرنا وعليه دين مثل قيمة ذلك وأكثر منه قال فهو فقير ويجب له حقه من غلة هذا الوقف قلت فان كانت له دين على الناس لا يمكنه أخذها أو كان له مال في بلد آخر لا يصل اليه قال فهو فقير وله ان يأخذ من الوقف قلت فان كان رجلا معتملا يكتسب مقدار نفقته ونفقة عياله هل له أن يأخذ من غلة هذا الوقف قال نعم له ان يأخذ قلت فما حجتك على من قال اذا وقف الرجل وقفا صحيحا على قرابته وجعل آخر ذلك للمساكين أن يعطى غلة هذا الوقف من كان مخلوقا من قرابته دون من يحدث منهم قال يقال لمن قال هذا القول ما تقول اذا جعل أرضه صدقة موقوفة على فقراء قرابته

وله قرابة أغنياء وقرابة فقراء فافتقر الاغنياء هل يعطون من غلة هذا الوقف شيئاً فان قال نعم فهو تارك لقوله وقد قال بقولنا وكذلك تقول ان من يحدث من قرابة الواقف هو بمنزلة من كان يوم وقف الواقف فاذا كان يعطى من افتقر وقد كان غنيا فيجعلهم أسوة أولئك الفقراء الذين كانوا فكلنك من حدث من قرابته هو أسوة من كان من قرابته مخلوقاً يوم وقف هذا الوقف وان قال لا أعطى الا من كان فقيراً يومئذ قيل له بما تقول ان استغنى أولئك الذين كانوا فقراء وافتقر أولئك الذين كانوا أغنياء فيجب في ذلك أن تعطى هؤلاء الذين كانوا أغنياء وتمنع الفقراء الذين هم في هذا الوقت فقراء وهذا خلاف ما يتعارفه الناس قلت فان قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على فقراء يتامى قرابتي وكان له يوم وقف الوقف قرابة يتامى فادركوا واكتسبوا الاموال وخرجوا من حد اليتيم وصار يتامى آخرون من قرابته فقراء هل تعطى أولئك الذين أدركوا وصاروا أغنياء دون هؤلاء اليتامى الذين حدثوا وهم فقراء فان قال أعطى هؤلاء اليتامى الذين حدثوا وهم فقراء فقد ترك قوله وان قال لا بل أعطى أولئك الذين خرجوا من حد اليتيم وصاروا أغنياء فليس بنا حاجة الى حجة آيين ولا أوضح من هذه لان هذا خلاف الامة قلت أرايت رجلاً اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً على فقراء قرابتي فجاءت غلة سنة وله قرابة فقراء ثم جاء بعد مجيء الغلة قوم آخرون من قرابته فقراء هل يدخلون في هذه الغلة قال لا لان أولئك الفقراء قد استحقوا هذه الغلة ووجب لهم ولكن من افتقر بعد مجيء هذه الغلة يدخل فيها يستقبل من الغلات بعد ذلك قلت أرايت ان مات رجل من فقراء قرابته بعد مجيء الغلة ما حال حصته منها قال هي ميراث لورثته قلت فان كان عليه دين هل يقضى منه دينه أو كان أوصى بشئ هل ينفذ ذلك في وصاياه قال نعم قال أبو بكر الصواب عندي في هذا الباب أن ينظر عند القسمة فمن كان فقيراً أعطى من هذه الغلة ومن كان غنياً لم يعط منها شيئاً وان استغنى بعد مجيء الغلة من قبل ان الغلة انما يجب لمن كان فقيراً عند القسمة وفي وقت

القصة قلت أرأيت من استغنى منهم بعد مجيء الغلة قال (١) فحقه الذي وجب له قائم يأخذه وان كان قد استغنى ويمنع فيها بعد مجيئها من الغلات فلا يكون له حق فيها مادام غنيا قلت فان افتقر بعد ذلك قال يدخل فيما يجيء بعد ذلك من الغلات ويكون فيها أسوة الفقراء الباقين وقال بعضهم اذا جاءت غلة سنة ثم ولدت امرأة من قرابته ولدا لاقل من ستة أشهر منذ يوم جاءت الغلة انى لأعطي هذا المولود من هذه الغلة شيئا لان هذا المولود لا يوصف بأنه كان في البطن فقيرا وانما يقع اسم الفقر على من كان محتاج وهذا لم يكن محتاجا وهو في البطن وقتنا لقائل هذا القول قد أدرك هذا المولود الغلة وكان مخلوقا قبل مجيئها وكل من لم يكن له مال فهو فقير ولا مال لهذا المولود فهو عندنا بمن يستحق ان يدخل في هذه الغلة اذا لم يكن له مال ينسب به الى غنى ومن لم ينسب الى غنى فهو فقير قلت أرأيت اذا قال على فقراء قرابتي ولم يكن في قرابته الا فقير واحد قال يعطى نصف الغلة ويكون نصفها للساكنين من قبل أنه قال فقراء والفقراء لا يكونون أقل من اثنين قلت وكذلك ان قال محتاجي قرابتي أو قال على مساكن قرابتي قال هذا كله سواء وهو بمنزلة قوله فقراء أهل بيتي قلت فلو قال على من كان فقيرا من قرابتي أو قال على من كان محتاجا من قرابتي وكان فيهم واحد فقير قال يعطى هذا الواحد الغلة كلها وليس هذا بمنزلة قوله فقراء قرابتي ومحتاجي قرابتي قلت أرأيت ان جاءت غلة سنة من السنين وفي يد واحد منهم مائتا درهم قد أخذها من غلة السنة الماضية أو من غير ذلك قال فهذا غنى لا يعطى من غلة السنة الحادثة شيئا قلت أرأيت ان جاءت غلة السنة فلم تقسم بينهم حتى جاءت غلة السنة الثانية وكانت غلة السنتين اذا قومت أصاب كل انسان أربع مائة وأكثر

(١) قوله فحقه الذي وجب له قائم الخ كذا في النسخ وهو مناقض لقوله في السطر قبله ومن كان غنيا لم يعط منها شيئا وان استغنى بعد مجيئ الغلة فجزر . كتمه مصححه .

قال ان قسمت الغلة كلها للسنتين جميعا في دفعة واحدة فلكل واحد منهم ما يصيبه من ذلك يسلم اليه وان قسمت غلة السنة الاولى فاصاب كل انسان منهم مائتا درهم لم يدفع اليهم من غلة السنة الثانية شئ لانهم أغنياء بما صار في أيديهم من غلة السنة الاولى **قلت** أرأيت ان جعل واحد أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على من كان فقيرا من ولد زيد بن عبد الله وقف رجل آخر أرضه على من كان فقيرا من ولد زيد بن عبد الله أيضا فجاءت الغلة من كل وقف من الوقفين **قال** ان كان نصيب كل واحد من غلة كل وقف أقل من مائتي درهم دفع اليهم ذلك وان كان نصيب كل انسان منهم من كل وقف أكثر من مائتي درهم أو مائتي درهم فان فرقّت الغلتان جميعا معا فلكل انسان ما أصابه من ذلك كثيرا كان أو قليلا وان بدئ باحد الوقفين ففرقت غلته فاصاب كل انسان منهم من ذلك مائتا درهم أو أكثر من ذلك لم يعط من الوقف الاخر شيئا لانهم أغنياء بما قد صار في أيديهم من غلة الوقف الذي قبضوه **قلت** فلمن تكون غلة الوقف الاخر في هذه السنة **قال** للساكنين لان كل واحد من الرجلين انما جعل غلة وقفه لمن كان فقيرا من ولد زيد بن عبد الله هذا فاذا كانوا قد استغنوا من أحد الوقفين أو من غيره فلاحق لهم في غلة الوقف الاخر حتى يصيروا فقراء ألا ترى أن رجلين لو أوصى كل واحد منهما بثلث ماله لفقراء ولد زيد هذا مات الرجلان جميعا معا فقد وجب لكل فقير من أولاد زيد حقه من ثلث كل واحد من الرجلين يأخذون ذلك كله **قلت** فان مات أحد الرجلين قبل صاحبه فقد وجب لكل واحد منهم من ثلث مال الميت الاول حقه فان كان يصيبه من ذلك مائتا درهم أو أكثر فلا حق له في ثلث الاخر وان كان الذي يصيب كل واحد منهم من ثلث مال الميت الاول أقل من مائتي درهم كان له حقه من مال الميت الثاني (١) قال وكذلك الغلتان اذا جاءتا جميعا معا فرقّت كلها

(١) اسقاط لفظ قال أولى تأمل . كتبه مصححه

فيهم وان جاءت واحدة قبل الاخرى فان كان يصيبهم من الغلة الاولى ما يكونون به أغنياء فلا حق لهم في الغلة الثانية وان كان يصيب كل واحد منهم أقل من مائتي درهم من الغلة الاولى كان لهم حقوقهم من الغلة الثانية قلت فان كان كل واحد من الفريقين الواقفين قال يعطى كل فقير منهم قوته لسنة جاءت الغلتان جميعا معا قال انه يعطى كل واحد منهم من غلة هذا قوتا ومن غلة هذا قوتا يأخذ كل واحد منهم قوتين وان جاءت احدى الغلتين قبل الاخرى فاخذ كل واحد منهم من غلة الوقف الذى جاءت غلته قوته ثم جاءت غلة الوقف الاخر فانه لا يجب أن يعطى أحد منهم قوتا آخر من قبل أن الذى في يده القوت الذى أخذه فان كان قد أنفق بعضه وبقي بعضه أعطى من الغلة الثانية قوتا آخر قلت فان كان الواقف رجلا واحدا فوقف قطعتين على هذا السبيل قال ان كان وقفهما جميعا معا لم يدفع الى كل واحد منهم الا قوتا واحدا وان كان وقفهما في وقتين واحدا بعد آخر كان لكل واحد منهم من كل وقف قوت تام يأخذ كل واحد منهم قوتين ولو أن رجلا وقف على أهل فلان فان أصحابنا قالوا القياس في ذلك أن يكون الوقف على زوجة فلان خاصة ولكننا نستحسن أن نجعل ذلك لكل من يعول في منزله من الاحرار ولا تدخل الممالك في هذا الوقف قلت فان كان له أهل بالكوفة وأهل بالبصرة ومع كل واحد منهما قوم في عياله قال يدخل في الوقف كل من كان في عياله مع المرأتين جميعا ولو أن امرأة وقفت وقفا على أهل بيتها لم يدخل ولها في ذلك ولا أمها وان كان أبو هذا الولد ابن عمها دخل ولها في أهل بيتها وكأبوا أسوة سائر أهل بيتها قلت أرأيت رجلا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على فقراء قرابتي ولم يزد على هذا القول شيئا قال الوقف باطل وهذه الأرض ميراث بين ورثته من قبل أن فقراء قرابته ان اقترضوا أو استغنوا لم يدبر لمن تكون الغلة ولم يجعلها الواقف للمساكين فلهذه العلة بطل الوقف قلت أرأيت اذا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على قرابتي ومن بعدهم على المساكين قال الوقف جائز قلت والقرباة عنك

مطلب الوقف  
على الاهل

مطلب الوقف  
على فقراء قرابته  
ولم يزد

من كان يوم وقف هذا الوقف ومن يحدث له من القرابة **قال** نعم  
**قلت** فان قال قائل انما أنتظر الى قرابته يوم وقف هذا الوقف فاجعل الغلة  
لهم ولا أجعل لمن يحدث من قرابته من غلة هذا الوقف شيأ **قال** يقال له  
ما تقول في رجل وقف أرضا له على ولده وله يوم وقف ولد وحدث له أولاد بعد  
ذلك فان قال أجعل الغلة لمن كان منهم يوم وقف ولم يحدث بعد الوقف فقد ترك  
قوله وقال بقولنا وان قال أجعل الغلة لمن كان من ولده يوم وقف ولا أجعله  
لمن يحدث له من الولد قيل له فما تقول في السهم الذي جعله عمر بن الخطاب رضى  
الله عنه لقرابته أليس هو جار لهم الى يوم القيامة فينبغي أن تقول ان ذلك باطل  
لان كل من كان من قرابته يوم وقف قد انقضوا فيبطل هذا السهم وليس يحتاج  
الى أن يحتج على قائل هذا القول باكثر من هذا **قلت** فان قال قد جعلت  
أرضي هذه صدقة موقوفة على قرابتي ومن بعدهم على المساكين فلم يكن له من  
القرابة الا واحد **قال** تكون الغلة كلها لهذا الواحد ما دام حيا ثم من بعده  
للمساكين **قلت** فان قال على فقراء قرابتي ولم يكن له قريب فقير الا واحد  
**قال** يكون من الغلة لهذا الواحد نصفها والنصف الاخر للمساكين من قبل  
أن اسم الفقراء لا يكون الا اثنين فصاعدا والواحد لا يقال له فقراء قرابة فلان  
**قلت** فان قال على من كان فقيرا من قرابتي أو من كان محتاجا من قرابتي  
أو من كان مسكينا من قرابتي فلم يكن فيهم الا فقير واحد أو مسكين أو محتاج  
**قال** يستحق كل الغلة **قلت** فلو قال على المحتاجين من قرابتي فلم يكن فيهم  
الا فقير واحد أو مسكين أو محتاج **قال** لم يكن لهذا الواحد الا نصف الغلة  
والنصف الباقي للمساكين لان قوله مساكين أو محتاجين لا يكون ذلك اسما لواحد  
واثقه أعلم

## باب

الرجل يقف الارض على أقرب الناس منه أو على أقرب  
الناس من رجل آخر

قلت أرأيت ان قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل  
أبدا على أقرب الناس مني أو على أقرب الناس الى ومن بعده على المساكين  
قال الوقف جائز وتكون الغلة لأقرب الناس منه فان كان له ابن وأبوان  
كانت الغلة لابنه دون أبويه لأنه أقرب اليه من أبويه فان كان له بنون كانت  
الغلة بينهم فاذا انقضوا كانت للمساكين قلت ولم قلت ان الغلة تكون  
لولده والولد لا يسمى قريب الواقف قال من قبل انه لم يجعل الصدقة لقرابته  
ولو كان جعلها لقرابته لكان الامر في ذلك على ما تقول لا يكون الولد قريبا  
لوالده ولا الوالد قريبا لولده ولكنه قال صدقة موقوفة على أقرب الناس مني  
أو أقرب الناس الى ولا أحد أقرب اليه من ولده قلت وكذلك لو كانت  
له ابنة وقال صدقة موقوفة على أقرب الناس الى وله أبوان قال الابن  
والابنة في هذا واحد وتكون الغلة للبنت ما كانت في الحياة فاذا حدث عليها الموت  
قال (١) تكون الغلة للمساكين قلت فلم لا تكون الغلة بعد الابنة للأبوين  
فاذا ماتا كانت للمساكين قال من قبل أنه قال لأقرب الناس مني فكانت  
ابنته أقرب الناس منه فانما أنظر في هذا الوقف الى أقرب الناس منه فيكون  
لهو للمساكين من بعده لأنه هكذا وقف الوقف ولم يقل للأقرب فالأقرب قلت  
فان كان له أبوان ولم يكن له ولد قال تكون الغلة للأبوين جميعا بينهما نصفين  
فان مات أحدهما كان للباقي منهما النصف والنصف الآخر للمساكين قلت  
وكذلك الأولاد ان كان له بنون عذّة مات بعضهم قال تكون حصّة من مات  
منهم للمساكين ومن بقي منهم حصّة فائمه قلت فلم لا تكون الغلة كلها لمن بقي

(١) لعل لفظ قال زائد من النسخ فلاحاجة اليها هنا كما هو ظاهر . كتبته مصححه



منهم ويسقط سهم من مات منهم **قال** من قبل انه لما قال لاقرب الناس مني  
وكان ولده اقرب الناس منه فكانه قال لولدي هؤلاء وهم فلان وفلان فكانه  
سماهم فكلما مات منهم واحد كان سهمه للمساكين **قلت** فاذا كان له  
ابوان لم يكن الاب اقرب اليه من الام **قال** حالهما في القرب اليه سواء **قلت**  
او ليس النسب انما هو للاباء **قال** بلى وليس هذا على الانساب انما هذا  
على ما جعله الواقف فاقرّب الناس اليه ابواه وحالهما واحد في القرب منه  
الأتري أن الام لو كانت الواقعة فقالت قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة للعز  
وجل أبدا على اقرب الناس مني أو الى كان اقرب الناس منها ابنا وكانت غلة  
هذا الوقف له دون غيره **قلت** فان كان قال ذلك وله أم وله اخوة **قال** غلة  
هذا الوقف لأمه دون اخوته لانها اقرب الناس اليه **قلت** فان قال اقرب  
الناس الى أومني وله جد أبوأب وله أم **قال** فالغلة لأمه دون جده **قلت**  
فان كان له جد أبوأب وله اخوة **قال** أما في قول من جعل الجدة بمنزلة الاب  
فالغلة للجد دون الاخوة وفي القول الاخر يجب أن تكون الغلة للاخوة دون الجدة  
من قبل أن من ارتكض مع الواقف في رحم أو من خرج معه من صلب رجل  
فمن كان هكذا معه فهو اقرب اليه من كان بينه وبين الواقف حائل دونه  
**قلت** فان كان للواقف ثلاثة اخوة متفرقين **قال** فالغلة لاخته لاييه وأمه  
**قلت** فان كان له أخ لأب وأخ لام **قال** فالغلة لهما جميعا لان الاخ  
من الاب قرابته منه باييه والاخ من الام قرابته بأمه وليس يكون الوقف على  
قدر حال الموارث ألا ترى أن الاخ من الام قد ارتكض مع الواقف في رحم  
والاخ من الاب قد ارتكض مع الواقف في صلب الاب فليس واحد منهما باقرب  
اليه من صاحبه ألا ترى أنه لو قال ذلك وله أخ لام وعم أخو أبيه لاييه وأمه ان  
أخاه لأمه اقرب اليه من عمه اذ كان أخوه لأمه قد ارتكض معه في الرحم وليس  
الميراث على هذا ومن ذلك ان الواقف لو قال ذلك وله ابنة وأب ان الوقف على  
ابنته خاصة لانها اقرب اليه من أبيه وأنه يعلم أن الميراث ليس هو على هذا وأنه

بين الابنة والاب وانما ينظر في هذا الى الاقرب من الواقف فيكون الوقف عليه  
دون من هو أبعد منه الى الواقف ولوقال الواقف ذلك وله أب وابن ابن ان غلة الوقف  
للاب دون ابن الابن لان الاب أقرب اليه من ابن ابنه ألا ترى ان بينه وبين  
ابن ابنه درجة ولولم يكن للواقف أب وكان له أخ لاييه وأمه وابن ابن (١)  
قلت أرأيت رجلا له ابنة ابنة وله ابن ابن أسفل  
من هذه قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على  
أقرب الناس الى أو أقرب الناس مني ثم من بعد ذلك على المساكين قال ان غلة  
هذا الوقف لابنة ابنته لانها أقرب من ابن ابن ابنه لان ابنة الابنة تدعى اليه بقرب  
أمه وليس بينها وبين الواقف الا أمها والعمام بينه وبين الواقف ابنان فهو أبعد  
منها فالوقف على هذا لابنة الابنة وأما ميراث الواقف فهو لابن ابن الابن وليست  
الموارث على طريق القرب من الواقف ألا ترى أن رجلا لو قال قد أوصيت  
بثلث أرضي وثلث مالي لأقرب الناس لزيد ولزيد أب وابن ان الوصية لابن زيد  
ويأخذ الثلث الذي أوصى به الرجل لان ابن زيد أقرب الى زيد من أبيه وكذلك  
لو كانت له ابنة ان الثلث للابنة دون الاب فان كان لزيد بنات وأب فالثلث للبنات  
فمن مات منهن بعد موت الموصي كان نصيبها لورثتها والوقف قياس على الوصية الا  
أنه لما وقف الوقف بجماعة قرابتهم من زيد سواء فمن مات منهم فنصيبه من غلة  
الوقف راجع الى المساكين قلت فان قال قد جعلت أرضي هذه صدقة  
موقوفة على أقرب قرابتي مني أو قال الى وله أب وابن قال لا يكون لواحد  
منهما من غلة هذا الوقف شيء من قبل ان الوالدين والولد لا يقال لهم قرابة فلان

مطلب وقف  
على أقرب قرابته

(١) بياض في جميع النسخ والساقط هنا جواب المسئلة وفي هامش بعض النسخ الصحيحة  
التي بينا ما ناصه فالغلة لابن ابنه دون أخيه لاييه وأمه . اه قال في الاختيار  
ولو قال على أقرب قرابتي فبنت بنت البنت أو لمن الاخت لابوين لانها من صلبه  
والاخت من صلب أبيه ولا يعتبر الارث اه . وهو يؤيد ما ذكرنا من الجواب .  
اه . كتبه مصححه

وتكون غلة هذا الوقف لأقرب قرابته إليه بعد الوالدين والولد وقوله لأقرب الناس معنى مفارق لقوله أقرب قرابتي منى قلت أرأيت إذا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على قرابتي أو على أنسابي أو قال على كل ذى نسب منى أو قال على القرابة أو على الانساب ولم يصف ذلك إلى نفسه قال هذا كله سواء والوقف جائز وتكون الغلة لقرابته قلت فإن قال صدقة موقوفة على أقرب قرابتي قال تكون الغلة لأقرب قرابته منه قلت فإن لم يقل هكذا ولكنه قال على ذوى قرابتي قال قال أبو حنيفة لا يكون ذوو القرابة أقل من اثنين فانتظر إلى أقربهم فاجعلها لاثنتين منهم قلت فلم لا تقول هكذا في أهل البيت إذا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على أهل بيتي فتجعلها لاثنتين منهم أقربهم منه أو قال على اخوتي وله أخوة متفرقون أنه يجعل الغلة لأهل بيته جميعا ولأخوته جميعا وبعضهم أقرب إليه من بعض قال ما أعرف حجة في هذا وهذا كله عندنا سواء من قربت قرابته منه ومن بعدت قرابته وأهل بيته من قرب منه ومن بعد والأخوة كلهم في ذلك سواء قلت فإن قال على قرابتي من قبل أبي وأمي قال تكون الغلة لهم جميعا على عدد رؤوسهم قلت فإن قال بين قرابتي من قبل أبي وبين قرابتي من قبل أمي قال فالغلة نصفان نصف من ذلك لقرابته من قبل أبيه قل عددهم أو أكثر والنصف الآخر لقرابته من قبل أمه على عددهم ألا ترى أنه لو قال ثلث مالى وصية بين زيد وبين عمرو فكان أحدهما ميتا ان الباقي منهما نصف الثلث ولو قال قد أوصيت بثلث مالى لزيد وعمرو فكان أحدهما ميتا ان الثلث كله للحي منهما وكذلك الواقف إذا قال بين جعلناه نصفين قلت أرأيت إذا قال صدقة موقوفة على قرابتي هل يدخل الرجال والنساء والصبيان قال نعم قلت فإن كان له قرابة مسلمون وقرابة من أهل الذمة قال يدخلون جميعا في الوقف قلت ويدخل المماليك فيهم قال نعم قلت فما كان للملوك لمن يكون قال لمولاه قلت فإن أعتق المملوك بعد ذلك قال ما أصابه بعد العتق

مطلب قوله  
وصية بين زيد  
وعمر و فكان  
أحدهما ميتا

كان له دون مولاه الذي أعتقه قلت فان قال العبد لأقبل هذا الوقف وقبله  
المولى قال القبول الى العبد فان قبله دخل في ملك المولى وان لم يقبله لم يكن  
للمولى منه شيء قلت فان قال العبد قد قبلت الوقف وقال المولى لأقبل قال  
ليس ينظر الى قبول المولى ولا الى رده وانما ذلك الى العبد فاذا قبله العبد دخل  
في ملك المولى والله تعالى أعلم

---

## باب

الرجل يقف الأرض على قرابته فيتنازعون في ذلك

قال أبو بكر وإذا جعل الرجل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على قرابته قال قرابته من قبل أبيه ومن قبل أمه فالوقف عليهم جميعا ويقسم غلته بين قرابته كلهم على عددهم الثمن والفقر في الغلة واحد قلت فان ارتفع قوم إلى القاضي فقالوا نحن قرابة هذا الرجل الواقف وجه قوم آخرون فقالوا نحن قرابته وبعضهم ينكر ذلك قال يحملهم القاضي على تثبيت القرابة من الواقف قلت ومن يكون خصمهم في ذلك قال وصى الواقف قلت فان كان الواقف في الحياة فاقتر لبعضهم أنه قرابته وأنكر بعضا قال من أقر أنه قرابته منهم فقد ثبت جقه في الوقف ومن أنكر منهم كلف البينة على ما يدعي من ذلك هذا إذا لم يكن للواقف قرابة معروفة فان كانت له قرابة معروفة لم أقبل قوله عليهم إلا أن يقر بهذا عند عقدة الوقف فتثبت قرابة هذا بقول الواقف وان كان الواقف قد مات فالتصم في ذلك الوصي قلت ولم تجلب الخصم في ذلك الوصي قال من قبل أنه يقوم مقام الواقف ولان الأرض في يده قلت فلم لا يكون من صحب قرابته من الميت الواقف خصما لمن لم تصح قرابته حتى يثبت ذلك عليه قال الوصي أولى بذلك قلت فان أقر الوصي لبعضهم أنه قرابة الواقف قال لا يقبل ذلك منه وانما قلنا هو الخصم في ذلك في أن يقيموا عليه البينة فلما اقراره فلا يقبل قلت فان لم يكن للب وصي أو كان الوصي قد مات قال يجعل القاضي الوقف قبا ويحمله خصما لمن جسر منهم في أن يثبت قرابته من الواقف قلت فان أحضر هذا الذي يدعي أنه قرابة الواقف وإرادنا للواقف إخاصه في ذلك هل يكون الوارث خصما له قال ان كان الوقف في يده وكان هو القيم به فهو خصم وان لم يكن في يديه لم يكن خصما في ذلك من قبل ان الوقف قد خرج من ملك الواقف وليس يرجع على الوارث منه

مطلب خصم  
مدعى القرابة  
وصى الواقف

شيء والقاضي أولى أن يجعل له فيما يكون الخصم فيه **قلت** فان أقام رجل  
 من يدعى أنه قرابة للواقف بينة فشهدوا أنه قرابة للواقف **قال** لا يقبل القاضي  
 ذلك حتى يشهدوا أنه قرابته من قبل أبيه هو أو من قبل أمه وينسبوه ويفسروا  
 قرابته ما هي **قلت** فان قالوا نشهد أنه أخو الواقف **قال** لا يقبل القاضي  
 ذلك حتى يشهدوا أنه أخوه لآبيه وأمه أو أخوه لآبيه وألأمه وكذلك المم والخال  
 وابن الخال وابن المم فان لم يفسروا قرابته ما هي لم يقبل القاضي ذلك ألا ترى  
 ان رجلا لومات فجاء رجل وادعى أنه أخوه ووارثه وأقام شاهدين شهدا أنه  
 أخو الميت لا يعلمون له وارثا غيره لم يقبل القاضي ذلك حتى يشهدوا أنه أخوه  
 لآبيه وأمه أو أخوه لآبيه وألأمه لا يعلمون له وارثا غيره وكذلك كل قريب يأتي  
 فان للقاضي أن يجعله على مثل ما قلنا **قلت** فاذا دعت قرابته من الواقف  
 فما الحكم في ذلك **قال** اذا شهد لهم القوم أنهم قرابة وفسروا ذلك وشهدوا  
 أنهم لا يعلمون للواقف قرابة غير هؤلاء فثبت الغلة بينهم على مدعهم **قلت**  
 فان كان القوم أقاموا بينة على ما ادعوا من القرابة فشهد لكل واحد منهم  
 شاهدان على قرابته من الواقف وفسروا ذلك وأشغل القاضي أن يسألهم هل  
 تعلمون له قرابة غير من شهدتم له **قال** يأمرهم بإعادة شهودهم على ذلك فان لم  
 يقدروا على من يشهد لهم على ذلك وطال الامر فيه استحسن أن أفرق الغلة بينهم  
 وأخذ منهم كفيلا بما أدفع اليهم منها وقد قال أصحابنا في الرجل اذا أقام بينة  
 أن فلان بن فلان الفلاني توفي وأنه ابنه ووارثه ولم يشهد الشهود أنهم  
 لا يعلمون له وارثا غيره انه ان تناول الامر في ذلك فلا بأس ان يدفع اليه القاضي  
 ميراث الميت ويأخذ منه كفيلا بذلك فكذاك هؤلاء القرابة **قلت** فان أقام  
 رجل من القرابة شاهدين فشهدا أن فلانا القاضي أشهدا أنه قضى لفلان بن فلان  
 هذا أنه قرابة فلان بن فلان الواقف ولم يفسرا شيئا **قال** استحسن أن أجز  
 هذا وأجله على الصحة **قلت** فان كان الواقف قد أوصى الى رجلين أو ثلاثة  
 فاحضر رجل من يدعى أنه قرابة الواقف أحد هؤلاء الاوصياء ليثبت عليه أنه

مطلب لا تقبل  
 لينة على القرابة  
 حتى يفسروها  
 وينسبوه

يطلب الدعوى  
 لي أخذ الاوصياء  
 كافية

قربة لفلان بن فلان الواقف هل يكون هذا خصما له قال نعم الذى حضر من  
الاصياء خصم له قلت أرأيت رجلا ثبت أنه قربة للواقف وقصر الشهود  
قربته فحكم له الحاكم أنه قربة للواقف بما ثبت عنده ثم حضر ابن هذا الرجل  
قال اذا أقام البيعة على حكم القاضى لايه بقربته للواقف وأنه ابن هذا الرجل  
أجزأ ذلك ولم يحتج الى أكثر من هذا وكذلك المرأة وابنها فى هذا بمنزلة الرجل وابنه  
فى حكم الحاكم قلت وكذلك الجد فى هذا وولد ولده وان سفلوا فان أقام رجل  
البيعة أنه قربة الميت وفسروا قربته فحكم الحاكم بذلك ثم جاء أخو هذا الرجل  
الذى قضى له القاضى بقربته من الواقف وأقام بيعة أنه أخو الرجل الذى قضى  
له القاضى بقربته من الواقف قال ان كان هذا الذى حضر أخيرا أقام البيعة  
أنه أخو الرجل الذى قضى له القاضى بقربته من الواقف لايه وأنه حكم له القاضى  
أيضا بانه قربة للواقف لايه وأمه وان أقام البيعة أنه أخو الميت لايه فان كان  
القاضى حكم للاول بانه قربة للواقف بأبيه حكم لهذا أنه قربة للواقف بأبيه  
وان كان حكم للاول بانه قربة للواقف بأمه وكانت بيعة هذا تشهد له بانه أخ  
للاول لأمه فانه يحكم بانه قربة للواقف بأمه أيضا قلت وكذلك ان قضى  
القاضى لم الواقف بقربته من الواقف بيعة شهدت عنده على ذلك وفسروا حاله  
أو قضى لمخاله بقربته من الواقف فن حضر من أولاد هؤلاء فأقام البيعة أنه ابن  
فلان الذى قضى له القاضى بانه عم الواقف أو خاله قبل القاضى ذلك ولم يكلفه  
أكثر من هذا وكذلك حال العمة والمخالة وأولادهما وكل من صحت قربته من  
الواقف دخل ولده فى الوقف قلت فان شهد ابنا الواقف لرجل أنه قربة للواقف  
وفسروا قربته قال قلت ذلك وأدخلته فى الوقف قلت فان شهد رجلا من  
من القرابة من قد صحت قربته لرجل أنه قربة للواقف وفسروا قربته قال  
فذلك جائز قلت فان لم يعدل هذان الشاهدان فرد القاضى شهادتهما قال  
فلذى شهدا له بقربة الواقف أن يدخل معهما فيما يصل اليهما من مال الوقف  
فيشاركهما فى ذلك قلت وكذلك الارحام والاتساب وأهل البيت والموالى فيما

يدعون من أنسابهم من الوقف وفيما يدعى المولى من الولاء قال هذا كله سواء  
ويجب أن يأخذ الحاكم من أقام منهم البيعة على شئ من ذلك بتفسير قرابته  
وولائه والا لم يثبت ذلك

---



## باب

الوقف على فقراء القرابة وما يجب في ذلك

قال أبو بكر رحمه الله ولو أن رجلا جعل أرضا له صدقة موفقة لله عز وجل أبدا على فقراء قرابته ومن بعدهم على المساكين فأثبت زجل قرابته من الواقف وفقر الشهود ذلك قال يحكم الحاكم بأنه قريب للواقف ولا يدخله في الوقف إلا أن يصح فقره فإن أقام بيته تشهد له على الفقر جاز ذلك قلت وكيف تصح الشهادة على الفقر قال إذا شهدوا أنه فقير لا يعلمون له مالا ولا عرضا من العروض يخرج بملكه لذلك من حال الفقر حكم له بالفقر قلت فهو لأما الشهود إنما شهدوا أنهم لا يعلمون له مالا وقد يجوز أن يكون له مال لا يعلم به هؤلاء قال فليس على الشهود أن يعلموا الغيب وإنما عليهم أن يشهدوا بما يظهر لهم من أمره ألا ترى أن للقاضي أن يجلس الرجل في الدين فإذا شهد له الشهود بالعدم على مثل هذا عذمة وأطلقه من الحبس وكذلك الشهادة للقريب أنه فقير على مثل هذه الشهادة قلت فإن أقام الرجل البيعة أنه قريب للواقف وفقر قرابته فقال للقاضي سل عن حاله وعن فقره هل يفعل القاضي ذلك قال إن سأله فصع عنده بمسئلة الثقات فقره فلا بأس أن يدخله في الوقف قلت فإن كان لهذا الرجل الذي قد ثبتت قرابته وفقره من يجب نفقته عليه هل يكون فقيرا وله ابن موصر يجب نفقته على ابنه قال إذا كان كذلك لم يدخل في الوقف قلت فإن لم يصح عند القاضي أنه ابن موصرا يجب نفقته عليه هل يستحلف القاضي هذا الرجل على ذلك قال نعم يستحلفه بالله ماله أحد يجب نفقته عليه فإن حلف على ذلك أدخله في الوقف قلت فإن شهد له شاهدان أنه فقير وكانت شهادتهما له بعدما جعلت الغلة قال لا يكون له من هذه الغلة شيء ولكنه يدخل فيما يأتي من الغلة بعد ذلك إلا أن يشهدوا له قبل أن يقبض الغلة قلت فإن شهدوا له أنه فقير عند سنتين قال إذا ثبت ذلك كان حقه في تلك الغلات

مطلب كيفية  
صحة الشهادة  
على الفقر

مطلب شهادته  
شاهدان بالفقر  
بعد قبض الغلة

قائما قلت فان شهد له الشهود في المحرم من عامنا هذا أنه فقير من عام أول  
هل يقضى له القاضي بالفقر منذ يوم شهدوا له أو منذ يوم اختقر قال منذ يوم  
وقتوا فقره ويدخله في تلك الغلة قلت أرأيت رجلا ليس هو من قرابة  
الواقف وله أولاد صغار فقراء وهم من قرابة الواقف فاراد هذا الرجل أن يثبت  
قرابة ولده هؤلاء فقرهم هل له ذلك قال نعم ألا ترى أن له أن يطالب بحقوق  
ولده الصغار من الناس أجعين قلت فان لم يكن أبوهم في الحياة قال ان  
كان لهم وصى قام بذلك لهم وثبت فقرهم وقرابتهم من الواقف قلت فان لم  
يكن لهم وصى وجاءت أمهم تطالب بذلك وتثبت فقرهم قال لهاذلك قلت  
فان لم يكن لهم أم وكانوا في حجر أخ لهم يعولهم قال أستحسن أن أمضى  
ذلك ألا ترى ان أصحابنا قالوا في الرجل يكون عنده اللقيط يعوله انه يقبض له  
الهيئة اذا وهبته فذلك هذا وكذلك الم ومن كانوا في عياله قلت فاذا ثبت  
فقرهم وقرابتهم وهم في عيال عنهم أو خالهم أو أمهم هل يدفع اليه ماصولهم  
من الوقف قال ان كان موضعا لذلك دفعته اليه وأمرته بالنفقة عليهم وان لم  
يكن موضعا لذلك جعلته عند رجل ثقة وأمرته بالنفقة عليهم قلت فهل تقبل  
شهادة القرابة بعضهم لبعض قال لا قلت فان كان الشهود أغنياء والرجل  
من قرابتهم فشهدوا بقرابته وفقره أيقبل ذلك قال ان لم يكونوا يجرؤوا الى  
أنفسمهم بشهادتهم منفعة ولا يدفعوا بذلك عنهم مضرة قبلت شهادتهم قلت  
فاذا ثبت فقر رجل وقرابته من الواقف هل يكون فقيرا أبدا قال نعم هو عندنا  
فقير ويعطى من غلة هذا الوقف حتى يصح أنه قد استغنى قلت فان جاء يطلب  
من وقف آخر أنه ذلك قال نعم اذا ثبت فقره كان له أن يأخذ من هذا الوقف  
ومن كل وقف وقفه أحد من قرابته على فقرائهم قلت ولم ذلك قال ألا ترى  
أن رجلا من ولد العباس لو وقف وقفاً على فقراء قرابته فثبت رجل قرابته من  
هذا الواقف وفقره كان له أن يطالب بكل وقف وقفه أحد من ولد العباس على  
فقراء قرابته ولا يكلف إعادة الشهود على قرابته وفقره قلت فان مات

مطلب لا تقبل  
شهادة القرابة  
بعضهم لبعض

هذا القاضى الذى قضى له بالفقر والقربة أو عزل وجاء قاض آخر قال يكلفه  
 البيعة أن القاضى الذى كان قبله قضى له بقربته من الواقف وبفقره ولا يكلف البيعة  
 على قرابته وفقره وحكم ذلك الحاكم يغنيه عن إعادة الشهود عند هذا القاضى  
 قلت فان نازعه قوم من قرابة الواقف وقالوا قد استغنى بعد أن قضى ذلك القاضى  
 بالفقر قال يقال لهم بينوا ذلك قلت فان قالوا استخلفه بالله ما أصاب  
 مالا يكون به غنيا قال لا استخلفه على هذا لانه قد يصيب المال ويخرج عن  
 يده فيعود الى حال الفقر ولكن أحلفه بالله ما هو اليوم غنى عن الدخول فى هذا  
 الوقف مع فقرائهم وعن أخذ شئ من غلته فان حلف على ذلك أعطيته من غلة  
 الوقف قلت فان شهد له شاهدان بالفقر وشاهدان أنه غنى قال اذا شهد  
 شهود على أنه غنى ووصفوا غناه بشئ بينوه وعرفوه فشهادتهم أولى أن يعمل بها  
 ويحول عنه الفقر لان شهود الفقر انما يشهدون أنهم لا يعلمون أنه يملك مالا ولا  
 عرضا يكون به غنيا وشهود الغنى قد أثبتوا غناه بشئ قد عرفوه فشهادة من  
 يثبت أولى من شهادة من ينفى قلت أرأيت رجلا من قرابة الواقف جاء  
 يطالب بغلة سنين قدمضت وقال كنت فقيرا الى هذا الوقت وانما استغنيت الآن  
 وجاء يطالب بذلك وهو غنى قال لا أعطيه من غلة الوقف شئ لاني قد وجدته  
 فى هذا الوقت غنيا الا أن يقيم بيعة أنه كان فقيرا قبل مجيء تلك الغلة وعند  
 مجيئها والا لم يستحق شئ قلت أرأيت اذا ثبت فقر رجل عند القاضى بسبب  
 وقف على الفقراء وطالبه رجل بدين فقال أنا فقير وقد ثبت فقرى هل يعطيه  
 القاضى بذلك قال نعم قلت أرأيت من كان له مسكن وخادم هل له أن  
 يأخذ من الزكاة والوقف شئ قال نعم قلت فهل يكون معدا اذا ثبت  
 عليه دين وله مسكن وخادم قال لا يكون معدا فى الدين اذا كان يملك مسكنا  
 وخادما قلت فلم قلت ان القاضى يعطيه فى الدين اذا كان قد ثبت فقره  
 بسبب الوقف قال هذا عندنا على أن ليس له مسكن وخادم فاذا صح أن له  
 مسكنا وخادما لم أعطه فى الدين حتى أبيع ذلك عليه

مطلب تقدم  
 شهادة الغنى على  
 شهادة الفقر

## باب

الرجل يجعل داره موقوفة ليسكنها قوم باعيا منهم  
ومن بعدهم تكون غلتها للساكين

قال أبو بكر ولو أن رجلا قال داري هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على أن يسكنها ولدى وولد ولدى ونسلي أبدا ما تناسلوا فإذا انقرضوا كانت غلتها للساكين أبدا قال هذا وقف جائز ولولده وولد ولده أن يسكنوها أبدا ما بقي منهم أحد فإذا انقرضوا أكريت الدار وكانت غلتها للساكين قلت فان لم يكن له ولد ولا ولد له ولا واحد قال سكنها لهذا الواحد ما بقي قلت فان أراد هذا الواحد أن يكرها ويأخذ كراءها قال ليس له أن يكرها إنما له أن

يسكنها قلت فان كان فيها فضل عن سكناه قال فليس له ذلك ليس لمن جعله سكني دار أن يستغلها ولا لمن جعله غلة دار أن يسكنها قلت فان كثروا هذا الواقف ولولده ونسله حتى ضاقت الدار عليهم قال فليس لهم إلا سكنها تقسط بينهم على عددهم قلت فمن مات منهم قال من مات بطل ما كان له من سكنها ويكون سكنها لمن بقي منهم قلت فان كانوا ذكورا وإناثا هل للذكور أن يسكنوا نساءهم معهم في هذه الدار وهل لازواج البنات أن يسكنوا مع نساءهم قال ان كانت هذه الدار ذات حجر ومقاصير وكان لكل واحد منهم حجرة يسكنها يعلق عليها بابها فلكل واحد من الذكور أن يسكن أهله وحشمة وجميع من معه ولكل ابنة منهم أن تسكن زوجها معها في الحجرة التي هي فيها وان لم يكن لها حجر وكانت دارا واحدة لا يستقيم أن تقيم بينهم ولا يقع فيها مهاباة فانما سكنها لمن جعل الواقف له ذلك دون غيرهم قلت أرأيت ان جعل سكني هذه الدار لبناته دون الذكور ثم من بعدهن للساكين قال فليكن جائز ويكون سكنها لبناته لصلبه دون غيرهن قلت فما تقول فيمن تزوجت

مطلب ليس لمن جعله السكني أن يستغل ولا لمن له الغلة أن يسكن

من بناته هل لزوجها أن يسكن معها **قال** الجواب ما قلناه في هذا أولاً قلت  
وكذلك لو قال قد جعلت سكنى هذه الدار لبناتى لصلى وبنات بنى وبنات بناتى  
(١) من سفلى منهم ومن قرب وللبنات من نسلى ما بقى منهم أحد فإذا انقضوا كانت  
للساكنين **قال** فذلك جائز ويكون سكناها لكل أنثى من ولده وولد ولده ونسله  
أبداً ثم من بعدهم للساكنين تنقسم سكنى هذه الدار بينهم على عددهم فمن تزوجت  
منهم ونزجت عن هذه الدار أو ماتت سقط سهمها من سكناها قلت فما تقول  
ان رجع من هؤلاء أحد بموت زوجها أو بطلاقه إياها ما حالها في السكنى **قال**  
يكون لها أن تسكن هذه الدار مع من بقى منهم قلت فما تقول ان كان  
الواقف اشترط في هذا الوقف أن من تزوجت منه فلا سكنى لها في هذه الدار  
فتزوجت بعضهم وانتقلت ثم مات زوجها أو طلقها فما تابعت الى الرجوع الى  
هذه الدار **قال** لاحق لها في سكناها وبطل ما كان لها من ذلك قلت  
وكذلك لو جعل سكنى هذه الدار لامتات أولاده أو لمدراته ثم من بعدهم على  
المساكين على أنه كلما تزوجت منه واحدة أو انتقلت عن هذه الدار فلا حق  
لها في سكناها **قال** فهو على ما اشترط من ذلك قلت فان تزوج بعضهم أو  
انتقلت هل لها الرجوع الى هذه الدار ان مات زوجها أو طلقها أو لم تتزوج  
وانتقلت ثم أرادت الرجوع اليها **قال** ليس لها حق في سكنى هذه الدار وقد  
بطل ما كان لها من ذلك قلت فما تقول ان كان الواقف جعل سكنى هذه الدار  
لبناته ولبنات بناته ما تناسلن وقال يقدم البطن الاعلى على من هو دونه وكلما  
انقض بطن صار سكنى هذه الدار لمن يلى ذلك البطن **قال** فهو على ما شرط  
من ذلك قلت وكذلك لو قال ان تزوج البطن الاعلى أو انتقلت أو متن فلاحق  
لهن في سكنى هذه الدار ويكون سكناها للبطن الذى يلى هؤلاء **قال** فهو على

مطلب شرط أن  
من تزوجت منهم  
فلاحق لها في  
السكنى

(١) قوله من سفلى منهم الخ كذا في النسخ بضمير الذكور في هذه العبارة والصواب  
ضمير الاناث لان الحديث عن البنات . كتبه مصححه

ما شرط من ذلك قلت وكذلك لو قال فان انقرضت بناته وبنات بناته وبنات بنات بناته ماتنسلن أو تزوجن أو انتقلن من هذه الدار كان سكناها للذكور من ولده وولد ولده ونسله ماتنسلوا قال يكون ذلك على ما اشترط من هذا قلت أرأيت ان جعل سكنى هذه الدار لرجل من ولده ثم من بعده لقوم آخرين أو قال للمساكين فاراد هذا الذي جعل له سكناها أن يسكن فيها غيره قال ان كان يسكنها غيره على سبيل العارية منه فله ذلك وان أراد أن يؤجرها منه فليس له ذلك قلت فما الفرق بين العارية والاجارة قال العارية لا توجب في الدار حقا للمستعير وهو بمنزلة ضيف أضافه والاجارة يجب للمستأجر فيها حق بالاجارة قلت فلم قلت اذا كانت الدار واحدة لم يكن لاحد من المذكور أن يسكن فيها أهله معه ولم يكن لاحد من البنات أن تسكن زوجها معها قال من قبل ان الواقع انما قصد بهذه السكنى الى صيانة من جعل له سكناها والى سترهن فاذا سكن زوج امرأة منهن معها في هذه الدار وفي الدار أخوات لها وبنات أخوة وأخوات كان في ذلك بذلة لهن لمكان الرجل الذي يدخل عليهن قلت أرأيت هذه الدار اذا كانت سكناها لواحد بعد واحد على من مرمتها واصلاحها قال على الذي بدأ به الواقع يقال له رمتها المرة التي لا غنى عنها وليس عليك الزيادة فيها وانما عليك من ذلك ما يمنع من خرابها ألا ترى أن رجلا لو أوصى بارض له فيها نخل وأوصى بثمر النخل له ما عاش ثم من بعده لاستمر أن على الاول سقى النخل وعمارته التي تمسكه عن تغير حاله وهذا قول أصحابنا في الوصية والوقف عندنا مثل ذلك قلت أرأيت ان كان الاول وزر حيطان الدار أو البستان بأسجر أو انكسر من أجذاعها (١) بعضه فادخل فيها جذعا أو أجذعا ثم مات الاول وصارت الى الثاني قال فما أحدث فيها الاول فهو لورثته دون الثاني قلت فهل لهم أن يتقضوا ذلك ويأخذوه قال في تقضيم ذلك ضرر وخراب الدار ولكنه يقال لهذا الثاني

مطلب من له سكنى دار له عارتها لا اجاراتها

مطلب اذا كان سكناها لواحد بعد واحد على من مرمتها

(١) قوله بعضه كذا في جميع النسخ ولعل الصواب بعضها بالعودة على الاجذاع .

الذى جعل له سكناها بعد الاول ان شئت فادفع الى الورثة (١) من قيمة ذلك في الوقت  
الذى تصير اليه الدار ويكون ما أدبت الى الورثة قيمته لك دونهم فان أبى ذلك  
(٢) أوجرت هذه الدار فدفع من كرائها قيمة ما أحدثه الاول الى ورثته فاذا استوفى ورثة  
الاول هذه القيمة دفعت الدار الى الثانى يسكنها قلت فما تقول ان كانت هذه  
الدار انهدمت فقال الاول أنا أبنيها وأسكنها هل له ذلك قال نعم يقال له ابنها  
واسكنها قلت فان فعل ذلك ثم مات قال يكون بناؤها لورثته دون الثانى  
ويقال لورثته ارفعوا بناءكم عن هذه الدار وخذوه قلت فلم لا تقول للثانى ادفع  
اليهم قيمته كما قلت في المزمة قال تلك المزمة لم يكن يقدر على تقليصها الا بضرر  
وهذا البناء كله لهم فلم يأخذوه ورفعه عن الدار قلت فان كان الاول رمها  
وووزر حيطانها وأدخل فيها أجزاعا ثم صارت الى الثانى فقرر لورثة الاول قيمة  
ما كان أحدثه الاول فيها ثم استمرت الدار أيضا واحتاجت الى مرمة قال فعلى  
الثانى من ذلك مثل الذى كان على الاول قلت أرأيت ما رم الاول مثل  
تجصيص أو تطيين سطوح وما أشبه هذا ثم مات الاول هل يرجع ورثته بذلك  
على الثانى قال لا وليس هذا مثل الاجر القائم فى الدار والاجزاء هذه مرمة  
مستهلكة لا يقدر على أخذها ولا قيمة لها ألا ترى أن رجلا لو اشترى دارا وطين  
سطوحها وجصصها ثم استحقها رجل لم يكن للشترى أن يرجع على البائع الا بالتمن  
ولا يرجع عليه بقيمة التجصيص والتطيين الذى طين به السطوح وانما يكون له  
الرجوع على البائع بما يمكنه أن يهدمه ويسلم له ويرجع بقيته مبنيا فكل ذلك  
هذا قلت أرأيت هذا الذى جعل له الواقف سكنى هذه الدار ان أبى أن يرمها وقال  
ليس عندي ما أرمها به وفى ترك مرمة ذلك خراب الدار قال تؤاجر هذه الدار  
وترم من كرائها فاذا استغنت عن المزمة دفعت الى من جعل له سكناها وكذلك  
الثانى يلزمه فى ذلك مثل ما لزم الاول قلت فان اتقرض أصحاب السكنى جميعا

مطلب لو امتنع  
من المزمة من له  
السكنى

(١) قوله من قيمة ذلك لعل من مزيدة من النسخ وليست فى عبارة هلال وهو الصواب

(٢) أوجرت فعل ماض مبني للفعول من الايجار كما لا يخفى . كتب مصححه

مطلب صار  
الدار للساكنين  
ترم من كراثها

فصارت الدار للساكنين من أين ترم قال من كراثها فما فضل عن مرمتها كان ذلك للساكنين قلت أرأيت ان انهدمت هذه الدار قبناها الاول ثمات قال البناء لورثته قلت فان قال الثاني أنا أدفع الى الورثة قيمة البناء وأبى الورثة الا أن يأخذوا ذلك قال فهو لهم وهم أولى به الا أن يصطلحوا على شئ فيجوز ذلك الا ترى أن دجل لو أوصى لرجل بخدمة عبد له وأوصى لآخر برقبته بفتي العبد جنابة ففقداه صاحب الخدمة ثمات انه يقال لصاحب الرقبة ادفع الى الورثة صاحب الخدمة الفداء الذي فدى به صاحبهم العبد ويسلم لك العبد فان أبى يبيع العبد في الفداء لورثة الذي فداءه وذلك بمنزلة الدين في رقبة العبد (١) قلت وهذا قياس المزمة التي رم بها الاول ولا يمكن تخليصها الا بضرر في الدار ولو كانت هذه المزمة مستهلكة لاتظهر مثل غسل الحيطان بالبحس ومثل الكراب في الارض ومثل كرى نهر في الارض لم يكن على الثاني لذلك قيمة وهذا بمنزلة رجل أخذ ثوبا لرجل فقصره فان لصاحب الثوب أن يأخذه ولا يعطيه أجرة القصارة ولو كان الرجل صبغ الثوب أحر أو أصفر كان على صاحب الثوب قيمة ما زاد الصبغ فيه قلت أرأيت الواقف ان كان جعل سكنى هذه الدار لجماعة فاحتاجت الدار الى مزمة فقال بعضهم ترم وأبى الآخرون أن يرموا وقالوا ليس عندنا ما نرتم به (٢) انه ينبغي أن تقسم هذه الدار بين القوم جميعا فيكون على كل واحد منهم مزمة ما أصابه فمن لم يرم ذلك أوجر ما أصابه منها وترم ذلك من الاجر فاذا استغنى عن المزمة دفع الى صاحب السكنى يسكنه والمزمة لا يرجع بها ورثة الميت على الثاني وهي مستهلكة بمنزلة النفقة على العبد الموصى له بخدمته وبرقبته لا تخر أن نفقة العبد على صاحب الخدمة لا يرجع ورثته على صاحب الرقبة بثمن من تلك النفقة التي أنفقها صاحبهم قلت أرأيت ان انهدم شئ من بناء هذه الدار واحتاجوا الى اصلاح ذلك قال يباع ما سقط منها وترم به الدار قلت أو ليس هذا بما

مطلب يباع  
ماسقط ويرم به

(١) قلت هل من المجيب لامن السائل ولذا لم يأت بعدها قال اه من هامش بعض النسخ

(٢) لعل الناسخ أسقط هنا قال فانه عمل الجواب كما هو ظاهر . كنهه مصححه



وقعت عليه الصدقة **قال** بلى ولكنه لما زال عن حاله التي كان عليها خرج من معنى الصدقة وكان في بيعه والمرة ثمنه صلاح الدار **قلت** رأيت أن قال قد جعلت داري هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا يسكنها فلان ماعاش وعلى أن لفلان هذا أن يجعل سكني هذه الدار بعد وفاته لمن شاء من الناس أجمعين فمن جعل له سكنا فلان فذلك له وعلى أن لفلان أن يشاء أن يسكن هذه الدار سكنها وإن شاء أن يكرها ويأخذ غلتها فيكون له فعل ما يجب من ذلك كما يراه فإذا انقضى فلان ومن جعل له فلان سكني هذه الدار بعده أوجرت هذه الدار مشاهرة ولا تعقد عليها الاجارة الا مشاهرة قترم هذه الدار من أجزائها فما فضل بعد ذلك كان في فقراء المسلمين ومحتاجهم **قال** هذا جائز على ما اشترط من ذلك **قلت** فان جعل فلان سكني هذه الدار لقوم بعد قوم **قال** فهو جائز لان الواقف قد جعل له ذلك **قلت** فان اشترط الواقف لهذا ما اشترط له فهل لفلان أن يشترط لغيره مثل الذي جعل له الواقف **قال** لا ليس له الا ما شرطه مما سمى في هذا الكتاب **قلت** فان أراد الواقف أن يجعل لفلان من الشرط أن يشترط مثل ذلك لمن يرى هل يجوز ذلك **قال** نعم يجوز أن يقول على أن تكون سكني هذه الدار لفلان ماعاش وعلى أن لفلان أن يجعل سكني هذه الدار واجارتها بعد وفاته لمن رأى من الناس كلهم وأن يشترط فلان لمن يجعل سكني هذه الدار له بعد وفاته مثل الذي جعله الواقف له مطلق ذلك لفلان مفوض اليه يعمل في جميع ذلك كله برأيه ويمضيه على مشيئته فإذا انقضى فلان ومن عمى أن يصير له سكني هذه الدار واجارتها بعد وفاة فلان ولم يبق منهم أحد كانت هذه الدار وفقا على المساكين تؤاجر مشاهرة وتزم من اجارتها فما فضل بعد ذلك فرق في فقراء المسلمين والمساكين **قلت** وكذلك ان جعل الواقف سكني هذه الدار لرجل ومن بعده لرجل آخر وشرط للثاني السكني مثل ما قلناه (١) كان ذلك جائزا **قلت** وكذلك لو جعل ذلك لثلاث أن يجعل سكناها لمن رأى واجارتها وأخذ غلتها **قال** فذلك كله جائز على ما شرطه

(١) يظهر أن قال هنا سقط من النسخ

قلت فان جعل سكناها لرجل بعد رجل ثم قال فاذا حدث بفلان حدث الموت  
كانت سكنى هذه الدار لبيتناي أوقال لامهات أولادى أو لغيرهم (٢) كان ذلك  
جائزا والله أعلم

## باب

الرجل يجعل أرضه صدقة موقوفة على نفسه  
وولده وولد ولده ونسله

قلت رأيت رجلا جعل أرضه صدقة موقوفة للعز وجل أبدا في صحته على ولده وولد ولده وأولاد أولادهم ونسلهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين قال الوقف جائز ويشترك ولده وولد ولده ما تناسلوا في غلة هذه الصدقة كل ولد كان له يوم وقف الواقف هذا الوقف وكل ولد حدث له بعد الوقف وولد الولد أبدا ما تناسلوا فيكونون فيه سواء قلت فكيف تكون الغلة بينهم قال تقسم على عدد الرؤس فينظر إلى الغلة إذا طلعت فتكون بينهم جميعا ويدخل فيها كل ولد يولد لاحد منهم لاقبل من ستة أشهر منذ يوم طلعت الغلة ولا يدخل فيها من ولد لاكثر من ستة أشهر قلت ففي هذا كل غلة تنتقض القسمة قال أجل انما أنتظر إلى غلة كل سنة فتقسم على من يستحقها منهم قلت فما تقول فيمن يموت منهم بعد الوقف قال ألم يذكر الواقف أمر من يموت منهم قلت لم يذكره قال فينبغي ان تقسم الغلة على من يكون منهم موجودا يوم تقع القسمة ويسقط منهم من مات ألا ترى أن رجلا لو أوصى لولد رجل بعينه بثلاث ماله وللوصى له أولاد ثم حدث له أولاد بعد ذلك قبل موت الموصى وولد له أولاد بعد موت الموصى لاقبل من ستة أشهر فان الثلث لمن يكون مخلوقا يوم يموت الموصى ويدخل فيه كل مولود يولد لاقبل من ستة أشهر منذ يوم مات الموصى قلت وكذلك لو مات ولد فلان أولئك الذين كانوا يوم أوصى وحدث له أولاد غيرهم في حياة الموصى وبعد وفاته لاقبل من ستة أشهر منذ يوم مات الموصى قال الثلث لهؤلاء الذين يكونون موجودين يوم مات الموصى قلت فالبطن الاعلى والوسط والاسفل في ذلك سواء قال نعم قلت فان مات أهل البطن الاعلى جميعا أو مات بعضهم وبقي بعض قال من

مات منهم سقط سهمه وتكون الغلة بان يكون موجودا من الولد وولد الولد ونسلهم  
 أبدا فيشتركون في الغلة جميعا **قلت** فهل يدخل في ذلك ولد البنات **قال**  
 زوى عن أصحابنا في رجل أوصى لولد فلان رجل بعينه بثلاث ماله قالوا ان كان  
 له ولد لصلبه ذكور واناث كان الثلث بينهم جميعا على عددهم وان لم يكن له  
 الا ولد واحد ذكر أو أنثى كان الثلث كله له فان لم يكن له ولد لصلبه وكان  
 له ولد ولد من أولاده الذكور وأولاده الاناث كان الثلث لولد الذكور دون ولد  
 الاناث فقال من أجاز الوقف منهم ان سبيل الوقف في هذا مثل سبيل الوصية  
 فقال لا يدخل ولد البنات في الوقف وروى عنهم أنهم يدخلون في الوقف وقال  
 محمد بن الحسن يدخل ولد البنات في الوقف واحتج بذلك في كتاب حججه على مالك  
 وهذا عندنا أحسن والله تعالى أعلم **قلت** فما تقول ان قال قد جعلت أرضي هذه  
 صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ولدي وولدي وأولادهم ونسلهم أبدا ما تناسلوا  
 على أن يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى ثم الذين يولونهم ثم الذين يولونهم بطن بعد بطن حتى  
 ينتهي الى آخر البطون منهم ثم من بعدهم على المساكين **قال** هذا جائز على ما شرطه  
 وتكون الغلة للبطن الاعلى ثم بطن بعد بطن أبدا ما بقي منهم أحد **قلت** فما  
 تقول فيمن يموت منهم من البطن الاعلى **قال** يسقط سهمه وتكون الغلة لمن يكون  
 موجودا منهم حين تطلع الغلة **قلت** فان مات البطن الاعلى الا واحدا منهم  
**قال** الغلة لهذا الباقي وحده دون البطن الذي يليه **قلت** فما تقول في ولد  
 من مات من البطن الاعلى هل يكون لأولادهم شيء من الغلة **قال** لا يكون لهم  
 من الغلة شيء الا أن يموت أحد من البطن الاعلى بعد أن تطلع الغلة فيكون  
 للميت منهم قد استحق سهمه منها ويكون سهمه هذا لورثته جميعا **قلت** فمن  
 مات منهم قبل أن تطلع الغلة **قال** فلا حق للميت منهم في هذه الغلة **قلت**  
 فان كان هذا الواقف وقفه في المرض ماتت امرأة منهم بعد أن طلعت الغلة

وتركت زوجها وأخاها (١) قال قال أبو يوسف لزوجها نصف حصتها ويكون  
النصف الباقي لعقبها ولا يكون للآخر من ذلك شيء هذا إذا كان الآخر من أهل الوقف لأن  
هذا إنما هو وصية فلا يأخذ ذلك من وجهين وقال مجاهد الحسن إنما هذا ميراث  
وليس بوصية فلزوج النصف والنصف الباقي للآخر قلت فإن لم يبق من  
البطن الأعلى إلا امرأة قال تكون الغلة كلها لها لأنها ولده قلت وكذلك  
إن مات البطن الأعلى ومات البطن الذين يلونهم إلا امرأة من ولد البنات قال تستحق  
الغلة على ما شرعنا من أقوالهم قلت فما تقول إن قال قد جعلت أرضي هذه  
صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وأولاد أولادهم ونسلهم أبدا ما تناسلوا  
ثم من بعدهم للمساكين على أن يبدأ في ذلك بالبطن الأعلى ثم الذين يلونهم ثم  
الذين يلونهم حتى ينقرض آخرهم وله أولاد من صلبه ذكور وإناث ولهؤلاء  
الأولاد أولاد وأولاد أولاد وله ولد ولد قد كان آبائهم وأمهاتهم ماتوا قبل  
أن يقف هذا الوقف هل يدخل أولاد أولئك الذين كانوا قد ماتوا قبل الوقف  
مع ولد ولده الباقيين في غلة هذا الوقف قال نعم إذا انقرض البطن الأعلى  
كان ولد ولده جميعا من كان قد مات آبائهم وأمهاتهم قبل الوقف وولد الباقيين  
جميعا شركاء في الغلة لأنهم من البطن الثاني قلت فلم جعلت لولد من كان قد  
مات قبل الوقف شيئا من الغلة قال لأنهم من ولد الولد من قبل أنه قال على  
ولدي وولد ولدي فهؤلاء من ولد ولده قلت فما تقول إن قال قد جعلت أرضي هذه  
صدقة موقوفة لله عز وجل على ولدي وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم أبدا  
ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين هل يدخل ولد من كان قد مات من ولده قبل  
الوقف في هذا قال لا قلت ولم قال من قبل أنه قال على ولدي وأولادهم

(١) قوله وتركت زوجها وأخاها يعني لم تترك من أصحاب الفروض إلا الزوج ومن العصبات  
إلا الآخر وعلى هذا فيحمل قوله بعدها لعقبها على ذوي الأرحام وإن لم يحمل عليه  
فالمسئلة مشككة جدا فليتأمل اه كذا في هامش الأصل . كتيبته مصححه

فتسبب ولد الولد الى هؤلاء لانه لما قال على ولدى كانت الغلة لهؤلاء الولد دون من كان قدماء من ولده قبل ذلك فلما رده فقال وعلى أولادهم رجع ذلك على أولاد الموجودين دون ولد من كان قدماء من ولده قبل الوقف قلت فما تقول ان قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ولدى وولد ولدى وأولاد أولادهم ونسلهم أبدا ماتناسلوا ثم على المساكين بعد انقراضهم على أن يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى ثم الذين يولونهم ثم الذين يولونهم ثم الذين يولونهم على أن ذلك بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فجاءت الغلة والبطن الاعلى ذكور لاناث معهم أو اناث لا ذكور معهم **قال** الغلة بين من كان موجودا من البطن الاعلى ان كانوا ذكورا كلهم أو اناثا كلهم كان جميع ذلك كله لهم بالسوية قلت فلم لاتضم اليهم ان كانوا ذكورا أنثى أو كانوا اناثا ذكرا ثم تقسم الغلة بينهم على ذلك فما أصاب المضموم اليهم من الغلة بطل ذلك عنهم ولم لاشبهت الوقف من مسائل الوصايا بالوصية اذا أوصى رجل بثلث ماله لولد زيد بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وكان ولد زيد ثلاث بنين انك تقسم الثلث عليهم وعلى ابنة لو كانت معهم فما أصاب البنت من الثلث رددته الى ورثة الموصى **قال** الوقف لا يشبه الوصية بالثلث من قبل أن كل شيء يبطل من الثلث فهو راجع ميراثا الى ورثة الموصى وما يبطل من هذا الوقف لم يرجع ميراثا انما يكون ذلك للبطن الثاني والبطن الثاني لاحق لهم في هذه الغلة مادام أحد من البطن الاعلى باقيا وانما قول الواقف في الوقف بينهم للذكر مثل حظ الانثيين على انهم ان كانوا ذكورا واناثا كان ذلك بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فان لم يكونوا ذكورا واناثا وكانوا ذكورا كلهم أو اناثا كلهم كان ذلك بينهم بالسوية وعلى هذا أمور الناس ومعانيهم ألا ترى أن الواقف لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ولد فلان تقسم غلتها بينهم فاذا انقرضوا فهي على المساكين أبدا فلم يكن لفلان الا ولد واحد ان الغلة كلها له قلت فما تقول لو قال جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على بنى فلان ثم على المساكين فلم يكن لفلان الا ابن واحد **قال** أعطيه نصف الغلة

مطلب الفرق بين  
البنين والولد

مطلب لو قال يبدأ  
بالبن الا على

وأجعل النصف الثاني للمساكين من قبل أن أقل ما يقع عليه اسم البنين اثنان فصاعدا وأما الولد الواحد فيقال له ولد فهذا هو الفرق بين البنين والولد قلت أرأيت اذا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وأولاد أولادهم ونسلهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين على أن يبدأ في ذلك بالبن الا على ثم البطن الذين يولونهم ثم الذين يولونهم بطنا بعد بطن حتى ينقرض آخرهم أليس تقسم الغلة في كل سنة على البطن الا على ولا يكون للبنين الثاني منهم شيء ما بقي من البطن الا على أحد قال نعم قلت فما تقول ان مات رجل من البطن الثاني وترك ولدا قبل أن ينقرض البطن الا على ثم مات من بقي من البطن الا على ما حال ولد الرجل الميت من البطن الثاني هل يشارك ولد هذا الذي مات من البطن الثاني أهل البطن الثاني في أخذ حصته والده الميت قال لا يكون لهذا الولد حق مع البطن الثاني من قبل أن هذا الولد هو من البطن الثالث وانما كان أبوه من البطن الثاني وهو من البطن الثالث فلا يكون له حق حتى ينقرض أهل البطن الثاني كما أنه لم يكن للبنين الثاني حق في غلة هذه الصدقة مع البطن الا على حتى ينقرضوا فكذلك لا يكون للبنين الثالث حق مع البطن الثاني حتى ينقرض البطن الثاني قلت أرأيت ان قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ولدي وولد ولدي وأولاد أولادهم ونسلهم أبدا ما تناسلوا ولم يقل يقدم بطن على بطن ولكنه قال وكلما حدث الموت على واحد منهم كان نصيبه من غلة هذه الصدقة لولده وولد ولده ونسله أبدا ما تناسلوا قال تكون الغلة لجميع ولده وولد ولده ونسلهم بينهم بالسوية قلت فان مات بعض ولدا الواقف لصلبه وترك ولدا ثم جاءت الغلة كيف تقسم الغلة قال تقسم على عدد القوم جميعا على الولد وولد الولد وان سفوا وعلى الذي مات من ولد الصلب فما أصاب الميت من الغلة كان ذلك لولده قلت فقد صار لولد هذا الميت سهمه الذي جعل له الواقف وسهم والده قال نعم ذلك كله قلت فيجوز أن يجمع له الامران جميعا فتعطيه نصيبه معهم ونصيب والده

مطلبت مما يجب  
حفظه من مسائل  
الوصايا

قال ثم (١) لا يكون هذا مثل الوصية ألا ترى ان أصحابنا قالوا في رجل قال قد  
أوصيت لفلان بالف درهم وأوصيت بثلاثي لقرايتي وكان هذا الموصى له بالالف  
من قرابته أليس قال أصحابنا ينظر الى ما يصيب هذا من الثلث اذا خاص القرابة  
وما يصيبه بمخاصته بالف درهم فيعطى الاكثر من ذلك قال بلى لان هاتين الوصيتين  
من وجه واحد فلا يجوز أن يجمع له ذلك والوقف الذي وصفنا هو أمر يجب له من  
وجهين أحد الوجهين السهم الذي له مع سهام القوم والسهم الآخر سهم والده الذي  
قال الواقف يرتفع من مات منهم الى ولده وهذا ليس من وجه واحد قلت فلو  
أن رجلاً جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً تجرى غلتها على ولده لصلبه  
من الذكور والاناث وعلى أولاد الذكور من ولده وعلى أولاد أولادهم ونسلهم أبداً  
كيف القصة بينهم قال تقسم غلة هذه الصدقة على ولد، لصلبه من الذكور  
والاناث وعلى أولاد الذكور ذكورهم واناثهم قلت فما تقول في البطن الاسفل  
من هؤلاء قال يدخلون في غلة هذه الصدقة قلت فهل يدخل أولاد بنات  
البنين قال نعم (٢) لانه رد القول على أولادهم فصار ذلك جارياً لهم قلت  
فان كان قال يقدم البطن الاعلى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم قال تكون الغلة  
لولده لصلبه من البنين والبنات فاذا انقرضوا صارت لولد البنين دون أولاد البنات  
ثم لأولاد هؤلاء أبداً ما بقي منهم أحد قلت أرأيت ان قال أرضي هذه صدقة  
موقوفة لله عز وجل أبداً على بناتي وعلى أولادهن وأولاد أولادهن كذلك أبداً  
ما تناسلوا قال تكون الغلة لبناته ولأولادهن وأولاد أولادهن أبداً على ما قال  
قلت فان كان قال يقدم بطن على بطن كذلك أبداً ما تناسلوا قال ينفذ ذلك  
على ما قال قلت فان كان قال فاذا انقرض بناته وأولادهن وأولاد أولادهن  
أبداً ما تناسلوا كانت هذه الغلة راجعة على أولاده الذكور وأولادهم وأولاد أولادهم  
أبداً ما تناسلوا فاذا انقرضوا كانت الغلة للمساكين قال ينفذ ذلك على ما شرط

(١) الظاهر أن هنا شيئاً سقط من النسخ ووجه الكلام قلت فلم لا يكون الخ كتبه مصححه  
(٢) هذا على ما اختاره لا على ظاهر الرواية فتنبه اه كذا همش الاصل كتبه مصححه



قلت فان كان ولده الذكور قد ماتوا قال تكون الغلة لا ولادهم وأولاد أولادهم  
ونسلمهم أبدا على ما قال فاذا انقرضوا صارت الغلة للساكنين قلت فان كان بعض ولده  
الذكور قد ماتوا وتركوا أولادا وبقي بعضهم والباقي أولاد قال ان كان لم يقدم  
بطنا على بطن كانت الغلة لمن بقي من ولده الذكور وأولادهم وأولاد من مات من ولده  
الذكور جميعا على ما شرطه وان كان قدم بطنا على بطن كانت الغلة لمن بقي من ولده  
الذكور فاذا انقرض ولده الذكور صارت الغلة لا ولاد من مات من ولده الذكور ثم كذلك  
أبدا ما بقي منهم أحد قلت أرأيت اذا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله  
عز وجل أبدا على ولدي وولد ولدي وأولاد أولادهم ونسلمهم أبدا ما تناسلوا على أن  
يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى ثم البطن الذين يولونهم ثم البطن الذين يولونهم بطنا بعد  
بطن حتى ينقرض آخرهم وكلما حدث الموت على أحد منهم كان ما كان يصيبه من  
غلة هذه الصدقة لولده وولد ولده ونسله وعقبه أبدا ما تناسلوا على أن يقدم البطن  
الاعلى ثم الذين يولونهم ثم الذين يولونهم كذلك أبدا وكلما حدث الموت على أحد منهم  
ولم يترك الذي حدث عليه الموت منهم ولدا ولا ولدا ولا ولدا ولا عقبا كان نصيبه  
من غلة هذه الصدقة مردودا الى غلة أصل هذه الصدقة فاجرى مجراها على أحكامها  
وشروطها الموصوفة في هذا الكتاب قال هذه صدقة جائزة وتكون الغلة للبطن  
الاعلى منهم من كان من ولده يوم وقف هذا الوقف ومن حدث له من الولد بعد  
ذلك ثم تكون للبطن الذين يولون هؤلاء بطنا بعد بطن على ما شرط قلت فان  
قسمت غلة هذه الصدقة ستين على هؤلاء ثم مات بعضهم وترك ولدا وولد ولد كيف  
تكون قسمة الغلة بينهم اذا جعلت قال تقسم على عدد أولاد الواقف الذين كانوا  
يوم وقف هذا الوقف وعلى كل ولد كان حدث له بعد ذلك فما أصاب الاحياء من ذلك  
أخذوه وما أصاب الموتي كان لولد من مات منهم على ما شرط من تقديمه بطنا على بطن  
قلت فلم جعلت لولد من مات من البطن الاعلى حصة والده من الغلة والواقف  
قد شرط أن يبدأ بالبطن الاعلى ثم الذين يولونهم ثم الذين يولونهم كذلك أبدا فقد  
جعلت للبطن الذي هو أسفل من الاعلى نصيبا من الغلة وهو من البطن الذي

على الاعلى ولم ينقرض البطن الاعلى **قال** انما جعلت ذلك على ما شرطه الواقف من قبل أنه قال فن مات منهم كان نصيبه مردودا على ولده وولد ولده ونسله فكذا جعلناه **قلت** وكذلك لو مات جميع البطن الاعلى الا واحدا منهم **قال** نعم **قلت** وكذلك لو لم يترك الميت من البطن الاعلى ولدا لصلبه وترك ولد ولد كنت تجعل سهم الميت منهم لولده وهو من البطن الثالث **قال** نعم وان كان أسفل من الثالث أيضا انما أنفذ الوقف على ما شرطه الواقف من ذلك **قلت** فما تقول حين مات من البطن الاعلى ولم يترك ولدا ولا ولد ولد ولا نسلا **قال** فأسقط سهمه كأن لم يكن وأقسم الغلة على عدد الباقيين كلهم فن كان منهم حيا أخذ سهمه ومن كان ميتا رد نصيبه على ولده وولد ولده ونسله على ما جعله الواقف **قلت** أرأيت ان كان عدد البطن الاعلى عشرة أنفست مات منهم اثنان ولم يتركوا ولدا ولا ولد ولا نسلا ثم مات آخران بعد ذلك وترك كل واحد منهما ولدا أو ولدا ولدا ثم مات بعد هذين اثنان آخران ولم يتركوا ولدا ولا ولد ولا نسلا فتنازع الاربعة الباقيون من البطن الاعلى وولد الاثنین الميتین فقال الاربعة نصيب الميتین الاولین اللذين لم يتركوا ولدا راجع علينا وعلى أولاد أخويننا هؤلاء ونصيب الميتین الاخيرین لنا دون أولاد أخويننا لان هذين الميتین الاخيرین ماتا بعموت أبوي هذين فلاحق لهما فيما يرجع من نصيب الاخيرین **قال** السبيل في ذلك أن تقسم الغلة يوم تأتي على ستة أسهم على هؤلاء الاربعة وعلى الميتین اللذين تركوا أولادا فما أصاب الاربعة كان لهم وما أصاب الميتین كان ذلك لأولادها ويسقط سهم الاربعة الموتى الذين لم يتركوا أولادا من قبل أن الواقف قال فن مات منهم ولا ولده رجع نصيبه على أصل هذه الصدقة فقد ردنا نصيب من مات منهم ولا ولده الى أصل الغلة ثم قمنا ذلك على من يستحقها فأعطينا كل ذي حق حقه وكذلك لو مات واحد من العشرة وترك ولدا ثم مات منهم ثمانية أنفست ولم يتركوا أولادا ولا أولاد أولاد ولا نسلا ان الذي يجب أن تقسم الغلة على سبعة من مات وترك ولدا وعلى الحى الباقي من العشرة فما أصاب الحى

مطلب مسألة  
الأولاد العشرة

أخذه وما أصاب الميت كان لولده قلت أرأيت ان قعمت الغلة سنين على البطن الاعلى وهم عشرة أنفس ثم مات منهم اثنان ولا ولد لهما ولا نسل ثم مات آخران وترك أحدهما أربعة أولاد وترك الآخر أولاداً فأت من الاربعة واحد وترك ولدا ومات آخر منهم ولم يترك ولدا ثم جاءت الغلة كيف تقسم الغلة قال تقسم على ثمانية أسهم ويسقط منها نصيب الميتين اللذين لا ولد لهما فما أصاب الاحياء من ذلك أخذه وما أصاب الميتين اللذين لهما أولاد رد ذلك الى أولاد كل واحد منهما سهم والدهم ثم ننظر ما أصاب الاربعة فنقسمه بينهم أربعاً ثم يرد ربع ذلك وهو سهم الميت منهم الذي لا ولد له الى أصل الغلة فنعيد قعمة ذلك بينهم على ثمانية أسهم فما أصاب والدهم من ذلك قسم بين الابنين الباقيين وبين أخيه الميت الذي ترك ولدا فيقسم ذلك على ثلاثة أسهم فما أصاب الحيين أخذه وما أصاب الميت منهم كان لولده (١) قلت وانما رددت نصيب هذا الميت من الاربعة الذين لا ولد لهم على ثمانية أسهم لقول الواقف مات منهم ولا ولد له رد نصيبه الى أصل غلة هذه الصدقة فما رجع الى والدهم من ذلك قسم على ثلاثة أسهم ويسقط سهم الرابع الذي لا ولد له من ذلك قلت فهذه أحكام البطن الاعلى قد شرحتها فما تقول ان كان لم يمت أحد من البطن الاعلى ولكن مات رجل من البطن الثاني وترك ولدا ولم يكن الميت استحق من غلة هذه الصدقة شيئاً بعد أو كان قد مات بعض البطن الاعلى ثم مات رجل أو رجلان من البطن الثاني وترك هذان الميتان ولدا ثم مات أبو هذين الرجلين من البطن الثاني أو مات جميع البطن الاعلى وقد مات هذان الرجلان اللذان من البطن الثاني قبل ان يستحقا من غلة هذه الصدقة شيئاً قال أما من مات من البطن الاعلى ولا ولد له فمهمه ساقط وانما تقسم الغلة على عدد من بقي منهم وعلى عدد من مات منهم وترك ولدا فما أصاب

(١) لعل لفظ قلت من كلام المجيب لا السائل أو يكون بديل قوله وانما فلم يكون لفظ قال ساقطاً قبل قوله لقول الواقف اه من هامش الاصل . كتبه مصححه

الاحياء منهم أخذوه وما أصاب الموتي قسم بين أولادهم الموجودين يوم مات الميت ولا يكون لمن مات من الولد قبل موت والده حق في هذه الغلة بميراثه من نصيب والده من قبل أن الواقف قال فمن مات منهم يرجع نصيبه الى ولده فانما يرجع نصيبه الى من كان حيا من ولده يوم مات ولا يكون لمن مات من ولده قبل موته شيء من نصيبه ولا يكون لأولاد هذين اللذين ماتا من البطن الثاني شيء لان أبويهما لم يستحقا شيئا ونصيبهما من نصيب أبويهما **قلت** أرأيت اذا كانت الصدقة على ما فسرنا من قول الواقف على ولدي وولد ولدي وأولاد أولادهم ونسلهم ماتنسلوا ثم على المساكين من بعدهم على أن يبدأ بالبطن الاعلى ثم البطن الذين يولونهم ثم البطن الذين يولونهم بطنا بعد بطن حتى ينقرض آخرهم وكلما مات منهم واحده ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب رد نصيبه الى ولده وولد ولده ونسله وعقبه أبدا ماتنسلوا على ما شرط من تقديم بطن على بطن وعلى أنه من مات منهم ولا ولد له ولا نسل ولا عقب رجع نصيبه الى أصل هذه الصدقة فاجزى ذلك مجراها وكان ولد الواقف لصلبه وهم البطن الاعلى عشرة أنفس وكان له ابنان قد ماتا قبل أن يوقف هذا الوقف وترك كل واحد منهما ولدا أليس قلت لاحق لولد الابنيتين قبل الوقف **قال** بلى لاحق لهما مادام البطن الاعلى لان ولده هذين الميتين انما هما من البطن الثاني فلا حق لهما في غلة هذه الصدقة حتى تصير الى البطن الثاني من قبل أن أبويهما لم يستحقا شيئا من غلة هذه الصدقة فيكون لهما انصيبا أبويهما ولا حق لهما في ذلك حتى ينقرض البطن الاعلى وهم عشرة **قلت** فان مات هؤلاء العشرة جميعا وأنت تعلم ان البطن الثاني هم أولاد هؤلاء العشرة وولد ذينك الاثنين اللذين ماتا قبل ان يوقف هذا الوقف أليس يرد نصيب كل من مات من هؤلاء العشرة الى ولده وهم من البطن الثاني **قال** نعم **قلت** فان رددت نصيب كل واحد منهم الى ولده لم يصب ولد الابنيتين شيء لانك تقسم الغلة اذا جاءت على عدد البطن الاعلى فمن كان منهم حيا أخذ ما أصابه ومن كان منهم ميتا رددت نصيبه الى

ولده (١) قلت فان كانت الغلة جاءت وقدمات من العشرة تسعة وبقي منهم واحد  
 أليس تقسم الغلة على عشرة أسهم فما أصاب التسعة الانفس الموتي منها كان  
 ذلك لأولادهم وما أصاب الحى أخذه **قال** بلى قلت فان مات هذا العاشر  
 وله أيضا ولد فان رددت نصيبه الى ولده لم يكن لولد ذينك الابنين شئ **قال** اذا  
 مات العاشر استقبلت القصة من قبل أن البطن الاعلى لما انقرضوا رجعت الغلة  
 للبطن الذين يلونهم فانما أنظر الى أولاد هؤلاء العشرة وكأنا وجدناهم ثلاثين  
 انسانا ووجدنا ولد ذينك الميتين الاولين أربعة أنفس هؤلاء أربعة وثلاثون انسانا  
 وهم البطن الثانى وقد صارت الغلة لهم من قبل أن الواقف لما قال على ولدى  
 كان ولده الذين تجب لهم الغلة ولده لصلبه فلما قال وولد ولدى كان ولد ولده ولد  
 هؤلاء العشرة وولد من كان قد مات من ذينك الابنين فأقسم الغلة التى جاءت  
 بعد انقراض البطن الاعلى على عدد البطن الثانى من قبل أن الواقف لما قال  
 على أن يبدأ بالبطن الاعلى ثم البطن الذين يلونهم فهذا بمنزلة قوله على ولدى  
 لصلبى ثم على ولد ولدى من بعدهم فانما أنظر الى البطن الثانى عند مجيء الغلة  
 فأقسمها بينهم على عددهم على أربعة وثلاثين انسانا فأعطى كل انسان منهم ما أصابه  
 قلت فاذا فعلت هذا لم ترّد نصيب كل من مات من ولده لصلبه على ولده  
 أرايت من مات من العشرة وليس له الا ولد واحد أليس ينبغي أن تعطيه عشر  
 هذه الغلة وهو ما كان يصيب والده **قال** انما كنت أقسمها على عشرة أسهم  
 ما بقى من البطن الاعلى أحد لان الواقف شرط هذا على هذا الوجه لانه لاحق  
 للبطن الثانى حتى ينقرض البطن الاول الا لولد من مات من ولده لصلبه فانه  
 قال يرّد نصيب من مات منهم على ولده وولد ولده ونسله أبدا ما تناسلوا فانما  
 أقسمها على عشرة لهذه الغلة فاذا انقرض العشرة تقضت القصة وجعلناها على  
 عدد البطن الثانى **قلت** له فهل يطل قول الواقف وكلما حدث الموت على  
 أحد منهم كان نصيبه من غلة هذه الصدقة لولده وولد ولده ونسله أبدا ما تناسلوا

(١) لعل الجواب هنا ساقط من قلم الناسخ وهو قال نعم كذا بهامش الاصل كتبه مصححه

فما معنى هذا الاشتراط اذا كان لا يعمل شيئا ولا يؤخذ به قال انما يجب أن يعمل بهذا القول لو لم يكن ههنا (١) من يدخل البطن الثاني ألا ترى أنه لو لم يكن له ولد غير ولد هؤلاء العشرة كما نرد نصيب كل من مات منهم على ولده على ما قال الواقف ونسوق ذلك على بطن بعد بطن فلما وجدناه قد قال على ولدى وولد ولدى دخل ولد ذينك الميتين الاولين معولد هؤلاء العشرة وكانوا أسوتهم فلم نجد بدا من نقض تلك القسمة واستقبال القسمة بينهم عند مجيء الغلة قلت فان لم يكن له ولد الا أولئك العشرة ماتوا واحدا بعد واحد وكلما مات منهم واحد ترك أولادا حتى مات العشرة جميعا فممن من ترك خمسة أولاد وممن من ترك ثلاثة أولاد وممن من ترك ستة أولاد وممن من ترك ولدا واحدا أليس قلت كلما مات واحد منهم رددت نصيب والده الى ولده فعلت على هذا فرددت على كل واحد منهم ما كان نصيب والده وهو عشر الغلة فاصلب ولد من ترك ستة أولاد عشر الغلة وأصاب ولد من ترك ولدا واحدا عشر الغلة فلما مات العاشر كيف تقسم الغلة قال أنقض القسمة الاولى وأرد ذلك الى عدد البطن الثاني فانظر جماعتهم فاقسم الغلة على عددهم جميعا قلت ويبطل قوله وكلما مات واحد منهم كان نصيبه مردودا على ولده قال أجل يبطل هذا القول من قبل ان الامر يؤل الى قوله وولد ولدى فانما تقسم الغلة على عدد ولد الولد وكذلك لو مات جميع ولد ولد الصلب فلم يبق منهم أحد فنظرنا الى البطن الثالث فوجدناهم ثمانية أنقص انما تقسم الغلة على عددهم على ثمانية أنقص وكذلك كل بطن نصير الغلة لهم فانما تقسم على عددهم ويبطل ما كان قبل ذلك قلت فلم كان هذا القول عندك المعمول به وتركته قوله وكلما حدث على أحد منهم الموت كان نصيبه مردودا الى ولده وولد ولده ونسله أبدا ماتنا سوا قال من قبل أنا وجدنا بعضهم يدخل في الغلة ويجب حقه فيها بنفسه لا بأبيه فلما وجدنا منهم من يجب حقه بنفسه أعلمنا ذلك وقسمنا الغلة عليهم على عددهم (٢) قلت وكذلك يكون حال البطن الثاني كلما مات منهم واحد رددت نصيبه على ولده ما بقي من البطن

مطلب

بان نقض القسمة

(١) لعل الاولى ما يدخل الخ كما لا يخفى (٢) قلت هذا القول على لسان المجيب مصححه

الثاني أحد فاذا انقرضوا تقضنا القعمة وقسمنا الغلة على عدد البطن الثالث وكذلك كل بطن تصير الغلة لهم فانما تقسم على عددهم وانما يرث نصيب من مات منهم وله ولد أو ولد ولد الى ولده ما كان قد بقي من ذلك البطن أحد فاذا انقرضوا قسمنا على عدد البطن الذين يلوهم قلت أرأيت ان كان الواقف قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ولدي لصلبي وكل ما مات منهم واحد كان نصيبه من غلة هذه الصدقة لولده وولد ولده ونسله أبدا ما تناسلوا وكل ما مات منهم واحد ولا ولده رجع نصيبه من غلة هذه الصدقة على ولدي لصلبي ثم يكون بعد انقراضهم للساكنين فوجدنا ولد الواقف لصلبه عشرة أنفس من ذكور وإناث قال تقسم الغلة بينهم بالسوية قلت فان كان قال على أن ذلك بينهم للذكر مثل حظ الانثيين قال فهذا على ما قال قلت فان مات من هؤلاء العشرة اثنان ولم يتركوا ولدا ولا ولد ولا نسل ولا عقباً قال تقسم الغلة على من بقي منهم وهم ثمانية أنفس للذكر مثل حظ الانثيين قلت فان مات من هؤلاء الثمانية اثنان وترك كل ولد منهما ابناً ثم مات اثنان آخرون من الستة ولم يتركوا ولدا فتنازع هؤلاء الاربعة الذين من ولد الصلب وابنا ذينك الميتين فقال الاربعة أنصبا الميتين أخيراً راجع الينا خاصة دون ابني ذينك الميتين لان هذين الميتين ماتا بعد موت أبوي ذينك فلاحق لأبويهما من أنصبا هذين اذ كان الواقف قال فمن مات منهم ولا ولد له رجع نصيبه الى ولدي لصلبي فمن ولده لصلبه وقال ابنا ذينك الميتين بل تقسم الغلة على ستة أسهم على عدد هؤلاء الاربعة وعلى سهمي أبوينا فيصيب كل واحد منا سدس الغلة ما القول في ذلك قال (١) تقسم الغلة على ثمانية أسهم بما أصاب أبوي هذين وهو ربع الغلة كان ذلك لابنيهما وما أصاب الميتين من

مطلب  
مسئلة الأولى  
العشرة الثانية

(١) قوله تقسم الغلة على ثمانية أسهم انما قسمت الغلة هنا على ثمانية وفيما تقدم في الاولاد العشرة على ستة وهي نظيرتها في التصور لانه قال في هذه من مات منهم ولا ولد له رجع نصيبه لولدي لصلبي وفي السابقة رجع نصيبه لاصل الغلة وبهذا يحصل الفرق والله الموفق اهـ من هامش الاصل . كتبته مصححه

الستة فهو للاربعة الذين هم ولد الصلب وكذلك يكون الحال في نصيب كل من مات من ولد الصلب يرجع نصيبه على من يبق من ولد الصلب ولا يكون لولد من مات قبل ذلك في نصيب من مات بعد أبيه شيء لأن ولد الصلب أحق بهم من مات منهم ولا ولده ولا نسل قلت أرأيت من مات من ولد الواقف لصلبه وترك ولدا قال يرجع نصيبه الى ولده وولد ولده ونسله أبدا ما تناسلوا فيكون ذلك بينهم قلت ها تقول فيمن يموت من هؤلاء ولم يذكر الواقف في ذلك شيئا قال يكون نصيب من مات منهم راجعا على من يبق منهم حتى لا يبق منهم أحد فاذا انقرضوا رجع ذلك الى المساكين ألا ترى أن الواقف لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على ولد زيد بن عبد الله فاذا انقرضوا فقلت للمساكين فهي على ما شرط من ذلك قلت أرأيت ان كان ولد زيد خمسة أنفس مات بعضهم قبل بعض ما حال نصيب من مات منهم هل يرجع ذلك الى المساكين قال لا يرجع ذلك الى المساكين حتى ينقرض آخر ولد زيد بن عبد الله ولكن تكون الغلة لمن يبق منهم حتى يموت آخرهم فاذا مات آخرهم صارت الغلة للمساكين قلت أرأيت اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ونسلي وعقبى ما تناسلوا على أن يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى منهم ثم الذين يلونهم بطننا بعد بطن حتى ينتهي ذلك الى آخر البطون منهم وكلما حدث الموت على أحد من ولدي وولدي ولدي وأولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا كان نصيب الذي يحدث عليه الموت منهم مردودا الى ولده وولد ولده ونسله وعقبه أبدا ما تناسلوا على ان يقدم البطن الاعلى منهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم بطننا بعد بطن وكلما حدث الموت على أحد من ولدي وولد ولدي ونسلهم أبدا ما تناسلوا ولم يترك الذي حدث عليه الموت منهم ولدا ولا ولود ولا نسلا ولا عقبيا كان نصيبه من غلات هذه الصدقة راجعا الى البطن الذي فوقهم قال ينفذ ذلك على هذا الذي شرط الواقف قلت فان لم يكن يبق من الذي فوقهم أحد قال يرجع ذلك الى أصل غلة هذه الصدقة فيجوز مجراه ويكون لمن يستحقها قلت أرأيت ان قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي



وولد ولدي وأولادهم وأولادهم أبدا ما تناسلوا على ان يبدأ بالبطن الاعلى منهم ثم الذين يلونهم بطنا بعد بطن حتى ينقرض آخرهم حتى سبل ذلك ثم قال على أن لي أن أنفق غلات هذه الصدقة وما شئت منها على نفعي وولدي وعيالي وحشمي وفي حوائجي ونوائبي وأقضى منها ديني وعلى أن أزيد من رأيت أن أزيده من أهل هذه الصدقة وأنقص من رأيت أن أنقصه وأخرج منهم من رأيت انزاجه وأدخل فيها من رأيت ادخاله وأعمل في جميع ذلك كله برأي أبدا مادمت حيا فإذا حدث الموت على أبريت غلة هذه الصدقة على الحال التي تكون عليها يوم يحدث على حدث الموت ان أحدثت فيها شيئا ويكون آخرها للمساكين **قال** هذا جائز قلت فان قال قائل هذه الصدقة بمنزلة الوصية

مطلب اشتراطه  
النفقة على نفسه  
وعياله من الغلة  
ليس بوقف على  
نفسه

لأنه شرط أن له أن يتفق غلاتها على نفسه وعياله وحشمه ثم قال فإذا مات أنفقت على الحال التي هي عليها يوم أموت **قال** ليس الامر على ما قال وهذا وقف في الصحة جائز واشتراطه أن له أن يتفق منها ليس بوقف على نفسه ألا ترى أنه لو قال قد جعلت هذه الارض صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ونسلي أبدا ما تناسلوا حتى سبل غلاتها على وجوه سماها ثم قال على أن يبدأ بفلان ثم بفلان فتكون غلاتها عليه أبدا مادام حيا فإذا حدث عليه حدث الموت أنفقت غلاتها في ولدي وولد ولدي ونسلهم أبدا ما تناسلوا فإذا انقرضوا كانت غلاتها للمساكين **قال** هذا جائز ولا يشبه اشتراطه النفقة على نفسه وعياله وحشمه اشتراطه على فلان قلت فما الفرق بينهما **قال** من الحجّة في ذلك أنه لو لم يتفق غلات هذه الصدقة على نفسه وعياله وحشمه ولكن أنفق ذلك على ماسبله على ولده وولد ولده فان ذلك جائز وهو وقف في الصحة وكذلك ان قال الذي اشترط له النفقة منه أبدا ما كان الواقف حيا لا أقبل هذا الوقف أو مات قبل موت الواقف ان الغلة تكون لولد الواقف وولد ولده ونسله على ماسبلها عليهم ويكون جاريا لهم في حياة الواقف وبعد موته قلت أرأيت ان قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله أبدا على ولدي لصلبي أبدا ماداموا صغارا فإذا أدركوا قطع ذلك عنهم وأبريت

غلات هذه الصدقة على فلان بن فلان أبدا مادام حيا فإذا مات ردت غلات هذه  
 الصدقة الموقوفة في هذا الكتاب على ولدي لصلي ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد  
 أولادهم ونسلهم أبدا ماتناسلوا ثم من بعدهم على المساكين **قال** هذا وقف  
 جائز على ما شرطه ينفذ ذلك على هذه الشروط **قلت** وكذلك لو قال تجرى  
 غلات هذه الصدقة على ولدي لصلي عشر سنين فإذا مضت عشر سنين أجريت  
 غلات هذه الصدقة على فلان بن فلان أبدا مادام حيا فإذا توفي فلان رجعت  
 غلة هذه الصدقة على ولدي لصلي ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم  
 ونسلهم أبدا ماتناسلوا ثم تكون بعد ذلك على المساكين **قال** هذا الوقف جائز  
 وينفذ على ما وقفه واشترط في ذلك **قلت** رأيته ان قال أرضي هذه صدقة  
 موقوفة لله عز وجل أبدا على ولدي لصلي أبدا ما داموا أحياء تجرى عليهم  
 ولا يخرج عنهم شيء منها إلى غيرهم حتى ينقرضوا فإذا انقرضوا صارت غلات هذه  
 الصدقة لولد ولدي وأولادهم ونسلهم أبدا ماتناسلوا ثم من بعدهم على المساكين  
 وعلى أنه كلما حدث الموت على أحد من ولدي لصلي كان نصيبه من غلات هذه  
 الصدقة لولده ثم من بعدهم على ولد ولده أبدا ماتناسلوا وكذلك كلما حدث  
 الموت على أحد من ولد ولدي وأولاد أولادهم أبدا ماتناسلوا رد نصيبه من غلات  
 هذه الصدقة على ولد المتوفى منهم وولد ولده ونسله أبدا ما بقي منهم أحد  
 وكلما حدث الموت على أحد من ولدي لصلي ومن ولد ولدي وأولاد أولادهم  
 ونسلهم أبدا ولم يترك الذي حدث عليه الموت منهم ولدا ولا ولد ولا نسلا  
 ولا عقباً فنصيبه من غلات هذه الصدقة راجع إلى أصل غلاتها فيجربى ذلك  
 مجراها أبدا فإذا انقرضوا كانت للمساكين **قال** الوقف جائز يسلك بغلات ذلك  
 السبل التي اشترطها وحدها **قلت** فان حدث على أحد من ولده لصلي حدث  
 الموت لمحال نصيبه وقد قال لا يخرج من غلاتها شيء حتى ينقرضوا **قال** يكون  
 نصيب من مات من ولده لصلي لولد المتوفى منهم على ما شرط **قلت** أوليس  
 قد قال لا يخرج منها شيء حتى ينقرضوا **قال** بلى قد قال هذا ولو سكت على

هذا لا مضى الامر في ذلك على ما قال ولكنه تقض هذا بقوله وكلما حدث الموت على أحد من ولدى لصلي كان نصيبه لولده فهذا ينتقض ذلك وهو مفسر مشروح وانما ينظر في هذا الى آخر الكلامين فيعمل عليه وينظر الى شروطه التي اشترطها

في الوقف فتقضى وتنفذ وتجري غلات الوقف عليها قلت فقد شرط الامرين جميعا فلم أعلمت الاخر منهما قال لان الشرط الاخر (١) يفسر عن مراده فلذلك أعلمناه ألا ترى أنه لو قال تجرى غلة هذه الصدقة على ولدى لصلي فإذا انقرضوا كانت الغلة للمساكين ثم قال بعد ذلك في تفسير الوقف وكلما حدث الموت على أحد من ولدى لصلي رد نصيبه على ولده وولد ولده ونسله أبدا أي أرد نصيب كل من مات منهم وله ولد أو ولد ولد عليهم ولا أجعله للمساكين الا بعد انقراض آخرهم قلت فان قال قائل هؤلاء ليسوا بمنزلة المساكين لان هؤلاء قوم باعيتهم قد وقف هذا عليهم وقال لا يخرج عنهم حتى ينقرضوا قال فما تقول في رجل قال أرضى هذه صدقة موقوفة على المساكين ثم قال في نفس الوقف بعد قوله للمساكين وعلى أن يبدأ بولدى لصلي فتجري غلات هذه الصدقة لهم ثم من بعدهم على أولادهم ونسلهم أبدا ما تناسلوا قال تكون هذه الغلة لولده وولد ولده على ما شرط ثم على المساكين لانه قال وعلى أن يبدأ بولدى لصلي ثم من بعدهم على أولادهم ولم يقل وعلى أن يبدأ بولد من مات منهم انما قال لا يخرج من غلات هذه الصدقة حتى ينقرضوا ثم قال وعلى ان كلما مات أحد من ولدى لصلي رد نصيبه الى ولده قال فهو بهذه المنزلة ألا ترى أنه لو قال تكون غلة صدقتي هذه للمساكين لا يخرج عنهم وقال مع هذا على أن تجرى هذه الغلة على قرابتي أبدا ما بقي منهم أحد ثم تكون من بعدهم على المساكين قلت فما تقول ان قال أرضى

هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على أن أتفق غلتها أبدا مادمت حيا على نفسي وولدى وحشمتي وأقضى بها ديني فإذا حدث الموت كانت غلة هذه الصدقة لولدى وولد ولدى ثم من بعدهم للمساكين وذلك في صحته فاستغل وتوفي والمال في يده

(١) الفسر البيان وقد فسرنا الشيء أفهم من باب ضرب والتفسير مثله كذا في الصحاح يكون لو رثته

مطلب اذا كان آخر كلامي الواقف مناقضاً لوله يعمل بأخر الكلامين

من هذه الصدقة مالا في سنين ثم توفي والمال قائم في يده لم ينفقه وطلب أهل الوقف المال وقالوا انما شرط أن ينفق غلاته ولم ينفعها وقال ورثته هذا مال لنا تركه الواقف وهو ميراث لنا ما الحكم في ذلك **قال** يكون المال ميراثا بين ورثته ولا يكون لأهل الوقف منه شيء من قبل أن قوله لي أن أنفقه بمنزلة قوله إن لي أن أنتموه **قلت** أرايت ان قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على أن تكون غلتها لعبد الله بن جعفر وولد زيد أبدا ما بقي منهم أحد فاذا انقضوا فهي على المساكين **قال** هذا جائز **قلت** وكيف تقسم غلتها **قال** على عبد الله بن جعفر وعلى عدد ولد زيد فان كان ولد زيد خمسة أنفس وعبد الله بن جعفر واحدا فهؤلاء ستة أنفس فتكون الغلة بينهم على ذلك أسداسا **قلت** وكذلك ان قال لعبد الله بن جعفر وولد زيد ولولد عمرو **قال** نعم تقسم على عددهم جميعا فان كان ولد عمرو وأربعة أنفس فهؤلاء جميعا عشرة أنفس فيكون لعبد الله سهم من عشرة أسهم ولولد زيد خمسة أسهم من عشرة أسهم ولولد عمرو أربعة أسهم **قلت** فان مات من ولد زيد اثنان **قال** تقسم الغلة على ثمانية أسهم للثلاثة الباقين من ولد زيد ثلاثة أسهم ولولد عمرو أربعة أسهم ولعبد الله سهم **قلت** وكذلك لو لم يبق من ولد زيد الا واحد كنت تضرب له بسهم واحد **قال** نعم **قلت** فان مات ولد زيد جميعا فلم يبق منهم أحد **قال** يرجع ما كان لهم من خمسة أسهم من عشرة أسهم الى المساكين ويكون لعبد الله سهم من عشرة ولولد عمرو وأربعة أسهم **قلت** وكذلك ان مات ولد عمرو جميعا **قال** كان لعبد الله سهم من عشرة أسهم والباقي للمساكين **قلت** فان قال على أن غلة هذه الارض بين عبد الله بن جعفر وبين ولد زيد وبين ولد عمرو **قال** هذا خلاف ذلك وتقسم الغلة في هذا الوقف أثلاثا ثلثها لعبد الله وثلثها لولد زيد وثلثها لولد عمرو ولو لم يكن لزيد الا ولد واحد وكان لعمرو ولدان أو ثلاثة كانت النسبة أثلاثا لعبد الله الثلث ولولد زيد ثلثها ولولد عمرو ثلثها **قال** وان كان ولد زيد ثلاثة فمات منهم اثنان كان للباقي الثلث ولولد

عمرو الثلث ولعبد الله الثلث قلت ففي المسئلة التي قبل هذه اذا قال على أن تكون هذه الصدقة لعبد الله ولولد زيد ولولد عمرو أليس تقسم الغلة بينهم على عددهم قال بلى قلت فان كان ولد زيد خمسة وولد عمرو أربعة أليس تكون الغلة بينهم وبين عبد الله على عشرة أسهم قال بلى قلت فان مات من ولد زيد ثلاثة أليس تقسم الغلة على سبعة أسهم لعبد الله سهم ولابني زيد الباقيين سهمان ولولد عمرو أربعة أسهم وكذلك ان مات من ولد عمرو اثنان قسمت الغلة على عبد الله وعلى من بقي من ولد زيد وولد عمرو قال بلى قلت فان مات ولد زيد جميعا فلم رددت القسمة الى الاصل وهو عشرة أسهم ثم جعلته للساكنين خمسة أسهم حصص جميع ولد زيد هذا تناقض لكن ينبغي أن تقسم الغلة على من كان من ولد زيد باقيا في آخر سنة قسمت الغلة التي تلي هذه السنة فينظر الى من كان بقي من ولد زيد في تلك السنة فيجعل ما أصابهم للساكنين فهذا الصواب عندنا والله أعلم

## باب

الرجل يجعل أرضه وقفاً على رجل بعينه وعلى ولده وولد ولده  
ثم على المساكين من بعدهم أو يقفها على قوم باعياهم ويجعل آخرها  
للمساكين وما يدخل في ذلك

قلت رأيت رجلاً جعل أرضه صدقة موقوفة لله أبداً على فلان وفلان  
وفلانة وفلانة أبداً ما عاشوا فمن مات منهم وله ولد لصلبه فنصيبه بينهم على قدر  
موارثهم عنه ومن مات منهم ولا ولد له لصلبه فإن كان له ولد ولد أو ولد ولد  
أو نسل كان له نصيبه ثم من بعدهم على المساكين قال هذا وقف جائز على ما شرطه  
الواقف قلت فإن مات واحد منهم ولم يترك ولداً لصلبه كان نصيبه لولد ولده  
وولد ولد ولده ومن سفل منهم قال تقسم الغلة بين أولئك الذين سماهم في كتاب  
وقفه على عددهم بما أصاب الميت قسم بين جميع ولد ولده من سفل منهم ومن  
كان فوق ذلك على عددهم قلت وكذلك إن كان قال وعلى أن من مات من  
أولادهم ونسلهم كان نصيبه من غلة هذه الصدقة وسبيله سبيل ما اشترطه في ولده  
لصلبه وولد ولده وأولادهم على ما سمى ووصف في هذا الكتاب قال نعم  
قلت وكذلك إن قال وكل من مات من أهل هذه الصدقة وترك وارثاً من ولد  
أو ولد ولد أو أخوة وأخوات كان نصيبه من غلة هذه الصدقة لمن كان يرثه من  
هؤلاء على قدر موارثهم عنه وقال أيضاً ومن مات منهم ولم يترك وارثاً من ولد ولا  
ولد ولا أخوة ولا أخوات ولا غيرهم كان نصيبه من ذلك لفقرائه قرابته يعني  
الواقف وللمساكين أبداً قال الوقف جائز على ما سمى وشرط من ذلك قلت  
فإن مات بعضهم وترك ابنة وأخوة وأخوات قال يكون نصيبه من غلة هذه  
الصدقة لابنته النصف من ذلك وما بقي فهو لأخوته وأخواته على قدر موارثهم  
منه قلت فإن مات بعضهم ولم يترك وارثاً من ولد ولا ولد ولد ولا أخوة ولا  
أخوات وترك عصبية يرثونها حال نصيبه قال يرجع ذلك إلى المساكين ولا يكون

ذلك لفقره قرابته قلت ولم كان هذا هكذا قال من قبل أنه شرط أن يرث نصيب من مات منهم ولم يدع وارثا من ولد ولا ولد ولا أخوة ولا أخوات ولا غيرهم إلى فقره قرابته والمساكين فلما مات هذا وترك عسبة لم يكن لفقره قرابته والمساكين من نصيبه شيء لأن نصيبه إنما يكون لفقره قرابته إذا لم يدع وارثا من ولد ولا ولد ولا أخوة ولا أخوات ولا غيرهم وقد وجدنا هذا الميت ترك وارثا وهو عسبة فلذلك لم يكن لفقره قرابته شيء من نصيبه قلت فلم جعلت ذلك للمساكين قال من قبل أن أصل الوقف إنما يطلب به ما عند الله تعالى وأصله للمساكين فإن كان الواقف شرط أن يقدم من قد سماه في أول الوقف (١) قد قال هذا ما تصدق به فلان بن فلان تصدق بجميع ضيعته (٢) الكنا صدقة موقوفة للعز وجل أبدا فهذا إنما هو للمساكين ولكن اشتراطه أن يقربى العلة على فلان وفلان وفلانة وفلانة على ما سمي بعد هؤلاء ثم جعل آخر ذلك للمساكين فقد جعل أول الوقف وآخره للمساكين وكلما بطل منهم واحد رجع نصيبه من ذلك إلى المساكين ألا ترى أن رجلا لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على فلان بن فلان وفلان بن فلان ومن بعدها على المساكين فمن مات منهما ولم يترك ولدا كان نصيبه من ذلك للباقي منهما مات أحدهما وترك ولدا قال يرجع نصيبه إلى المساكين ولا يكون ذلك للباقي منهما من قبل أن الواقف إنما اشترط أن يرجع نصيب الذي يموت منهما إلى الباقي إذا لم يترك الميت وارثا فهذا قد ترك وارثا وهو ولده قلت فلم لا تجعل نصيب الميت منهما لولده قال من قبل أن الواقف لم يجعل ذلك لولد الميت إنما قال من مات منهما ولم يترك وارثا كان ذلك للباقي منهما فلهذه العلة لم يكن للباقي ولا لولد الميت من ذلك شيء قلت وكذلك لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على فلان

(١) قوله قد قال لعل الأولى بأن قال فإنه تصوير كما لا يخفى . كتبه مصححه

(٢) قوله الكنا هكذا في النسخ وهي عبارة عن تحديد الضيعة ووصفها يعبر بها الواقف وأصلها التي هي كذا . كتبه مصححه

وفلان ماداما حيين ومن بعدها على المساكين على أنه من مات منهما ولم يدع وارثا كان نصيبه من ذلك مردودا الى الباقي منهما فمات أحدهما وترك زوجة وعصبة أو ترك زوجة ولم يترك عصبة **قال** لا يكون للزوجة ولا للعصبة من نصيب الميت شيء ولا يكون ذلك الباقي منهما ولكنه يرجع على المساكين **قلت** فإن لم يترك الا زوجة **قال** الزوجة ترث حقها من ماله ولا يكون لها من نصيبه من الوقف شيء فاما الباقي فلانما شرط الواقف ان يرجع نصيبه اليه اذا لم يترك وارثا فلما ترك زوجة ترث حقها لم يكن الباقي شيء من نصيبه **قلت** فالزوجة لا تحوز ميراثه وانما لها من ماله فرضها وهو الربع **قال** ان كانت لا تحوز ميراثه فهي وارثة تحوز الربع **قلت** فان قال فن مات منهما ولم يترك ورثة يحوزون ميراثه كانت حصته للباقي منهما فمات أحدهما وترك زوجة وهي انما تحوز من ميراثه الربع **قال** يكون نصيبه من غلة هذا الوقف الباقي منهما لانه لم يدع ورثة يحوزون ميراثه **قلت** فان كان الواقف قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على فلان وفلان ابني فلان ماداما حيين ومن بعدها على المساكين وعلى أنه من مات منهما ولم يترك وارثا كان نصيبه من غلة هذه الصدقة مردودا الى الباقي منهما فمات أحدهما والذي يرثه أخوه الباقي الذي هو شريكه في الوقف مالا سبيل في نصيبه **قال** أخوه الباقي يرثه في ماله وأما نصيبه من غلة هذا الوقف فلا حق له فيه ولا يرجع اليه وهو للمساكين دون الباقي منهما **قلت** ولم لا يكون نصيبه للباقي منهما وهو أخوه **قال** من قبل أنه قال فن مات منهما ولم يترك وارثا فنصيبه مردود الى الباقي منهما وهذا الميت قد ترك وارثا وهو أخوه الذي شرط أن نصيبه يرجع اليه فلما كان هو وارثه لم يكن له حق في نصيبه **قلت** فلم حرمت هذا الباقي نصيب الميت من الوقف أفلا جعلت قول الواقف فن مات منهما ولم يترك وارثا انما معناه وارثا غير الباقي **قال** لا يجوز أن أجل ذلك على غيره من قبل أنا قد وجدناه هو الوارث فكيف نجعله على غيره ولا وجه له



## باب

الرجل يجعل أرضه صدقة على نسل رجل أو على ذريته أو على عقبه

قلت أرأيت رجلا قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على نسل فلان بن فلان أبدا ماتناسلوا ثم من بعدهم على المساكين قال الوقف جائز قلت ومن نسل فلان قال ولده وولد ولده أبدا ماتناسلوا قلت ولد البنين وولد البنات في ذلك سواء قال نعم (١) قلت وكيف تكون الغلة بينهم قال تقسم الغلة يوم تحيي على عددهم من الرجال والنساء والصبيان قلت فيدخل في غلة هذه الصدقة ولد ولده لصلبه قال نعم هم ومن بعدهم من هو أسفل منهم درجة في الغلة سواء قلت فما تقول إن قسمت الغلة بينهم ستين على ما قلت على عددهم ثم مات بعضهم قال من مات منهم سقط سهمه وقسمت بين من يكون موجودا يوم تأتي الغلة قلت وكذلك كل غلة تأتي فهذا سبيلها قال نعم قلت فإن كان قال صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على نسل زيد أبدا ماتناسلوا ثم من بعدهم على المساكين قال تقسم الغلة على عدد من يكون موجودا من ولد زيد وولد ولده ونسله أبدا على عددهم فإن كان قال يقدم البطن الأعلى ثم الذين يلوونهم ثم الذين يلوونهم بطننا بعد بطن حتى ينتهي إلى آخر البطون منهم أنفذ ذلك على ما شرط فإذا انقرضوا كانت الغلة للمساكين قلت ففي كل ستة تأتي الغلة إنما ننظر إلى من يكون منهم عند حيا الغلة فنقسمها عليهم قال نعم قلت فإن كان الواقف قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ذرية زيد أبدا ماتناسلوا ثم من بعدهم على المساكين قال الوقف جائز ويكون لذرية زيد ما بقي منهم أحد فإذا انقرضوا كانت للمساكين قلت ومن ذرية زيد قال الذرية والنسل

مطلب  
تفسير النسل

مطلب الذرية  
والنسل واحد

(١) قوله قال نعم ظاهر الرواية أن أولاد البنات لا يدخلون في النسل اهـ من هامش الأصل

سواء والحكم فيهما واحد قلت فكل ولد لزيد يوم وقف الواقف هذا الوقف وكل ولد يحدث له لصلبه وكل ولد يولد لاحد من ولده يدخل في هذا الوقف قال نعم هؤلاء جميعا نسل زيد وهم ذريته من قرب من زيد ومن بعد من ارتفع منهم ومن سفل قههم نسل زيد وذريته وهم سواء في غلة هذا الوقف قلت أرأيت ان قال علي ولدي ونسلي قال الغلة لكل ولد لصلبه ولكل ولد يحدث له ولاحد من ولده أبدا قلت فان قال علي ولدي المخلوقين ونسلي فحدث له ولد لصلبه قال يدخل في هذا الوقف بقوله ونسلي قلت فان قال علي ولدي المخلوقين ونسلهم قال فالغلة لمن كان من ولده مخلوقا ونسلهم ولا يكون لمن يحدثه من الولد ولا من ولد الولد من غير ولد هؤلاء المخلوقين في هذه الصدقة شيء لانه انما جعل لنسل هؤلاء المخلوقين دون غيرهم قلت فان قال علي ولدي المخلوقين ونسلهم وكل ولد يحدث لي قال فالغلة لولده هؤلاء المخلوقين ونسلهم وكل ولد يحدث له لصلبه قلت فان حدث له ولد لصلبه أليس يدخل في هذا الوقف قال بلى قلت فما حال أولاد من يحدثه من الولد قال لا يكون لهم من الغلة شيء من قبل انه جعل الوقف لولده المخلوقين ونسلهم ولم يحدث له من الولد لصلبه فانما تكون الغلة لكل ولده لصلبه من كان مخلوقا ومن حدثه ونسل أولئك المخلوقين دون نسل غيرهم قلت فان قال علي ولدي المخلوقين ونسلهم ونسل من يحدث لي من الولد قال تكون الغلة لولده المخلوقين ونسلهم فان حدث له ولد لصلبه لم يدخلوا في هذه الصدقة قلت فهل يدخل أولاد من يحدث له من الولد لصلبه قال نعم يدخل أولادهم ولا يدخلون هم لانه قال علي ولدي المخلوقين ونسلهم ونسل من يحدث لي من الولد فجعل نسل المخلوقين ونسل من يحدث له من الولد لصلبه في الوقف سواء ولم يجعل لمن يحدثه من الولد لصلبه في الوقف حقا قلت أرأيت ان قال علي ولدي المخلوقين وعلى أولاد أولادهم ونسلهم أبدا ما تناسلوا هل يكون لولده المخلوقين في هذا الوقف حق قال نعم قلت ولم ذلك وقد تجاوزهم بطن فقال وعلى أولاد أولادهم فانما دخل في الوقف ولد ولد

مطلب  
الجمع يرجع  
إليه

هؤلاء المخلوقين ولم يدخل أولادهم **قال** أدخلهم في هذا الوقف بقوله ونسلمهم  
فصار هؤلاء من نسل المخلوقين ألا ترى لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة  
لله تعالى أبدا على ولد عبدالله وولد زيد وولد عمرو ونسلمهم ان نسل عبدالله ونسل  
زيد ونسل عمرو يدخلون في هذا الوقف بقوله ونسلمهم لان هذا مردود عليهم  
جميعا **قلت** فان قال على ولدى المخلوقين وعلى نسل أولادهم **قال** فليس لولد  
ولدهم شيء ألا ترى أنه لو قال على ولدى المخلوقين وعلى أولاد أولادهم كانت الغلة لولد  
المخلوقين وأولاد أولادهم ولا يكون للبطن الاعلى فيها حق **قلت** أرأيت اذا قال  
أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ولد زيد وكان لزيد ولد لصلبه **قال**  
تكون الغلة لهم فاذا انقضوا صارت الغلة للمساكين **قلت** فان لم يكن لزيد ولد  
لصلبه وكان له ولد ولد **قال** تكون الغلة لهم ألا ترى أن رجلا لو وصى بثلاث ماله  
لولد زيد كان الثلث لولد زيد لصلبه فان لم يكن لزيد ولد لصلبه وكان له ولد ولد ان  
الثلث يكون لولد ولده وروى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال اذا لم يكن لزيد ولد  
لصلبه وكان له ولد ولد كان الثلث لولد الذي كور من ولده ولم يكن لولد الاناث شيء  
والوقف قياس الوصية ويدخل ولد البنات في الوقف في قول محمد بن الحسن **قلت**  
أرأيت اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ولد زيد ولم يكن  
لزيد ولد لصلبه ولا ولد ولد وكان له ولد ولد ولد **قال** تكون الغلة لهم ولئن كان  
أسفل منهم من البطون **قلت** فما الفرق بين هذا وبين ولد الصلب لو حدث لزيد  
ولد لصلبه كانت الغلة لولد الصلب دون من هو أسفل منهم **قال** هما مقترقان  
ألا ترى أنه لو قال لولد العباس بن عبد المطلب ان ذلك لمن كان ينسب الى العباس  
لان هذا اذا نزل الى ثلاثة أبطن فقد صاروا مثل الفخذ والقبيلة **قلت** فان قال  
أرضي هذه صدقة موقوفة على ولد زيد وعلى أولادهم **قال** تكون الغلة لولد  
زيد لصلبه ولأولادهم فاذا انقضوا كانت الغلة للمساكين **قلت** فان حدث لزيد  
ولد لصلبه أو ولد ولد بعد الوقف **قال** يدخلون في الوقف جميعا فاذا انقضوا  
رجعت الغلة للفقراء والمساكين **قلت** فان قال أرضي هذه صدقة موقوفة على

مطلب

اذا نزل الأولاد الى  
ثلاثة أبطن صاروا  
بمثلة القبيصة

ولد زيد وعلى ولد ولده وأولادهم قال الوقف جائز والغلة لهم جميعا قلت فهل يعطى من هو أسفل من هؤلاء قال نعم لانه قد سمي ثلاثة أبطن فصاروا بمنزلة الغلة وتكون الغلة لهم ما تناسلوا فاذا انقرضوا صارت للسالكين ألا ترى أنه لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على ولد زيد وزيد هذا رجل قدمنا وبيننا وبينه ثلاثة أبطن أو أكثر من ذلك ان هؤلاء بمنزلة الغلة وان الغلة تكون لمن كان من ولد زيد وولد ولده ونسلهم أبدا قلت أرأيت ان قال على زيد وعمرو ونسله قال فالغلة لزيد وعمرو ونسل عمرو وليس لنسل زيد في الغلة شيء وكذلك لو قال على زيد وعمرو وولده لم يكن لولد زيد في الوقف حق قلت فان قال على عبد الله وزيد وعمرو ونسلهما قال فالغلة لعبد الله وزيد وعمرو ونسل زيد وعمرو دون نسل عبد الله قلت فان قال على ولدي وولد ولدي الذكور قال كانت الغلة للذكور منهم دون الاناث قلت فالذكور من ولد البنين والبنات في ذلك سواء قال نعم ألا ترى أنه لو قال على ولدي وولد ولدي وولد ولدي الاناث كانت الغلة للاناث دون الذكور من ولد البنين والبنات قلت أرأيت لو قال على للذكور من ولدي وعلى ولد الذكور من ولدي لمن تكون الغلة قال تكون للذكور من ولده ولأولاد الذكور من ولده قلت فتدخل الاناث من ولد الذكور في هذا الوقف قال نعم

مطلب  
إذا سمي ثلاثة  
أبطن يدخل النسل  
كل

## باب

## الوقف على العقب

قلت أريت إذا قال أرضى هذه صدقة موقوفة على عقب زيد ثم من بعدهم  
 على المساكين **قال** الوقف جائز والتالة لعقب زيد أبدا ما توالدوا قلت ومن  
 عقب زيد **قال** ولده وولد ولده أبدا ما توالدوا من أولاد الذكور دون أولاد  
 الإناث إلا أن يكون أزواج الإناث من ولد ولد زيد فكل من كان يرجع بنسبه  
 بأبائه الذي هو من عقب زيد وكل من كان أبوه من غير ولد زيد فليس من  
 عقب زيد ألا ترى أن رجلا من ولد عمرو لو تزوج امرأة من ولد زيد لم يستقم  
 أن يكون ولد هذه المرأة من عقب زيد إنما هو من عقب عمرو لأن أباه من ولد  
 عمرو وإنما العقب من ولد الذكور دون الإناث وكل من لا يرجع بنسبه بأبائه  
 إلى زيد فليس من عقب زيد \* **قال** أبو بكر أحمد بن عمرو **قال** الواقدي **ص** حدثنا  
 عن الزهري **قال** العقب الولد وولد الولد من الذكور **قال** **ص** حدثني محزمة بن بكير  
 عن أبيه عن سعيد بن المسيب **قال** العقب الولد من الرجال وولد الولد من الرجال  
 ليس فيه ولد النساء **قال** **ص** حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه **قال** العقب  
 الولد ذكر كان أو أنثى والذكور والإناث من أولاد الذكور وأما ابن الأبنية فليس من  
 العقب \* **وقال** أصحابنا في رجل قال قد أوصيت بثلث مالي لزيد ولعقبه أن الوصية للعقب  
 باطلة لأنهم لم يخلقوا والثلث كله لزيد ولو قال قد أوصيت بثلث مالي بين زيد وعقبه  
 كان لزيد نصف الثلث والنصف الباقي لورثة الموصي والوصية للعقب باطلة لأنهم  
 لم يخلقوا \* **قال** أبو بكر أحمد بن عمرو **قال** لو كان لزيد أولاد ذكور لصلىبه وقد أوصى  
 الرجل بثلث ماله لزيد ولعقبه هل يكون لولد زيد من الثلث شيء أو كان لزيد ولد ولد  
 من ولد الذكور وزيد في الحياة والوصية على ما قلنا قد أوصى بثلث ماله لزيد  
 ولعقبه فلم نجد في هذا رواية عن أصحابنا والقول في هذا عندي والله أعلم **مطلب**  
 أنه لا يقال لولد الرجل هؤلاء عقب فلان إلا بعد موته ألا ترى أنه لو أوصى الرجل بعد موته

لعقب زيد بثلاث ماله وزيد في الحياة وله أولاد لم تجز الوصية لولد زيد لان هؤلاء لا يسمون عقب زيد الا بعد أن يموت زيد قلت أرأيت رجلا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على عقب زيد أبدا ما تنسلوا ومن بعدهم على المساكين هل يجوز هذا الوقف قال نعم الوقف جائز قلت فان كان لزيد ولد لصلبه ذكور واثاث وله ولد ولد من أولاد الذكور وأولاد الاثاث لمن يكون هذا الوقف قال لولد زيد لصلبه من الذكور والاثاث وأولاد الذكور من ولده ذكورهم واثاثهم في ذلك سواء ولا يكون لولد البنات من هذا الوقف شيء قلت فلم قلت ان ولده لصلبه من الذكور والاثاث هم عقبه ولا يكون ولد البنات من عقبه قال من قبل أنالعقب انما هم من كان يرجع بنسبه الى زيد فابنة زيد لصلبه هي ممن ترجع بنسبها الى زيد فهي من عقب زيد وأما ولد الابنة فانهم انما يرجعون بانسابهم الى من ينسبون بانسابهم اليه ألا ترى أن ابنة ابن زيد من عقب زيد وكذلك ابنة زيد لا تكون أسوأ حالا من ابنة أخيها وهي ابنة زيد لصلبه

❖ قال أبو بكر ولو أن رجلا جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على زيد وعلى ولده وله ولد ونسله وعقبه أبنا ما تنسلوا وتوالدوا على أن يبدأ في ذلك بزيد وبالبن الا على معه ثم البطن الذين يلونهم ثم البطن الذين يلونهم بطننا بعد بطن حتى ينتهي ذلك الى آخر البطون وكلما حدث الموت على واحد منهم وله ولد كان نصيبه من غلة هذه الصدقة وما كان يكون له منها لو كان حيا لجميع ورثته يتقسم ذلك بينهم على قدر موارثهم منه وكلما حدث الموت على واحد منهم ولم يترك ولدا كان نصيبه من غلة هذه الصدقة وما كان يكون له منها لو كان حيا مودا الى أصل غلة هذه الصدقة فالجري ذلك مجرى غلة هذه الصدقة فاذا انقرض زيد وولده وولد وله ونسله وعقبه ولم يبق منهم أحد كان غلة هذه الصدقة الموصوفة في هذا الكتاب للفقراء والمساكين قال هذا وقف جائز قلت فكيف تقسم هذه الغلة قال تقسم بين زيد وبين ولده وهم البطن الاعلى على عددهم فان كان ولد زيد خمسة بنين وابتنتين فهم سبعة وزيد واحد فذلك ثمانية فتقسم الغلة على ثمانية

أسهم لزيد منها سهم من ثمانية ولكل واحد من ولد زيد سهم فان قسمت الغلة على هذا سنين ثم مات زيد وولده على حالهم كان سهمه وهو الثمن لجميعهم فان كان له زوجة أو زوجتان وأبواه في الحياة كان سهمه بين أبويه وزوجته وولده وهم البطن الاعلى على مواريتهم عنه قلت ويكون لولده منها سهمهم قال نعم قلت فيأخذون الوقف من وجهين قال نعم هكذا شرط الواقف فيجب أن تقسم كل غلة تأتي في كل سنة على ثمانية أسهم فيكون سهم لزيد وهو الثمن لجميع ورثته ويكون لولده سبعة أثمان الغلة قلت فان مات بعض ولد زيد وترك ولدا قال يكون سهم الميت منهم وهو الثمن لجميع ورثته على قدر مواريتهم منه قلت فان مات أبوا زيد أو أحدهما بعد موت زيد ثم جاءت غلة سنة كيف تكون قسمتها قال تقسم على ثمانية أسهم فينظر سهم زيد وهو الثمن فيقسم بين من بقي من ورثته على تقدير وجود الابوين فسهم الابوين يرذ الى أصل الغلة ويسقط سهم من مات من ورثته قلت وكل من مات من ولد زيد هذه سبيلهم قال نعم كل من مات منهم وله ولد كان سهمه بين ورثته جميعا على قدر مواريتهم منه قلت فما حال ما كان رجع عليهم من سهم زيد هل يرجع على ولده شيء قال لا ولكنه يبطل سهم كل من مات منهم من ذلك ويكون ذلك لمن بقي من ورثة زيد من ولده ومن غيرهم قلت فما تقول فيمن يموت من ولد زيد ولا يترك ولدا قال يرجع سهمه الى أصل غلة الصدقة على ما شرط الواقف قلت فما تقول ان لم يمت زيد ولكن مات بعض ولده قال ان ترك الميت من ولد زيد ولدا رجع سهمه الذي كان له من غلة هذه الصدقة وهو الثمن الى جميع ورثته وان كانت له زوجة كان لها ميراث من ذلك وكذلك ان كانت أمه في الحياة ورثته مع زيد ومع سائر ورثته وكذلك كل من مات من ولد زيد بمن كان له ولد كانت هذه سبيله وكل من مات من ولده ولا ولده يرجع سهمه الى أصل غلة هذه الصدقة قلت فمن مات من ولد زيد وله ولد ليس يرجع سهمه الى ورثته قال بلى قلت فاذا كان زيد في الحياة أليس

انما يرجع سهمه الى زيد والى غيره من ورثته قال بلى قلت ولا يرث  
 أحد من أخواته من ذلك شيئاً قال نعم لاميراث لهم قلت فان مات منهم  
 واحد أو اثنان وزيد في الحياة وكان زيد يرث من مات منهم مع ورثته ثم مات  
 زيد بعد ذلك قال أما سهم زيد وهو الثلث فهو لمن بقي من ولده مع من له  
 من الورثة قلت فما حال سهم من مات من ولد زيد قبل موت زيد أليس  
 كان زيد يحجب اخوته وأخواته فلا يرثونه قال بلى قلت فاذا مات  
 زيد كيف يقسم ما يأتى من الغلة بعد موت زيد قال سهام كل من مات منهم  
 في حياة زيد ان كان بقي من ورثته الذين ورثوه يوم مات مع زيد أحد كان ذلك  
 لهم فاما ما كان يأخذه زيد من ذلك فانه يبطل ويقسم سهم من كان مات منهم  
 قبل وفاة زيد على من بقي من أولئك الورثة ولا يكون لاختوته ولا لاختواته  
 من ذلك شيء لاني انما أنظر الى وارث كل واحد منهم يوم يموت فكل من مات  
 من ورثة أحدهم سقط سهمه ومن بقي من ورثته قسمت السهام على الباقيين منهم  
 قلت فما تقول فيمن يموت منهم بعد موت زيد وله ولد وزوجة ووالدة  
 قال ان ترك ولداً ذكرًا فهو يحجب اخوته وأخواته وان كان ولده انثى كان  
 لها نصيبها وما يبق من سهمه لاختوته وأخواته قلت فان مات منهم أحد بعد  
 موت زيد وترك ابناً وزوجة أليس يرد سهمه الى ابنته وزوجته قال بلى  
 قلت فان مات الابن بعده وقد كان يحجب الزوجة عن الربع فاعطيتها الثلث  
 ما حالها الآن فيما يأتى من الغلة وما يكون لها قال يكون لها الثلث في سهم  
 زوجها والباقي يرد الى أصل الغلة وانما ينظر الى ما كانت ترثه يوم مات زوجها  
 فتعطاه قلت وكذلك ان كان لاحد منهم والدة فحجبها من بقي من اخوته  
 وأخواته عن الثلث ثم مات من كان يحجبها فلم يبق منهم الا واحد ثم جاءت غلة  
 سنة قال يكون لوالدة هذا الميت السدس وهو ما كانت ورثته عن ابنها يوم  
 مات قلت فان كان آخر من مات من أولاد زيد هؤلاء بنتا فتركت زوجها  
 وابنة قال يقسم سهمها بين زوجها وابنتها لزوجها من ذلك الربع ولا يبتها

مطلب  
 حجب الأب  
 لاولاده في الوقف



النصف وما بقي فهو مردود على الابنة قلت فان قسمت سهمها على هنا  
سنين ثم ماتت الابنة وبقي الزوج ما يكون له مما يأتي من الغلة بعد ذلك قال  
يكون له الربع الذي كان ورثه عن زوجته يوم ماتت قلت فلم لا تغير القسمة  
فتقسم سهم من مات على من تجده يوم تأتي الغلة وقد قلت انه يسقط سهم من  
مات من ورثة كل واحد منهم قال ان فعلنا هذا كما قد خالفنا ما قال الواقف  
قلت أرايت البطن الثاني من هم قال هم أولاد هؤلاء السبعة الذين كانوا  
مع زيد وأولاد من كان من أولاد زيد من كان قد مات قبل ان يوقف هذا  
الوقف فنقول كانه كان لزيد أولاد ثم مات بعضهم وترك المولى منهم أولادا وبقي  
هؤلاء السبعة وكانوا موجودين يوم وقف الواقف هذا الوقف قلنا قال الواقف  
قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد وولده وولد ولده وأولاد أولاد  
ولده دخل أولاد أولئك الذين كانوا قد ماتوا قبل الوقف في البطن الثاني بقوله  
ولد ولده لان أولئك هم ولد زيد ألا ترى أن الواقف لو قال قد جعلت أرضي  
هذه صدقة موقوفة على ولد زيد وولد زيد أولاد لصلبه أحياء لهم أولاد وله  
أولاد أولاد قد مات آباؤهم أو كانوا ولد بنات قد مات أمهاتهم قبل أن يقف  
الواقف هذه الصدقة أليس تكون الصدقة على أولاد هؤلاء الاحياء وعلى أولاد  
أولئك المولى من ولد الذكور وولد الاناث قال بلى يكونون كلهم سواء في الوقف  
(١) فكذلك يكون البطن الثاني في المسئلة التي قبل هذه لما قال قد جعلت أرضي  
هذه صدقة موقوفة على زيد وعلى ولده وأولاد أولادهم أبدا ماتنا سوا وتوالوا  
على أن يبدأ في ذلك بالبطن الاعلى مع زيد ثم الذين يلوهم ثم الذين يلوهم بطنا  
بعبطن حتى ينتهي الى آخر البطون منهم قال (٢) فيجب أن تقسم الغلة بين  
هؤلاء جميعا قلت فتقسمها بينهم على عددهم قال نعم وأدخل زيدا معهم  
قلت فان قسمتها بينهم على عددهم فلم تردهم من مات من أولئك السبعة على

(١) الظاهر أن قلت هنا سقطت من قلم الناسخ لان جواب اسمياتي

(٢) الظاهر هنا انهم ساقطة . كتمه مصنفه

ورثته وكنت قد خالفت ما قاله الواقف **قال** لو جعلت سهام أولئك السبعة مردودة على ورثتهم لم يكن لأولاد أولئك الذين ماتوا قبل أن يقف الواقف هذا الوقف شيء وأنت تعلم أن الواقف قد جعل الغلة بعد البطن الاعلى لأهل البطن الثاني ثم إن كان زيد حيا شاركهم وإن كان ميتا وقد ترك ورثة كان لورثته ما يصيبهم من سهمه لأنه قال يبدأ بزيد فيكون مع البطن الاعلى ثم البطن الذين يلونهم فزيد يشارك كل بطن من هذه البطون مادام حيا فإذا مات ولا ولد له لصلبه بطل سهمه من الغلة وإن مات وله ولد كان سهمه لورثته على ما قمنا فكل ذلك يكون الخصال في البطن الثالث يدخل فيهم كل من كان من البطن الثالث ويكونون فيه سواء حتى ينتهي إلى آخر البطون **قلت** فإن كان آخر من مات من البطن الآخر منهم امرأة فماتت هذه المرأة ولها زوج ما الذي يعطى هذا الزوج من سهمها **قال** النصف من سهمها ويكون النصف الباقي مردودا إلى أصل غلة هذا الوقف **قلت** - أليس قد قال هذا الواقف فإذا انقرض زيد وولده وولد ولده وأولاد أولاد أولاده أبدا ماتنا سلوا وتوالدوا صارت هذه الغلة للفقراء والمساكين **قال** بلى قد اشترط هذا **قلت** فإذا كان آخر من مات منهم هذه المرأة وترك زوجها أليس قد انقرضوا جميعا فلا يجب أن يكون لزوجها شيء لقوله فإذا انقرضوا كانت غلة هذا الوقف للفقراء والمساكين فقد وجبت بانقرضهم الفقراء والمساكين وبطل أن يكون لزوج هذه المرأة شيء **قال** أجل لا يكون لزوجها شيء وترجع الغلة إلى الفقراء والمساكين وكذلك لو كان آخر من مات منهم رجل وترك زوجة وأولادا لم يكن لورثته من سهمه شيء لأنه حين مات قد انقرضوا جميعا ألا ترى أن ورثة كل من مات منهم يسقطون حين مات آخرهم فلا يعطون بسبب ميراثهم عن ورثته شيئا لأنه حين مات آخرهم انقرض أصحاب الميراث (١) من كان من ورثة أحد منهم من كان يأخذ

(١) لعل هنا سقطا من الناسخ ووجه الكلام فلا يعطى من كان الخ فرور . كتبه مصححه

شيأ قبل موت آخرهم لان الذي كانوا يأخذونه ميراثهم ينقطع عنهم وتصير الغلة  
الى الفقراء والمساكين قلت فما تقول ان كان الواقف قال وكلما مات واحد  
منهم كان نصيبه من غلة هذه الصدقة لجميع ورثته يقسم ذلك بينهم على قدر ميراثهم  
منه ولم يقل وكلما مات واحد منهم وله ولد كان سهمه لورثته قال فاذا لم  
يشترط الولد فقال كلما مات واحد منهم كان نصيبه لورثته أمضينا ذلك على ما قال  
وجعلنا سهم كل من مات منهم لورثته ان كان له ولد أو لم يكن له ولد ومن مات  
منهم ولا وارث له كان سهمه راجعا الى أصل غلة هذه الصدقة والله أعلم

---

## باب

الرجل يقف الارض على ولده أو يقول قد وقفها على ولد زيد

قلت أرأيت رجلا قال أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ لِلَّهِ أَبَدًا عَلَى وَلَدِي فَإِذَا انْقَرَضُوا فَهِيَ لِلْمَسَاكِينِ قَالَ الْوَقْفُ جَائِزٌ قُلْتُ فَلِمَ تَكُونُ غَلَّةُ هَذِهِ الصَّدَقَةِ قَالَ لَوْلَاهُ لَصَلَبَهُ مِنَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ مَنْ كَانَ لَهُ مِنَ الْوَلَدِ يَوْمَ وَقَفَ هَذَا الْوَقْفَ وَلِكُلِّ وَلَدٍ يَحْدُثُ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَى الْغَلَّةِ يَوْمَ تَأْتِي فَتَكُونُ لِكُلِّ وَلَدٍ يَكُونُ لَهُ يَوْمَئِذٍ قُلْتُ فَإِنْ وَلَدَ لَهُ مَوْلُودٌ بَعْدَ مَا طَلَعَتِ الْغَلَّةُ قَالَ إِنْ كَانَ وَلَدَ هَذَا الْمَوْلُودَ لِأَقْلَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْذُ طَلَعَتِ الْغَلَّةُ دَخَلَ فِي هَذِهِ الْغَلَّةِ وَفِيمَا يَأْتِي مِنَ الْغَلَاتِ بَعْدَهَا وَإِنْ كَانَ هَذَا الْمَوْلُودُ وَلَدَ أَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْذُ يَوْمِ طَلَعَتِ هَذِهِ الْغَلَّةَ فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي هَذِهِ الْغَلَّةِ وَلَا يَكُونُ لَهُ فِيهَا شَيْءٌ وَيَدْخُلُ فِي كُلِّ غَلَّةٍ تَأْتِي بَعْدَ هَذِهِ قُلْتُ فَمَنْ مَاتَ مِنْ وَلَدِهِ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَ هَذِهِ الْغَلَّةُ قَالَ لِأَحَقِّ لَهُ فِيهَا وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ بَعْدَ أَنْ جَاءَتِ هَذِهِ الْغَلَّةُ فَخَصَّتْهُ مِنْهَا لَوْرَثَتِهِ يَقْضَى مِنْهَا دَيْنُهُ وَيَنْفَذُ مِنْهَا وَصَايَاهُ وَيَكُونُ الْبَاقِي مِنْهَا لَوْرَثَتِهِ قُلْتُ فَلِمَ لَا تُشَبِّهُ الْوَقْفَ بِالْوَصِيَّةِ فَمَا تَقُولُ فِي الْوَصِيَّةِ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ لَوْلَدِ زَيْدٍ إِنْ أَلْثَلْتُ يَجِبُ لِمَنْ كَانَ مِنْ وَلَدِ زَيْدٍ مَخْلُوقًا وَلَا يَكُونُ لِمَنْ يَحْدُثُ لَهُ مِنَ الْوَلَدِ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْصِي بِأَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ شَيْءٌ مِنَ الثُّلْثِ فَلِمَ لَا يَكُونُ الْوَقْفُ هَكَذَا فَيَكُونُ لِمَنْ كَانَ لَهُ مِنَ الْوَلَدِ يَوْمَ أَشْهَدَ عَلَى الْوَقْفِ لِأَنَّ الْوَقْفَ إِنَّمَا يَنْقُذُ بِالشَّهَادَةِ عَلَيْهِ قُلْتُ قَالَ الثُّلْثُ بِمِلْكِهِ وَلَدُ زَيْدٍ عِنْدَ مَوْتِ الْمَوْصِي فَكُلُّ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مَخْلُوقًا فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِي الثُّلْثِ وَلَا يَشْرِكُهُمْ فِيهِ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَخْلُوقًا وَأَمَّا الْوَقْفُ فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِ أَحَدٍ حِينَ أَشْهَدَ الْوَاقِفُ عَلَيْهِ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَرْضَ مَوْقُوفَةً مَحْبُوسَةٌ عَلَى مَنْ أَوْقَفَهَا عَلَيْهِ وَإِنَّمَا يَمْلِكُ مَنْ وَقَفَتْ عَلَيْهِ الْغَلَّةُ كَمَا حَدَّثْتَ فَيَمْلِكُونَهَا فِي وَقْتِ حَدُوثِهَا وَيَنْظُرُ إِلَيْهَا كَمَا حَدَّثْتَ فَتَكُونُ لِكُلِّ مَنْ كَانَ مَخْلُوقًا يَوْمَئِذٍ وَإِنَّمَا يُشَبَّهُ الْوَقْفَ عَلَى وَلَدِ الرَّجُلِ قَوْلَ الرَّجُلِ قَدْ جَعَلْتُ أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةً مَوْقُوفَةً عَلَى قَرَابَتِهِ

فتكون الغلة لكل من يكون من القرابة يوم تأتى الغلة لأن كل من يحدث من القرابة هو بمنزلة من كان من القرابة يوم وقف الواقف الوقف الا أن كل غلة تحدث تدخل في ملك من كان من القرابة مخلوقا يومئذ فان قال قائل بخلاف هذا في القرابة قلنا له لما تقول في المصم الذى كان وقفه عمر بن الخطاب رضى الله عنه على قرابته أليس هو جاريا لهم الى اليوم وبعد ذلك أبدا ما بقى منهم أحد فان خالف هذا فينبغى له أن يقول ينقطع سهم قرابة عمر عنهم ويقال له أرايت رجلا قال أَرْضِ هذه صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى أبدا ومن بعدهم على المساكين والواقف ولد لصلبه يوم وقف الوقف وولد ولد فان قال ان الغلة لمن كان من ولده وولد ولده ولمن يحدث من الفريقين جميعا فقد قال بقولنا وانما ذلك لمن كان من ولده وولد وولد يوم وقف الوقف فيقال له أرايت ان كان له يوم وقف الوقف ولد ولم يكن له ولد ولد حدث له بعد ذلك ولد لصلبه وحدث له ولد ولد فان قال أعطى ولد الصلب الذين كانوا يوم وقف الوقف وأعطى من حدث له من ولد الولد ولا أعطى من حدث له من ولده لصلبه قيل له فتعطى من حدث له من ولد الولد ولا تعطى من حدث له من الولد لصلبه ويقال له أيضا أرايت من حدث له من الولد لصلبه وحدث لهؤلاء أولاد هل تعطى أولادهم فان قال نعم قيل له فتعطى أولادهم وتمنع آباؤهم وانما حدث أولاد هؤلاء بعد آباؤهم وحجة أخرى يقال له ماتقول ان قال أَرْضِ هذه صدقة موقوفة على فقراء ولد زيد ابن عبد الله وكان في ولد زيد يوم وقف الوقف أغنياء وفقراء أليس تعطى الغلة للفقراء الذين كانوا يوم وقف الوقف فان قال نعم لان الوقف انما وجب لهؤلاء الفقراء دون الاغنياء قيل له لما تقول ان جاءت الغلة وقد استغنى هؤلاء الفقراء واقتصر أولئك الاغنياء فيجب في قولك أن تعطى الاغنياء وتمنع هؤلاء الذين اختصروا والواقف انما جعل الغلة للفقراء ولد زيد فهذا قول قبيح يخالف مذاهب الناس وما تجرى عليه أمورهم ويقال له ماتقول ان قال أَرْضِ هذه صدقة موقوفة على نسلي وله ولد لصلبه وحدث له ولد بعد ذلك هل تعطى من حدث له من الولد وهم

نسله فان قال نعم فقد قال بقولنا قلت أرأيت اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولد زيد بغلات الغلة ولزيد جارية بغلات بولد لاقل من ستة أشهر منذ يوم طلعت هذه الغلة فادعى زيد ولدها قال يثبت نسبه منه ويكون ابنه ولا يدخل في هذه الغلة ويدخل فيما يأتي بعد ذلك من الغلات قلت فلم حرمته هذه الغلة ولم تدخله فيها وقد أثبت نسبه من زيد قال أما النسب فيثبت وأما الغلة فلا يصدق زيد على أن يدخل مع ولده الذين استحقوا هذه الغلة ولد لا يعرف حاله الا بقول زيد قلت فما تقول ان مات زيد بغلات امرأة له بولد أو جاءت أم ولد له بولد ماينها وبين سنتين منذ يوم مات زيد أليس يثبت نسب الولد من زيد قال بلى قلت فهل يدخل مع ولد زيد في الغلات التي جاءت منذ سنتين قال نعم يدخل في الغلات ويكون له حصته منها قلت وكذلك لو طلق زيد امرأة بغلات بولد ماينها وبين سنتين منذ يوم طلقها قال يثبت نسب الولد من زيد ويدخل مع ولده فيما جاء من الغلات منذ سنتين قلت وكذلك لو أعتق أم ولده بغلات بولد ماينها وبين سنتين قال يلتحق به الولد ويدخل في غلات هذه الصدقة التي جاءت منذ سنتين فيكون له حقه منها قلت وكذلك ان كان الواقف وقف هذه الارض على ولد نفسه ثم مات بغلات امرأة أو أم ولد بولد ماينها وبين سنتين قال يثبت نسبه منه ويكون له حصته من الغلات التي جاءت منذ سنتين قلت وكذلك ان طلق امرأة أو أعتق أم ولد له بغلات واحدة منهما بولد ماينها وبين سنتين قال يلزمه الولد ويدخل في غلات هاتين السنتين ويكون أسوة سائر ولده قلت فان قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وليس له ولد قال الوقف جائز وتكون الغلة للمساكين فان حدث له ولد كانت الغلة لولده ما بقى منهم أحد فاذا انقرضوا صارت الغلة للمساكين قلت وكذلك ان كان له ولد يوم وقف الوقف فانقرضوا فصلت الغلة للمساكين ثم حدث له ولد بعد ذلك قال ترجع الغلة الى ولده فتكون لهم فاذا انقرض ولده جاءت الغلة للمساكين قلت فان قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على العور من

مطلب وقف على ولده وليس له ولد

مطلب الوقف على العور والعريان

ولد زيد أو قال على العيمان من ولد زيد وكان لزيد أولاد عور أو عيمان ثم حدث  
 له أولاد فأعوروا أو عوروا أو ولدوا عيمانا قال فالغلة لمن كان منهم يوم وقف  
 الوقف ولا يكون لمن حدث بعد ذلك من ولد زيد العيمان والعور شيء من قبل أن  
 الواقف قد خص أولئك وهم باعيمانهم قلت فهذا لا يشبه قوله للفقراء من ولد  
 زيد قال لا قلت ولم قال من قبل أن الفقير ينتقل إلى حالة التقى وانقضى  
 ينتقل إلى حالة الفقر فأنما تكون الغلة لمن يكون فقيرا يوم نجى الغلة والعور  
 والعيم لا ينتقل صاحبه عن حالته التي كان عليها يوم وقف الواقف الوقف قلت  
 أرايت إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على أصغر ولدي  
 قال فالغلة لمن كان من ولده صغيرا يوم وقف الوقف والأصغر من ولده كل  
 من لم يبلغ الحنث قلت فإن قال على الأكبر من ولدي قال فهو للأكبر  
 من ولده الذين كانوا يوم وقف الوقف قلت فهل يكون لمن حدث له من الولد  
 الأصغر شيء من الغلة قال لا يكون لمن يحدثه من الولد شيء من قبل أن قوله  
 أصغر ولدي قد خص أصغر ولده بالوقف دون من يحدث له من الولد قلت  
 فإن قال على ولدي وعلى أولادهم قال فالغلة لولده لصلبه ولأولادهم قلت  
 فيدخل في هذا الوقف من يحدثه من الولد لصلبه ومن يحدث من ولد ولده قال  
 نعم فإذا انقرضوا صارت غلة هذا الوقف للمساكين قلت ولا يكون للبطن الذي  
 هو أسفل من ولد الولد شيء قال لا قلت فإن قال على ولد زيد وولد عمرو  
 ومن بعدهم على المساكين وكان لزيد ولد ولم يكن لعمرو ولد قال الغلة كلها لولد  
 زيد فإذا انقرضوا صارت الغلة للمساكين قلت فإن قال على بني زيد وعلى بني  
 عمرو وعلى المساكين من بعدهم وكان لزيد ولد واحد ولعمرو اثنان قال فالغلة  
 كلها لابن زيد ولابني عمرو وأثلاثا فإذا انقرضوا صارت للمساكين قلت أليس  
 قد قلت أنه إذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على بني زيد ومن بعدهم على  
 المساكين فلم يكن لزيد الابن واحد ان لابن زيد النصف والنصف الباقي للمساكين  
 قال بلى قلت فلم إذا قال لبني زيد ولبني عمرو فلم يكن لزيد الابن

مطلب وقف على  
 الأصغر من ولده  
 وهو من لم يبلغ  
 الحنث

واحد ولعمرو اثنان ان الغلة كلها لهؤلاء الثلاثة أثلاثا **قال** ألا ترى أنه لو لم يكن لعمرو ابن وكان لزيد ابن واحد ان نصف الغلة لابن زيد والنصف للمساكين لان أقل من يقع عليه اسم البنين اثنان فيكون لابن زيد نصف الغلة وما فضل من ذلك فهو للمساكين **قلت** أرأيت اذا جعل الرجل أرضه صدقة على ولد زيد وولد ولده ونسله أبدا ماتناسلوا ومن بعدهم على المساكين ولم يذكر عبارة هذه الارض ولم يذكر من أين يتفق عليها **قال** يتفق عليها في اصلاحها وعمارتها من غلتها وما لا يخرجها عن حال الوقف وما لا بد لها منه ثم يكون ما يفضل من غلتها لاهل الوقف **قلت** وكذلك ان كانت موقوفة على رجل واحد ثم من بعده على المساكين **قال** نعم نعم من غلتها ما فضل عن عمارتها كان لذلك الرجل **قلت** فما تقول ان كان الواقف قال تكون غلة هذه الارض لفلان سنة ثم من بعد ذلك لفلان رجل آخر أبدا ما بقي ثم من بعد الثاني على المساكين فاحتاجت الارض الى عبارة في السنة الاولى فان عمرت من غلتها في السنة الاولى لم يفضل من غلتها شيء أو كان يفضل اليسير من غلتها **قال** أستحسن أن أؤخر عمارتها حتى تمضي هذه السنة ويأخذ صاحب السنة غلاتها لتلك السنة فاذا صارت الى الآخر عمرت من غلتها لان تأخير العمارة سنة ليس مما يخرجها عن حالة الوقف وهذا الثاني الذي تصير اليه غلتها ما عاش ان فاتته غلة سنة كانت له غلتها بعد ذلك فيها يستقبل والله أعلم



## باب

الرجل يقف الارض على بنيه أو على بنى زيد

قلت أرأيت رجلا قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على بنى  
ومن بعدهم على المساكين قال الوقف جائز فان كان له ابنان كانت الغلة لهما  
وكذلك ان كانوا أكثر من ذلك كانت الغلة كلها لهم فان لم يكن له الا ابن واحد  
فله نصف الغلة والنصف الباقي للمساكين قلت ولم قلت ذلك قال لان أقل  
ما يقع عليه اسم البنين اثنان وقد روى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال  
في رجل أوصى لبني فلان ثلث ماله فلم يكن لفلان الا ابن واحد قال يعطى  
نصف الثلث وهو سدس المال ويرد نصف المال الى الورثة الموصى والوقف قياس  
على الوصية بالثلث الآن ما فضل من الثلث يرجع الى الورثة وما فضل من الوقف  
عن الابن صار للمساكين لان الوقف قد خرج عن ملك الواقف بقوله صدقة موقوفة  
لله عز وجل أبدا فقد ابتداء الوقف بالصدقة وختم بها أيضا فما فضل عن الابن  
فهو للمساكين قلت أرأيت اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على بنى وله

بنون وبنات قال تكون الغلة للبنين والبنات جميعا من قبل أن البنات اذا  
جمعن مع البنين ذكروا وقد روى هذا القول عن أبي حنيفة وروى عنه أبو يوسف

أنه قال في الرسية ان الثلث للبنين دون البنات الا في كل أب يحسن أن يقال  
هذه المرأة من بنى فلان فاذا نعت الى فخذ أو قبيلة فهذا للبنين والبنات جميعا

ألا ترى أنه لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على اخوتي وله اخوة وأخوات ان الغلة  
لهم جميعا ألا ترى الحقول الله تبارك وتعالى فان كان له اخوة والاخوة والاخوات

في ذلك سواء قلت فان قال على بنى وليس له بنون وله بنات قال فالغلة  
للمساكين قلت فان قال على بناتي ولم يكن له بنات وله بنون قال فلا شيء

للبنتين من الغلة وهي للمساكين قلت فان قال على بنى وعلى زيد ومن بعدهم

على المساكين قال الوقف جائز وتكون غلته لبني الواقف وزيد على عددهم

مطلب وقف على  
بنيه تدخل بناته

مطلب لو قال أرضي  
صدقة على اخوتي  
وله اخوة وأخوات  
فالغلة لهم

قول أبي حنيفة رحمه الله في الوقف

قال أبو بكر أخبرني أبي عن الحسن بن زياد قال قال أبو حنيفة لا يجوز الوقف إلا ما كان منه على طريق الوصايا واعتل في إبطالها بما روى عن شريح قال جاء محمد النبي صلى الله عليه وسلم يبيع الحبس والحديث الآخر (١) لاجس عن فرائض الله وتفسير قول أبي حنيفة أن الوقف جائز إذا كان على طريق الوصية أنه قال في رجل وقف أرضاً في مرضه وهي تخرج من ثلثه فقال قد وقفت أرضي التي في موضع كنا وحددها وجعلتها صدقة موقوفة بعد موتي على ولد فلان رجل بعينه وعلى ولد ولده ماتوا فاذا انقرضوا فهي وقف على المساكين يحبس أصلها وتقسم غلتها عليهم قال قال أبو حنيفة تكون وقفنا على ولد فلان وولد ولده الأحياء منهم الموجودين وما ولد منهم لاقل من ستة أشهر منذ مات الواقف ولا يكون لمن ولد من ولد فلان وولد ولده بعد ذلك شيء من غلة هذه الصدقة وإنما تكون وقفنا على من كان مخلوقاً يوم مات الواقف ولا يكون لمن يحدث بعد ذلك شيء من غلتها فاذا انقرض هؤلاء الذين كانوا مخلوقين صارت غلتها للمساكين وقال ألا ترى أن رجلاً لو أوصى بثلث ماله لولد فلان وولد ولده أن ذلك لمن كان من هؤلاء الولد مخلوقاً يوم يموت الموصي ولا يكون لمن يولد بعد ذلك لأكثر من ستة أشهر شيء من الثلث قلت أوليس قد أجاز الوصية للمساكين ولم يكونوا يومئذ قال ليس الوصية للمساكين تقوم بأعيانهم إنما هي لكل فقير يصطاه يوم تقع الصدقة فإن أعطى بعضهم دون بعض أجزأه ذلك وولد فلان وولد ولده هم بأعيانهم فاذا لم يكونوا موجودين يومئذ لم تجز الوصية لهم قلت وكذلك لو أوصى أن تكون أرضه هذه صدقة موقوفة بعد موته على فلان بن فلان وعلى

(١) لما نزلت آية الفرائض قال النبي صلى الله عليه وسلم لاجس بعد سورة النساء أراد أنه لا يوقف مال ولا يزوي عن وراثته وكأنه أشار إلى ما كانوا يفعلونه في الجاهلية من خبث مال الميت وتسميته كانوا إذا كرهوا النساء تصح أوقاف مال جسموهن عن الأزواج لأن أولياء الميت كانوا أوليهم عندهم كذا في نهاية ابن الأثير . كتبه رحمه الله

ولده وولد ولده قال تكون وقفا على فلان وولد وولد ولده أبدا من كان مخلوقا منهم يوم مات الموصى فاذا انقضوا كانت ميراثا بين ورثته الا أن يقول فاذا انقض هؤلاء صارت غلتها للمساكين أبدا الى يوم القيامة قلت فكيف أجاز ذلك للمساكين ولم يحزه لولد فلان وولد ولده قال حجته في ذلك ما قلناه أن المساكين ليس هم باعيانهم فيحتاج أن يكونوا موجودين يومئذ ولأن المساكين لا ينقطع أمرهم أبدا قلت أرأيت ان قال في صحته قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة للمعز وجل أبدا على الفقراء والمساكين مادامت السموات والارض قال في قياس قوله يكون هذا الوقف باطلا وتكون هذه الارض على ملكه فاذا مات صارت ميراثا لورثته من قبل أنه لما سماها وقفا بطل ذلك عنه لا اثر الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث شريح جاء محمد يبيع الحبس فاخذ أبو جنيقة بهذا وقال ما كان من ذلك وقفا لم يحز وما كان على سبيل الوصية فهو جائز من الثلث ألا ترى أنه لو أوصى بغلة أرضه هذه للمساكين أبدا وهي تخرج من ثلثه إن ذلك جائز فان لم تكن تخرج من ثلثه جاز من ذلك مقدار الثلث وبطل ما فضل عن ذلك وكذلك غلة البارد والعبد وقال أبو يوسف الوقف جائز في الصحة والمرض فما كان في الصحة فهو جائز من جميع المال وما كان في المرض فهو جائز من الثلث وقال أبو يوسف وقف المشاع جائز وقال ان استثنى الواقف أنه أن ينفق من غلة صدقته على نفسه وعياله وحشمه وأن يقضى منه دينه فهو جائز وان لم يخرج الوقف من يده ولم يدفعه الى غيره فالوقف جائز وقال ان استثنى الواقف أن يبيع الوقف وأن يستبدل بثمنه ما يكون وقفا مكانه جاز ذلك والواقف أن يشترط أن يزيد من رأى زيادته وينقص من رأى نقصانه ويدخل في الوقف من رأى ادخاله ويخرج منه من رأى اخواجه بعد أن يجعل أخوه للمساكين أو يأتى من اللفظ ما يقوم مقام ذلك فيقول قد جعلت هذه الارض صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا فهذا يجري على وجه الدهر أو يقول قد جعلت هذه الارض صدقة موقوفة لله عز وجل على فلان بن فلان وعلى ولده وولد ولده وأولاد أولادهم فاذا سمى من

ذلك ثلاثة أبطن كان هذا وقفاً مؤبداً الى يوم القيامة وقال محمد بن الحسن لا يجوز الوقف حتى يحتاط فيه بأربعة أشياء حتى يكون مقسوماً معلوماً ولا يكون مشاعاً وحتى يخرج من يده الى يد غيره وحتى لا يستثنى لنفسه منه شيئاً ويجعل آخره للمساكين وقال ان أخرجه من يده الى يد غيره كان له أن يرجعه بعد ذلك ويرده الى يده ويتولى أمره واحتج في ذلك بان الوقف انما هو بمنزلة الصدقة لا تجوز الا مقبوضة ولذلك لا تجوز الصدقة في المشاع قيل له فلم لا تجوز وقف المشاع قال من قبل أن الوقف انما هو صدقة ألا ترى أن أصحابنا قالوا لا يجوز أن يتصدق الرجل سهماً شائعاً في أرض ولادار ولا عقار فكذلك الوقف المشاع واحتج عليه من خالفه بان قال ان الصدقة على الانسان تمليك من المتصدق على الذي يتصدق عليه فلا بد لها من أن تكون مقسومة معلومة وكذلك القبض فان الوقف الذي يوقفه الرجل ليس يملكه أحداً انما يخرج من ملكه الى الوقف فقال سبيلهما عندي واحد وقال ان لم يجعل آخر الوقف للمساكين لم يميز وعاد ميراثنا الى ورثة الواقف والوقوف هي المؤبدة على وجه الدهر واحتج في كل باب من هذا بأشياء فتركنا احتجاجه في ذلك وقصدنا بيان قوله ومذهبه وقال أبو يوسف اذا جعل الرجل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً على فلان وولده وولد ولده وأولاد أولادهم ان هذا الوقف مؤبد وهو جار على هؤلاء القوم فاذا انقرضوا صارت للمساكين قلت فلم جعل أبو يوسف الغلة للمساكين بعد انقراض هؤلاء والواقف لم يذكرهم قال بقوله صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً فاذا قال صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً انما يقصد بها المساكين فاذا ابتداء أول الوقف بهذا فقد صيره للمساكين ألا ترى أنه لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على المساكين كان عليه أن يتصدق بها أو بقيتها فلما قال موقوفة لله عز وجل أبداً كان الوقف مؤبداً على ما سبيله الواقف وكان آخره للمساكين والله أعلم

## باب

الرجل يبنى المسجد ويأذن للناس في الصلاة فيه أو يبنى خاناً

أو يجعل أرضه مقبرة أو يجعل سقاية للمسلمين وما يدخل في هذا الباب

قلت أرأيت إذا جعل الرجل داره مسجداً أو بناها كما يبنى المساجد وأذن للناس في الصلاة فيها فصلى فيها وأشهد على ذلك أنه قد جعله مسجداً لله قال فهو جائز وقال أبو حنيفة إذا أذن للناس في الصلاة فيه فصلى فيه فقد صار مسجداً وقال غيره إذا أشهد عليه أنه قد جعله مسجداً فقد صار مسجداً وإن لم يصل فيه ومذهب أبي حنيفة الذي قال فيه لا يكون مسجداً حتى يصلى فيه قال الصلاة فيه بمنزلة القبض له قلت أرأيت إذا بنى الرجل الخان وأشهد على نفسه أنه قد جعله (١) للسابلة يتزله الناس ومن مرّ به من المسافرين قال هذا جائز ويكون خاناً للسبيل وإن حدث بالنسب بناء حدث الموت لم يكن هذا الخان ميراثاً وفي قول أبي حنيفة رحمه الله لا يكون هذا الخان للسبيل وإن مات الرجل كان ميراثاً بين ورثته وينبغي أن يكون على مذهب أبي حنيفة في المسجد أن لا يكون هذا خاناً حتى يتزله الناس فإذا نزله الناس كان بمنزلة القبض له وصار للسابلة قلت أرأيت رجلاً جعل أرضاً له مقبرة وأشهد على ذلك وأذن للناس في الدفن فيها فدفنوا فيها أوفى بعضها قال فقد صارت مقبرة ونجس من ملكه هذا على مذهب من لا يهيز الوقف إلا أن يقبض وأما على قول غيره فانه يقول إذا أشهد على ذلك فقد صارت الأرض مقبرة دفن فيها أولم يدفن فيها قلت وكذلك الرجل يجعل سقاية للمسلمين في مصر من الأمصار أو في طريق مكة أو في موضع من المواضع ويشهد أنه قد جعلها سقاية للمسلمين ويأذن في الاستقاه منها فيستقون منها قال انها تكون سقاية وتخرج عن ملكه وفي قول أبي حنيفة لا تكون سقاية وإن مات كانت ميراثاً بين ورثته ومن الحجة على من قال تكون ميراثاً ما فعله عثمان بن عفان رضي الله

(١) السابلة الجماعة المختلفة في الطرقان في حوائجهم كذا في المصباح . كتبه مصححه

عنه في بئر رومة أنه جعلها سقاية للمسلمين بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو أن رجلاً أخرج من داره أو من أرض له قطعة أرض وجعلها طريقاً للمسلمين وأشهد على ذلك أن هذا جائز وقد خرج ذلك عن ملكه فلا يكون ميراثاً وكذلك الرجل يبنى داراً في (١) ثغر من الثغور للمسلمين ويبيعها وقفاً يتر لها الحاج والمرابطون في الثغر ويشهد على ذلك أن هذا جائز وقد خرجت عن ملكه ولا تكون ميراثاً وأما مذهب أبي حنيفة فقال هذه الدار تصير ميراثاً لو رثته إذا مات

---

(١) الثغر الموضع الذي يخاف منه هجوم العدو كالثلثة في الحائط يخاف هجوم السارق منها كذا في المصباح كتبه مصححه

## باب

الرجل يقف الارض على مواله

قلت أرأيت رجلا قال أرضى هذه صدقة موقوفة على موالى وهو رجل من العرب قال فالوقف جائز والغلة لكل من أعتقه هذا الواقف ولكل من يدركه العتق من قبله بعد هذا الوقف من كان على دين المولى ومن كان على غير دينه قلت فهل يدخل فى هذا الوقف أمهات أولاده ومدبروه اذا عتقوا بعد موته قال نعم قلت فان كان أوصى أن يعتق عنه رقيقا من رقيقه بعد موته أو أوصى أن يشتري رقيقا بعد موته فبعثوا عنه قال نعم يدخل هؤلاء جميعا فى الوقف قلت فيدخل الذكور والاناث فيهم قال نعم لان قوله موالى اسم لجميع الذكور والاناث فهم جميعا فى الوقف سواء قلت وتقسم الغلة اذا جاءت على جاعتهم على عددهم يوم تقع القسمة قال نعم قلت فمن مات منهم قال أما من مات بعد أن جاءت الغلة فنصيبه منها لورثته ومن مات قبل مجيء الغلة فلا حق له فى الغلة قلت فهل يدخل أولاد مواله فى هذا الوقف قال نعم لانهم مواله الا من كان من أولاد موليائه فان كانوا يرجعون بولائهم بأبائهم الى الواقف دخلوا ومن كان من أولاد المولىات موالى لقوم آخرين لم يدخلوا فى هذا الوقف قلت فهل يدخل موالى مواله قال لا قلت فلم قال من قبل أن بينه وبين موالى مواله من هو أولى بولائهم منه وهم مواله الذين ولاؤهم له قلت فاذا كان للواقف موالى أعتقهم وموالى موالاة قد والوه وعاقدهم هل يدخل موالى الموالاة مع موالى العتاقة فى هذا الوقف قال لا قلت أرأيت ان لم يكن له موالى عتاقة وكان له أولاد موالى عتاقة وله موالى موالاة قال فالغلة لأولاد مواله ولاشئ لموالى الموالاة فى غلة هذا الوقف قلت فان لم يكن له موالى عتاقة ولا أولادهم وكان له موالى موالاة قال تكون الغلة لهم قلت فما تقول فى موالى أبيه هل يدخلون فى هذا الوقف مع مواله

وقد ورث ولأههم وليس لآبيه وارث غيره **قال** لا والغلة لمواليه دون موالى آبيه **قلت** فان كان مواليه الذين أعتقهم قد ماتوا وبقي أولادهم هل يدخل موالى آبيه مع أولاد مواليه فى غلة هذا الوقف **قال** لا والغلة لأولاد مواليه دون أولئك **قلت** فان لم يكن له أولاد موالى وكان له موالى موالى ولآبيه موالى قد ورث هذا الواقف ولأههم لمن تكون غلة هذا الوقف **قال** لموالى مواليه دون موالى آبيه **قلت** أرايت اذا قال أرى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على موالى وليس له الا مولى واحد **قال** يكون لمولاه نصف غلة هذا الوقف ويكون النصف الباقي للساكنين **قلت** فان كان له مولىان **قال** فالغلة لهما **قلت** فان لم يكن له الا مولاة واحدة **قال** لها نصف الغلة **قلت** أرايت ان قال أرى هذه صدقة موقوفة على موالى وعلى أولادهم ونسلهم **قال** الغلة لمواليه ولأولادهم **قلت** فأولاد بنات مواليه هل يدخلون فى غلة هذا الوقف اذا لم يكن آبائهم من مواليه ولم يكن يرجع ولأه ولأه هؤلاء البنات اليه وكان لأههم لقوم آخرين **قال** نعم **قلت** ولم قلت ذلك وولأه هؤلاء ليس له **قال** من قبل أنه قال لموالى ولأولادهم ونسلهم فالنسل هم ولد الذكور والبنات **قلت** فان قال بمن يرجع بولائه بأبائه الى **قال** لا يكون لمن لا يرجع بولائه بأبائه اليه شئ من غلة هذا الوقف **قلت** أرايت اذا قال أرى هذه صدقة موقوفة على موالى الذين وليت نعمتهم **قال** تكون الغلة لكل من أعتقه الواقف ولكل من يناله العتق من قبله دون غيرهم **قلت** فهل يكون لأولاد مواليه من الغلة شئ **قال** لا **قلت** ولم قلت ذلك **قال** من قبل أن أولاد مواليه ليس هم بمن ولي عتقهم وانما صاروا مواليه بجر آبائهم ولأههم اليه **قلت** فان قال على موالى وقد كان عبد بينه وبين رجل آخر فاعتقاه جميعا هل يدخل هذا العبد بهذا العتق فى هذا الوقف **قال** لا **قلت** ولم **قال** من قبل أنه ليس بمولى كله وانما له نصف ولأه **قلت** فان قال على موالى وموالى أبى **قال** فهو كما شرط تكون الغلة لمواليه وموالى آبيه **قلت** وكذلك لو قال



على موالى وموالى أهل بيتى قال نعم تكون الغلة لمواليه ولكل مولى يكون لاحد من أهل بيته من يناسبه الى أقصى أبله فى الاسلام قلت أرايت ان كان الواقف رجلا من الموالى فقال قد جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على موالى وله موال أعنتهم وموال أعنتوه قال لا يعطى الفريقين من الغلة شيأ وتكون الغلة للفقراء دون هؤلاء جميعا ألا ترى أن أصحابنا قالوا فى رجل أوصى بثلث ماله لمواليه وله موال أعنتهم وموال أعنتوه ان الوصية باطلة ويرجع الثلث الى الورثة والوقف عندى ههنا بمنزلة الوصية بالثلث قلت أرايت ان كان هذا الواقف رجلا من (١) الدهاقين أسلم على يدى رجل ووالاه ومات الذى أسلم على يده وترك بنين وقد أعتق هذا الذى أسلم رقيقا فصاروا مواليه فقال قد جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على موالى ومن بعدهم على المساكين قال تكون الغلة للمساكين دون هؤلاء الفريقين جميعا قلت فان كان الواقف أسلم ولم يسلم على يدى أحد فجعل أرضه صدقة موقوفة على مواليه قال تكون الغلة لمواليه الذين أعنتهم قلت فما تقول ان كان لهذا الواقف عبدا له امرأة حرة وله منها ولد وأعتق الواقف عبده هنا هل يدخل ولد هذا العبد من المرأة الحرة فى مواليه فيكونون أسوة مواليه فى الوقف قال نعم قلت ولو كان الواقف أعتق أمة فتزوجت عبدا لرجل فاولدها أولادا وقد وقف الواقف هذه الارض على مواليه وجعلت غلة هل يدخل ولد هذه الجارية فى هذا الوقف ويكون لهم حق فى هذه الغلة قال نعم هم مواليه بولاء أمهم قلت فان أعتق مولى هذا العبد عبده هذا أليس يجر أبوهم ولاهم الى مولاه الذى أعنته قال بلى يكونون موالى لمولى أبيهم قلت فما حالهم فى هذا الوقف قال قد تحول ولاؤهم حين أعتق أبوهم وصاروا موالى لمولى أبيهم فلاحق لهم

(١) الدهاقين جمع دهقان بكسر داله وضمه ما عرب يطلق على رئيس القرية وعلى التاجر وعلى من له مال وعقار كذا فى المصباح . كتبهم مصححه

في هذا الوقف قلت فان كانت هذه الامة التي أعتقها الواقف تزوجت رجلا حرا فاولدها الزوج ولدا فتغاه الزوج ولاعنها وألحق الولد بامه هل يدخل هذا الولد في موالى الواقف قال نعم هو أسوتهم في غلة هذا الوقف قلت فان ادعى زوج هذه المرأة المولاة الولد فلزمه النسب أليس يتحول ولاؤه وينتقل عن ولادة الواقف ولا يكون له في غلة هذا الوقف حق قال نعم ولو كان الواقف أعتق عبدا له فاشتري هذا المعتق ورجل آخر أمة فجاءت بولد فادعيها جميعا كان ابنا لهما جميعا قلت فهل يدخل في هذا الوقف قال نعم ويكون له حقه منه قلت فان كان أبوه الآخر مولى لرجل آخر قد وقف أيضا أرضا له على مواليه هل يدخل هذا الولد في موالى الرجل قال نعم يدخل مع هؤلاء وهؤلاء فيأخذ حقه تاما من الفريقين جميعا قلت فان كان الواقف قد مات وله وصي قال قالوصيه أن يقاسم الشريك في هذه الارض وهو حصة الوقف منها قلت أرأيت ان قال على موالى وأولادهم أبدا ماتنا سلوا فهل يدخل بنات مواليه في هذا الوقف قال نعم يدخلن في الوقف وان كان آباء هؤلاء الاولاد موالى لقوم آخرين قلت ولم قلت ذلك قال لانه لما قال وتسلمهم دخل نسل الموالى من البنين والبنات في الوقف قلت فان قال على موالى زيد ومن بعدهم على المساكين قال الوقف جائز قلت فان أقر زيد بأن هذا الرجل مولاه كان عبدا له فأعتقه وصدقه الرجل بذلك هل يدخل هذا المقر به في موالى زيد ويكون له حصة من غلة هذا الوقف قال نعم من قبل أن الولاء بمنزلة النسب قلت فان قال على موالى أو قال للموالى أو قال للموالى قال هذا كله سواء والوقف جار عليهم قلت فان قال على موالى وموالى موالى قال ذلك جائز وتكون الغلة لمواليه وموالى مواليه ولا يكون لموالى موالى الموالى منها شيء روى بشر ابن الوليد عن أبي يوسف عن مطرف عن الشعبي أنه قال لا ولاء الا لذي نعمة وهو قول ابن أبي ليلى وعثمان البتي

## باب

الرجل يقف الارض على أمهات أولاده وعلى مدبراته

وعلى أمهات أولاد غيره وممالك رجل

قال أبو بكر اذا جعل رجل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على أمهات أولاده أو على مدبراته قال محمد بن الحسن رحمه الله الوقف جائز ووضع في كتاب الوقف وكتب في ذلك شرطا قال فيه لفلانة أم ولده في كل شهر كذا وكذا وفي كل سنة كذا في حياة فلان وبعد وفاته وكذلك قال في مدبراته وشرط لهن في ذلك مثل الذي شرطه لامهات أولاده وقال بعض فقهاء أهل البصرة لا يجوز أن يوقف الرجل أرضه على أمهات أولاده لأنهن ممالك له فما وقفه على ممالكه فلم يخرج عن ملكه وكل ملك لم يخرج عن ملك مالكه فليس يوقف وأكثروا في ذلك من الكلام قلت أرأيت رجلا قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على أمهات أولادي وله أمهات أولاد هي عنده باقيات وأمهات أولاد قد أعتقهن وأمهات أولاد لم يعتقهن ولكنه قد تزوجهن قال فالوقف جائز على ما قاله محمد بن الحسن قلت فلن تكون القلة قال لامهات أولاده اللواتي لم يعتقهن من كان منهن عنده ومن كان تزوجهن وأما من كان أعتق من أمهات أولاده فلا حق لهن في هذا الوقف من قبل أن أولئك اللاتي أعتقن مولياتهم وقد انفردن باسم الولاء فلا يكون لهن من الوقف شيء إلا أن يبين لهن شيئا قلت فما تقول على هذا المذهب فيمن يحدث له من أمهات أولاده بعد الوقف هل يدخلن في الوقف قال نعم قلت فإذا توفي الواقف فعتق أمهات أولاده هل يدخل أولئك معهن اللواتي قد كان أعتقهن قبل الوقف قال لا يدخلن في الوقف لأنه قد خص أمهات أولاده اللواتي عنده دون غيرهن قال بشر بن الوليد سمعت أبا يوسف يقول في رجل أوصى بثلاث ماله لامهات أولاده وله أمهات أولاد عنده وأمهات أولاد قد أعتقهن في صحته وأمهات أولاد قد

أعتقهن في مرضه القياس في هذا على وجهين أحدهما ان الثالث يكون لامهات أولاده اللواتي لم يكن اعتقهن فيعتق بموته دون أولئك اللواتي كان أعتقهن في حياته والوجه الآخر ان الثالث لهن جميعا من كان أعتق ومن لم يكن أعتق ألا ترى أنك تقول لها وقد أعتقها هذه أم ولد فلان فتكون صادقا في هذا القول وتقول هذه مولاة فلان فتكون صادقا أيضا وتقول هذه أم ولد فلان وقد أعتق أمهات أولاده كلهن وتقول هذا ابن (١) مهيرة فقد اقترق اسم أم الولد واسم المهيرة ولو كانت أم ولد قدعتقت وأحسن من هذا كله عندنا والله أعلم أن يكون لامهات أولاده اللاتي عتقن بموته فان لم يكن له أم ولد الا وقدعتقت في حياته فهو لهن (٢) فوقف هذا الوقف على أمهات أولاده ومن بعدهن على المساكين فذلك جائز والقلة لامهات أولاده اللواتي قد أعتقهن ألا ترى أن رجلا لو كان له أمهات أولاد قد أعتقهن وأمهات أولاد لم يعتقهن فإوصى بالف درهم لامهات أولاده وبالف درهم لمولياته فانه يكون لامهات أولاده اللواتي يعتقن بموته ألف درهم ولامهات أولاده اللواتي قد أعتقهن ألف درهم بقوله لمولياته

(١) في القاموس المهيرة بوزن سفينة الحرة الغالية المهر

(٢) لعل المناسب قالو وقف الخ . كتبه مصححه

## باب

الرجل يقف الارض على أمهات أولاد الرجل  
أو على مدبرات الرجل أو على محاليلك رجل وما يدخل في ذلك

قال أبو بكر في رجل جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على أمهات  
أولاد زيد وعلى مدبراته ثم من بعدهن على المساكين ان الوقف جائز وتكون  
غلة هذا الوقف لأمهات أولاد زيد ومدبراته قلت فان كان زيد أمهات أولاد قد  
أعتقهن وأمهات أولاد لم يعتقهن وله مدبرات قال فالغلة لأمهات أولاده اللواتي  
لم يعتقهن ولمدبراته دون من كان أعتقهن من أمهات أولاده ألا ترى أنه لو قال  
قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على أمهات أولاد زيد وعلى مولياته  
وقد كان زيد أمهات أولاد قد كان أعتقهن وله أمهات أولاد لم يعتقهن ان غلة  
هذا الوقف تقسم بين أمهات أولاد زيد وبين مولياته فتدخل أمهات أولاد  
زيد اللواتي كان أعتقهن في مولياته المعتقات ولا يدخلن مع أمهات أولاده اللواتي  
لم يعتقهن قلت فما تقول ان توفي زيد ففقد أمهات أولاده فصرن في عداد  
موليات زيد كيف تكون غلة هذا الوقف يبين وقد صرن كلهن موليات زيد  
وقد كان زيد أعتق جواري كن له بعد أن وقف الواقف الوقف كيف تكون  
الغلة يبين قال انما ينظر الى من كان من أمهات أولاد زيد يوم وقف الواقف  
هذا الوقف وأما مولياته فكل من كان قد أعتق من أمهات أولاده ومن رقيقه  
قبل الوقف وكل من أعتق أيضا بعد الوقف فهؤلاء كلهن موليات زيد فتقسم  
غلة هذا الوقف على عددهن قلت أرايت ان قال قد جعلت أرضي هذه صدقة  
موقوفة على سالم مملوك زيد ومن بعده على المساكين قال الوقف جائز والغلة  
لسالم ثم من بعده على المساكين قلت فما تقول ان باع زيد مملوكه سالما من  
رجل قال فالغلة تبع لسالم حيث صار تدور معه كيف دار قلت فان قال  
قائل ان غلة هذا الوقف قد وجبت لزيد فلا تتنقل عنه قيل له انما الوقف لسالم

مطلب  
يجوز الوقف على  
مملوك الغير

فاذا قبله دخلت الغلة في ملك سيده ما كان سالم على ملكه فاذا باع سالما تبعته غلة هذا الوقف وكانت لمولاه الذي اشتراه ألا ترى أن قبول الوقف انما هو لسالم دون زيد حتى لو قال سالم قد قبلت هذا الوقف وقال زيد لأقبله كان القول لسالم ولو قال سالم لأقبل هذا الوقف وقال زيد قد قبلت هذا الوقف لم يكن لزيد من غلة هذا الوقف شيء وانما تدخل الغلة في ملك زيد اذا قبل سالم الوقف والوقف الذي يصير لمن وقف عليهم انما هو في الغلة خاصة دون الارض ألا ترى أن صاحب الارض لم يملك سالما لان الارض لم تخرج من ملكه الى ملك غيره وانما خرجت من ملكه للوقف الذي وقفه وانما يملك من وقف عليه الغلة اذا جاءت ومالم تأت الغلة فليس يملكها أحد وكيف يجوز أن يملك انسان ما لم يخلق انما يملك اذا حدث قلت فما تقول ان باع زيد عبده سالما من الواقف أو ملكه اياه بوجه من وجوه التملك قال يبطل الوقف عن زيد وعن سالم (١) وتكون الغلة للسالكين قلت ولم يبطل الوقف عن سالم قال ألا ترى ان الواقف لو كان سالم عبده قبل أن يقف هذا الوقف ثم أراد بعد ذلك وقف الوقف فقال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على سالم مملوكي ثم من بعده على المساكين أن الوقف جائز وتكون الغلة للسالكين ولا يكون لسالم ولا للواقف فيها شيء لان قول الواقف قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على سالم مملوكي ومن بعده على المساكين فكأنه انما قال صدقة موقوفة على المساكين لان سالما لا يجوز وقف الواقف عليه لانه مملوكه فان باع الواقف مملوكه سالما من رجل لم يكن لسالم ولا لمولاه الذي اشتراه من الوقف شيء لان الوقف بطل عنه حين وقفه عليه من قبل أن الرجل لا يجوز وقفه على ممالكه فبطل يومئذ الوقف وصار ذلك للسالكين قلت أليس قال محمد بن الحسن ان وقف الرجل على أمهات أولاده

مطلب  
وقف الرجل على  
ممالكه غير صحيح

(١) هذا بناء على القول بعدم جواز الوقف على النفس قال في الكافي ولو شرط الغلة لامائه ولعبيده فهو كاشتراطها لنفسه فيجوز عند أبي يوسف ولا يجوز عند محمد قالوا الفتوى على قول أبي يوسف اهن هاهنا الاصل كتيبه مصححه

ومدبراته جائز **قال** بلى قلت فهو له ماله فقلت ان الرجل لا يجوز له أن يوقف على ماله **قال** أحسب أن محمدا إنما ذهب في هذا إلى أن أمهات الاولاد والمدبرات قد جرت لهن عتاقة في حياته وأنهن يعتقن بموته فأجاز الوقف عليهن والا فان القياس في هؤلاء جميعا واحد في الممالك وأمهات الاولاد والمدبرات إما أن يجوز الوقف عليهن جميعا وإما أن يبطل عنهن جميعا والا فلا فرق بينهما قلت أرأيت لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على فلانة أم ولد فلان وعلى فلانة مدبرة فلان وعلى فلان مكاتب فلان ومن بعدهم على المساكين **قال** الوقف جائز وتكون غلة هذا الوقف مقسومة بين أم ولد فلان وبين مدبرته وبين مكاتبه أثلاثا فما أصاب أم ولده ومدبرته كان للسيد وما أصاب المكاتب كان ذلك للمكاتب دون المولى قلت فان عجز المكاتب عن الكتابة ورد في الرق **قال** كان ما يصيبه من غلة هذا الوقف لسيدته أيضا فان لم يعجز ولكنه أدى فعتق كانت حصته من غلة هذا الوقف له قلت فلو أن المكاتب أدى فعتق ومات فلان فعتقت أم ولده ومدبرته **قال** يكون هذا الوقف بينهما أثلاثا قلت فهل يكون لورثة فلان من ذلك شيء **قال** لا قلت أليس يجعل لفلان ما كان لام ولده من غلة هذا الوقف وما كان لمدبرته وهو في الحياة **قال** بلى قلت فان مات لم لا يكون ذلك لورثته **قال** من قبل أن كل ما تملكه أم ولد الرجل ومدبرته في حياته فهو له خاصة فلهذه العلة كان ما يصيب أم ولده ومدبرته من غلة هذا الوقف لسيدتها فلما مات كان ذلك لهما دون ورثته قلت أرأيت رجلا قال أرضى هذه صدقة موقوفة على سالم مملوك زيد ومن بعده على المساكين ثم إن زيدا باع سالمًا من الواقف ومن رجل آخر **قال** فاصار للواقف من سالم بطل عنه الوقف ويبقى لمن غلة الوقف فاصار للرجل الآخر قلت فما بطل من غلة الوقف لمن يكون **قال** يكون ذلك للمساكين ويكون النصف الآخر للذي اشترى نصف العبد مع الواقف قلت فان أعتقا سالمًا جميعا **قال** يكون لسالم نصف الغلة والنصف للمساكين وهذا النصف الذي لسالم من الغلة حصه

النصف الذي كان لشريك الواقف من سالم ويبطل النصف الذي كان في حصة الواقف ويكون ذلك للمساكين ولستنا نحفظ عن أصحابنا في الوقف يقفه الرجل على ماله شيئا وهذا الذي حكيناه قول بعض فقهاء أهل البصرة والمحفوظ عن أصحابنا في الرجل يوصي لملوكه بثلاث ماله أو ربعة أو سدسة أو يجزئه أو بسهم فانهم قالوا يصير بهذه الوصية مديرا من قبل أنه قد أوصى له ببعض رقبته فلما كان يعتق هو بمولاه جازت الوصية ولو كان أوصى له بالف درهم أو بمائة دينار أو بعرض من العروض بعينه فالوصية له بذلك باطلة لا تجوز لانه لم يوص له من رقبته شيء



## باب

## الوقف الذي لا يجوز

قال أبو بكر رحمه الله ولو أن رجلا قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على الناس ان الوقف باطل والارض على ملك الواقف وان مات فهي ميراث بين ورثته وكذلك لو قال على بنى آدم فالوقف باطل وكذلك ان قال صدقة موقوفة على أهل بغداد أو على قريش أو على العرب أو على العجم فالوقف باطل وكذلك ان قال صدقة موقوفة على بنى هاشم أو على مضر أو على ربيعة أو على بنى شيبان أو على بنى تميم أو على الرجال أو على النساء أو على الصبيان فالوقف باطل وكذلك لو قال صدقة موقوفة على الموالى فالوقف باطل وكذلك لو قال على الزمنى أو على العبيان أو على العوران فالوقف باطل من قبل أن هذا الوقف للفقير والغنى لا يحصون وكذلك لو قال على قراء القرآن أو على الفقهاء أو قال على أصحاب الحديث أو قال على الشعراء فالوقف باطل قلت فلم لا يكون الوقف جائزا وتكون الغلة للمساكين قال من قبل أنه لم يقصد بها المساكين قلت أفليس قد قلت أنه اذا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على ولد زيد ولم يكن لزيد ولد ان الغلة تكون للمساكين فان حدث لزيد ولد ردت الغلة اليهم قال بلى هذا على ما قلنا من قبل أن زيدا رجل بعيته فالوقف على ولده جائز ان كان له ولد كانت الغلة لهم وان لم يكن له ولد كانت للمساكين فان حدث له ولد ردت الغلة اليهم وهذا الذي سمي أهل بغداد وقريش أو العجم أو الموالى هم موجودون ولكن يدخل فيهم الغنى والفقير وهم لا يحصون ولا يحاط بهم فلذلك بطل الوقف عليهم قلت فان قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على أهل بغداد فاذا انقرضوا كانت وقفا على المساكين قال الوقف باطل من قبل أن أهل بغداد لا ينقرضون وليس يكون للمساكين الا بعد انقراضهم وكذلك لو قال على المسلمين كان باطلا لمسلمين باطل قلت أرأيت اذا قال صدقة موقوفة أنه لم يقصد به الا الى المساكين فيكون

مطلب  
الوقف على أهل  
بغداد أو على  
المسلمين باطل

لهم ألا ترى أنه لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على أن يحج عنى  
بغلتها أبدا في كل سنة أو يغزى بها عنى أبدا أليس ذلك على ما قال أوقاف على أن  
يقضى ديني الذي على قال ليس هذا مثل قوله وقف على الموالى هذا مما  
لا يجوز الوقف عليهم ولا الوصية لهم قلت أرأيت اذا قال قد جعلت أرضي  
هذه صدقة موقوفة على زيد أو على قرابتي ما السبيل في غلتها وما الذي يجب في  
ذلك وقد مات الواقف قال الوقف باطل قلت فلم لا يجعلها لزيد وأولقرا بته  
قال من قبل أنه جعل ذلك على الشك فلم يجعله لواحد منهما بعينه دون الآخر  
ولا يجوز أن يجعله لهما وقد أفرد أحدهما بذلك وكذلك لو قال جعلتها صدقة موقوفة  
أبدا على زيد أو عمرو ومن بعد ذلك فهو وقف على المساكين فان هذا الوقف  
باطل عندى من قبل أنه لم يجعله لاحدهما دون الآخر ولم يجعله للمساكين إلا من  
يعد موت من يجب الوقفه قلت أرأيت الرجل اذا قال قد جعلت أرضي  
هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على كذا وعلى كذا فمضى وجوها على أنه  
بالخيار في ابطال هذا متى رايت قال الوقف باطل لا يجوز قلت ولم ذلك  
قال من قبل أنه اشترط الخيار في ذلك لنفسه فكانت الأرض على ملكه على  
حالها ولم تخرج عن ملكه ولم يزل ملكه عنها ألا ترى أن الرجل اذا باع شيئا  
على أنه فيه بالخيار ان ملكه ذلك على حاله لم يزل وان المشتري لو قبضه فتلّف  
في يده كان على المشتري قبضه ذلك من قبل أن الشروط في الوقف جائزة فلما كانت  
الشروط في الوقف جائزة كان اشتراط الواقف أنه بالخيار في ذلك ابطالا للوقف ولم  
يكن ذلك وقفا مبتوتا لا (١) مثنوية فيه ألا ترى أن وقوف أصحاب النبي صلى الله  
عليه وسلم جارية على وجه الدهر الى اليوم ولم يبطلها أحد وقد قال عاقمتهم في  
وقوفهم أبدا حتى يرثها الله الذي له ميراث السموات والأرض وهو خير الوارثين  
وكل وقف لا يكون على هذه السبيل فهو باطل قلت أرأيت ان قال قد جعلت

(١) المثنوية بفتح الميم وسكون المثلثة وفتح النون وكسر الواو وتشديد التثنية الاستثناء  
كذا في كتب اللغة كتبه مصححه

أرضى هذه صدقة موقوفة على أن لي أخرجهما من الوقف الى غيره أو قال ازالتهما  
عن الوقف الى غيره أو قال على أن لي ردها عن سبيل الوقف أو على أن لي أن  
أبيعها وأتصدق بثمنها أو على أن لي أن أهيا أو أتصدق بها على من شئت وأملكه  
اياها أو قال على أن أرهاقها متى بداني وأخرجها عن حال الوقف **قال** هذا  
كلهما يبطل الوقف **قلت** أرايت ان قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة  
لله عز وجل سنة أو يوما أو شهرا **قال** هذا الوقف باطل **قلت** فلم قلت هذا  
**قال** من قبل أن قوله سنة أو شهرا أو يوما ولم يزد على هذا فلم يجعله مؤبدا  
**قلت** فان قال صدقة موقوفة سنة على أنها بعد السنة خارجة عن هذا الوقف  
أو على أنها بعد السنة مطلقة أو قال على أنها بعد انقضاء هذه السنة ملك لفلان  
أو قال هبة لفلان أو ما أشبه ذلك ونحوه (١) كان هذا ابطالا للوقف ألا ترى أنه  
لو قال صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على فلان في حياته ان الوقف جائز وتكون  
الغلة لفلان أيام حياته فإذا توفي كانت الغلة للسالكين (٢) **قلت** وكذلك لو قال  
صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على فلان ولم يقل في حياته ان الوقف جائز  
وتكون غلة ذلك لفلان مادام حيا فإذا مات كانت الغلة للسالكين بقوله صدقة  
موقوفة لله عز وجل أبدا **قلت** فان قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة  
بعد وفاتي على فلان سنة **قال** فالوقف باطل **قلت** فلم لا يجعل ذلك لفلان حياته  
**قال** ان كان ذلك منه على سبيل الوصية فهو جائز من الثلث فإذا مات فلان رجعت  
الأرض الى ورثة الواقف **قلت** فهل له الرجوع في ذلك مادام حيا **قال** نعم  
**قلت** فان قال موقوفة على فلان بعد وفاتي سنة **قال** تكون غلتها لفلان  
على ما قال سنة ثم ترجع الى الورثة لانه لم يقل ههنا صدقة موقوفة مؤبدة **قلت**  
وسواء كان ذلك في صحته أو في مرضه **قال** نعم ما كان على سبيل الوصية فهو  
في الصحة والمرض سواء **قلت** فان قال اذا كان غدا فأرضي هذه صدقة موقوفة

(١) لعله قال هذا ابطال الخ فان هذا محل الجواب (٢) قلب هذه لعلها من المجيب  
لعدم جواب لها كتبته محصه

مطلب  
لو وقف سنة  
أو شهرا لا يجوز

مطلب  
إضافة الوقف  
وتعليقه بشرط  
ميطله

**قال** الوقف باطل لانه لم يجعلها الساعة وقفا وانما جعلها وقفا غدا وغدهو على غاية (١) وكذلك اذا قال اذا جاء رأس الشهر أوقال اذا جاء الخول فارضى هذه صدقة موقوفة **قال** هذا كله باطل ولا تكون الارض وقفا (٢) وكذلك لو قال اذا قدم فلان فارضى هذه صدقة موقوفة أوقال اذا كملت فلانا أوقال اذا تزوجت فلانة فارضى هذه صدقة موقوفة **قال** الوقف باطل من قبل أنه جعلها وقفا على غاية ألا ترى أن له أن يبيعها وأن يخرجها عن ملكه قبل الوقت ألا ترى أنه لو قال لعبده أنت حر رأس الشهر أن له أن يبيعه وأن يخرجها عن ملكه قبل رأس الشهر لانه لم يبت عتقه وكذلك الوقف مالم يته كان باطلا (٣) ولو قال اذا كملت فلانا فارضى صدقة أوقال اذا قدم فلان أوقال اذا دخلت هذه الدار فارضى هذه صدقة **قال** هذا يلزمه وهذا بمنزلة اليمين والنذر فاذا فعل شيأ من ذلك وجب عليه أن يتصدق بالارض ولا يكون وقفا وفي الباب الاول انما جعلها صدقة موقوفة فالوقف لا يكون على حلف وانما يكون الوقف جائزا اذا كان مبتوتا لم يكن له اخراجه من حال الوقف فاذا كان له اخراجه من حال الوقف لم يكن وقفا ألا ترى انه لو قال لرجل اذا جاء غد فهد هذا العبد هبة لك أوقال صدقة عليك ان الهبة والصدقة باطل والعبد لمولاه على حاله قلت وكذلك ان كان سله اليه في هذه الهبة والصدقة **قال** الصدقة والهبة في ذلك باطل سله اليه وقبضه أو لم يقبضه قلت فان قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل سنة ثم هي من بعد السنة مطلقة سنة ثم تكون بعد ذلك سنة موقوفة وسنة رابعة الى ملكي **قال** الوقف باطل قلت فان قال على أن أصلها لي أوقال على أن أصلها ملك لي **قال** هما سواء ولا يكون وقفا فان قال هي صدقة موقوفة ان شاء فلان وقال فلان قد شئت أوقال ان هويت أَرْضَيْتُ فقال فلان قد رضيت أوقال قد هويت فالوقف باطل قلت وكذلك لو قال صدقة موقوفة

(١) لعل قلت هنا سقطت من قلم الناسخ لحيي جوا بهابعد (٢) لعل هنا لفظ قلت سابقا

(٣) لعل الناسخ أسقط هنا قلت كتبه مصححه

على أن فلانا في ذلك بالخيار يوما أو ثلاثة أيام أو قال شهرا **قال** الوقف باطل من قبل أن اشتراطه الخيار لغيره اشتراطه لنفسه **قلت** فان قال بعد ذلك قد أبطلت الخيار الذى اشتراطته لفلان **قال** الوقف في ذلك باطل لانه ليس بوقف مبتون ولا مؤبد **قلت** فان قال قد أبطلت الخيار الذى قد اشتراطته وجعلتها صدقة موقوفة لله عز وجل **قال** تكون الساعة موقوفة بهذا الكلام الاخير **قلت** فان قال أرضى هذه صدقة موقوفة على أن لفلان أن يبطل ذلك أو قال على أن لورثتي أن يبطلوا ذلك أو قال على أن لهم أن يبيعوا ذلك ويتفقوا ثمنها **قال** الوقف باطل **قلت** أرأيت ان قال ان برئت من مرضى هذا أو قال ان برئ ابني فلان من مرضه هذا أو قال ان قدم ابني فلان من سفره فارضى هذه صدقة موقوفة **قال** هذا كله باطل ولا تكون الارض وقفا **قلت** فان قال ان اشتريت هذه الارض فهي صدقة موقوفة فاشترائها **قال** لا تكون وقفا **قلت** فان قال ان كانت داركنا وكذا في ملكي فهي صدقة موقوفة **قال** ان كانت في ملكه في الوقت الذى قال هذا القول فهي صدقة موقوفة **قلت** أرأيت رجلا وقف أرضا لغيره على وجوه سماها ثم ملك الارض **قال** لا تكون وقفا **قلت** فان قال قد جعلت أرض فلان صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على فقراء المسلمين فبلغ صاحب الارض ذلك فقال قد أبزنت ما صنعته فلان في أرضي **قال** تكون وقفا **قلت** وكذلك لو قال قد جعلتها وقفا على قوم باعياهم ومن بعدهم على المساكين فالجواز صاحب الارض ذلك **قال** هو جائز وتصير الارض وقفا على الوجوه التى سبيلها وهى وقف من قبل مالكتها واليه ولايتها **قلت** أرأيت رجلا جعل داره مسجدا وبناء وأشهد على ذلك على أن له ابطاله أو على أن له أن يبيعه **قال** اشتراطه هذا في المسجد باطل لا يجوز **قلت** فما الفرق بين المسجد وبين الوقف وكلاهما انما يطلب بهما ما عند الله تعالى **قال** ألا ترى الوقوف أن الشروط فيها جائزة وعلى هذا جرى الامر فيها على أن له أن يدخل فيها من رأى ويخرج من شاء ويريد من شاء وينقص من شاء وتكون وقفا على قوم عشر سنين ثم تكون بعد العشر سنين

مطلب  
وقف ملك الغير ثم  
أجاز المالك جاز

مطلب  
جعل داره مسجدا  
ثم شرط ابطاله  
لا يصح شرطه

وقفنا على قوم آخرين أن هذا كله جائز في الوقف وإن المساجد ليست على هذا  
ولو أن رجلا بنى مسجدا لأهل محلة وقال قد جعلته لأهل هذه المحلة خاصة كان  
لن جاء من المسلمين من غير أهل تلك المحلة أن يصلى فيه فالاشتراط في المساجد  
لم يجوزه أحد فهذا الفرق بينهما

---

## باب

الرجل يقف الارض أو دارا له على مرمة مسجد بعينه أو على سقاية  
بعينها وما جاء في ذلك

قال أبو بكر رحمه الله ولو أن رجلا جعل أرضا له صدقة موقوفة على مرمة مسجد  
محلة كذا وكذا أو على مرمته وثن بواريه وزيت قنابله وما يحتاج اليه فان  
الوقف على هذا باطل لا يجوز قلت ولم قلت ذلك قال من قبل أنه قد  
يجوز أن تخرب هذه المحلة ويتعطل هذا المسجد فلا يحتاج الى مرمة ولا أن  
يشترى له بوار ولا زيت ويتقطع الوقف وكل وقف ينقطع ولا يكون جاريا على  
وجه الدهر فهو باطل قلت وكذلك ان قال وقف على مرمة سقاية كذا وكذا  
قال الوقف باطل من قبل أن ذلك ينقطع ولا يحتاج هذه السقاية الى مرمة  
فيبطل الوقف فإذا كان يبطل في وقت من الاوقات فهو باطل في وقت ما وقفه  
ألا ترى أنه لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على فلان مادام حيا ان  
الوقف باطل من قبل أنه لم يجعله مؤبدا ولم يجعل آخره للساكنين فلذلك بطل  
الوقف قلت فكيف يصح الوقف على مرمة المسجد أو على السقاية أو على  
ما أشبه ذلك قال يقول قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على مرمة  
مسجد كذا أو على بواريه وزيت قنابله أو على سقاية كذا فان استغنى عن مرمة  
هذا المسجد وعن شراء بواريه وزيت قنابله وعن مرمة هذه السقاية فذلك  
وقف على الساكنين فإذا قال هذا جاز الوقف واستغل فافقت غلته على المسجد  
أو على السقاية (١) وما كان يحتاج الى ذلك فإذا استغنى عن ذلك كانت الغلة  
للساكنين قلت وكذلك ان جعل هذه الارض صدقة موقوفة على مرمة خان  
السيبيل قال هذا والباب الاخر سواء والجواب في ذلك كله واحد قلت

(١) قوله وما كان يحتاج الى ذلك كذا في النسخ ولعل الواو من يده من التماسخ فان المعنى  
على حذفها . كتبه مصححه

وكذلك ان قال على بیمارستان كذا وكذا يتفق على المرضى الذين يكونون فيه قال هذا كله واحد الا أن يجعله مؤبداً ويكون آخره للساكين والالم يجوز قلت أرأيت ان بنى رجل بیمارستاناً وأشهد عليه أنه جعل ذلك لله تعالى يعالج فيه المرضى وأهل البلاء ووقف على ذلك أرضاً أو داراً وجعل غلة ذلك تنفق فيها يحتاج اليه أهل بیمارستان وعلى من يكون فيه من المرضى وعلى الاطباء والمعالجين قال ان كان يتعطل وينقطع فالوقف باطل لا يجوز وما كان من هذا لا ينقطع فالوقف عليه جائز فان أراد تخصيص الوقف فليجعل آخره للساكين فانه يصح ذلك ويكون على ما جعله من النفقة على مرمة هذا بیمارستان وعلى من يكون فيه

من المرضى والمعالجين وغيرهم من القوام قلت أرأيت اذا قال قد جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة على مرمة مسجد كذا وعلى ثمن زيت قناديله وثمان بواريه فاذا استغنى عن ذلك جعل ذلك للساكين فرم المسجد واشترى له ما يحتاج اليه من الزيت والبوارى وفضلت فضلة من الغلة هل تدفع الى الساكين أو يكون ذلك موقوفاً للمسجد قال ان كانت الغلة دائرة فترق ما يفضل من الغلة على الساكين وان كانوا يخافون أن تتعطل الغلة وتنقطع وقتاً من الاوقات فلا بأس أن يحبسوا على ما يحتاجون اليه للمسجد قلت أرأيت اذا قال على مرمة هذا المسجد أو في ثمن بواريه وزيت قناديله فانهدم المسجد كله واحتاج أهله أن يبنوه بناء مستقلاً وههنا غلة من غلة هذا الوقف ما يكفي لبنائه هل ترى أن يبنى من غلة هذا الوقف قال لا انما قال على مرمته والمرمة غير البناء وانما المرمة مثل تطييب سطحه وتأجير حيطانه وأجذاع تدخل في سقفه وما يشبه هذا والبناء غير هذا (١) قلت وكذلك السقاية والبیمارستان قال هذا كله سواء والجواب فيه كله واحد قلت أرأيت رجلاً قال قد جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على أن يجمع عني من غلة كل سنة حجة بخمسة آلاف درهم

(١) قد حكى قاضى خان كلام الخنصافى فى فتاواه وعقبه بقوله والفتوى على أنه يجوز البناء

بتلك الغلة اه كذا بهامش الاصل . كتبته مصححه

مطلب وقف على مرمة المسجد وما يحتاج اليه فرم واشترى له وفضلت فضلة ما حكمها

مطلب المرمة غير البناء



وكان مبلغ نفقة حجة واسعة للراكب ألف درهم أو أقل من ألف درهم قال  
يجب عنه في كل سنة بالف درهم وما فضل فهو للساكنين قلت فان قال يكفر  
عنى من غلة هذه الارض في كل سنة (٢) مائة درهم وانما تبلغ نفقته على  
الاتساع عشرة دراهم ما للقول في ذلك قال يكفر عنه في كل سنة كفارة وكل  
كفارة بعشرة دراهم وما فضل بعد ذلك يكون للساكنين وما يؤيد هذا القول  
ويقويه ما رواه الحسن بن زياد عن أصحابنا رحمه الله أنه قال في رجل أوصى  
أن يكفن بالف درهم أو بعشرة آلاف دينار قال يكفونه بكفن وسط ليس فيه  
سرف ولا تضيق ويكون الباقي مما أوصى به ميراثا بين ورثته

## باب

## الوقوف المتقدمة

قلت أرأيت هذه الوقوف التي تقدم أهلها ومات الشهود الذين يشهدون عليها ما السبيل فيها قال ما كان في أيدي القضاة منها وما كان لها رسوم في دواوين القضاة أجريت على الرسوم الموجودة في دواوينهم استحسانا اذا تنازع أهلها فيها وما لم يكن لها رسوم في دواوينهم يعمل عليها فالقياس فيها اذا تنازع القوم فيها أن يصملوا على التثبيت فمن ثبت في ذلك شيئا حكم له به قلت أرأيت اذا جلاوا على التثبيت أليس تكون حشوية وتبقى غلاتها في أيدي القضاة قال بلى والقياس فيها هذا الذي قلناه قلت أرأيت قاضيا صار الى بلد من البلدان قاضيا عليه فوجد في ديوان القاضي الذي كان قبله ذكر وقوف في أيدي الامناء ووجد لها رسوما في ديوانه قال في الاستحسان نعملهم على ذلك قلت فان تنازع في ذلك قوم فقال فريق منهم هو لنا وقال آخرون هو لنا وكل واحد من الفريقين يقول وقفه فلان بن فلان علينا وليس بيننا تشهد على الوقف قال ان كان لفلان ورثة فأقرروا أن صاحبهم وقف ذلك على شيء يبنوه جاز ذلك والا جلا الذين تنازعوا فيه على التثبيت فان اصطلمحوا على أخذه وليس لهم رسم في ديوان يعمل عليه استحسنت أن أنفذ ذلك لهم وأقم غلته بينهم قلت فما تقول ان أقر ورثة الواقف أنه وقف ذلك على أحد الفريقين هل يجوز اقرارهم بالشيء ليس في أيديهم وانما وجده القاضي في أيدي أمين من أمناء القاضي الذي كان قبله قال أقبل قول الورثة وأجعله للفريق الذين أقرروا لهم به دون الآخر قلت فما تقول ان قال الورثة لم يقفه صاحبنا وهو ميراث لنا قال أحكم بوجوبه (١) قلت فان قالوا انما وقفه علينا وعلى أولادنا خاصة ثم من بعدنا على المساكين

مطلب تنازع  
وم وقف يرجع  
يه الى قول ورثة  
الواقف

(١) أي بموجب ما قالوه من أنها ليست بوقف وحينئذ تكون ميراثا وسيأتي له ما يؤيده

قال الوقف في أيدي القضاة ولا يجوز أن أقبل قولهم فيما ليس في أيديهم  
 ألا ترى أن قول من كان هذا الوقف في يده ان فلانا وقفه ليس هو باقرار أن  
 فلانا وقفه وهو مالكه من قبل أن رجلا لو كانت في يده ضيعة يزعم أنها له فقال  
 رجل هذه الضيعة ضيعتي وقفها على المساكين وأقام المدعى شاهدين أنه وقفها  
 على المساكين لم يستحقها بهذه البيعة الا أن يشهد له الشهود أنه وقفها وهو مالك  
 لها فبأخذها من يد الذي هي في يده ولو قال الذي في يده قد وقفها فلان هذا  
 ولكني لي وفي ملكي وليست لهذا لم يكن قوله بان هذا وقفها اقرارا منه بانها له  
 لان الرجل قد يقف مالا يملك **قلت** فما تقول في فاض صار الى بلد من  
 البلدان قاضيا بين أهله فأتاه رجل فقال اني كنت أمينا للقاضي الذي كان ههنا  
 قبلك وفي يدي ضيعة كذا وكذا كانت لرجل يقال له فلان بن فلان الفلاني فوقفها  
 على قوم معلومين سهاهم **قال** اذا لم يعلم القاضي من أمر هذه الضيعة شيئا  
 غير ما أقر به الرجل عنده قبل اقراره هذا الرجل فان كان لفلان بن فلان هذا  
 ورثة فالحقول قولهم في هذه الضيعة فان أقرروا أنها وقف على ما أقر به الرجل  
 عنده أنفذ ذلك عليهم وان أنكروا أن يكون الميت وقفها وقالوا هي ميراث  
 بيننا كان القول قولهم في ذلك **قلت** فما تقول ان قال الرجل كنت  
 أمين القاضي في هذه الضيعة وهذه الضيعة كانت لفلان فوقفها على كذا وكذا  
 وقال الورثة بل وقفها علينا وعلى أولادنا ونسلنا ومن بعدنا على المساكين والذي  
 قاله الورثة خلاف ما قاله الرجل **قال** فالحقول قول الورثة في ذلك وبمضيه القاضي  
 على ما أقرروا به **قلت** فان قال الرجل الذي ادعى أنه أمين في يدي هذه  
 الضيعة وهي وقف على كذا وكذا ولم يقل كانت لفلان وان فلانا وقفها **قال**  
 يقبل القاضي قوله فيما في يده وبمضيه على ذلك وانما يقبل القاضي قول الورثة  
 اذا كان القاضي قبض هذه الضيعة على أنها ملك الرجل الذي يدعون أنه وقفها  
 فيكون القول في ذلك قول الورثة وان كان القاضي انما قبض هذه الضيعة على  
 تنازع كان بينهم فيها ولم يقبضها على ملك الرجل الذي يقولون انه وقفها لم ينظر  
 الى قول الورثة في ذلك وكان الامر فيها على ما يوجد من رسمها في ديوان القاضي

## م ب

الرجل يقف الارض على ولده وليس له ولد

**قال** أبو بكر رحمه الله ولو أن رجلا جعل أرضا له صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على ولده وولد ولده ونسله أبدا ثم من بعدهم على المساكين ان الوقف صحيح جائز فان كان للواقف ولد وولد ولد ونسل كانت الغلة بينهم جميعا وان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا نسل كانت الغلة للمساكين **قلت** فان حدث له ولد أو ولد ولد **قال** كانت الغلة لهم أبدا ما بقي من نسله أحد فاذا انقرضوا كانت الغلة للمساكين **قلت** فلم جعلت الغلة للمساكين اذا لم يكن له ولد **قال** من قبل أنه أوجبها للمساكين بقوله صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا فما كان لله فهو للمساكين وكأنه قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على المساكين فان حدث له ولد كانت الغلة لهم وكذلك النسل فاذا انقرضوا صارت للمساكين ألا ترى أنه لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على الموق وعلى المساكين ان الموق لا يجوز أن يوقف عليهم ولا يوصى لهم فلما لم يميز الوقف عليهم كانت الغلة للمساكين الذين يجوز الوقف عليهم وكذلك لو أن رجلا قال قد أوصيت بثلاث مائ للمساكين وللموق كان الثلث للمساكين ولم يبطل من الثلث شيء عن المساكين **قلت** وكذلك ان قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على من يحدث لي من الولد ومن بعدهم على المساكين **قال** الوقف جائز وتكون الغلة للمساكين فان حدث له ولد ودرت الغلة اليهم فاذا انقرضوا رجعت الغلة الى المساكين **قلت** وكذلك ان قال على من يحدث لي من الولد والنسل ومن بعدهم على المساكين **قال** هو على ما قال وتكون الغلة للمساكين فان حدث له ولد أو نسل ردت الغلة اليهم ما بقي منهم أحد فاذا انقرضوا صارت الغلة للمساكين **قلت** وكذلك لو قال على ولد زيد أو على من يحدث لزيد من الولد والنسل ومن بعدهم على المساكين **قال** هو على ما شرط من ذلك فان لم يكن لزيد ولد ولا ولد ولد ولا نسل كانت الغلة للمساكين

قلت فان حدث زيد ولد ونسل قال أردنا الغلة اليهم فاذا انقرضوا جميعا جعلتها  
للمساكين قلت فان قال علي الذكور من ولد زيد وعلى الذكور من ولد ولده  
ونسله دون الاناث فهل يدخل ولد الاناث من الذكور مع هؤلاء قال نعم  
كل ذكر يكون من ولد زيد ومن ولد ولده ونسله فالغلة لهم وبينهم بالسوية فاذا  
انقرضوا كانت الغلة للمساكين فان قال علي الذكور من ولد زيد وعلى الذكور  
من ولده لصلبه ومن ولد ولده ونسله فيدخل في ذلك كل ذكر يكون من ولده وولد  
ولده ونسله من البنين والبنات لانه قال علي ولده الذكور فمن كان من ولده الذكور  
من البنين والبنات دخلوا في غلة هذه الصدقة قلت فان قال علي الاناث  
من ولد زيد وعلى ولد الاناث ونسلهم قال فهو على ما قال تكون الغلة لبناته  
لصلبه وعلى أولاد بناته وبنات بناته ونسلهم قلت فهل يدخل في الوقف  
كل ولد الاناث من ولد ولد زيد ونسله ان كانوا ذكورا واناثا قال نعم قلت فان  
قال علي زيد وعمرو وعبد الله قال فالغلة بينهم أثلاثا قلت فان قال  
علي زيد وعمرو وعبد الله وولده قال فالغلة لزيد وعمرو وعبد الله وولد عبد الله  
خاصة قلت فان قال علي زيد وعمرو وعبد الله وولدهما قال فالغلة  
لزيد وعمرو وعبد الله وولد عبد الله وولد عمرو وليس لولد زيد منها شيء قلت  
وكذلك لو قال ونسله أو قال ونسلهما قال الامر في ذلك واحد فاذا أضاف  
الولد أو النسل الى واحد كان ذلك لولد آخرهم ونسل آخرهم وان أضاف ذلك  
الى اثنين كان ذلك لولد آخرهم وولد الذي يليه ولم يكن لولد الاول من ذلك شيء  
وان أضاف الولد أو النسل اليهم جميعا فقال وأولادهم أو قال ونسلهم كان ولدهم  
ونسلهم جميعا داخلين في غلة هذا الوقف

## باب

الرجل يقف الارض على رجلين

فيكون أحدهما ميتا أو يقبل أحدهما ذلك ولا يقبله الآخر

قال أبو بكر رحمه الله لو أن رجلا قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على فلان وفلان ومن بعدها على المساكين وكان أحد الرجلين في الحياة والآخر ميتا قال الوقف جائز والغلة كلها للحى منهما لأن الميت لا يجوز أن يوقف عليه ولا يوصى له بشئ فإذا مات الحى منهما صارت غلة هذا الوقف للمساكين قلت أرأيت إن قال علي زيد وعمرو ما عاشا (١) فإذا مات أحدهما صارت حصته وهي النصف للمساكين قال تكون الغلة لزيد وعمرو ما عاشا فإذا مات أحدهما صارت حصته للمساكين وكان النصف الباقي للحى منهما فإذا مات الآخر بعد ذلك صارت الغلة كلها للمساكين قلت فلم قلت إذا مات أحدهما صارت حصته للمساكين والواقف انما قال ثم من بعدها على المساكين ولم يجعل للمساكين منها شيئا مادام زيد وعمرو في الحياة قال من قبل أنه ابتداء أول الوقف بأن قال صدقة موقوفة لله تعالى أبدا فيقول صدقة موقوفة لله أبدا جعلت ذلك للمساكين ألا ترى أنه لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على زيد وعمرو ما عاشا ومن بعدها على المساكين فقال زيد قد قبلت وقال عمرو لا أقبل هذا الوقف (٢) قال يكون لزيد نصف الغلة ويكون النصف للزئردة وعمرو وقال لا أقبله للمساكين ولا تكون الغلة لزيد من قبل أن الوقف قد وجب لهما جميعا من قبل الواقف فمن قبل منهما وقف النصف جائزه ومن لم يقبل صارت حصته للمساكين وكذلك لو قال جميعا لا يقبل هذا الوقف كانت الغلة كلها للمساكين قلت فان

(١) قوله فإذا مات أحدهما إلى آخر السؤال الإجابة أن يقال بدل هذا ثم من بعدها على المساكين فإن أحدهما يكون السؤال خاليا عن شائبة الجواب فتأمل كذا بهامش الأصل  
(٢) لفظ قال له مخبر من النسخ وأصله فانه الخ كتبه مصححه

مطلب  
وقف على زيد  
وعمر وفردا ثم قبلا

قالا بعد قولهما لا تقبل قد قبلنا **قال** فلا شيء لهما لانهما لما ردا ذلك صارت  
القلة للمساكين فليس لهما بعد أن ردا أن يقبلا ذلك \* قال أبو بكر قال أصحابنا  
في رجل أوصى بثلاث ماله لرجلين وأحدهما حي والآخر ميت والموصى لا يعلم  
بموت الميت منهما ان الثلث للحي منهما كله من قبل أن الميت لا تقع له وصية  
وكذلك لو قال قد أوصيت بثلاثي زيد وللموتى ان الثلث كله لزيد ولو قال قد أوصيت  
بثلاثي بين زيد وبين الموتى كان لزيد نصف الثلث والنصف الآخر من الثلث  
يرجع الى ورثة الموصى **قلت** فما تقول على قياس هذا القول اذا قال  
قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا تكون غلتها بين فلان  
وفلان ثم من بعدهما على المساكين وكان أحد الرجلين حيا والآخر ميتا **قال**  
يكون للحي منهما النصف من القلة والنصف الآخر للمساكين **قلت** فلم لا يرث  
النصف الذي لميت الى الواقف ان كان حيا أو الى ورثته ان كان ميتا **قال**  
ما بطلت فيه الوصية من الثلث يرجع الى ورثة الموصى من قبل أن الموصى لم  
يجعل الثلث لغير هذين الذين أوصى لهما به والواقف قد جعل القلة للمساكين  
فما بطل عن أحدهما منه صار للمساكين **قلت** ولو كان الموصى قال قد أوصيت بثلاث  
مالي زيد ولابني فلان أوقال بين زيد وبين ابني فلان وله ولد غير هذا الذي أوصى  
له **قال** فان لزيد نصف الثلث والنصف الآخر الذي أوصى به لابنه مردود الى  
ورثته الا أن يميز ذلك الورثة من قبل أن ابنه عن تجوز له الوصية لو أجازها له  
الورثة وكذلك لو أوصى بثلاثه لزيد ولرجل سماء مجهولا لا يعرف كان لزيد نصف  
الثلث والنصف الآخر مردود الى الورثة **قلت** أرايت اذا قال أرضي هذه  
صدقة موقوفة على ولد عبد الله ونسله أبدا ماتنا سلوا وكان ولد عبد الله جماعة  
فقال بعضهم لأقبل هذا الوقف وقال بعضهم **قلت** **قال** فالقلة كلها لمن قبل منهم  
دون من لم يقبل منهم ومن لم يقبل منهم فهو بمنزلة الميت يسقط عنه من القلة **قلت**  
فلو كان هذا في وصية أوصى بها رجل لولد عبد الله ثم مات الموصى فقال بعضهم  
لأقبل هذه الوصية **قال** ترجع حصة من لم يقبل منهم الى ورثة الموصى **قلت**

فإذا كان هذا في الوقف قال خصه من لم يقبل منهم من قبل قلت  
 لما الفرق بين الوقف والوصية قال من قبل أن من مات من أهل الوقف  
 ألغيت سهمه وقسمت الغلة بين من بقى منهم وفي الوصية من مات من أهل الوصية  
 بعد موت الموصي خصته من الثلث لورثته قلت لما تقول ان قال ولد زيد  
 جميعا لا تقبل قال فالتة جميعا للمساكين فإذا حدث زيد ولد ونسل فقالوا تقبل  
 رددت الغلة اليهم وإذا انقرضوا فهي للمساكين قلت وكذلك من حدث من  
 الولد والنسل فقالوا جميعا لا تقبل الوقف قال تكون الغلة للمساكين قلت  
 فإن قبل بعضهم وقال بعضهم لا تقبل قال تقسم الغلة كلها بين من قبل منهم  
 قلت فإن قال رجل منهم لا أقبل لنفسي ولا لولدي وكان له أولاد قال أما  
 حصته فيجوز رده لها وأما حصص ولده فلا يجوز رده لتلك عليهم فإن كانوا كبارا

مطلب  
 قبل الوقف ثم رده كان القبول والرد اليهم وان كانوا صغارا لم يجز ذلك لما وقف عليهم قلت

أرايت ان قبلوا الوقف جميعا ثم قال رجل منهم بعد ذلك لا أقبل (١) فرده باطل وان  
 قال لا أقبل غلة هذه السنة خاصة وأقبل ما كان من الغلة بعد ذلك قال فهذا  
 جائز على ما قبل من ذلك وما رد وكذلك الوصية بالثلث يقبل منها ماشاء ويرد  
 ماشاء قلت فإن قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله أبدا على زيد وعمر وما عاشا

مطلب  
 علق الوقف على ان قبلوا ومن بعدها على المساكين فقبل أحدهما ولم يقبل الآخر قال فللذي  
 قبل نصف الغلة والنصف الآخر للمساكين وقد روى عن زفر أنه قال اذا أوصى  
 أحدهما بصح الوقف وتكون حصته للمساكين أن يجري على زيد وعمر ومن ثلثه في كل شهر دراهم لكل واحد منهما ما عاشا  
 قال يجري ذلك عليهما جميعا فإن مات أحدهما بطلت وصية الآخر من قبل  
 أنه قال ما عاشا فأما هذا عنده على حيلتهما جميعا وقال سائر أصحابنا وصية الباقي  
 منهما على حالها لا تبطل بموت الآخر

(١) لعل لفظ قال هنا ساقط من قلم الناسخ ولفظ قلت ساقط بعد قوله فردته باطل فتأمل  
 كنهه



## باب

الرجل يقف الأرض على رجلين ويمشى لكل واحد منهما من غلتها شيئاً

قال أبو بكر ولو أن رجلاً قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً على فلان وفلان أبداً ما عاشا لفلان من غلتها في كل سنة الثلاثان وفلان الثلث ومن بعدها فهي للساكنين أن الوقف جائز على ما شرط الواقف من ذلك فإن قال لفلان من غلتها النصف وفلان ثلثاها كانت الغلة بينهما (١) على سبعة أسهم لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب الثلثين أربعة أسهم فإن قال لفلان نصف غلتها وفلان ثلث غلتها فإن الغلة تقسم (٢) على اثني عشر سهماً سبعة أسهم من ذلك لصاحب النصف وخمسة أسهم لصاحب الثلث من قبل أن لصاحب النصف ستة أسهم من اثني عشر سهماً ولصاحب الثلث أربعة أسهم ويبقى سهمان لم يقل الواقف فيهما شيئاً فهو بينهما نصفين قلت قلم جعلت هذا في المهمين لهما والواقف قد سمي لكل واحد منهما ما أراد من غلتها وسكت عن الباقي فلم لا كان هذا الباقي للساكنين قال من قبل أن الواقف قد ابتدأ الوقف بأن جعل الغلة كلها لهما ثم فرقها بينهما على هذا فلو كان سكت ولم يفرقها بينهما كانت الغلة بينهما نصفين ألا ترى أنه لو قال تجرى غلتها في كل سنة لفلان وفلان لفلان من ذلك الثلث وسكت عن الآخر أنه يكون للذي سمي له الثلث ثلث الغلة والباقي وهو الثلاثان للآخر الذي لم يسم له شيئاً قلت ولم قلت هذا قال في كتاب الله نظير هذا قول الله جل ذكره فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث وسكت عن نصيب الأب فصار للام الثلث وللأب الثلاثان وبهذا أخذ أصحابنا فقالوا لو أن رجلاً أوصى بهذه الألف

- (١) لأن مخرج النصف والثلثين ستة نصفها ثلاثة وثلثاها أربعة والمجموع سبعة  
(٢) وأصلها من ستة بضرب مخرج النصف في مخرج الثلث لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب الثلث اثنتان والباقي وهو واحد لا يستقيم عليهما فيضرب اثنتان مخرج النصف في ستة تبلغ اثني عشر أهمن هامش الأمل كتبهم مصححهم

لرجلين فقال قد أوصيت لفلان وفلان بهذه الألف درهم لفلان منها مائة كان لفلان منها المائة التي سماها له والباقي للآخر وكذلك السبيل في كل شيء يسميه يعطى صاحب التعمية مسمى له والباقي للذي لم يسم له وكذلك لو قال تجرى غلة هذه الصدقة في كل سنة لفلان وفلان لفلان من ذلك مائة درهم وسكت عن الباقي كان لصاحب المائة مسمى والباقي للآخر قلت فان لم تغل الأرض الا مائة درهم قال الغلة لصاحب المائة ولا شيء للآخر قلت فان قال غلة هذه الأرض لفلان وفلان لفلان منها مائتا درهم ولفلان ثلثمائة درهم وكانت الغلة كلها في كل سنة مائتي درهم (١) فانها تكون بينهما على خمسة أسهم يضرب فيها صاحب المائتين بالمائتين ويضرب فيها صاحب الثلثمائة بالثلثمائة فان جاءت غلة سنة من السنين فكانت ألفا أو أكثر من ألف فانه يكون لصاحب المائتين مائتا درهم ولصاحب الثلثمائة ثلثمائة درهم وما فضل بعد ذلك فهو بينهما نصفان (٢) كذا قال في الكتاب وبعد ذلك مسألة تبين هذه المسألة وقد قال أصحابنا في رجل يوصي بثلث ماله لرجلين لفلان منه مائة درهم ولفلان خمسون درهما وكان الثلث مائة درهم انهما بينهما أثلاثا لصاحب المائة ثلثاها ولصاحب الخمسين ثلثها والوقف عندنا قياس على ما قالوه في الوصية وكذلك ان أدخل في الوصية بالثلث ثالثا فقال لفلان مائة ولفلان خمسون وسكت عن الثالث فان الاول مائة درهم والثاني خمسون درهما والثالث ما بقي من الثلث قل أو أكثر فان لم يكن الثلث الا مائة درهم كانت المائة بين الاول والثاني أثلاثا ولو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا لفلان من غلتها مائة درهم ولفلان مائتا درهم فأغلت ألف درهم انه يكون لفلان صاحب المائة مائة درهم ولصاحب المائتين مائتا درهم ويكون الباقي بعد ذلك للمساكين من قبل أن الواقف لم يجعل غلة هذا الوقف كلها لفلان

(١) لعل لفظ قال هنا ساقط (٢) هكذا أثبتت هذه العبارة في جميع النسخ وانظر عبارة من هي وقوله وبعد ذلك مسألة هي قوله في الصفحة الآتية ولو كان الواقف جعلهما في الغلة فقال الخ  
كتبه مصححه

وفلان وانما قال لفلان من غلتها مائة درهم ولفلان مائتا درهم فاذا استوفيا ماسى لهما كان الباقي للساكين ولو كان الواقف جعهما في الغلة فقال على أن غلة هذه الارض لفلان ولفلان لفلان منها مائة درهم ولفلان مائتا درهم فكانت الغلة أكثر من ثلثمائة درهم فان الباقي من غلة هذه الصدقة يكون لهما نصفين لانه جعلها كلها لهما ولو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على زيد وعمرو فألف درهم منها يكون لزيد من هذه الالف مائة درهم وعمرو ما بقى جفأت ألفا درهم قال فالف منها لزيد منها مائة درهم وعمرو تسعمائة درهم والالف الاخرى للساكين ولو لم تجب الغلة الا خمسمائة كانت هذه الخمسمائة بين زيد وعمرو على عشرة أسهم لزيد عشرها وتسعة أعشارها وعمرو ولو قال يخرج من غلة هذه الارض في كل سنة ألف درهم لزيد منها مائة درهم وعمرو ما بقى فلم تأت الغلة الامائة درهم فلما زيد ولاثنى عمرو والسبيل في هذا كله أن ينظر فان جعهما الواقف في الغلة فقال على أن تكون غلة هذه الارض لزيد وعمرو لزيد منها مائة درهم وعمرو ما بقى فلزيد كما قال مائة وما بقى قل أو كثر فهو لعمرو وان لم تأت الغلة الأقل من مائة درهم فهي كلها لزيد دون عمرو وان قال لزيد منها مائة وعمرو مائتان كان لكل واحد منهما ماسى له من ذلك فان زادت الغلة على ماسى من الغلة بينهما على قدر ماسى لكل واحد منهما فان قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى لزيد مما يخرج الله من غلتها مائة درهم وعمرو مائتا درهم لم يكن لهما الامامى لهما وكان ما بقى من الغلة للساكين (١) فان قال تجرى غلتها على زيد وعمرو لزيد النصف من غلتها وعمرو من النصف الثاني خمسمائة درهم تكون لهما في كل سنة ما عاشا جفأت غلة سنة أثنى درهم قال يكون لزيد النصف وهو ألف درهم ويكون لعمرو من الالف الاخرى خمسمائة درهم وتكون الخمسمائة الباقية بينهما نصفين لانه جع الغلة لهما جميعا ولو لم يقل هكذا ولكنه قال قد جعلت أرضي هذه

صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على أن يزيد مما يخرج الله من غلتها في كل سنة النصف ولعمرو من النصف الباقي خمسمائة بقاءت غلة ستة ألفي درهم كان لزيد ألف درهم ولعمرو خمسمائة وتكون الخمسمائة الباقية للساكين وإن جاءت الغلة في سنة ألف درهم كان لزيد خمسمائة درهم ولعمرو خمسمائة درهم وإن جاءت الغلة ثمانمائة درهم كان لزيد أربعمائة درهم ولعمرو أربعمائة درهم ولو قال على زيد وعمرو لزيد غلتها في كل سنة ولعمرو من غلتها مائتا درهم بقاءت الغلة ألف درهم قال تكون الألف بينهما على ستة أسهم يضرب زيد بجميع الغلة وهو ألف درهم ويضرب عمرو بمائتي درهم فيكون لزيد خمسة أسداس الغلة ولعمرو سدسها ولو قال على ورثة فلان ولم يكن لفلان الا وارث واحد فلهذا الواحد نصف الغلة والنصف الباقي للساكين ولو كان لفلان جماعة من الورثة كانت الغلة بينهم على عددهم الذكر والانثى في ذلك سواء وتدخل زوجة فلان في هذا الوقف وكل من كان يرث فلانا فإنه يدخل في الوقف وإن مات ورثة فلان ولم يبق منهم الا واحد كان له نصف الغلة والنصف الباقي للساكين وكذلك لو كان لفلان أولاد فماتوا الا واحدا كان له النصف من الغلة والنصف للساكين والله أعلم

## باب

## الوقف على ورثة فلان

قال أبو بكر أحمد بن عمرو ولو أن رجلا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ورثة فلان على قدر مواريتهم منه وكان فلان في الحياة قال فلا شيء لورثته لأن هؤلاء لا يسمون ورثة فلان إلا بعد موت فلان ونصله أخرى لعل هؤلاء يموتون قبل فلان ثم يموت فلان فلا يكونون له ورثة ويحدث له ورثة آخرون غير هؤلاء يرثونه فلهذه العلة لا يكون لمن كان من الولد ولا لزوجته من غلة هذا الوقف شيء مادام فلان حيا فان مات فلان وله أولاد ذكور وإناث وله زوجة وأبوان فغلة هذا الوقف بين جميع من ورث فلانا على قدر مواريتهم منه فمن مات من ورثة فلان كانت حصته للساكنين ولا ترد حصته من مات منهم على من بقي من الورثة لاني لو رددتها على من بقي منهم كانت الغلة لا تكون بينهم على قدر مواريتهم عن فلان ألا ترى أنه لو مات فلان وترك من الورثة ابنتين وابنتين كانت الغلة بينهم على ستة أسهم لكل ابن سهمان وهما ثلث الغلة ولكل ابنة سهم وهو سدس الغلة فان مات ابن من ابني فلان فرددت حصته على أخيه وأختيه كانت الغلة بين هذا الابن الباقي والابنتين على أربعة أسهم النصف منها لهذا الابن ولكل ابنة الربع وهما القصة الآن ليست على قدر مواريتهم عن فلان وإنما الذي يجب في هذا أن ينظر الى ورثة فلان يوم يموت فتكون الغلة بينهم على قدر مواريتهم منه قلت فانما كان فلان حيا فلا شيء لورثته من غلة هذا الوقف قال نعم قلت فلن تكون الغلة قال تكون للفقراء فانما مات فلان رددتها الى ورثته الذين يكونون موجودين يوم يموت فلان فتكون بينهم على قدر مواريتهم عنه قلت فان ترك فلان ورثة تكون فريضتهم عائلة قال تقسم الغلة على سهامهم على العول فمن مات منهم كانت حصته على العول الذي أصابه للفقراء قلت وكذلك ان ترك فلان أخوين وأما كان للام السدس وما بقي

فلاخوين وفريضتهم من اثني عشر سهما للام السدس سهمان ولكل أخ خمسة أسهم  
قلت فان مات أحد الاخوين قال صارت حصته وهي خمسة أسهم من اثني عشر  
سهما للمساكين ولوردت سهم الميت الى أمه وأخيه لكانت الغلة بينهم على  
ثلاثة أسهم للام الثلث واللاخ الثلثان ولا يكون هذا على قدر مواريتهم عن فلان  
ولو قال على زيد وعلى ورثة عمرو على قدر مواريتهم منه ومن بعدهم على  
المساكين ان الغلة تكون بين زيد وورثة عمرو على عددهم فما أصاب ورثة  
عمرو من ذلك فهو بينهم على قدر مواريتهم عن عمرو فلو كانت ورثة عمرو بنين  
وبنات ابنين وابنتين كان لزيد خمس الغلة على عددهم وكان لورثة عمرو أربعة  
أخماسها فتكون هذه الاربعة الاخماس بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فان حلت  
لعمرو ورثة بعد موته بان كان حيا فوضعت أمه بعد موت عمرو دخل مع الورثة  
في غلة هذه الصدقة فان مات زيد كان سهمه للفقراء وان مات أحد بنى عمرو كانت  
حصته للفقراء والوجه في ذلك أن تقسم الاربعة الاخماس التي صارت لهم بينهم للذكر  
مثل حظ الانثيين فيكون لهذا الابن الميت ثلث الاربعة الاخماس فيرد ذلك على  
الفقراء وكذلك كلما مات واحد منهم ردت حصته الى الفقراء ولو قال أرضي هذه  
صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا تكون غلتها بين زيد وبين ورثة عمرو على قدر  
مواريتهم عنه كان نصف الغلة لزيد ونصفها لورثة عمرو فيقسم هذا النصف بين  
ورثة عمرو للذكر مثل حظ الانثيين من ذلك قلت فما تقول لو لم يقل الواقف  
هكذا ولكنه قال على زيد وورثة عمرو قال تقسم الغلة على زيد وعلى ورثة  
عمرو على عدد الرؤس فما أصاب زيدا فهو له وما أصاب ورثة عمرو وكان بينهم  
على عددهم فان مات زيد كانت حصته من الغلة للمساكين وان مات واحد من  
ورثة عمرو وكانت الغلة مقسومة بين زيد وبين ورثة عمرو على عددهم ألا ترى  
أنه لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على ورثة عمرو وكانت الغلة لمن يكون  
موجودا يوم يموت عمرو من ورثته وكلما مات واحد منهم سقط سهمه وكانت الغلة  
مقسومة بين من يكون منهم حيا يوم تأتي الغلة الى أن يبقى منهم واحد فاذا بقي

منهم واحد كان له نصف الغلة وكان النصف الباقي للمساكين قلت فلم قلت  
 اذا بقى واحد كان له نصف الغلة قال من قبل أن واحدا لا يقع عليه اسم الورثة  
 وأقل ما يقع عليه اسم الورثة اثنان فيكون للواحد النصف قلت أرايت رجلا  
 قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على ولد زيد ومن بعدهم على المساكين  
 قال الوقف جائز والغلة لولد زيد من كان منهم يوم وقف هذا الوقف وكل ولد  
 يحدث لزيد فينظر الى الغلة يوم تحيي فيشترك فيها ولد زيد جميعا فمن مات منهم  
 سقط سهمه وكانت الغلة كلها لمن بقى ولو بقى منهم واحد كانت الغلة كلها له فاذا  
 مات صارت الغلة كلها للمساكين قلت فان قال الاولاد زيد مات بعضهم قال  
 اذا بقى منهم اثنان كانت الغلة لهم جميعا وسقط سهم من مات منهم فان بقى منهم  
 واحد فله نصف الغلة والنصف للمساكين لان أقل ما يقع عليه اسم الاولاد اثنان  
 فصاعدا ولو قال على ولد زيد وهم فلان وفلان وفلان نعت خمسة أنفس ومن  
 بعدهم على المساكين كانت الغلة لهؤلاء الخمسة الذين سماهم ولا يدخل فيهم سائر  
 ولد زيد ولا من يحدث لزيد من الولد فمن مات من هؤلاء الخمسة كان سهمه من غلة  
 هذه الصدقة للمساكين وكذلك الحال في كل من يموت منهم كان سهمه من الغلة  
 للمساكين

مطلب  
 أقل ما يقع عليه  
 اسم الورثة اثنان

مطلب  
 أقل ما يقع عليه  
 اسم الاولاد اثنان

## باب

الرجل يقف الارض على قوم بأعيانهم على أن يقدم بعضهم على بعض  
قلت أرأيت رجلا قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على زيد  
وعمر وما عاشا ومن بعدهما على المساكين على أن يبدأ بزيد فيعطى من غلة  
هذه الصدقة في كل سنة ألف درهم ويعطى عمرو وقوته لسنة قال الوقف جائز  
فما أخرج الله تعالى من غلته بدئ بزيد فيعطى من غلته ألف درهم ويعطى  
عمرو وقوته لسنة فان فضل بعد ذلك من الغلة شيء كان بينهما نصفين من قبل أنه  
قد جمعها فقال على زيد وعمرو فلو لم يقل غير هذا كانت الغلة كلها بينهما نصفين  
فلما قال يبدأ بزيد فيعطى ألف درهم كان ذلك نافذا على ما قال قلت فان لم  
يجب الغلة الا ألف درهم أو أقل من ذلك قال يعطى زيد ألف درهم ولا شيء  
لعمرو وكذلك ان كانت الغلة أقل من ألف درهم كانت كلها لزيد قلت فان مات  
زيد ثم جاءت غلة سنة قال يعطى عمرو وقوته لسنة قلت فما فضل ان كانت  
الغلة جاءت ثلاثة آلاف درهم وكان قوت عمرو لسنة ألف درهم قال دفع  
ذلك اليه ويكون له تمام نصف الغلة وذلك خمسمائة درهم ويكون ألف درهم وخمسمائة  
للمساكين قلت فان لم يمت زيد ومات عمرو قال يعطى زيد ألف درهم التي  
سميت له وتما نصف الغلة ويكون الباقي من ذلك للمساكين ولو كان قال يبدأ بزيد  
فيعطى من غلته ألف درهم ثم من بعده عمرو فيعطى قوته لسنة فجاءت غلة سنة  
ثلاثة آلاف درهم فانه يعطى زيد ألف درهم على ما سمي له ثم يعطى عمرو وقوته  
لسنة فان كان قوته ألف درهم أعطى ألف درهم ويبقى ألف درهم فهي للمساكين  
قلت ولو قال على زيد وعمرو خالد يبدأ بزيد فتكون غلة هذه الصدقة له  
أبدا ما عاش ثم لعمرو بعده تكون له غلة هذه الصدقة ما عاش ثم لخالد تكون  
له غلة هذه الصدقة ما عاش قال يتخذ على ما قال من تقديم بعضهم على بعض  
فان مات زيد كانت الغلة لعمرو ثم من بعده لخالد فاذا انقرضوا كانت الغلة للفقراء



## باب

الرجل يقف الارض على نفسه ثم من بعده على المساكين

قال أبو بكر رحمه الله واذا جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على نفسه ثم من بعده على الفقراء أو قال على أن غلتها أبدا ما عشت ثم من بعدى على الفقراء أو قال على نفسي ومن بعدى على ولدى وولد ولدى ونسلى أبدا ما تناسلوا فاذا انقرضوا فهي على المساكين أو قال على نفسي ومن بعدى على فلان وولده وولد ولده ونسله أبدا ما تناسلوا فاذا انقرضوا فهي موقوفة على الفقراء فانا لا نحفظ عن أصحابنا المتقدمين في ذلك شيئا الا ما روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال اذا استثنى الواقف لنفسه أن يتفق غلة ما وقف على نفسه وولده وحشمه مادام حيا جاز وقال ذلك على ما استثنى عمر بن الخطاب رضى الله عنه عما استثناه لوالى صدقته أن يأكل منها ويؤكل صديقه فقال ذلك قياس على ما فعله عمر رضى الله عنه وكان عمر هو والى تلك الصدقة قتلنا وبالله توفيقنا ان استثناه اتفاق الغلة على نفسه وولده وحشمه هو بمنزلة قوله قد وقفت هذه الارض على نفسي ثم من بعدى على المساكين ألا ترى أن له أن يتفق الغلة كلها على نفسه وولده وحشمه أبدا ما كان حيا اذا استثنى فاما استثنائه أن يزيد من يرى زيادته وأن يخرج من صدقته من شاء اخراجه منها وأن يدخل فيها من شاء وينقص من شاء أن ينقصه منها مما كان جعله له فقد جاوز هذا من أجاز الوقف من أصحابنا وغيرهم ان شاء الله وقال بعض فقهاء أهل البصرة انه اذا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على نفسي أو قال على أن لى غلتها ما عشت ثم من بعدى على الفقراء ان الوقف باطل من قبل أنه اذا قال قد وقفت هذه الارض على نفسي ثم من بعدى على الفقراء لم تخرج الارض من ملكه لانه اذا كان واقفا على نفسه فلك الارض له على حاله قتلنا كيف تكون الارض له على حاله وقد جعلها وقفا على المساكين من بعده فهي خارجة من ملكه بالوقف الذى وقفها

ألا ترى أنه لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على الفقراء كانت بهذا القول خارجة عن ملكه إلى صدقته ولو قال صدقة موقوفة على الفقراء على أن يبدأ بفلان فتكون غلتها له أبدا ما عاش فإذا مات فلان كانت غلتها للفقراء كان ذلك جائزا وكذلك قوله على نفسي ومن بعدى على الفقراء ولو قال قد جعلتها صدقة موقوفة لله أبدا على الفقراء على أن لي أن أنفق غلتها أبدا ما دمت حيا على نفسي وولدي وحشي إن ذلك جائز على ما شرطه وكذلك قوله قد جعلتها وقفا على نفسي ومن بعدى على المساكين المعنى في هذا واحد وإن اختلف اللفظ ولا نحفظ عن أبي يوسف رحمه الله في هذه اللفظة شيئا وهي قوله قد جعلتها وقفا على نفسي ومن بعدى على الفقراء ولكن قلنا ذلك قياسا على ما أجاز من الاستثناء أنه أن ينفق غلة هذه الصدقة أبدا ما عاش وما يقوى هذا القول ما روى عن محمد بن الحسن أنه أجاز الوقف على أمهات أولاد الواقف وعلى مدبراته فقال في كتاب الوقف يكون ذلك لهم في حياته وبعد وفاته وهؤلاء هم مالكه في أحكامهم إلا أنه لا يجوز أن يملك إنسانا منهن شيئا وقال من قال من فقهاء البصرة إن الرجل إذا وقف أرضه على أمهات أولاده وعلى مدبريه ومدبراته ومن بعدهم على الفقراء إن ذلك لا يجوز من قبل أن الأرض لم تخرج من ملكه لأن وقفه الأرض على هؤلاء بمنزلة وقفه على نفسه إذا كانوا بمالكه فلما رأينا أبا يوسف قد أجاز للواقف أن يستثنى غلة وقفه فينفقها على نفسه ما عاش فإذا مات صار ذلك للمساكين ورأينا محمد بن الحسن قد أجاز أن يوقف الرجل أرضه على أمهات أولاده ومدبراته أجزا هذه اللفظة له وقلنا إذا قال على نفسي ومن بعدى على الفقراء إن ذلك جائز على ما شرط وقال من قال من فقهاء البصرة إن الرجل إذا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على نفسي وعلى فلان أبدا ما كذا حين فإذا توفانا الموت كانت موقوفة على المساكين إن نصف الأرض تكون موقوفة على الرجل الأجنبي ومن بعده على المساكين والنصف الذي وقفه على نفسه هو باطل وذلك ميراث بين ورثته وهذا عندنا جائز وتكون الأرض كلها موقوفة عليهما جميعا ومن بعدها على

المساكين وكذلك قالوا اذا قال قد جعلتها وقفاً على نفسي وعلى ولدي وولد ولدي ونسلي أبداً فاذا اقرضوا فهي وقف على الفقراء ان ذلك باطل كله من قبل أنه لما كانت حصته من ذلك مجهولة لا تعرف بطل الوقف كله وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه من رجل يسوق بدنة وقد أعيا فقال له اركبها فقال انها بدنة فقال له اركبها فقال انها بدنة فقال اركبها وان كانت بدنة فقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالانتفاع بها وهي بدنة فكذلك السبيل في الوقف وقد روى الواقدي عن ابن أبي سبرة عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يأكل من صدقته بثمن (١) وقد شرط عبد الله بن عمر ابن الخطاب في وقفه أنه لا جناح على عبد الله ولا على أحد من ولادة هذه الصدقة من بعده أن يأكل من ثمر صدقته ويؤكل وروى عن محمد بن عبد الله الانصاري في رجل جعل أرضه صدقة موقوفة لاتباع ولا توهب ولا تورث تجرى غلتها بعد عمارتها في كل سنة عليه أن ذلك جائز وتأول حديث عمر لا جناح على واليها أن يأكل من ثمرتها ويؤكل غير متأول مالا

(١) ثمن بفتح المثناة وسكون الميم آخره معجمة مال كان لعمري رضي الله عنه بالمدينة كذا في كتب اللغة كتبه مصححه

## باب

الرجل يقف الارض ومعها رقيق أو بقر يعملون فيها  
أو يقف الرقيق دون الارض

قال أبو بكر رحمه الله وروى عن بشر بن الوليد أنه قال لا يجوز أن يقف الرجل الرقيق دون الارض وان وقف أرضا جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على الفقراء ولها رقيق يعملون فيها فذلك جائز وكذلك ان وقفها على قوم ومن بعدهم على المساكين ان ذلك جائز وينبغي له أن يسمى الرقيق الذين يعملون في الارض وعددهم فان كان فيها بقر ذكر ذلك أيضا وسمى عددهم وينبغي أن يشترط في صدقته أن نفقة الرقيق والبقر من غلة الارض قلت فان وقف أرضا له وفيها رقيق وبقر ولم يشترط نفقتهم قال نفقتهم من غلة الارض وان لم يذكر ذلك قلت أرأيت الرجل اذا وقف أرضا له ورقيقا فيها يعملون على قوم ومن بعدهم على المساكين هل للأوقف أن يبيع الرقيق أو بعضهم أو يعتق أحدهم قال لا من قبل أنهم قد صاروا وقفا مع الارض وكذلك اذا تصدق بأرض وبقرها ومعها آلة الزراعة فذلك جائز وكذلك الدواب التي في الارض اذا تصدق بها مع الارض فذلك جائز قلت فان ضعف بعض الرقيق عن العمل هل ترى له أن يبيعه ويشترى بثمنه غلاما مكانه قال نعم قلت فان لم يجد بثمنه غلاما مكانه فاراد أن يزيد على ذلك من غلة الارض قال لا بأس بذلك لان هذا من عمارة الارض ومصلحتها قلت وكذلك البقر والدواب والآلة التي في الارض قال نعم يعمل في ذلك ما هو أصلح وأدرك على أهل الوقف قلت أرأيت والى هذه الضيقة هل له أن يعمل في ذلك بما هو أصلح قال نعم اذا كان شئ من ذلك تعطل عن العمل وكان في بيعه والشراء بثمنه ما هو أصلح فلا بأس بذلك

## باب

الرجل يقف الارض على قوم فيقبل بعضهم ذلك  
ولا يقبل بعضهم أو لا يقبل ذلك أحد منهم

قال أبو بكر رحمه الله اذا وقف الرجل أرضا له على رجل بعينه ومن بعده على  
المساكين فأبى الرجل أن يقبل هذا الوقف فالوقف جائز وغلته للمساكين أبدا  
وكذلك لو مات الرجل وقد كان قبل الوقف أو لم يقبل حتى مات فالوقف جائز  
والغلة تكون للمساكين قلت فان جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل على  
ولد زيد فأبى بعضهم أن يقبل ذلك وقيل بعضهم قال فالغلة كلها لمن قبل منهم  
قلت فان قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على ولد زيد ونسله أبدا  
ماتناسلوا فأبوا أن يقبلوا الوقف قال فالغلة للفقراء قلت فان حدث له ولد  
وتسل فقبلوا الوقف قال ترد إليهم الغلة فتكون لهم ما بقى منهم أحد قلت  
فان قال رجل منهم لا أقبل لنفسى ولا لولدى قال أما حصته فردّه لها جائز  
وأما حصص ولده فان كانوا بكرا كان القبول والرد إليهم وان كانوا صغارا لم يجز  
رده لحصتهم قلت فان وقف ذلك على رجل فقال قد قبلت هل له بعد ذلك أن  
يرد الوقف قال لا قلت وكذلك ان رد الوقف في أول مرة هل له بعد ذلك  
أن يقبله قال لا ليس له أن يقبل بعد الرد قلت وكذلك لو جعلها صدقة  
موقوفة على زيد ومن بعده على المساكين فقال زيد لا أقبل غلة هذه السنة  
وأقبل فيما بعد ذلك قال فذلك جائز وتكون الغلة في السنة التي قال لا أقبلها  
للمساكين وتكون الغلة فيما بعد ذلك لزيد قلت وكذلك ان قال قد قبلت غلة  
هذه السنة ولا أقبل فيما بعد قال فله ذلك قلت وكذلك ان قال قد قبلت  
نصف الغلة أو ثلثها ولا أقبل الباقي قال فله ذلك والله أعلم

مطلب  
وقف على رجل  
فقبل ثم رد أو رد  
قبل هل يصح

## باب

الرجل يقف الارض على أن له أن يبيعها .

قال أبو بكر رحمه الله ولو أن رجلا وقف أرضه على قوم باعياهم ومن بعدهم على المساكين واشترط في الوقف أن له أن يبيع هذه الارض ويشتري بثمنها ما يكون وقفها مكانها على شروطها وسبلها الموصوفة في كتاب وقفه قال الوقف على هذا جائز والشرط الذي اشترطه في ذلك جائز وهذا قول أبي يوسف قلت ولم أجزت الوقف على هذا وهو اذا باع الارض الموقوفة أخرجها عن ذلك الوقف وصارت أرضا تملك بعد الوقف ومن شرط الوقف أن لا يملك ولا يورث قال هذا استحسان والقياس عندنا أن الوقف جائز واشترطه البيع لا يجوز قلت ولم لا يكون الوقف باطلا اذا اشترط فيه مالا يجوز اشتراطه وأوجه على ذلك ألا ترى أنك تقول لو اشترط يبيع الارض ولم يقل أستبدل بثمنها ما يكون وقفها مكانها ان الوقف باطل قال من قبل أن في اشتراطه يبيعها ولم يقل وأبتاع بثمنها ما يكون وقفها مكانها ابطال الوقف واذا اشترط في الوقف ما يكون ابطالا له فالوقف باطل ألا ترى أنه لو اشترط في الوقف أن له أن يبيع الارض بما رأى من الثمن قليلا كان أو كثيرا ان الوقف باطل من قبل أنه اذا جاز هذا الشرط له جاز أن يبيعها بثمن قليل لا يبلغ ما يشتري به أرضا مكانها فتكون موقوفة على مثل شروط الوقف الاول قلت فان قال على أن لي أن أستبدل بثمنها أرضا ولم يقل غيرها قال في الاستحسان هذا جائز قلت فله أن يستبدل بثمنها عقارا غير الارض قال لا قلت فان قال على أن لي أن أستبدل مكانها ما شئت من العقار قال فله أن يستبدل بها دارا أو غيرها من العقار قلت أرايت ان باع هذه الارض بما يتغابن الناس فيه قال فالبيع جائز وله أن يشتري بالثمن ما يكون وقفها مكان هذه الارض قلت فان باعها بما لا يتغابن الناس فيه قال يبيعه باطل قلت فان باعها بمثل قيمتها أو بما يتغابن الناس فيه واشترى بالثمن أرضا أليس تكون وقفها مكانها على شروطها قال بلى

قلت فهل له أن يبيع هذه الأرض الثانية قال لا إلا أن يشترط ذلك في أصل الوقف فيقول على أن لى أن أبيع هذه الأرض وأستبدل بثمنها ما يكون وقفاً مكانها على سبلها وأحكامها وعلى أن لى أن أبيع ما أستبدله بثمن هذه الأرض وأشتري به أرضاً مكانها أو ما رأيت من العقار أعمل في ذلك بما أرى في بيع كل أرض أشتريها مكان هذه الأرض أو عقار أشتريه مكان هذه الأرض مطلق ذلك كله لى أبيع ما رأيت يبعه من ذلك وأستبدل بثمنه ما رأيت من الأرضين والدور والعقارات قلت فإن باع الأرض وقبض الثمن فضاء قال فلا ضمان عليه من قبل أنه في يده على الأمانة قلت فإن قبض الثمن ثم مات قال فهو دين في ماله يؤخذ من ماله ويشتري به أرض تكون وقفاً مكان الأرض التي كان وقفها لاضمان عليه

قلت وكذلك لو باع الأرض وقبض ثمنها فاستهلكه قال فهو دين عليه قلت فإن تلف الثمن على المشتري قال فلا ضمان على البائع فيه قلت فإن وهب البائع الثمن من المشتري وأبرأه منه قال في قول أبى حنيفة رحمه الله ما فعله من ذلك جائز ويكون الثمن عليه ديناً حتى يشتري به أرضاً مكانها وأما في قول أبى يوسف رحمه الله فهبته وبرأته باطلة والثمن على المشتري على حاله قلت فإن باعها وقبض الثمن ثم وهبه قال هبته باطلة لا تجوز قلت فإن باعها بعرض من العروض قال على مذهب أبى حنيفة رحمه الله البيع جائز وله أن يبيع ذلك العرض ويشتري بثمنه أرضاً مكانها وأما على مذهب أبى يوسف فليس له أن يبيعها إلا بالدرهم أو النانير أو بارض تكون وقفاً مكانها قلت فإن باعها بدرهم أو نانير ثم اشترى بالثمن عرضاً من العروض مثل جارية أو غلام أو غير ذلك مما لا يكون وقفاً قال فما اشترى بالثمن فهو له والدين عليه قلت فإن باعها فرتقت عليه ببيع بعد القبض بقضاء أو بغير قضاء أوردت عليه ببيع قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء قال تعود فتكون وقفاً على ما كانت قامت فإن كان أقال المشتري بعد القبض أو قبل القبض قال فالأقالة جائزة وتكون وقفاً على ما كانت قلت فهل له أن يبيعها بعد الأقالة

مطلب  
بإع الأرض وقبض  
الثمن فضاء  
لا ضمان عليه

مطلب  
بإع الوقف بالنقار  
وأشترى به عرض  
كان له والثمن عليه

ليستبدل بثمنها أرضا مكانها **قال** لا الا أن يكون قد اشترط ذلك **قلت** فلم جاز له أن يقبل البيع فيها **قال** من قبل أن الاقالة فيها بمنزلة شرائه لها ألا ترى أنه لو اشترها من الذي كان باعه اياها ليردها اليها كانت من الوقف كان ذلك جائزا **قلت** فهل له أن يبيعها بعد هذه الاقالة **قال** لا لانها لم تعد على الاصل وكل ما عادت فيه على الاصل الاول كان له أن يبيعها وان عادت على غير ذلك لم يكن له أن يبيعها **قلت** أرايت ان باعها من انسان وقبض ثمنها ثم مات الذي كان اشترها منه فورثه هذا الذي كان وقفها هل تصير وقفا **قال** لا لانها لم تعد على الاصل الاول **قلت** وكذلك لو كان المشتري وهبها للبائع بعد ما كان قبضها منه وقبضها منه البائع على الهبة **قال** فهي ملك له وعليه أن يشتري بثمنها ما يكون وقفها مكانها **قلت** فلو كان باعها بيعا فاسدا وقبضها المشتري ثم نقض البيع فيها **قال** فقد عادت على الاصل وتكون وقفها على ما كانت **قلت** فان باعها على أنه بالخيار أو المشتري بالخيار فباطل البيع فيها صاحب الخيار **قال** فهي على ما كانت عليه من الوقف **قلت** فلوردها المشتري بخيار الرؤية قبل القبض أو بعده **قال** تعود الى ما كانت عليه من الوقف **قلت** أرايت لو باعها ثم اشترى بثمنها أرضا فوقفها ثم ردت عليه الاولى بعيب بقضاء قاض **قال** تعود الى ما كانت عليه من الوقف وتكون الثانية له يصنع بها ما بداله **قلت** فلو باعها واشترى بثمنها أرضا فوقفها ثم استحققت الارض التي باعها من يد المشتري **قال** تكون الارض التي اشترها له ولا تكون وقفها من قبل أن الارض لما استحققت كان الوقف الذي وقفه باطلا فلا يكون عليه البذل من أرض لم تكن وقفها **قلت** أرايت اذا اشترط بيعها والاستبدال بها مات ولم يبيعها هل للوصي أو لوالى هذه الصدقة أن يبيعها **قال** لا **قلت** فان كان اشترط أن لوالى هذه الصدقة ولكل من صارت اليه ولايتها أن يبيعها ويستبدل بثمنها أرضا تكون وقفها مكانها **قال** فذلك جائز **قلت** فان كان اشترط ذلك لرجل ليس بوصى له ولا اليه ولايتها **قال** فذلك جائز والرجل وكيل له واشترط لوكيله فهو له فان مات



(١) الرجل قبل أن يبيعها الرجل بطل ما كان اشترطه له من البيع فان لم يمت  
الواقف حتى أخرج الرجل مما كان اشترط له فهو جائز وليس اليه من البيع شيء  
قلت - أرأيت اذا اشترط بيعها والاستبدال بها فوكل رجلا يبيعها فباعها  
الوكيل وباعها الواقف قال ان علم الاول منهما فيبيعه جائز وان لم يعلم الاول  
منهما فالشترتان بالخيار ان شاء كل واحد منهما أن يأخذ نصفها بنصف الثمن وان  
شاء ترك قلت - فان كان قال على أن لي ولفلان رجل أجنبي أن يبيعها  
ويستبدل بثمنها ما يكون وقفها مكانها فباعها الواقف وحده قال يبيعه جائز وان  
باعها الاجنبي وحده لم يجوز بيعه قلت - أرأيت اذا قال على أن لي يبيعها  
والاستبدال بها قال فله أن يستبدل به ما شاء من الدور والعقارات قلت -  
فان قال على أن لي أن أبيعها وأصرف ثمنها فيما رأيت من أبواب البر قال  
الوقف باطل من قبل أنه قد اشترط اخراج هذه الارض عن حال الوقف قلت  
أرأيت ان اشترط يبيعها والاستبدال بها لرجل ولاء أمرها من بعد وفاته وأوصى  
اليه هل لهذا الوصى أن يوصي بذلك الى غيره قال ليس له ذلك قلت -  
فان وكل الوصى يبيعها انسانا فباعها قال يجوز بيع وكيل الوصى من قبل  
أن يبيع وكيله وهو في الحياة بمنزلة يبيعه قلت - فان جعل داره مسجدا واشترط  
أن يبيعه والاستبدال بثمنه قال اشترطه باطل وليس له أن يبيع المسجد من  
قبل أن المسجد ليس يراد منه الغلة وانما يراد منه الصلاة فيه والصلاة في هذا  
المسجد وغيره سواء لو جازله الاستبدال به لكان واحدا وانما تبنى المساجد للصلاة  
لا لغير ذلك قلت - فلم جاز اشترط الواقف لبيع هذا الوقف والاستبدال به  
قال الوقف انما يراد منه الغلة والزيادة فيه والتوفير على أهله في الغلة فلذلك  
جاز اشترطه الاستبدال به ألا ترى أنه قد يشتري بثمن هذه الارض التي وقفها  
واشترط الاستبدال بها أرضا مكانها فيعمرها ويصلحها فيكون أدر على أهل الوقف  
وأكثر غلة فلهذه الغلة جاز اشترطه ذلك في الوقف قلت - أرأيت ان وهب

(٢) المراد بهذا الرجل الواقف وبالرجل الثاني وكيله كذا يها مش الاصل - يكتب مصححه

الواقف الارض التي اشترط الاستبدال بها لرجل على عوض اشترط عليه في عقد الهبة أو على غير عوض **قال** هبته اياها على غير عوض باطله وأما الهبة على العوض فان كان العوض قيمته مثل قيمة الارض أو أكثر من ذلك جازت الهبة وان كان العوض أقل قيمة من الارض بما يتغابن الناس فيه جازت الهبة وان كان أقل قيمة من الارض بما لا يتغابن الناس فيه لم تجز الهبة **قلت** أرايت ان باع الواقف الارض التي اشترط الاستبدال بها ثم اشترى مكانها أرضا هل ينبغي أن يشهد أن هذه الارض انما اشتراها بمن تلك الارض التي باعها وانها وقف مكانها على تلك السبل والشروط والاحكام التي كان سبل تلك فيها **قال** نعم ينبغي له أن يفعل ذلك **قلت** فان لم يشهد على ذلك **قال** ان علم أنه اشترى هذه الارض بمن الارض التي باعها كانت وقفا مكانها على تلك السبل والاحكام **قلت** فان لم يفعل ذلك حتى مات **قال** يكون ثمن تلك الارض ديناً في ماله فيشترى به ما يكون وقفا مكان تلك الارض **قلت** فان حضرت الواقف الوفاة فأوصى أن يشترى من ماله بمن تلك الارض أرضاً مكانها فتكون وقفا مكان تلك الارض التي باع **قال** وصيته بذلك جائزة **قلت** فان كان الواقف باع الارض التي اشترط بيعها والاستبدال بها بالف دينار واشترى من ثمنها أرضاً بثمانمائة دينار وأشهد على نفسه أنها وقف مكان تلك الارض **قال** تكون هذه الارض التي أشهد بها وقفا على ما أشهد به وتكون عليه مائتا دينار فيشترى بها ما يكون وقفا مع هذه الارض وان مات كانت ديناً في ماله **قلت** أرايت الواقف هل له أن يؤاجر الارض التي وقفها **قال** نعم له أن يؤاجرها على ما يؤاجر الناس **قلت** فان آجرها مدة طويلة **قال** ان كان يخاف على رقبته التلف بسبب هذه الاجارة فينبغي للحاكم أن يبطل هذه الاجارة **قلت** وكذلك ان آجرها من رجل يخاف على رقبته (١) من المستأجر **قال** ينبغي للقاضي أن يبطل ذلك **قلت** فان كان قدحط من آجرتها ما لا يتغابن الناس فيه **قال** فلا يجوز ذلك **قلت** وكذلك ان دفع

(١) قوله من المستأجر كذلك في النسخ والمقام للضمير لا للظاهر كما هو ظاهر . كتبته مصححه

الأرض مزارة أو كان فيها نقل فدفعه معاملة **قال** انما هو ناظر لاهل الوقف  
 ومحتاج عليهم فما فعله من ذلك مما فيه صلاح لهم وتوفير عليهم فهو جائز وما فعله  
 من ذلك مما هو نقص عليهم وفساد في الوقف لم يميز **قلت** أرأيت اذا جعل  
 أرضا له صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على رجل وولده وولد وولده ونسله أبدا  
 ماتناسلوا ومن بعدهم على المساكين واشترط لوصيه أو لمن تصير اليه ولاية هذه  
 الصدقة بيعها والاستبدال بثمنها ما يكون وقفا مكانها **قال** فالوقف جائز على هذا  
 والشرط جائز **قلت** فهل للواقف أن يبيعها مادام حيا ويستبدل بثمنها أرضا مكانها  
**قال** نعم من قبل أن اشترطه ذلك لوصيه ولو الى هذه الصدقة اشترط لنفسه  
 ألا ترى أن وصيه انما هو منفذ لامره **قلت** فهل له أن يبطل ما اشترط من  
 ذلك لوصيه **قال** نعم ان أبطله جاز ابطاله وليس لوصيه ولا لمن تصير اليه ولاية  
 هذه الصدقة أن يبيعها بعد ابطال الواقف ذلك **قلت** أرأيت اذا وقف الرجل  
 أرضا واشترط بيعها والاستبدال بثمنها ولم يقل غير هذا **قال** الوقف باطل  
 لا يجوز **قلت** ولم **قال** من قبل أنه لم يقل ويستبدل بثمنه ما يكون وقفا مكانه  
**قلت** فان قال على أن يستبدل بثمنه ما يكون وقفا مكانه **قال** أستحسن أن  
 أجز هذا لأنه لما قال وقفا مكانه فكانه اشترط أن يكون وقفا على شروط الوقف  
 الاول **قلت** وكذلك ان قال على أن له أن يبيع ما وقعت عليه عقدة هذه  
 الصدقة وما شاء منه ويستبدل بثمن ذلك ما رأى من الضياع والعقارات (١) والعقد  
 ولم يزد على هذا **قال** الوقف باطل لأنه لم يقل ما يكون وقفا مكان ما باع على  
 شروطه وأحكامه والله أعلم

مطلب شرط  
 بيعها والاستبدال  
 بثمنها ولم يقل غير  
 ذلك فالوقف باطل

(١) العقدة بالضم الضيقة والعقار الذي اعتقده صاحبه ملكا وموضع العقد وهو ما عقد  
 عليه والمكان الكثير الشجر والنخل والجمع كصرد كذا في القاموس . كتبه مصححه

## باب

الرجل الموقوف عليه يقر بان الوقف عليه  
وعلى رجل آخر

قلت أرأيت الرجل اذا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل  
أبدا على زيد بن عبد الله وعلى ولده وولد ولده ونسله وعقبه أبدا ما تناسلوا ثم من  
بعدهم على المساكين قال هذا وقف جائز قلت فما تقول ان أقر زيد أن الواقف  
جعل هذا الوقف عليه وعلى ولده وولد ولده ونسله أبدا ما تناسلوا وعلى هذا الرجل  
والرجل يدعي ذلك قال لا يصدق زيد على ولده وولده فيدخل عليهم النقص في  
حقوقهم بأقراره لهذا الرجل ولكن ينظر الى الغلة عند حضورها فيقسمها على  
زيد وعلى كل من كان موجودا من ولده وولد ولده ونسله فما أصاب زيد منها  
دخل الرجل المقر له معه في حصته وكانت حصته بينهما أبدا ما كان زيد في الحياة  
فاذا حدث الموت على زيد بطل اقراره ولم يكن للرجل الذي أقر له حق في غلة هذه  
الصدقة وانما صدقنا زيدا على ما كان له من غلة هذه الصدقة فاذا مات بطل  
اقراره لهذا الرجل قلت فان كان الواقف جعل أرضه هذه صدقة موقوفة على  
زيد ثم من بعده على المساكين قال الواقف جائز قلت فان أقر زيد لهذا  
الرجل بهذا الاقرار قال يشاركه الرجل في غلة هذا الوقف أبدا ما كان حيا  
فاذا مات زيد كانت للمساكين ولم يصدق زيد عليهم قلت فان مات للمقر له  
وزيد في الحياة قال يكون النصف من الغلة الذي أقر به زيد للمساكين والنصف  
لزيد فاذا مات زيد صارت الغلة كلها للمساكين قلت فما تقول ان كان الواقف  
قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد مادام حيا ثم من بعده على  
المساكين فأقر زيد أن الواقف وقف هذه الارض على هذا الرجل وحده وجعل  
الغلة كلها لهذا الرجل فاذا مات كانت الغلة للمساكين قال تكون الغلة كلها  
للرجل مادام زيد في الحياة فاذا مات زيد كانت الغلة للمساكين ولا يصدق زيد

على ابطال حق المساكين وانما يصدق على ابطال حق نفسه مادام حيا قلت  
فعلى أى وجه الغلة للمقر له نجد لها مخرجا قال يجوز أن يكون الواقف قال  
إن له أن يزيد وينقص وأن يخرج زيدا وأن يدخل مكانه من رأى فصدق زيد  
على حقه فاذا مات بطل اقراره ولم يجوز على المساكين قلت فاذا أقر زيد بهذا ظم  
لا تبطل اقراره وترد الغلة الى ورثة الواقف مادام حيا لانه قد أبطل حقه باقراره  
لهذا الرجل قال ما بطل من الوقف أبدا فلا يجوز أن يرجع ميراثنا ويصير لمن  
جعله الواقف له بعد المقر قلت لو أن رجلا أوصى لرجل بثلث ماله فأقر  
الموصى له بالثلث أن الموصى كان رجوع عن وصيته له بالثلث وأوصى بالثلث  
لهذا الرجل قال تبطل الوصية بالثلث ويرجع الثلث الى ورثة الموصى  
فيكون لهم لان الموصى له لما أقر به أبطل وصيته ولم تصدقه على الموصى فردنا  
الثلث ميراثنا الى ورثة الموصى قلت فلم لاثبته الوقف بالوصية قال لان  
الثلث يرجع الى ورثة الموصى والوقف لا يرجع الى ورثة الواقف لانه جعله  
للمساكين فالمساكين أولى به قلت فان كان الموصى أوصى لرجل بثلث ماله  
فأقر الموصى له أن الموصى كان قد أوصى لهذا بالثلث قال يكون المقر له شريكا  
للمقر في الثلث لانه لم يقل رجوع عن وصيته لي فلما لم يقر بالرجوع جازت  
الوصيتان جميعا وكان الثلث بين المقر والمقر له نصفين قلت فان كان الموصى  
له بالثلث أقر فقال قد كان الموصى رجوع عن نصف الثلث الذي كان أوصى لي به  
وأوصى به لهذا الرجل وادعى الرجل ذلك قال يرجع نصف الثلث الى ورثة  
الموصى ويكون نصف الثلث للموصى له قلت فما تقول في رجل اشترى دارا  
من رجل وقبضها وتقدّمها ثم أقر لرجل أنه كان اشتراها من البائع قبل أن  
يشتريها هو وتقدّمها قال يدفعها الى الذى أقر له بذلك ولا يردها على  
البائع قلت فما الفرق بين هذا وبين اقراره بالرجوع في الثلث قال هذا  
انما قال للرجل قد كنت اشتريت هذه الدار من البائع قبل أن أشتريها أنا منه  
فانت أولى بها مني وليس في اقراره لهذا الرجل ما يوجب ردها الى البائع والذي

يشبه الرجوع في الثلث لو أن هذا المشتري أقر بعد ما اشترى الدار فقال قد كان  
البائع فاسخى هذا البيع الذى كان بينى وبينه في هذه الدار ثم باعها بعد ذلك  
من الرجل فهذا ان صدقه البائع في المفاضة وكذبه في بيعها من هذا الرجل  
كان القول قول البائع في ذلك ورجعت الدار الى البائع قلت فما تقول ان  
جحد هذا البائع المفاضة قال يدفع المشتري الدار الى الرجل الذى أقر له أنه  
اشتراها من البائع بعد أن فاسخ البائع البيع والوصية بالثلث مخالفة للبيع  
ألا ترى أن رجلا لو أوصى لرجل بثلث ماله ثم مات فقال الموصى له لم يوص  
الميت لى بثلثه أو قال لا أقبل وصيته لى بالثلث أو قال قد كان أوصى لى بثلثه ثم  
رجع عن ذلك ان اقراره بذلك يلزمه ويرجع الثلث الى ورثة الموصى قلت  
فما تقول ان لم يكن اقرار الرجل الموقوف عليه هذا الوقف على ما حكينا عنه في  
هذه المسائل ولكنه أقر فقال غلة هذه الصدقة لفلان بن فلان هذا دونى ودون  
الناس جميعا بأمر حق واجب ثابت لازم عرفته له ولزمنى الاقرار له بذلك هل  
يلزمه ما أقر له من هذا وتجعل غلة هذه الصدقة لهذا الرجل مادام المقرحيا  
ونصدقه على نفسه فاذا مات كانت الغلة لمن جعلها الواقف له ان كان جعلها  
لولد المقر وولد ولده ونسله أبنا ومن بعدهم على المساكين كانت لهم وان كان  
جعلها للمساكين بعد المقر ولم يذكر ولده قال نعم أصدقه على نفسه وألزمه  
ما أقر به لهذا الرجل مادام حيا فاذا حدث عليه الموت رددت الغلة الى من  
جعلها الواقف له قلت وعلى أى شئ تصرف اقراره هذا قال لما  
قال صارت غلة هذه الصدقة لفلان هذا بأمر حق عرفته ولزمنى الاقرار له به  
ألزمته ذلك وجعلته كأن الواقف هو الذى جعل ذلك للمقر له قلت وكذلك ان  
كان المقر قال صارت غلة هذا الوقف لفلان بن فلان هذا عشرين أولها  
غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا دونى بأمر حق  
عرفته له ولزمنى الاقرار له به قال ألزمه ذلك وأجعل الغلة للمقر له مادام

المقرحيا هذه العشر سنين فان مات المقر قبل ذلك رددت القلة الى من جعلها  
 له الواقف بعد المقر قلم فان لم يميت المقر ولكن السنون العشرة  
 انقضت قال ترجع القلة الى المقر أبدا مادام حيا فاذا مات وددتها الى من  
 جعلها الواقف له

## باب

الرجل يقف الارض على قرابته الاقرب فالاقرب

قال أبو بكر رحمه الله ولو أن رجلا جعل أرضا له صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على قرابته الاقرب فالاقرب ومن بعدهم على المساكين فالوقف جائز وتكون غلة هذا الوقف كلها لاقرب قرابته منه واحدا كان أقربهم أو أكثر من ذلك قلت أرأيت ان كان أقرب قرابته منه خمسة نفر وأكثر من ذلك وكانوا في القرب اليه سواء قال تكون الغلة لهم جميعا قلت فان مات قبل أن تقسم الغلة قال من مات منهم قبل مجيء الغلة فمهمه ساقط والغلة لمن يكون موجودا منهم يوم تأتي الغلة قلت فان قال بعضهم لا أقبل هذا الوقف وقبل بعضهم قال تكون الغلة لمن قبل منهم ويسقط سهم من لم يقبل منهم قلت فان مات هؤلاء الذين كانوا أقرب اليه قال تكون الغلة لمن يليهم وكذلك يكون كلما انقرض قوم من هو أقرب اليه صارت لمن يلي هؤلاء بطنا بعد بطن حتى يتقرضوا فاذا انقرضوا جميعا صارت الغلة للمساكين قلت وكذلك لو قال تعطى غلة هذا الوقف أقرب الناس الى نسبا ورحما ثم الاقرب فالاقرب بعد ذلك قال فذلك جائز على ما شرط قلت هذا وقوله الادنى فالادنى منى سواء والامر فيهما واحد قال نعم قلت وكذلك لو قال أقربهم منى رحما قال هذا كله سواء قال الحسن في رجل أوصى بثلث ماله للاحوج فالاحوج من قرابته وكان في قرابته من يملك مائة درهم ومنهم من يملك خمسين درهما قال يعطى كل من كان يملك عندهم خمسين درهما خمسين خمسين حتى يستوى كلهم في المائة ثم يقسم ما يبق بعد ذلك عليهم جميعا قال أبو بكر والوقف عندى بمنزلة هذا لو أن رجلا قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا لقرابتي الاحوج فالاحوج منهم وفيهم من يملك مائة درهم وفيهم من يملك خمسين درهما انى أعطى أصحاب الخمسين كل واحد منهم خمسين درهما حتى يستوى ثم أقسم الغلة الباقية عليهم جميعا قلت فان

مطلب  
على الاحوج  
الاحوج أو وقف  
ك



قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على قراء قرابتى وأهل بيتى  
 الاقرب فالاقرب منهم **قال** الوقف جائز فاذا جعلت الغلة انى أعطى أقربهم  
 الى الواقف فان مات أقربهم وهو الذى كان يأخذ الغلة كانت الغلة للذى يلى هذا  
 فى القرب وأعطى الغلة أقربهم بعد الاول **قلت** فان كان أقربهم اليه جماعة  
 وكان الذى قد جاء من الغلة لايسع أن يعطى كل واحد منهم مائتى درهم **قال**  
 أقسم الغلة كلها بينهم بالسوية اذا كان الذى يصيب كل واحد منهم مائتى درهم  
 أو أقل **قلت** فان كان فى الغلة ما يصيب كل واحد من البطن الاول مائتى درهم  
 وبفضل عنهم **قال** يقسط الباقى من الغلة بينهم وكذلك يكون الحال فى كل  
 بطن منهم **قلت** فان قال على أن يبدأ بالاقرب فالاقرب منى فيعطى من غلة  
 هذه الصدقة **قال** يتخذ ذلك على ما قال **قلت** فان قال يبدأ بالاقرب فالاقرب  
 منى فيعطى من غلة هذه الصدقة ما يغنيه **قال** يبدأ بأقربهم منه فيعطى منها مائتى  
 درهم ثم يعطى الذى يليه مثل ذلك حتى ينتهى الى آخرهم فان فضل شئ من غلة  
 هذه الصدقة كان ذلك بينهم فان قصرت عنهم بدئ بالاول فالاول وقوله الاحوج  
 فالاحوج أو الاقر فالأقر سواء **قلت** أرايت اذا قال قد جعلت أرضى هذه  
 صدقة موقوفة على قراء قرابتى ومن بعدهم على المساكين فكان له قرابة فقراء  
 وقرابة أغنياء ولاغنياء أولاد لاصلاهم صغار لا يملكون شياً هل يعطى أولاد  
 هؤلاء الاغنياء من غلة هذا الوقف شياً **قال** لا يعطون منها شيئاً **قلت** فان كان  
 للاغنياء أولاد كبار فقراء ذكور **قال** من كان من الذكور فانه يعطى من غلة  
 الوقف وأما الإناث فانهن لا يعطين من غلة الوقف شيئاً وذلك أنه يفرض  
 لهن على آبائهن نفقتهن صغاراً كن أو كباراً **قلت** أرايت رجلاً من  
 القرابة غنيا له ولد لصلبه رجل فقير ولابنه هذا أولاد صغار لاشئ لهم **قال**  
 أما ابنه أبو هؤلاء الاولاد فانه يعطى من غلة هذا الوقف وأما أولاد هذا الابن  
 الصغار فانه لا يعطون شيئاً من الوقف لانه يفرض لهم على جدتهم نفقتهم فقد  
 يجعل هؤلاء الاصغار أغنياء بغنى جدتهم وبما يفرض لهم من النفقة على جدتهم

وكذلك لو كان أبو هؤلاء الصغار ميتا وجدهم موسرا انهم يفرض لهم على جدهم النفقة ولا يكون لهم من الغلة شيء قلت وكذلك لو كان أبو هؤلاء الاولاد فقيرا زمنا وجدهم موسرا انه يفرض للزمن نفقته على أبيه ويفرض لولده الصغار على جدهم نفقتهم ولا يعطون من غلة هذا الوقف شيئا وكذلك المرأة الموسرة لها اولاد صغار وبكار قراء قال المرأة في هذا والرجل سواء ويفرض لولدها الصغار ولبناتها البكار والصغار النفقة عليها ولا يعطون من غلة هذا الوقف شيئا وأما اولادها الذكور البكار فانهم يدخلون في الوقف وان كان لهؤلاء ولد صغار قراء فهم أغنياء بغنى جدهم وذلك لانه يفرض لهم عليها النفقة والمرأة الفقيرة وولدها وولد ولدها في غلة هذا الوقف بمنزلة الرجل وولده قلت ولو أن امرأة فقيرة لها زوج غني وهي من قرابة الواقف هل تدخل في الوقف قال لا ويفرض لها النفقة على زوجها ويكون غنى زوجها غنى لها قلت فان كانت امرأة غنية وزوجها فقير قال يدخل الزوج في غلة هذا الوقف اذا كان من قرابة الواقف من قبل أنه لا يفرض له على امرأته النفقة قلت أرأيت رجلا وامرأته من قرابة الواقف وهما فقيران ولهما ابن موسر قال يفرض لهما النفقة على ابنيهما وهما غنيان بغنى ابنيهما ولا يعطيان من غلة الوقف شيئا والجد والجدّة من قبل الرجال ومن قبل النساء في ذلك سواء من كان منهم غنيا فولده وولد ولده أغنياء بغناه ومن كان منهم فقيرا وولده وولد ولده أغنياء فهو غني بغناه ويفرض للفقير على الغني نفقته ولا يكون لهم شيء من غلة الوقف قلت فما تقول في امرأة فقيرة لها أخ غني قال لا تكون غنية بغنى أخيها وان كان يفرض لها على أخيها نفقة وكذلك ان كان ابن أخيها غنيا فانها لا تكون غنية بغناه ولا يكون غنيا بغناها وان كان يفرض لها على هؤلاء نفقة وتدخل في غلة الوقف وكذلك الخال والخالة وانما يكون الصغير غنيا بغنى والده أو بغنى والدته أو بغنى جده من قبل أبيه أو من قبل أمه أو جده من قبل أبيه أو من قبل أمه أو يكون الرجل غنيا بغنى ابنه وكذلك المرأة تكون غنية بغنى ابنها

وأما من سوى هؤلاء فإن الفقير لا يكون غنيا بغنى أحد من القرابة سوى هؤلاء  
وهذا مذهب أصحابنا وليس الحجة في حرمان من يحرم من غلة هذا الوقف  
الفريضة التي تفرض له من النفقة لانا قد وجدنا المرأة يفرض لها على أخيها  
النفقة اذا كانت فقيرة وكان أخوها غنيا وقالوا لا تكون هذه المرأة غنية بغنى  
أخيها كما تكون غنية بغنى والدها والدةها أو جدتها قال أبو بكر رحمه الله  
الصواب عندى وبالله التوفيق أنه يجب أن يعطى هؤلاء وإن كان يفرض لهم  
النفقة على أحد من تلزمه نفقتهم لانهم قالوا ان للرجل أن يأخذ من الزكاة  
اذا كان له منزل وخادم ومتاع بيت لا فضل فيه قلت أفرأيت ان كان قرابة  
هذا الرجل لا منزل له ولا خادم ولكن له من تلزمه نفقته أليجب أن يعطى من  
غلة هذا الوقف قال بلى يجب أن يعطى من غلة الوقف وإن كان له من يجبر  
على نفقته وكل من كان له أن يأخذ من الزكاة فهو عندى فقير وإنه يدخل في هذا  
الوقف اذا كان من قرابة الواقف لانه جامع من النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يبعث  
المصدق فيقول له خذ من أغنياهم وضعه في فقرائهم فالغنى من كان تؤخذ  
منه الزكاة فهذا فرق ما بين الغنى والفقير ولا أقول ان فقيرا يكون غنيا بغنى  
غيره والنبي صلى الله عليه وسلم يقول كل ذى مال أحق بماله من الناس أجمعين  
من لم يملك مائتى درهم أو عشرين مثقالا فليس بغنى ألا ترى أن رجلا لو كان  
يملك مائة ألف درهم وله ابن كبير فقير ان لابنه أن يأخذ الزكاة من رجل  
لو أعطاه وكذلك الصغير هو عندى بمنزلة الكبير وإن كان أبوه موسرا وإن كان  
تفرض له على أبيه نفقته وليس من كان يفرض له نفقة على والد أو والدة أو غيرها  
بغنى بتلك الفريضة التي تملك والله أعلم

## باب

الرجل يقف الارض على ذوى قرابته

قلت أرايت رجلا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ذوى قرابتي ومن بعدهم على المساكين قال كان أبو حنيفة رجه الله يقول كل ذى رحم محرم من الواقف الاقرب فالاقرب الرجال والنساء في ذلك سواء وأقل ما يكون من ذوى القرابة اثنان فصاعدا (١) قال من قبل أنه قال لا قرب قرابتي فانما الغلة لا قرب قرابته وليس لولد الواقف ولا لابويه من ذلك شيء لانهم أقرب من أن يقال هؤلاء قرابة فلان الواقف وإذا قال على أقرب الناس معنى أو قال الى فالولد أقرب الناس اليه وأما في المسئلة الاولى فانه لا يقال لولد الرجل هؤلاء قرابته قلت وإذا قال على اخوتي وله ثلاثة اخوة متفرقين قال الغلة بينهم وهذا من الحجة على أبي حنيفة في العيمن والختالين وفي قول أبي يوسف ومحمد العمان والختالان وغيرهما من القرابة في القول سواء قلت وكذلك ان قال في القرابة قال فالغلة لقرابته قلت وكذلك لو قال على القرابة قال هذا كله سواء والغلة لقرابته قلت وكذلك لو قال للأقارب أو قال للانساب فهو لقرابته وكذلك لو قال لذوى أرحامه ولم يصف شيئا من ذلك الى نفسه قال هو سواء أضاف ذلك الى نفسه أو لم يصفه وكانت الغلة لجميع قرابته قلت أوليس يجعل ذلك لقرابته من قبل أبيه ومن قبل أمه قال بلى هم فيه سواء قلت فان كان قرابته من قبل أبيه أكثر من قرابته من قبل أمه قال أقسم الغلة بينهم على عددهم وكذلك ان كان قرابته من قبل أمه أكثر قسمت الغلة بينهم على عددهم قلت فان قال بين قرابتي من قبل أبي وبين قرابتي من قبل أمي قال هذا عندى تقسم الغلة بينهم نصفين فيكون نصفها لقرابته

(١) سقط هنا من جميع النسخ ما يؤخذ من عبارة هلال ونصها قلت فإذا قال على أقرب قرابتي الى أعطى ولده قال لا قلت ولم قال من قبل الى آخر ما هنا . كتبه مصححه

من قبل أبيه ونصفها قرابته من قبل أمه ألا ترى أن رجلا لو قال قد أوصيت  
 بثلاث مائتين زيد وبين ولد عبد الله وكان ولد عبد الله خمسة بنين أني أعطيت  
 زيدا نصف الثلث وأعطيت ولد عبد الله نصف الثلث قلت وكذلك لو قال بين  
 أعمامى وبين أخوالى قال نعم أقسم الغلة نصفين فيعطى الأعمام نصفها ويعطى  
 الأخوال نصفها قلت أرأيت إذا قال على قرابتي من قبل أبي وأمي فجاء رجل  
 من قرابته من قبل أبيه وليس هو من قرابته من قبل أمه وجاء رجل آخر هو  
 قرابته من قبل أمه وليس هو قرابته من قبل أبيه قال الغلة بينهما جميعا  
 قلت فلم لا تجعل الغلة لقرابته من قبل أبيه وأمّه قال لأنه قد جمع فقال  
 لقرابتي فكان ذلك لقرابته من قبل أبيه وأمّه فإذا فسر كان أضرت عليهم وقوله  
 لقرابتي من قبل أبي وأمي واحد والغلة لهم جميعا ألا ترى أنه لو قال على أولاد  
 أعمامى وله أعمام لاب وأعمام لأم وأعمام لأم أن الغلة لولد أعمامه جميعا فهم  
 فيه سواء ألا ترى أن رجلا من بني هاشم وأمّه أموية لو قال قد جعلت أرضي  
 هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على قرابتي من بني هاشم ومن بني أمية  
 أني أعطيت الوقف لقرابته الذين هم من بني هاشم والذين من بني أمية ألا ترى  
 أنه لو قال قد أوصيت بثلاث مائتين لقرابتي من بني هاشم ومن بني أمية أني أقسم  
 الثلث بين قرابته من بني هاشم وبين قرابته من بني أمية لأن مراد الواقف  
 والموصى أن تكون الغلة والثلث بين قرابته من الوجهين جميعا وليس يراد بهذا  
 أن يكون ذلك لمن تجتمع فيه القرابتان قرابة بني هاشم وقرابة بني أمية ألا ترى  
 أنه لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على قرابتي من بني شيبان ومن  
 بني حنيفة فانه تعطى الغلة لقرابته من بني شيبان ومن بني حنيفة وليس هذا على أن  
 تجتمع القرابتان لرجل فيكون من بني شيبان ومن بني حنيفة قلت فمن قرابته من  
 هؤلاء قال كل من كان يناسبه من أبيه إلى أقصى أبه في الإسلام وكذلك قرابته  
 من قبل أمه كل من كان يناسبه من أمه إلى أقصى أب له في الإسلام قلت فما تقول  
 ان جاء قرابته هو أقرب اليه من قرابته الذين هم من بني شيبان قال فلا حق لمن

كان من قرابته ليس من بنى شيبان قلت وكذلك لو قال على قرابتي  
الذين يسكنون بغداد قال تكون الغلة لقرابته الذين يسكنون بغداد ولا يكون  
لن لا يسكن بغداد من قرابته شيء من غلة هذه الصدقة قلت فما تقول ان  
قدم قوم من قرابته فسكنوا بغداد قال يكونون أسوة هؤلاء الذين كانوا  
يسكنون بغداد قلت ولم أعطيتهم وهم لم يكونوا بمن يسكنون بغداد قال  
لان هؤلاء عندي بمنزلة قوله فقراء قرابتي فمن وجدته فقيرا يوم تقع القسمة أعطيته  
من الغلة

## باب

الرجل يقف الدار على قوم يسكنونها أو يستغلونها

قال أصحابنا في رجل أوصى لرجل بسكنى داره مدة حياته أو قال عشر سنين أو سمي أكثر من ذلك أو أقل (١) قال الوصية جائزة فان كانت هذه الدار تخرج من ثلث مال الموصى دفعت الدار الى الموصى له يسكنها أيام حياته ان كان الموصى أوصى له بسكنائها أيام حياته كان له أن يسكنها ما دام حيا بعياله وحشمه ويسكن ضيقه فاذا مات رجعت الدار الى ورثة الموصى قال وان كان أوصى بسكنائها سنين مسمية دفعت اليه يسكنها تلك المدة فاذا انقضت المدة رجعت الدار الى ورثة الموصى قلت فهل لهما الموصى له بالسكنى أن يستغل هذه الدار قال لا ليس له ذلك من قبل أن استغلاها ايها انما هو بان يؤجرها ويأخذ غلتها وليس له أن يؤجرها من قبل أنه اذا آجرها وجب للمستأجر فيها حق بإجارتها منه قلت فما تقول ان أوصى له بغلة هذه الدار أيام حياته أو سنين معلومة قال الوصية جائزة قلت فهل لهذا الموصى له بالغلة أن يسكن هذه الدار قال نعم له أن يسكنها من قبل أن سكاه وسكنى غيره فيها سواء وليس يوجب بذلك لاحد فيها حقا وهذا لا يشبه الموصى له بالسكنى أن يؤجرها لان سكنى الموصى له بالغلة هو مثل سكنى المستأجر لها قلت فالوقف بالسكنى والغلة هو مثل الوصية قال نعم الحكم في ذلك سواء قلت فاذا وقف الرجل دارا له على قوم باعياهم على أن يسكنوها فليس لهم أن يستغلوها لانهم يوجبون بإجارتها فيها حقا للمستأجر قال نعم قلت فان وقف الدار على قوم يأخذون غلتها هل لهم أن يسكنوها قال ان اتفقوا على ذلك كان لهم أن يسكنوها قلت فان اختلفوا فقال بعضهم نسكن وقال بعضهم نستغل قال يأمرهم الحاكم بالمهاياة فاذا تهايؤا عليها كان لمن أراد أن يسكن فيها سكن ومن أراد أن يستغل استغل

(١) قال أى الخشاف كما يقول الاصحاب كما هو ظاهر . كتب مصححه

قلت فان كان الواقف جعل لهم في الوقف أن يستغلوا ان أرادوا الاستغلال وأن يسكنوا ان أرادوا السكنى قال فان كان الوقف يسع عليهم فلهم أن يفعلوا ذلك على ما جعله الواقف وان اختلفوا تبايؤا وكذلك ان كانت دورا عتة كان سبيلها هذا السبيل قلت فان كان شرط في الوقف فقال على أن يسكنوا هذه الدار أو قال على أن يسكنوا هذه الدار وليس لهم أن يستغلوها أو قال على أن يستغلوها وليس لهم أن يسكنوا هذه الدار قال يكون الامر فيها على ما حده الواقف واشترطه في ذلك

---



## باب

الرجل يقف الارض على قرابته على أن يعطى  
الاقرب فالأقرب يبدأ بأقربهم

قلت أرأيت رجلا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا  
على قرابتي على أن يبدأ بأقربهم الى نسب أو رجا فيعطى من غلة هذا الوقف في  
كل سنة ألف درهم ثم يعطى من يليه بعد ذلك في كل سنة ثمانمائة درهم ثم الذى  
يلي هذا يعطى في كل سنة ثمانمائة درهم ثم كذلك حتى ينتهى الى آخرهم قال  
هذا وقف جائز ينفذ على ما شرط من ذلك قلت فما تقول ان فضل من غلة  
هذا الوقف شيء قال يكون الفضل للساكنين من قبل أنه قد سمى له شيا من  
غلة الوقف وقد استوفى ماسمى له من الوقف قلت فما تقول ان قصرت الغلة  
عماسى لهم قال يبدأ بالاول فيعطى ألف درهم ثم الذى يليه ماسمى له كذلك  
واحدا بعد واحد قلت فان بقي بعضهم وقد نفذت الغلة قال فلا شيء لمن  
يبقى لان الواقف هكذا شرط أن يبدأ بصاحب الالف ثم الذى يليه ثم الذى يليه فانما  
يجب أن ينفذ على ما شرط من ذلك قلت أرأيت اذا قال يبدأ بأقرب الناس الى  
من قرابتي فيعطى من غلة هذه الصدقة ما يكفيه لطعامه وكسوته ثم يعطى بعد ذلك  
من يليه فى القرب حتى ينتهى ذلك الى آخر قرابتي قال هذا وقف جائز وينفذ  
على ما شرط من ذلك قلت أرأيت ان كان له أخوان أحدهما لاب وأم والاخر  
لاب قال يبدأ بالاخ من الاب والام قلت فان كان له أخوان أحدهما لاب  
والاخر لام قال أما في قول أبى حنيفة رحمه الله فانه يبدأ بالذى للاب ثم الذى  
للام وأما على القول الاخر فالغلة لهما جميعا قلت فان كان له ثلاثة اخوة  
متفرقين قال يبدأ بالاخ للاب والام وعلى قول أبى حنيفة رحمه الله يبدأ بعده  
بالاخ للاب ثم الاخ للام وعلى الاخر يكون مابقى من الغلة بعد الذى يأخذ  
الاخ للاب والام بين الاخ من الاب والاخ من الام قلت أرأيت ان كان

له عم وخال **قال** في قول أبي حنيفة يبدأ بالم عم وفي القول الآخر الغلة بينهما جميعا **قلت** فان كان له عمان وخالان **قال** في قول أبي حنيفة تكون الغلة للعمين وفي القول الآخر الغلة بين العمين والخالين **قلت** فان كان له عم وخالان **قال** في قول أبي حنيفة يكون نصف الغلة للعم والنصف الآخر للخالين وفي القول الآخر تكون الغلة بين الم عم والخالين جميعا أثلاثا **قلت** وكذلك لو كان له عم وأخوال وخالات **قال** في قول أبي حنيفة يكون نصف الغلة للعم والنصف الآخر للأخوال والخالات بينهم بالسوية وفي القول الآخر تكون الغلة بين الم والأخوال والخالات على عددهم **قلت** فان كانت له عم وعم وأخوال وخالات **قال** في قول أبي حنيفة رحمه الله الغلة للعم والعم دون الأخوال والخالات وفي القول الآخر الغلة بين الم والعم والأخوال والخالات على عددهم وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن الغلة لكل من كان يناسبه من قبل أبيه الى أقصى أب له في الاسلام ولكل من كان يناسبه من قبل أمه الى أقصى أب له في الاسلام والرجال والنساء في ذلك سواء ومعنى قوله الى أقصى أب له في الاسلام من قد أدرك الاسلام وان كان لم يسلم **قلت** فهل يدخل والده أو ولده في هذا الوقف **قال** لا يدخل والده ولا أحد من ولده ذكرًا كان أو أنثى في الوقف لان الله تعالى قال ان ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين فأخرج عز وجل الوالدين من القرابة وكذلك الولد يخرجون من القرابة **قلت** فهل يدخل ولد الولد في القرابة **قال** كل من كان سوى الوالدين والولد من الاجداد والجندات وولد الولد وان سفلوا فانهم يدخلون في القرابة **قلت** فان قال علي ولد زيد وكان زيد ولد وولد ولد **قال** الغلة لولد زيد لصلبه دون ولد الولد **قلت** فلم أعطيت القرابة وأولادهم **قال** لان ولد القرابة هم قرابة الواقف وقوله على قرابتي اسم للجميع وأما ولد زيد فاتمبا هذا على ولد الصلب **قلت** فان لم يكن له ولد لصلبه وكان له ولد ولد **قال** يدخلون في غلة الوقف **قلت** فان كان له قرابة مسلمون وقرابة من أهل الذمة **قال** كلهم في الوقف سواء **قلت** وكذلك

ان كان له قرابة ممالك قال يدخلون في الوقف ويكون ما يصيبهم لمواليهم  
قلت وكذلك لو قال على ولدي ونسلي وكان في ولده ونسله ممالك قال  
يدخلون في الوقف قلت وكذلك ان كان له قرابة حضور وقرابة غيب  
قال هم في الوقف سواء قلت فان أعطيت قرابته ثم أعتقوا بعد ذلك  
قال ما أخذوه وهم رقيق فمواليهم وما يصيبهم بعد العتق فهو لهم انما أنظر الى  
أحوالهم يوم تأتي الغلة قلت وكذلك لو باعه مولاه كان ما يصيبه من الغلة  
فيما يستقبل لمولاه الذي اشتراه قال نعم قلت أرأيت لو قال أرضي هذه  
صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على قرابتي وكانوا يومئذ عشرين انسانا مات  
بعضهم وحدث له قرابة آخرون قال من مات منهم سقط سهمه ومن حدث  
من القرابة دخل في الوقف قلت فهل ترى أن يفضل بعض القرابة على  
بعض قال لا الا أن يشترط ذلك في أصل الوقف قلت وقوله على قرابتي  
ولقرابتي وفي قرابتي قال هذا كله سواء قلت أرأيت اذا قال على  
أقرب قرابتي الى فكان له أخ لاب وابن أخ لاب وأم قال الغلة للاخ  
من الاب قلت فان كان له ابن أخ لاب وأم وأخ لأم قال تكون الغلة  
للاخ من الام قلت فان كان له ابن أخ لاب وأم وابن أخ لاب قال فالغلة  
لابن الاخ من الاب والام قلت فان كان له ابن أخ لاب وابن أخ لأم قال  
أما على مذهب أبي حنيفة فانه يجعل الغلة لابن الاخ من الاب وأما في القول  
الآخر فان الغلة لهما جميعا قلت فان كان له أخ لأم وعم لاب وأم قال  
أخوه لأمه أقربهما والغلة له قلت فان كان له عم لاب وأم وعم لاب قال  
فالغلة للعم للاب والام قلت وكذلك حال الاخوة قال والاخوة وأولادهم  
أقرب اليه من أعمامه قلت وكذلك أولاد الاخوة وان حفلوا قال نعم هم  
أقرب من الأعمام قال وبنو الاخوة اذا لم يكونوا في درجة واحدة وكان بعضهم  
أسفل من بعض فانما ننظر الى الأعلى منهم فتكون الغلة له قلت فان كان له  
ثلاثة اخوة متفرقين قال فالغلة للاخ من الاب والام فان عدم الاخ من الاب

والام فقال الاخوين الباقين حال واحدة قال وانما يبدأ بولد الاب ثم بولد الجد  
ثم كذلك ولد الولد وان سفلوا (١) فان كان له جد أبوأم وابنة أخ لام قال  
في قول أبي حنيفة الجد أولى وأما على قول أبي يوسف ومحمد فابنة الاخ أولى  
قلت فان كان للواقف ابنة أخ لآب وأم أولاب وجد أبوأم قال في قول  
أبي حنيفة الجد أولى وفي القول الاستخرا بنة الاخ أولى قلت فان كانت له  
عمة وابنة أخ قال بنت الاخ أولى قلت وكذلك بنت بنت وجد أبوأم  
فابنة الابنة أولى قال نعم قلت فان كانت له ابنة ابنة ابنة ابنة ابن قال  
فالغلة لابنة البنت قلت فان كن ثلاث عمات متفرقات وثلاث خالات  
متفرقات قال الغلة للعمة للآب والام والمخالة للآب والام نصفين قلت فان  
كانت له ابنة ابنة وابن ابنة وأمهما واحدة أو اثنتين قال الغلة لهما جميعا  
قلت فان كان له ثلاث بنات اخوة متفرقين أو ثلاث بنات أخوات متفرقات  
قال يبدأ بابنة الاخ من الآب والام وكذلك ابنة الاخت من الآب والام  
قلت فما تقول ان كانت له بنت أخ لام وعمه قال بنت الاخ أولى قلت  
فان كان له ثلاثة أحوال متفرقين أو خالات وله عم لام قال المخال أو المخالة  
للآب والام أولى من العم للام قلت فان كانت له بنت عمة وعمه أبيه لآبيه  
وأمة قال بنت عمته أولى قلت فان كانت له خالة وابنة عم أبيه قال  
المخالة أولى قلت فان كان له خال أبيه وبنت خاله قال بنت خاله أولى  
قلت فان كان له ابن ابن خال وخال أمه وعم أمه قال ابن ابن خاله  
أولى قلت فان كان له ثلاث بنات أخوات متفرقات وثلاث بنات اخوة متفرقين  
قال الغلة لابنة الاخ من الآب والام وابنة الاخت من الآب والام قلت فان  
كان له ثلاث بنات خالات متفرقات وثلاث بنات عمات متفرقات قال فالغلة  
لابنة المخالة للآب والام وابنة العمة للآب والام قلت فان كان له ثلاثة أعمام  
متفرقين وثلاثة أحوال متفرقين قال الغلة للعم من الآب والام والمخال من

(١) اجل قلت ههنا سقطت من قلم الناصح فان الجواب بعدها يقتضى ذلك كتبه مصححه

الاب والام قلت فان كان له خال وخالة قال الغلة لهما جميعا قلت وكذلك ان كان له عم وعمّة قال الغلة لهما وليس هذا على المواثيق انما هذا على القرابة فاذا استوت كانت الغلة بينهما قلت فان كان له ابنة وعمّ لاب وابنة عمّ لام قال الغلة لهما جميعا قلت فان كان له ابنة أخ وعمّ لاب وأم قال بنت الاخ أولى قلت وكذلك بنت الاخ لام وعمّة قال فابنة الاخ أولى من العمّة قلت فان كان له ابن ابن أخ لاب وأم وابنة أخ لاب وأم قال بنت الاخ أولى فان ترك عمّا وعمّة وخالا وخالة فعلى مذهب أبي حنيفة رحمه الله (١) ان نصف الغلة للعم والنصف الباقي بين العمّة والخال والخالة أثلاثا وفي قول أبي يوسف ومحمد الغلة بينهم جميعا بين العم والعمّة والخال والخالة بالسوية وان ترك عمّة وخالا وخالة فالغلة بينهم جميعا في القولين

(١) قوله ان نصف الغلة للعم مشكل فقد قال في الهداية في باب الوصية ولو ترك عمّا وعمّة وخالا وخالة فالوصية للعم والعمّة بينهما بالسوية لاستواء قرابتهما وهي أقوى والعمّة وان لم تكن وارثة فهي مستحقة للوصية كما لو كان القريب دقيقا أو كافرا اه ولعل صورته اذ كره الخصاص أن يكون العم لابوين والعمّة لاب والله أعلم كذا بهامش الاصل  
كتبه مصحح

## باب

الرجل يقف الارض والدار على قوم ويقف أرضاً أخرى على قوم آخرين ويشترط في وقف إحدى هاتين الأرضين أن ينفق من غلتها على الارض الأخرى أو على أن يصرى على القوم الذين وقف عليهم تلك الارض أن يعطوا من غلة هذه الارض تمام ما سعى لهم

قلت أرأيت رجلاً جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً على رجل بعينه أو على قوم باعيتهم وعلى أولادهم وأولاد أولادهم وتسلمهم وأعقابهم أبداً ما تناسلوا وتوالدوا ومن بعدهم على المساكين وجعل أرضاً له أخرى موقوفة لله عز وجل أبداً على وجوه سماها وعلى أن ينفق على الارض الأخرى في عمارتها وإصلاحها وما يحتاج إليه من غلة هذه الارض (١) وقال نصف الغلة على الارض الأخرى ثم تجبري غلتها في الوجوه التي وقفها فيها قال هذا جائز إذا جعل آخرها للمساكين قلت وكذلك ان قال فان لم يحتاج الى نفقة لعمارة الارض الأخرى كانت غلة هذه الارض في الوجوه التي سماها قال الوقف جائز على ما اشترط من ذلك قلت أرأيت ان جعل الارض الاولى صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً على أن يعطى فلان من غلتها في كل سنة ألف درهم ويعطى فلان في كل سنة من غلتها خمسمائة درهم ويعطى فلان كذا ثم يعطى فلان بعد ذلك مما يبقى من غلتها في كل سنة أربع مائة درهم فان لم يبق من غلة هذه الارض ما يعطى فلان منها أربع مائة درهم ثم لفلان أربع مائة درهم من غلة أرضه الأخرى الموقوفة (٢) تمام أربع مائة درهم ثم صرف باقي غلة هذه الارض في الوجوه التي سماها في كتاب صدقته فأخرجت الارض الاولى في سنة من السنين ما فيه وفاء بما سعى لاولئك القوم حتى استغرقوا جميع غلتها فلم يبق من غلتها شيء يعطاه صاحب الاربع مائة ما للقول في ذلك

(١) قوله وقال الواو بمعنى أو كذا بهامش الاصل

(٢) قوله تمام أربع مائة درهم زائد لاطائل تحتها كما هو ظاهر . كسبه مصححه

قال يعطى صاحب الاربعمئة هذه الاربعمئة درهم كلها من غلة الارض الاخرى التى قال تم له منها أربعمئة درهم قلت ولم قلت ذلك وانما قال تم له أربعمئة درهم من غلة هذه الارض فاذا لم يبق من غلة تلك الارض الاولى شئ يعطاه فلا يبقئى أن يعطى من غلة هذه شئاً قال بلى يجب أن يعطى الاربعمئة كلها من غلة هذه الارض ألا ترى أن رجلاً لو وقف أرضين وقال يعطى فلان من غلة هاتين الارضين فى كل سنة ألف درهم وما فضل بعد ذلك صرف فى كذا فانخرجت احدى الارضين فى كل سنة غلة يكون فيها وفاء بالالف درهم وفضل ولم تخرج الارض الاخرى شئاً أليس يجب أن يعطى فلان ألف درهم من غلة هذه الارض قال بلى يعطى فلان الالف كلها من غلة هذه الارض وكذلك لو أنخرجت احدى الارضين مائة درهم وأنخرجت الارض الاخرى خمسة آلاف درهم أن فلانا يعطى ألف درهم من غلة الارضين وليس هذا على أن يعطى فلان من غلة كل واحدة من هاتين الارضين خمسمائة درهم ألا ترى أن أصحابنا قالوا لو أن رجلاً قال قد أوصيت أن يعطى فلان من ثلث مالى ألف درهم ويعطى فلان مائتي من ثلثى مالى فأتى الموصى له بالالف قبل موت الموصى أو لم يموت وقال لأقبل ما أوصى به لى فلان أنه يعطى صاحب مائتي من الثلث جميع الثلث ويجب فى قول من قال انه اذا لم يبق من غلة الارض الاولى التى قال يعطى فلان مائتي من غلتها أربعمئة درهم فان لم يبق من غلتها شئ فيه وفاء بالاربعمئة تم له أربعمئة درهم من غلة الارض الاخرى التى وقفها على كذا فيجب أن يخرج من الثلث الالف التى أوصى بها لتلك الرجل الذى قال لأقبل الوصية فترد الالف الى الوارث ثم يعطى الموصى له مائتي من الثلث بعد الالف ألا ترى أن رجلاً لو وقف دارين له قال يستغل دارى هاتين فما أخرج الله جل اسمه من غلة احدهما بعينها دفع الى فلان من ذلك فى كل سنة ألف درهم فان لم يكن فى غلتها وفاء بالالف درهم تم له الالف من غلة الدار الاخرى فان لم تقل احدى الدارين شيئاً وأغلت الدار الاخرى أكثر من ألف درهم أنه يعطى الرجل ألف درهم من غلة هذه الدار وينبئى فى قوله من قال انه انما يتم

له ألف درهم من غلة الدار الأخرى أن لا يعطيه من غلة هذه الدار الأخرى شيئاً وكذلك لو قال وقف هذه الدار على أن تستغل فيعطى فلان من غلتها في كل سنة ألف درهم فإن لم يكن في غلتها وفاء بالألف درهم تم له ألف درهم من غلة داري الأخرى التي وقفها فلم تخرج الدار الأولى غلة أنه يعطى الألف كلها من غلة الدار الأخرى ألا ترى أن رجلاً لو قال على تمام ألف درهم أوقال لفلان على كمال ألف درهم أوقال لفلان على وفاء ألف درهم كان لفلان عليه ألف درهم تامة في الوجوه كلها وكذلك لو أن رجلاً أوصى لرجل بتمام ألف درهم أو أوصى له بكمال ألف درهم أو أوصى له بوفاء ألف درهم أعطى في هذه الوجوه كلها ألف درهم وكذلك لو أن رجلاً جعل أرضاً له صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً على أن يبدأ فينفق عليها مما يخرج الله تعالى من غلتها في عمارتها وصلاحها نفقة بالمعروف فإن قصرت غلتها عما تحتاج إليه لذلك تم نفقتها من غلة داره التي وقفها فلم تخرج الأرض شيئاً واحتاجت إلى عماره أن الذي يجب أن ينفق على عمارتها النفقة كلها من غلة الدار الأخرى التي وقفها وكذلك لو وقف أرضاً له أخرى فقال ينفق على هذه الأرض في عمارتها مما يخرج الله تعالى من غلتها في كل سنة وما يحتاج إليه لها فإن لم تخرج من غلتها ما يقوم بعمارتها أو لم تخرج شيئاً أنفق على عمارتها من غلة أرضي الأخرى التي وقفها على كذا وكذا فلم تخرج الأرض غلة قال ينفق عليها جميع ما تحتاج إليه من غلة هذه الأرض الأخرى وليس قول الرجل تم النفقة على هذه الأرض من غلة الأرض الأخرى مما يوجب تماماً فقط بل يجب أن ينفق على عمارتها من غلة هذه الأرض الأخرى جميع النفقة التي تحتاج إليها إذا لم تخرج تلك غلة هذا إذا قال يبدأ بالنفقة على هذه الأرض أنفقت الغلة على هذه الأرض فإن بقي شيء من غلتها جعل ذلك في الوجوه التي سماها في كتاب وقفه وإن لم يقل يبدأ بالنفقة على هذه الأرض ولكنه قال ينفق على أرض كذا من غلة هذه الأرض ويعطى فلان كذا وكذا وفلان كذا أقسط ذلك بين القوم المميين على ما سمي لكل إنسان منهم وعلى ما يحتاج إليه بالنفقة



الارض بقدر نفقة الارض فيضرب لها بذلك فما أصاب النفقة جعل في النفقة  
على عمارة تلك الارض قلت فما تقول ان كان ما يصيبها لا يكفي لعمارتها  
ما القول في ذلك قال لا يتفق عليها أكثر مما أصابها من القسط

---

## باب

الرجل يقف الارض على جيرانه

قال أبو بكر ولو أن رجلا جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على فقراء جيرانه ومن بعدهم على المساكين ان الوقف جائز وتكون الغلة لفقراء الجيران على ما قال الواقف قلت ومن الجيران الذين يجري لهم هذا الوقف قال في قول أبي حنيفة رحمه الله الجيران هم الذين يلاصقون دار الواقف وقال أبو حنيفة رحمه الله اذا قال الرجل قد أوصيت بثلاث مالى لجيرانى فهو لجيرانه الملاصقين وكل دار بلزق داره لا يفرقها دار فالوصية لجميع من فيها من السكان وغيرهم عبيدا كانوا أو أحرارا نساء كن أو رجلا ذمة كانوا أو مسلمين بينهم بالسوية قربت الابواب أو بعدت اذا كانوا ملاصقين للدار وهو قول زفر ابن الهذيل وقال زفر أيضا الجيران كل (١) حديد لداره ساكن أو يملك الدار يوم يموت فيصير الثلث بينهم يوم يموت وقال أبو يوسف اذا أوصى لفقراء جيرانه فان الجيران أهل المحلة الذين تجمعهم محلة واحدة أو يجمعهم مسجد وان جمعهم محلة وتفرقوا في مسجدين فهى محلة واحدة بعد أن يكون المسجدان صغيرين متقاربين فاذا تباعد ما بينهما وكان مسجد عظيم جامع فكل أهل مسجد جيران دون الآخرين وأما الامصار التى فيها القبائل فالجيران على الانفاذ دون القبائل العظام وان كان أكثر أهلها من قبائل شتى غير أن الفخذ التى فيها الدور تجمعهم فهؤلاء جيران

مطلب  
يسير الجيران في  
وقف عليهم

مطلب

نسر ق بين جار  
سفعة والجار  
نى يستحق في  
وصية على  
جيران

(١) يقال فلان حديد فلان اذا كانت أرضه الى جنب أرضه كذا فى الصحاح

كتبه مصححه

الموصى من الملائقين وغيرهم فيجعل أهل المحلة الذين فيهم الموصى والملائقين السكان ممن يملك في تلك المحلة وغيرها شركاء في الوصية الاقربين والابعدين في ذلك سواء والكافر والمسلم والصبي والمرأة في ذلك سواء وليس للمالك في ذلك شيء وكذلك المدبرون وأمهات الاولاد والمكاتبون فهم في الوصية اذا كانوا سكانا في المحلة وفيها قول آخر أن الجيران هم الذين يجمعهم مسجد المحلة وقد روى عن علي رضي الله عنه أنه قال لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد فقيل يا أمير المؤمنين ومن جار المسجد قال من أسمع المنادى الوسط من الاصوات قلت فمن يدخل في الجيران هل يدخل فيهم الاحرار كلهم من أهل الاسلام وأهل الذمة قال نعم ويدخل فيهم المكاتبون والنساء والصبيان ولا يدخل فيهم عبيد الجيران قلت فمن انتقل من جيران الواقف بعد الوقف أو استغنى قال لا يكون له شيء من الوقف وانما أنظر الى من كان جار الواقف وكان فقيرا يوم القصة قلت ولم لا تنتظر الى حالهم يوم مجيء الغلة فيكونون قد استحقوها عند مجيئها فمن استغنى يوم مجيء الغلة أعطيته سهمه من الوقف وكذلك من انتقل عن جواره قال لو أتى قطرت الى ذلك كنت أعطى منهم الاغنياء والواقف انما جعل الغلة للفقراء وكذلك من انتقل عن جواره ثم حضر قسمة الغلة وهو في جوار قوم آخرين فلو أعطيته من الغلة كنت قد أعطيت غير جيران الواقف قلت فان كان بعضهم أصحاب الدور وبعضهم سكانا هل يفضل أصحاب الدور على السكان قال أصحاب الدور والسكان في ذلك سواء وانما تقسم الغلة على عدد الرؤس لا يفضل بعضهم على بعض قلت أرأيت ان انتقل الواقف بعد أن وقف الوقف على الجوار الذي كان فيه قال فالغلة لجيرانه الذين يكونون جيرانه يوم تقع القصة قلت فان كان وقف هذا الوقف ثم انتقل الى داره أخرى فلم يزل فيها حتى مات قال فالغلة لجيران الدار التي انتقل اليها ومات فيها قلت فان كان هذا الرجل ساكنا في جوار قوم ليسب الدار له قال لها سواء كانت الدار له أو كان ساكنا الوقف جائز على جيرانه قلت وكذلك

لو انتقل الى بلد غير البلد الذى وقف الوقف وهو فيه **قال** انما أنظر الى جواره الذى يكون فيه يوم تقع القسمة أو الى جيرانه الذين انتقل اليهم ان كان حيا فان كان قد مات بجيرانه جيران الدار التى مات فيها **قلت** فان كان خرج حيا أو خرج لتجارة أو غازيا مات في وجهه ذلك **قال** فالغلة لجيران داره التى وقف الوقف وهو فيها **قلت** فان كان وقف الوقف على فقراء جيرانه ثم مات فانتقل ورثته عن ذلك الجوار أو باعوا تلك الدار وانتقلوا الى ناحية أخرى **قال** فالغلة لجيران الدار التى مات فيها **قلت** فان كان له داران له في كل واحدة أهل **قال** تكون الغلة لجيران الدارين جميعا **قلت** فان كان وقف الواقف ينفد له دار هو فيها ساكن ينفد له دار أخرى بالكوفة له فيها أهل وحشم لمن تكون غلة الوقف **قال** لجيران الدارين جيران الدار التى ينفد وجيران الدار التى بالكوفة **قلت** فان كان لما مرض حوله ابن له الى محلة أخرى أو قرابة له مات عندهم **قال** الغلة لجيرانه الاولين وليس هذا كانتقاله عنهم وانما هو بمنزلة الزائر لهم **قلت** أرايت ان كان له اخوة فقراء وهم جيرانه وأنحوث **قال** يعطون من غلة الوقف **قلت** فما تقول في ولده وولد ولده ان كانوا فقراء وكانوا جيرانه **قال** لا أعطيهم من الغلة شيئا لان هؤلاء يخرجون من حد الجوار ولا يقال لولد الرجل ولد ولده جيرانه وكذلك أبوه وجده وامراته ومن كان مثلهم **قلت** أرايت امرأة لها دار تسكنها في محلة فتزوجها رجل ونقلها اليه الى محلة أخرى فوقفت وفقا على جيرانها **قال** فالغلة لجيران دار زوجها لانها قد انتقلت عن ذلك الجوار وكذلك رجل له دار يسكنها فتزوج امرأة وانتقل اليها فوقفت وفقا فالغلة لجيران دار امرأته دون جيرانه الذين كان بين أظهرهم **قلت** فان كان رجل من جيران هذا الواقف له منزل آخر في محلة أخرى هل يعطى من غلة هذا الوقف **قال** نعم **قلت** أرايت ان وقف هذا الواقف ثم ان قوما من محلتين ادعى هؤلاء أنهم جيرانه وادعى هؤلاء الآخرون أنهم جيرانه هل يسئل الواقف عن جيرانه من هم وهل يقبل قوله

في ذلك قال القول قول الواقف فمن أقر الواقف أنهم جيرانه كانت غلة الوقف لهم قلت فان كان الواقف قد مات (١) قال يكلف القوم جميعا إقامة البيعة فمن أقام منهم البيعة عليه كان الوقف عليهم قلت فان كان رجل من جيران الواقف معروف الجوار ادعى أنه فقير قال ان كان فقيرا لا يعرف كلف أن يقيم البيعة على فقره والله تعالى أعلم

---

(١) قوله قد مات زاد هلال ولم يدر من جيرانه وقوله إقامة البيعة أى على المنزل الذي مات فيه ليكون جيرانه يوم موتهم الموقوف عليهم . كتبه مصححه

## باب

اقرار الرجل بارض في يديه أنها وقف والاقرار في المرض

قال أبو بكر رحمه الله في رجل في يديه أرض أقر في صحته أنها صدقة موقوفة على أشياء سماها ووصف سبلها ان ذلك جائز وتكون غلة الوقف مصرورة في الوجوه التي سماها المقر قلت فان أقر أنها موقوفة وسكت ثم قال بعد ذلك هي موقوفة على أشياء وصفها وفي سبل ذكرها بعد اقراره بالوقف قال فذلك جائز والقول قوله فيما يقربه من ذلك قلت ولم قبلت قوله قال من قبل أن الارض في يده ومن كان في يده شيء فان قوله يقبل فيه قلت فمن الواقف لها قال لا أدري من الواقف لها وانما أصدقه على ما في يده وأزعمه ذلك قلت فان قال بعد ذلك أنا وقفها على هذه الوجوه والسبل قال القول قوله في ذلك الا أن تأتي بينة تشهد على خلاف ما قال فان جاءت بينة فشهدت على شيء كان الحكم في ذلك على ما شهد عليه الشهود قلت أرأيت ان أقر أن هذه الارض التي في يده صدقة موقوفة عليه وعلى ولده وولد ولده ونسله ماتناسلوا ومن بعدهم على المساكين قال أقبل قوله في ذلك ولا أبجعه الواقف لها من قبل أن أمور الناس تجري على أن الوقف يكون عليهم من غيرهم قلت فما تقول ان أقر فقال هذه الارض صدقة موقوفة على المساكين ثم قال بعد ذلك هي موقوفة على قوم باعيلتهم سماهم قال لا أقبل قوله الثاني وأجعل غلتها للمساكين قلت فما تقول ان كان قال أولا هذه الارض صدقة موقوفة على ولحي ولحي ونسلي ثم من بعدهم على المساكين أليس القول قوله في ذلك قال بلى قلت فان جاء قوم يدعون أنها وقف عليهم دونه ودون ولده ونسله فأقر بذلك قال أما اقراره على نفسه في حصته فهو جائز وتكون حصته من غلة هذا الوقف للقوم الذين أقر لهم به وأما حصص ولده ونسله وعقبه فإنه لا يصدق عليهم قلت فما تحكم لهؤلاء القوم الذين أقر لهم ولده ونسله مجهولون لان

النسل لم يأت بعد قال أنظر الى الغلة فإذا جاءت أقسطها عليه وعلى كل من كان موجودا من ولده ونسله بما أصابه من ذلك جعلته للقوم الذين أقر لهم به قلت فان مات هذا المقر والارض في يده قال يبطل اقراره الذي أقر به لهؤلاء القوم من قبل أنه إنما يقبل اقراره على نفسه فإذا مات بطل ذلك وسقط سهمه من الوقف وكانت الغلة لولده ونسله ثم من بعدهم على المساكين قلت فان كان أقر في صحته بارض في يده أنها صدقة موقوفة في وجوه سماها أليس تقبل قوله في ذلك قال بلى قلت فولاية هذه الصدقة لمن تكون قال أقرها في يده ويكون هو القيم بها ولا أخرجها من يده قلت فان أقر أنها وقف على المساكين هل تقرها في يده وليس هو موصفا لها قال فانا كان كما تقول أخرجتها من يده وجعلتها الى من يقوم بها قلت فان أقر أن هذه الارض كانت لفلان رجل سماه معروف وأن ذلك الرجل وقفها في وجوه سماها وجعله القيم بامرها والمفروق لغلتها في الوجوه المسبلة فيها قال ان كان الرجل الذي أقر بأنه وقفها حيا كان القول قوله ان أقر بمثل ما أقر به هذا الذي هي في يده وان أنكر ذلك كان القول قوله وكان له أن يأخذها من يدي المقر وان كان الرجل ميتا وله ورثة فالتقول قول الورثة في ذلك وان لم يكن له ورثة لم أخرج الارض من يدي المقر قلت فلم لا تجعلها لبيت المال ويبطل اقراره لأنه قد نسبها الى مالك لها فلما لم نجد لذلك المالك وارثا جعلناها لبيت المال قال لان القياس أن يقبل قوله فيما في يديه حتى يصح خلاف ذلك وكذلك لومى رجلا مجهولا لا يعرف فقال كانت هذه الارض له فوقفها على هذه الوجوه فان القول قوله قلت وكذلك لو قال هذه الارض كانت لوالدي فوقفها على وعلى جميع ولده وولد ولده ونسله ومن بعدنا على المساكين قال ان لم يكن لوالده وارث غيره فالتقول قوله وتكون الارض موقوفة على ما قال وان كان لوالده وارث غيره فاقروا بمثل ما أقر به فذلك جائز وان جحدوا ذلك كان القول قولهم وكانت حصة هذا المقر من هذه الارض موقوفة على ما أقر به قلت فان قال هذه الارض وقفها والدي على

الفقراء والمساكين وجعل ولايتها التي وليس له وارث غيره **قال** يلزمه ما أقر به من ذلك **قلت** ويقبل قوله في الولاية **قال** أما في الاستحسان فتقوله مقبول وليس الاقرار بالولاية مثل اقراره بالوقف هو مقبول على ما في يده وأما ما يدعى من الولاية فهو شيء آخر ليس ذلك من الوقف ولكننا نستحسن أن نقر الأرض في يده إذا كان موضعاً للقيام بها (١) ولو أقر أن يجلا أجنبيا (٢) وقف هذه الأرض على المساكين أو على وجوه سماها وجعل ولايتها اليه **قال** القياس أن لا يقبل قوله في الولاية **قلت** فإذا لم ينسب الوقف إلى أحد وقال هي وقف في يدي على كذا وكذا ولايتها التي **قال** جازت اقراره بالوقف بذلك وأقررتها في يده وأما إذا نسب الوقف إلى إنسان صدقته على اقراره بالوقف ولم أقبل قوله في الولاية **قلت** فما تقول في رجل قال في يدي أرض لفلان بن فلان ودبعة أو قال أجنبيا أو قال وكنتي بها وبجارتها أو قال في يدي هذه الأرض لهذا الصبي اليتيم أو قال أوصى التي والده هل ينبغي للقاضي أن يتعرض له فيها ويأخذها من يده **قال** لا ينبغي للقاضي أن يتعرض له فيها في يده **قلت** فلم جعلت في الوقف أنه لا يقبل قوله في ولايته **قال** من قبل أنه قد أقر بان الأرض وقف وأنها قد خرجت من ملك صاحبها إلى الوقف ولا مالك لها فان كانت وقفا على المساكين أو على غيرهم فالحاكم أولى بهامنه وهذا الذي أقر بان الأرض التي في يديه ودبعة أو على وكالة أو اجارة لم يقر أنها خرجت من ملك صاحبها لان القاضي لو (٣) عرض فيها وأخرجها من يده فجاء صاحبها فقال أنا وكلته أو قال أنا وأودعته أياها أو أجرته أياها كان القاضي اعترض له في ذلك بغير حق وكان قد حكم على صاحبها بإخراجها من يدي وكيله **قلت**

- (١) الظاهر أن قلت هنا ساقطة من قلم الناسخ لانها مسئلة على حديثها سيأتي جوابها  
(٢) أجنبيا أي غير معروف أما إذا كان معروفا فان القول قول الرجل الذي ينسب الوقف اليه كما تقدم وكما سيأتي كذاها ماش الاصل  
(٣) أي تعرض له فيها وفي نسخة اعترض **قال** في المصباح وما عرضت له بسوء أي ما تعرضت إليه كنيته مصححه



واقتراره بأن هذه الارض في يده وقف من فلان أو قال وقف عن فلان سواء (١) قال قوله وقف من فلان يدل على أن فلانا وقفها وقوله وقف عن فلان يحتمل أن يكون وقفها ويحتمل أن يكون الواقف لها غيره قلت فان أقر أن هذه الارض وقف في يده على أن يصرف غلتها فيما رأى من الوجوه والسبل قال اقتراره بذلك جائز وهي في يديه على ما أقربه قلت أرأيت ان قال هذه الارض في يدي وقف على ولد زيد وولد ولده ونسله وعقبه أبدا ماتنا سلوا على أن لي ولايتها وعلى أن لي أن أخرج منها من رأيت اخراجه وأدخل فيها من رأيت ادخاله وأنقص منها من رأيت نقصانه وأزيد فيها من رأيت زيادته وعلى أن لي الاستبدال بهذا الوقف ما رأيت من الارضين والعقد والعقارات وهذا كله موصول أوله بأسخره ولم ينسبها الى الواقف وقفها قال فاقترار جائز قلت فان حضر ولد زيد فقالوا قد أقر هذا الرجل بأن هذه الارض وقف علينا وعلى أولادنا ونسلنا وادعى أن له أن يدخل فيها من رأى ويخرج من شاء وينقص ويزيد وأن له أن يستبدل بهذا الوقف وليس له من هذا الشرط شيء قال اذا كان الاقرار بذلك متصلا فالقول قوله فيما أقربه ألا ترى أنه لو قال هذه الارض في يدي موقوفة على ولد زيد وولد ولده ونسله عشر سنين ومن بعد عشر سنين فهي وقف على ولد عمرو ونسله وولد ولده أبدا ما بقي منهم أحد ومن بعدهم على المساكين أن اقتراره بذلك جائز وتكون هذه الارض موقوفة على ولد زيد وولد ولده ونسله عشر سنين ثم من بعدهم على ولد عمرو وولد ولده ونسله أبدا ومن بعدهم على المساكين من قبل أنه انما وقف هذه الارض على هذه

(١) لم يذكر الخشاف حكم قوله وقف عن فلان ولا أنها مساوية فيه لقوله وقف من فلان أو مخالفة وعبرة هلال تفيد أنها مساوية في الحكم وان اختلفا في المعنى ونصها قلت أرأيت لو قال هذه الارض صدقة موقوفة عن فلان رجل غريب و الارض في يدي المبرر وليست ينتمون بين فلان قرابة قال هذا والا لسواء وهي موقوفة على ما فسرت لك قلت وبفضل بين قوله عن فلان وقوله من فلان قال هما مقتران على ما فسرت لك  
٥١ . كتيبه مصححه

الشروط التي أقررت بها فان قبلت قولي في أنها وقف فهي وقف على ما سميت  
**قلت** أقبل قوله اذا كان الشيء في يده ولم ينسب ذلك الى أحد **قلت** فان كان  
نسب الوقف الى رجل معروف وذكر هذه الشروط **قال** القول قول الرجل  
الذي ينسب الوقف اليه ان كان حيا وان كان ميتا فالقول قول وارثه في ذلك  
**قلت** فان كان أقر بالوقف ولم ينسب ذلك الى أحد وقد أقر بالشروط فيها ثم قال بعد  
ذلك فلان وقفها **قال** لا أصدقه في ذلك لان فلانا ان حضر فحدد الوقف كان  
القول قوله فاذا أقر بعد اقراره بشيء يجوز أن يكون فيه بطلان لم أقبل قوله  
الثاني من قبل أن الارض قد صارت موقوفة بالاقرار الاول واذا أقر أن رجلا  
معروفا دفع هذه الارض اليه وقال هي موقوفة على وجوه سماها لم أقبل قوله  
انها وقف من قبل أنه قد أقر أن الذي دفعها اليه رجل معروف وكذلك لو أقر  
أن فلانا القاضي دفعها اليه وجعل ولايتها اليه وأنه وقفها على كذا وكذا لم أقبل  
قوله في ولايتها ولا أنها وقف على الوجوه التي سماها والقول في ذلك قول القاضي  
**قلت** فان كان هذا القاضي الذي دفع هذه الارض الى هذا الرجل قد مات  
ما الوجه في غلتهما **قال** يتأني القاضي الذي يرفع ذلك اليه ويتلوم فان صح  
عنده من أمرها شيء عمل به وان لم يصح عنده شيء غير ما أقر به هذا الرجل فانه في  
الاستحسان ان قبل قول هذا الرجل وأنفذ غلتهما في الوجوه التي أقر بها فلا بأس  
وكذلك حال الوقوف المتقدمة السبيل فيها أن ينظر الى ما يجده من رسومها في  
دواوين القضاة وينفذ غلتهما على ذلك فان لم يكن لها رسوم تأني فيها ولم يجعل  
فان طال أمرها ولم يقف من ذلك على شيء إلا قوما يقولون انها وقف عليهم وليس  
لهم منازع ولا دافع عن ذلك ففي الاستحسان أن لا يدعها خربة ولكن ينظر  
في ذلك بما فيه الصلاح فيفضيه عليه **قلت** فان أقر الذي في يده هذه الارض أن  
القاضي كان دفعها اليه وقال هي لفلان بن فلان اليتيم **قال** الذي يجب في ذلك أن  
يتأني القاضي في هذه الارض فان صح عنده شيء عمل به وان لم يصح عنده شيء غير  
ما أقر به هذا الرجل لليتيم أنفذ ذلك وأمضاء على ما أقر به **قلت** فان أقر هذا

مطلب  
يتم في الوقوف  
قائمة أن ينظر  
الى ما يوجد  
رسومها في  
دواوين القضاة

الرجل أن في يده مالا دفعه اليه قاض كان قبل هذا أوقال هذا المال وديعة في  
يدى لفلان اليتيم هل يقبل هذا القاضى قوله في ذلك **قال** نعم يقبل قوله في  
ذلك ويكون المال لليتيم على ما أقربه ألا ترى أنه لو قال أقرضنى القاضى الميت  
أو المعزول عشرة آلاف درهم وقال هى لفلان هذا اليتيم أنى أقبل قوله وألزمه  
أقراره وأحكم عليه بالمال لليتيم **قلت** فما الفرق بين المال والارض **قال**  
هما مفترقان فان الارض هى شئ واحد قائم بعينه فانما حكمت بقوله وهو يقول  
دفعه الى فلان القاضى فقد حكمت فى الاصل الذى فى يده وانما يقوم عندى  
بمنزلة الشاهد فيها أقربه من ذلك وأما المال فهو دين عليه وفى ذمته انما هو شئ  
يخرجه من ماله فيؤديه فقوله فيه مقبول ألا ترى أن الوديعة فى المال الذى أقرأنه  
القاضى أودعه اياه هو بمنزلة الارض لانه شئ بعينه يقول دفعه اليه القاضى  
فالتقياس فى ذلك أن القول قول القاضى فيه **قلت** أرايت ولد رجل فى أبيه  
أرض أقرأوا أن أباهم وقفها على وجوه سموها **قال** يقبل أقاويلهم وينفذ  
ما أقرأوا به **قلت** فان أقرأوا أن أباهم وقف هذه الارض فسمى بعضهم وجوها  
وسمى بعضهم جزوها غير ذلك **قال** تكون حصص كل فريق منهم فيها  
أقرأوا به من ذلك **قلت** فان أقر بعضهم أنها وقف على كذا وجدد بعضهم ذلك  
**قال** تكون حصص من أقر منهم بالوقف وقفها على ما أقرأوا به وتكون حصص  
الباقين مطلقة لهم **قلت** فكيف قسمة غلة ما يكون منها وقفها **قال** تقسم  
فى الوجوه التى أقرأوا بها **قلت** فان كانوا أقرأوا أن أباهم جعل هذه الارض  
وقفها عليهم وعلى أولادهم ونسلهم أبدا ماتنا سوا **قال** تقسم غلة حصص هؤلاء  
على من أقرأوا أن ذلك وقف عليه **قلت** فمن أنكرك ذلك هل يكون له من غلة  
حصص هؤلاء شئ **قال** لا **قلت** ولم لا تجعل لهم من غلة حصص هؤلاء  
بقدر ما يصيبهم لان أولئك الذين أقرأوا بالوقف أقرأوا أنه وقف عليهم وعلى هؤلاء  
الجالدين **قال** ألا ترى أن رجلا لو ترك ابنين وفى أيههما أرض فقال أحدهما  
وقفها أبونا علينا وقال الآخر لم يقفها أن حصه الجاحد من هذه الارض ملكه

وان حصّة المقر تكون وقفاً عليه ولا يكون للجلحد من غلة النصف شئ من قبل ان قول الجاحد لم يقف أبونا هذه الارض بمنزلة قوله لأقبل هذا الوقف قلت فان كان أحدهما قال وقف والدنا هذه الارض علينا وعلى أولادنا ونسلنا أبداً ماتنا سلوا فإذا انقرضوا فهي وقف على المساكين وجحد الآخر ذلك قال تكون حصّة المقر وهي النصف وقفاً على ما أقر به وتكون حصّة الجاحد مطلقة له قلت فما تقول في ولد الجاحد للوقف ان جاءوا يطلبون حصصهم من غلة النصف الذى فى يديهم قال ينظر فان كان والدهم فى الحياة وهو مقيم على الإنكار وولده هؤلاء يطلبون ما يصيبهم من غلة ما فى يديهم من هذه الارض ويقرون بالوقف ويدعونه فانه يحكم لهم بحصصهم من غلة النصف الذى فى يديهم ولا تبطل حقوقهم ولا حقوق من يأتى بعدهم بإنكار والدهم الوقف قلت فان كان والدهم قد مات وصار النصف الذى كان فى يده من هذه الارض فى أيديهم قال فان أقروا بالنصف صارت الارض كلها وقفاً على ما يجمعون عليه من ذلك وان أنكروا الوقف فلاحق لهم فيها فى يديهم وعهم وان كان والدهم قد استهلك النصف الذى كان فى يده من هذه الارض دخلوا مع عهم فى غلة ما فى يديه اذا ادعوا الوقف قلت فان كانوا ادعوا الوقف فى حياة والدهم ثم مات والدهم فصار النصف الذى كان فى يديه فى أيديهم فأنكروا بعد ذلك قال يلزمهم اقرارهم بالوقف وتجعل الارض كلها وقفاً على ما كانوا أقروا به ولو لم يكونوا ادعوا الوقف فى حياة والدهم حتى مات فصار النصف الذى كان فى يديهم والدهم فى أيديهم ثم ادعى بعضهم الوقف وبعضهم ينكر فانه ينظر الى نصيب من ادعى منهم الوقف فيضم ذلك الى النصف الذى فى يديهم عهم ثم يقسم غلة ذلك بينهم على ما أقروا به وأما نصيب من أنكروا منهم الوقف فهو مطلق له قلت أرايت ان شهد شاهدان على اقرار النصف فى يديه الارض أنها صدقة موقوفة على ولد زيد ونسله أبداً ماتنا سلوا وشهد شاهدان آخران أنها صدقة موقوفة على ولد عمرو ونسله أبداً ماتنا سلوا قال ان كانت اليتيمان وقتنا وقتنا فالارض موقوفة على أصحاب الوقت الاول

وان لم توقت البيتان فان الحاكم يحكم لاصحاب البيتين جميعا ويجعل نصف الارض موقوفة على ولد زيد ونصفها موقوفة على ولد عمرو فمن مات من ولد زيد فنصيبه من الغلة راجع الى اصحابه وكذلك حال ولد عمرو قلت فان مات ولد زيد جميعا قال تكون الارض كلها موقوفة على ولد عمرو وكذلك ان مات ولد عمرو ونسله كانت غلة الوقف لولد زيد قلت ولم قلت هذا وانما كنت جعلت لولد كل واحد منهما النصف قال انما قضيت لولد زيد بجميع الارض وقفا عليهم وقضيت لولد عمرو بمنزل ذلك ولكن المخاضة اوجبت لكل واحد منهما النصف فاذا مات أحد الفريقين ردت حصته الى الفريق الآخر قلت ارايت ان كان زيد مات وترك أرضا وترك ابنين فأقر أحدهما ان أباهما وقف هذه الارض في صحته عليه وعلى أخيه وعلى أولاد كل واحد منهما ونسله أبدا وأنكر الآخر ذلك أليس يكون نصف هذه الارض موقوفا على ما أقر به المقر منهما ويكون النصف الآخر مطلقا لابن المنكر للوقف قال بلى قلت فان باع المنكر النصف الذي في يده من هذه الارض وأخرجه من ملكه بوجه من الوجوه ثم رجع بعد ذلك الى تصديق أخيه قال ان صدقه المشتري في ذلك انتقض البيع الذي كان بينهما ورد النصف ورجع عليه بالثمن وكانت الارض كلها موقوفة على ما أقر به وان أنكر المشتري ذلك فعلى الابن البائع قيمة النصف الذي باع يشتري به أرض فتكون وقفا مع النصف الذي في يدي الابن المقر على ما أقر به من ذلك قلت ارايت رجلا في يديه أرض أقر رجلين فقال هذه الارض صدقة موقوفة عليكما وعلى أولادكما ونسلكما أبدا ما تناسلوا وهو من بعد ذلك على الساكنين فصدقه أحد الرجلين في ذلك وأنكر الآخر وقال ليست بوقف علينا قال يكون نصف الارض موقوفا على المصدق منهما على ما أقر به المقر وتكون غلة النصف الآخر للساكنين قلت فان رجع بعد ذلك المنكر الى تصديق المقر فقال هذه الارض وقف علينا على ما أقررت به قال تكون غلة النصف الذي كان على الساكنين مردودة على الراجع الى التصديق وعلى ولده

مطلب  
بر ذواليد بارض  
ها ملك فلان فلم  
صدقه ثم رجع الى  
مديقه

ونسله فاذا انقضوا كانت على المساكين قلت أليس من قول أصحابنا أن رجلا لو أقر بارض في يديه لرجل فقال هذه الارض لك فقال المقر له ليست هذه الارض لي ثم رجع بعد ذلك الى تصديق المقر فقال هذه الارض أرضي أنها لا تكون له الا أن يقر المقر ثانيا له بالارض قال بلى قلت فما الفرق بين هذا وبين الوقف قال من قبل أن الوقف لما أقر به المقر أنه وقف لم يصير ملكا لاحد بانكار المنكر لذلك فلما رجع المنكر الى تصديق المقر رجعت الغلة اليه والمقر بالارض لما أنكر المقر له ذلك عادت الارض الى ملك صاحبها فلا تصير للمقر له الا باقرار ثان قلت أرأيت رجلا أقر أن الارض التي في يدي زيد صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ولد فلان بن فلان وولد ولده ونسله وعقبه أبدا ومن بعدهم على المساكين ثم اشتراها وزيد منكر أن تكون الارض وقفاً وأومات زيد فورث هذا المقر هذه الارض قال هو مصدق على نفسه وتكون الارض وقفاً على ما أقر به قلت فان كان زيد ورثته يرثونه مع المقر قال تكون حصه المقر منها وقفاً على ما أقر به الا ترى أن رجلا لو مات وترك ابناً وترك مالا فقال الابن لرجل قد أوصى لك والدي بثلث ماله فقال الرجل ما أوصى لي بشئ ان الوصية لا تبطل وهي موقوفة على الرجل فان رجع الى تصديق الابن أخذ الثلث قلت فلم لا تبطل الوصية بانكار الرجل أن يكون الميت أوصى له بشئ قال من قبل أن الابن انما أقر بشئ فعلمه أبوه فثبت ذلك الفعل فلا يبطل الا ترى أن رجلا لو مات وترك ابناً وترك مالا فأقر الابن لرجل أنه أخوه فقال المقر له لست باخي ثم انه رجع الى تصديق الابن أخذ منه نصف ماله في يديه قال أبو بكر قال الحسن بن زياد وأتوهم أن أبي قد روى ذلك أيضا عن محمد بن الحسن قلت ولو أن رجلا مرضا أقر في مرضه أن هذه الارض التي في يديه وقفها لرجل مالك لها على فلان وفلان وعلى المساكين وابن السبيل ثم مات المقر في مرضه ذلك قال اذا كان فيها وقف لانس باعياهم فهي من جميع مال المقر ويكون للذين وقف عليهم المميين الثلثان من غلة ذلك والثلث للمساكين وابن السبيل ولو أن رجلا أقر في مرضه فقال هذه

مطلب  
سر الوارث أن  
ورثه أوصى بكذا  
يد فلم يصدقه ثم  
جع الى تصديقه

الدرهم دفعها الى رجل وقال تصدق بها أوحج بها عني أو قال ادفعها الى من يغزو بها لم يصدق المقر على أن تكون من جميع ماله ولكنها تكون من ثلثه فان كان له مال تخرج من ثلثه تصدق بها وان لم يكن له مال غير ذلك فانه يتصدق بثلاثها ويكون لورثته ثلثاها **قال** وان قال دفعها الى رجل ولم يسمه وقال هذه الدرهم لفلان فادفعها اليه كان ذلك جائزا وتدفع الى فلان وكذلك لو كانت أرض في يديه فافر في مرضه فقال هذه الأرض دفعها الى رجل ولم يسمه ووقفها على فلان وفلان فهي وقف على مسمى ولاحق لورثته المقر فيها فان قال دفعها الى رجل وقال قد وقفها على أناس باعينهم على فلان وفلان يعطون من غلتها في كل سنة كذا وكذا وللساكين كذا وكذا وفي الغزو كذا وكذا وليس للمقر مال غير تلك الأرض فان الثلثين وقف على القوم الذين سماهم والثلث الباقي يكون لثلاث لورثة المقر وثلثه فيمن سمى من المساكين والغزو وان قال دفعها الى رجل ووقفها على فلان وفلان وعلى ولده وولد ولده ماتناسلوا وفي المساكين والفقراء وابن السبيل وهو أحدهم فليس له شيء ولا لولده ولا لولد ولده ولا لمن لا تجوز شهادته. وينظر الى حصتهم من الثلثين فنضم الى الثلث ثم يخرج ثلث ذلك فيكون فيما أقربيه ويكون الثلثان من ذلك لورثته **قال** أبو بكر رحمه الله هذه المسائل على وجوه فاما ما قال في أول مسألة انه اذا كان في ذلك وقف على قوم باعينهم فان الأرض تكون وقفا من جميع مال المقر فانما ذهب في ذلك الى أنه قد أقربها لقوم باعينهم فجعلها من جميع المال لانه مصدق على مافي يديه ألا ترى أن مريضا لو أقر بارض في يده أودار فقال ان رجلا مالكا لهذه الأرض أو لهذه الدار أقر أنها لفلان هذا أن الذي يجب أن يأمره الحاكم بدفعها الى فلان الى من يقر له بذلك وكذلك قوله ان رجلا وقفها على فلان وفلان أنه مصدق على ذلك وتكون وقفا على القوم الذين أقر أنها وقف عليهم هذا عندنا على أنه وقف صحيح آخره لساكنين أنه قد سمى المساكين فقال وقفها على فلان وفلان وعلى المساكين فيكون لكل واحد من سماهم ويكون لجميع المساكين سهم واحد من قبل أن كل وقف لا يكون

مطلب  
وقف لا يكون  
ره للمساكين  
يجوز

آخيه للمساكين فليس بوقف جائز لان الوقف هو المؤبد الذي لا ينقطع الى يوم  
القيامة الا ان يشترط الواقف أن له أن يبيعه ويستبدل بمثله ما يكون وقفا مكانه  
فان هذا يجوز في قول أبي يوسف \* قال أبو بكر ولو كان المريض أقر في مرضه  
أن رجلا ماله لهد الأرض أعني أرضا في يديه أنه وقفها على الفقراء  
والمساكين لم تكن وقفا من جميع المال ولكنها تصير وقفا من ثلث مال المقر  
فان كان له مال تخرج من ثلثه كانت وقفا من ثلثه وان لم يكن له مال غيرها كان  
ثلثها وقفا على المساكين وكان ثلثها لورثته لانه لم يقر بانها وقف على انسان  
بعينه وكأنه هو الذي وقفها في مرضه والى هذا ذهب الحسن بن زياد (١) ولو  
كان المريض في مرضه أقر بدراهم في يده فقال دفعها الى رجل وقال لي تصدق  
بها أو حج عني بها أو قال ادفعها الى من يغزو بها عني فان الحسن بن زياد قال  
لا يصدق المقر على أن تكون من جميع المال ولكنها تكون من ثلثه قال فان لم  
يكن له مال غيرها كان ثلثها لورثته ويتصدق بثلثها على المساكين ولو كان انما  
قال في الحج أو في الغزو صرف ثلثها في الحج أو في الغزو قال ولو كان المريض  
قال في مرضه هذه الدراهم دفعها الى رجل ولم يسمه أوقال هي لفلان فانه يصدق  
على ذلك وتدفع الدراهم الى من أقر له بها فقد فرق بين اقراره بها للرجل بعينه  
وبين اقراره بأنه أمره أن يتصدق بها ألا ترى أن مريضا لو أقر بكيس في يده  
فقال هذا الكيس بما فيه لفلان بن فلان أو دعنيته أو لم يقل أو دعنيته أن اقراره  
بذلك جائز ويكون الكيس للقر له ويدفعه اليه وكذلك لو كان مكان الكيس أرض  
فقال المريض ان رجلا وقفها على فلان بن فلان ومن بعده على المساكين كان اقراره  
بذلك جائزا وتكون الأرض موقوفة على ذلك الرجل الذي سماه ومن بعده على  
المساكين وكذلك ان سمي المريض جماعة كان اقراره بذلك جائزا على ما أقر به قال  
أبو بكر والقياس عندنا على قوله الاول أن الأرض تكون موقوفة على فلان مادام

(١) قوله ولو كان المريض في مرضه أقر بدراهم الخ هذه المسئلة والتي بعدها

مكررتان تقدمتا قبل هذا الموضوع بنحو ورقة فليعلم • كتبه مصححه



حيا فاذامان فلان رجع ثلثاها الى وورثته وكان ثلثها وقفا على المساكين قلت ولو  
أقر بارض في يديه أن رجلا لم يسمه وقفها على فلان وفلان يعطيان من غلتها كذا  
وكذا في كل سنة وللمساكين كذا وكذا في كل سنة وفي الغزو وكذا وليس للمقر مال  
غير الارض التي أقر فيها بهذا قال الثلثان منها يكون وقفها على الرجلين اللذين  
سماها ماداما حيين والثلث الباقي يكون ثلثا لورثة المقر والثلث يصرف في  
المساكين وفي الغزو قال أبو بكر رحمه الله فقد جعله مصدقا فيما أقربه للمقر لهم  
الذين بأعينهم على قياس ما فسرناه فاما ما كان للمساكين والغزو فانه قدره ثلثي  
ذلك الى الورثة وجعل ثلثه فيما سوى من المساكين والغزو قلت (١) وان قال  
هذه الارض دفعها الى رجل وقال قد وقفها على ولد فلان بن فلان وعلى ولده وولد

ولده أبدا ماتناساوا وهو أحدهم وعلى الفقراء والمساكين قال فليس له شيء من  
غلة هذا الوقف ولا لولده ولا لولد ولده ولكن ينظر الى حصصهم (٢) من ذلك فيضم  
الى الثلث ثم يخرج ثلث ذلك أجمع فينفذ في الفقراء والمساكين والغزو ويكون  
الثلثان منه لورثته قال أبو بكر وهذه المسألة صحيحة على مذهبه من قبل أنه  
ينظر الى كل من سماه فعدهم وعد المقر وولده وولد ولده فيقسم الثلثين عليهم  
جميعا وعزل الثلث من الغلة ثم نظر الى ما يصيب المقر وولده وولد ولده من الثلثين  
فضمه الى الثلث المعزول ثم أخرج الثلث من جميع هذا الذي اجتمع فيجعله في  
الفقراء والمساكين والغزو وجعل الثلثين من ذلك لورثة المقر قال وقد بان لك أن  
الذي أقربه لنفسه وولده وولد ولده فلكانه هو الذي وقف فلم يجوز على نفسه ولا  
على ولده وولد ولده ان كان ذلك وقفا من قبله فضم حصصهم من الثلثين الى  
الثلث وأخرج ثلثي ذلك لورثته وجعل ثلث ذلك في أبواب البر التي سماها  
قلت أرأيت رجلا مريضا في يده أرض فاقر في مرضه أن رجلا وقف هذه  
الارض عليه وعلى ولده وولد ولده ماتناساوا ومن بعدهم على المساكين ثم دفعها

مطلب  
قال رجل في يد  
أرض ان فلان  
دفعها الى علي أ  
وقف على فلان  
ولده وهو أحدهم  
ليس لفلان وولد  
منها شيء

(١) هذه المسألة تقدمت قبل هذا الموضع وأعادها هنا ليعين وجه صحيحها

(٢) قوله من ذلك أي من الثلثين . كتبه مصححه

اليه لم قلت انه لا يكون للفر ولا لولده وولد ولده من الغلة شئ ولم لا يجوز  
اقراره بما في يده ويعمل في ذلك بما أقرب به **قال** من قبل أنه قد أقر أن المالك  
لهذه الارض وقفها وادعى أنه وقفها على نفسه وعلى ولده وولد ولده فلا تقبل  
دعواه بذلك لنفسه ولا لولده وولد ولده **قلت** ولم لا يقبل ذلك منه وليس له  
هنا خصم ولا منازع **قال** لانه لما قال ان رجلا وقفها ودفعها اليه فقد أقر  
بالوقف وأنها صدقة فلما ادعى فيه شئاً لنفسه وجب عليه اثباته والوقف أيضا  
أصله صدقة على المساكين فاذا ادعى شئاً وجب عليه أن يثبت ذلك **قلت**  
فهو أبداً يقبل قوله فيما يقربه لغيره من غلة هذا الوقف **قال** اقراره بذلك لغيره  
ليس هو عندنا بمنزلة دعواه لنفسه من قبل أن كل ما أقرب به الرجل لغيره من هذا  
فانما هو شاهد له بذلك فشهاده على الواقف لغيره جائزة وأما ما يدعيه من ذلك لنفسه  
ولولده فلا يقبل ذلك على الرجل الواقف **قلت** فما تقول في رجل في يديه  
دار أو أرض فقلل هذه الدار وهبها لى رجل أو قال هذه الارض وهبها لى رجل  
فقبضتها منه **قال** هذا لا تعرض له في ذلك من قبل أنه لم يقر لاحد في هذه الدار  
والارض بحق والوقف فيمحق للمساكين **قلت** أرايت هذا الذي الدار أو الارض  
في يديه لو قال في صحته ان رجلا وقفها على قوم باعيا منهم أو قال على هؤلاء القوم  
لقوم سماهم وعلى الفقراء والمساكين أو قال وقفها ذلك الرجل على وعلى ولدى وولد  
ولدى أبدا ما تناسلوا **قال** اذا أقر بذلك لقوم باعيا منهم والفقراء والمساكين كان  
الوقف جائزا وكانت الغلة للقوم الذين سماهم على عددهم ويكون للفقراء  
والمساكين سهمان هذا على ما روى محمد بن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله  
في الفقراء والمساكين ان لهم سهمين وأما على قول الحسن بن زياد فان للفقراء  
والمساكين سهما واحدا وأما اذا قال وقف ذلك على وعلى ولدى وولد ولدى  
ونسلى أبدا ما تناسلوا وهذا القول في الصحة فالقياس في ذلك واحد في الصحة  
- قال ذلك أو في المرض والجواب فيها واحد **قلت** ولم لا يكون هذا بمنزلة  
وقفه اذا قال قد وقفت هذه الارض على نفسي وعلى ولدى وولد ولدى ونسلى أبدا

مطلب

يتعرض لئى يد  
لى أرض أقرباته  
عنها له رجل

ما تناسلوا فيبطل الوقف على نفسه ويجوز في ولده وولد ولده ونسله **قال** يجب على ما قال أن يبطل سهمه من ذلك وتكون سهام ولده وولد ولده ونسله لهم ويكون آخر ذلك للمساكين اذا كان قد جعله على هذا **قلت** وكيف تقسم هذا وولد الولد والنسل لم يخلق بعد **قال** ينظر الى من كان منهم مخلوقا عند القسمة فيحصون ويدخل هو معه فينظر الى سهمه من ذلك فيبطل ويجوز سهام من بقي **قلت** فان كان قوم منهم أحياء حين طلعت الغلة وقبل أن تدرك ثم مات بعضهم بعد أن طلعت الغلة وقبل وقت القسمة **قال** يكون سهم من كان منهم حيا حين طلعت الغلة ثم مات قبل القسمة لورثته وكذلك يكون الحال في ذلك في كل سنة يعمل فيه على هذا **قلت** أليس من قول أصحابنا أن كل من في يده أرض أو دار أو غير ذلك كائنا ما كان أنه اذا أقر في ذلك بشيء جاز اقراره **قال** بلى **قلت** فلم لا تقبل قول هذا المقر فيما أقر به من هذا الوقف **قال** من قبل أن هذا المقر قد أقر أن هذا الشيء قد كان لماك غيره ثم ادعى فيه ما ادعى لنفسه من الوقف فنصدقه على نفسه بأن ملك هذا الشيء كان لغيره ولا تقبل دعواه فيها يدعى لنفسه من ذلك **قلت** أرأيت لو قال هذه الأرض كانت لرجل يملكها فوهبها لي وقبضتها أنا تقبل قوله **قال** بلى هذا يقول قد ملكها والذي أقر أنها وقف وادعى أن الوقف عليه وعلى ولده ونسله قد أقر بأن أصل الوقف للمساكين لان الوقوف كلها انما هي لله تبارك وتعالى ألا ترى أنه انما يفتح كلامه في الوقف بأن يقول هذا ما تصدق به فلان ووقفه فانما الصدقات للمساكين وكذلك أيضا انما يختم الوقف بأن يقول فانما اتعرض أهل هذا الوقف كانت غلته للمساكين أبدا وكل وقف لا يكون آخره للمساكين فانه يبطل ويكون ميراثا بين ورثة الواقف **قلت** أرأيت أن هذا المقر لو كانت في يديه أرض فقال هذه الأرض استأجرتها من رجل يملكها هل كنت تتعرض له **قال** لا **قلت** فلم لا يكون اقراره بالوقف مثل اقراره بالاجارة **قال** من قبل ان اقراره بأنه استأجرها من رجل يملكها لم يقر فيها بحق لاحد والمقر بالوقف

مطلب  
لو قال ذو يد هذه  
الأرض لرجل  
استأجرتها منه  
لا يتعرض له

قد أقر بذلك المساكين فلما حكم أن يعترض فيما أقرب به للمساكين فإن كان موضعه  
والا أخرجه من يده وصيره الى من يثق به وقد قال بعض أهل العلم لو أن رجلاً  
قال أرضي هذه صدقة موقوفة ولم يقل غير هذا انها تكون وقفاً على المساكين بقوله  
صدقة موقوفة لان الصدقات انما هي على هذا قلت فان اشترط في الوقف شيئاً  
بعد قوله صدقة موقوفة فذلك جائز على ما اشترطه مثل قوله صدقة موقوفة على زيد  
وعلى ولده وولد ولده وأولاد أولادهم أبداً ما تناسلوا قال هذا جائز وتكون  
هذه الارض موقوفة على زيد وعلى ولده وولد ولده ونسله على ما اشترط الواقف  
فاذا انقرض ولده ونسله ولم يبق منهم أحد كانت موقوفة على المساكين بقوله في  
صدر هذا الكتاب صدقة موقوفة وان لم يذكر أنها في المساكين فالكلام الاول يميز  
ويغني عن ذلك

## باب

## الولاية في الوقف

قلت أرأيت رجلا وقف أرضا على وجوه سماها وأخرجها من يده إلى رجل وقال قد وليتكم هذا الوقف ثم مات الواقف هل يكون هذا الرجل وصيا في هذا الوقف قال لا وإنما إليه ولايتها في حياته فإذا مات الواقف لم يكن لهذا الرجل ولايتها بعد موته إلا أن يقول الواقف قد وليتكم أمرها في حياتي وبعد وفاتي فيكون وصيا فيها بعد وفاته ويكون وكيلها فيها في حياته قلت فإن قال قد وكلتكم بصدقتي هذه في حياتي وبعد وفاتي قال هذا جائز وهو وكيل فيها في حياة الواقف وصي فيها بعد وفاته قلت فيكون وكيلها فيها في الحياة ويكون وصيا فيها بعد الممات بقوله قد وكلتكم فيها في حياتي وبعد وفاتي قال نعم لأن قوله قد جعلتكم وكيلًا في حياتي وبعد وفاتي فأنما قصد إلى الولاية فيها بعد وفاته قلت فإن قال له قد جعلتكم وصيا فيها في حياتي وبعد وفاتي قال القياس أن يكون فيها وصيا بعد وفاته ولا يكون وكيلًا فيها في حياته وفي الاستحسان يكون وكيلًا فيها في الحياة ويكون وصيا فيها بعد وفاته قلت

أرأيت إذا جعل ولايتها بعد وفاته إلى رجلين فقبل أحدهما ذلك ولم يقبل الآخر جعل ولاية وقفه لرجلين فقبل أحدهما دون

كان الذي قبل موضعا لذلك عند القاضي فقوض القاضي ذلك إليه فهو جائز الآخر

قلت أرأيت إن قال الواقف قد جعلت ولاية صدقتي هذه إلى فلان هذا في حياتي وبعد وفاتي إلى أن يدرك ابني فلان فإذا أدرك كان شريكا لفلان في ولايتها في حياتي وبعد وفاتي فإن الحسن بن زياد روى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال لا يجوز ما جعل إلى ابنه من ذلك وقال أبو يوسف هو جائز على ما جعله قلت وكذلك إن قال فإذا أدرك ابني فلان قاله ولاية صدقتي هذه في حياتي وبعد وفاتي دون فلان قال فذلك جائز في قول أبي يوسف قلت أرأيت رجلا إذا

مطلب  
وقف وقفاً لم يول  
عليه أحداً

وقف وقفاً ولم يجعل ولايته الى أحد قال ولايته اليه يتولى ذلك هو بنفسه ويؤليه في حياته وبعد وفاته من رأى ألا ترى أن رجلاً لو ولّى رجلاً وقفه في حياته وبعد وفاته كان له أن يعزله عن ذلك قال نعم ويجعل ولايته الى غيره قلت فيكون له هذا وإن لم يشترطه في عقدة الوقف قال نعم له ذلك قلت فان أوصى الى رجل أن يشتري أرضاً بعد وفاته بمال سماه ويوقفها عنه في وجوه سماها وأشهد على وصيه هذا قال فذلك جائز ولو وصيه أن يشتري أرضاً على ما أوصى به اليه ويوقفها عنه وتكون ولايتها الى وصيه قلت وكذلك لو أوصى الى رجل وأوصى بان يقف أرضاً له بعينها بعد وفاته قال ذلك جائز ويوقف أرضه هذه بعد وفاته وتكون ولايتها الى وصيه قلت وهل لو وصيه أن يوصى بما أوصى به اليه من ذلك الى آخر قال نعم قلت أرايت ان قال في صحته قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً على قوم سماهم ومن بعدهم على المساكين ولم يشترط ولايتها الى أحد فلما حضرته الوفاة أوصى الى رجل ثم مات هل يكون وصيه هذا وصياً في وقفه قال نعم يكون وصياً في جميع أموره وفي هذا الوقف وفي كل وقف وقفه قلت أرايت الاوقف اذا وقف أرضاً له في صحته على قوم باعياهم وفي وجوه سماها وجعل آخرها للمساكين واشترط ولايتها لنفسه وأن له أن يولّيها لغيره قال فذلك جائز قلت فان كان غير مأمون على هذا الوقف يخاف أن يتلفه أو يحدث فيه حدثاً يكون فيه اتلافه قال يخرج القاضى من يده ألا ترى أنه لو منع أهل الوقف ماسمى لهم فطالبوه بذلك أن القاضى يأخذه ويدفع ذلك اليهم بما يصير في يده من غلة الوقف ويلزمه ذلك قلت فان ترك عمارته فلم يعمره وفي يده من غلته ما يمكنه أن يعمره قال يجبره القاضى على عمارته فان فعل والا أخرجه من يده قلت فان وقف أرضه هذه ولم يجعل ولايتها الى أحد حتى مات قال يجعل القاضى لها قيباً يؤليه اياها قلت فان وقف وقفاً وجعل ولايته الى رجل في حياته وبعد وفاته ثم وقف أرضاً له أخرى ولم يجعل ولايتها الى أحد هل يكون والى ذلك الوقف الاول واليا لهذا

مطلب  
لقاضى أخرج  
الوقف من يد  
واقفه اذا كان غير  
مأمون عليه

الوقف الآخر قال لا يكون واليا لهذا الوقف الاخر الا أن يقول أنت وصي  
فإن قال له أنت وصي كان اليه ولاية وقوفه كلها قلت فإن وقف أرضا له  
وجعل ولايتها الى رجل ووقف أرضا له أخرى وجعل ولايتها الى رجل آخر هل  
يشارك واحد منهما صاحبه فيما في يده قال لا لأن كل واحد منهما الى الوقف  
الذى ولاه الواقف قلت أرأيت اذا قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل  
أبدا على وجوه سماها على أن ولايتها في حياتي وبعد وفاتي الى فلان قال  
هذا جائز قلت فهل لهذا الرجل الذى جعل اليه ولايتها أن يوصى بذلك الى  
غيره قال نعم قلت ولم قلت ذلك ولم يقل أنت وصي قال من قبل أنه  
بمثلة الوكيل له في الحياة وبمثلة الوصى في ذلك بعد وفاته قلت فإن أوصى  
بعد ذلك الى رجل آخر فقال فلان وصي هل يكون لو وصيه أن يتولى الوقف مع  
الرجل الذى جعل اليه ولايتها قال نعم يتولى ان الوقف جميعا ويكون الوصى  
وصيا في جميع التركات الباقية الا أن يقول الواقف قد وقف أرضى هذه على  
كذا وكذا وجعلت ولايتها الى فلان وجعلت فلانا وصي في تركتى وجميع  
أمورى فيكون كل واحد منهما وصيا بما جعل اليه من ذلك قلت فإن قال  
قد جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على وجوه سماها وعلى  
أن ولايتها لفلان بن فلان في حياتي وبعد وفاتي وعلى أنه ليس لي اخراجه من  
ولاية هذه الصدقة ولا صرفه عن ذلك قال هذا الشرط باطل وله اخراجه وعزله عن  
ذلك الوقف متى بداله قلت فلو وقف أرضين له كل واحدة منهما على قوم  
بأعيانهم وجعل ولاية كل أرض منهما الى رجل سماه ثم أوصى بعد ذلك بالرجل  
قال فلو وصيه أن يتولى كل وقف وقفه مع الرجل الذى جعل اليه ولاية ذلك  
الوقف قلت فإن أوصى هذا الوصى الى رجل قال فلو وصيه من ذلك مثل الذى  
كان الى الموصى قلت أرأيت ان كان الواقف شرطا أنه ليس لو وصيه أن يوصى  
بما جعل اليه من ذلك الى أحد قال هذا الشرط جائز على ما شرطه الواقف قلت  
وكذلك الى الوقف ان قال الواقف ليس له أن يوصى بذلك الى غيره قال نعم

مطلب

لو جعل لكل من  
وقفه ولها لا يشارك  
أحدهما الاخر

مطلب

ولى على وقفه ولها  
وشرط أنه لا يخرج  
فالشرط باطل

قلت أرأيت ان قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على وجوه سماها على أن ولايتها في حياتي وبعد وفاتي الى أفضل ولدى قال ذلك جائز قلت فان كان ولده في الفضل سواء قال يكون أكبرهم سنا قلت فان قال على أن تكون ولاية هذا الوقف الى الأفضل فالأفضل من ولدى فأبى أفضلهم أن يقبل ذلك (١) قال تكون الولاية الى الذي يليه قلت وكذلك ان تولى ذلك أفضلهم ثمات قال تكون الولاية الى الذي يليه قلت فان كان أفضلهم غير موضع لولاية هذه الصدقة قال يجعل القاضى رجلا يقوم به قلت فان صار بعد ذلك منهم من يصلح للقيام به قال ترد ولاية هذا الوقف اليه قلت فان قال على أن ولاية هذه الصدقة الى الأفضل فالأفضل من ولدى وتولاها أفضلهم ثم صار في ولده من هو أفضل من الذي تولاها قال تكون ولايتها الى هذا الذي صار أفضل من الذي تولاها الاول قلت فان قال على أن ولاية هذه الصدقة الى أفضل ولدى (٢) فكان أفضلهم ليس بموضع ذلك قال يجعل القاضى لهذا الوقف فيما يوليه أمره قلت فان قال الواقف على أن ولاية هذا الوقف الى رجلين من ولدى لا يخرج ذلك عنهم ولم يكن في ولده من يصلح لولاية ذلك قال يجعل القاضى لذلك فيما ولا يلتفت الى قول الواقف لا يخرج ولاية هذا الوقف من ولدى قلت فان قال على أن ولاية هذا الوقف الى اثنين من ولدى ممن يصلح للقيام بذلك وكان فيهم رجل واحد يصلح لذلك وكان فيهم ابنة من بناته تصلح للقيام بذلك قال تكون ولاية هذا الوقف الى ابنة وابنته هذين اللذين يصلحان لذلك لانه قال الى اثنين من ولدى ولم يقل الى رجلين

مطلب  
مرط ولاية وقفه  
أفضل ولده فلم  
كن الأفضل  
وضع الولاية  
يجعل القاضى فيما

(١) قوله قال تكون الولاية الخ عبارة هلال القياس أن يدخل القاضى بيده رجلا ما كان

حيافا ذاما من صارت الولاية الى الذي يليه في الفضل اه وبهذا تعلم ما هنا

(٢) قد تقدمت قريباً هذه المسئلة وجوابها فلعلها هنا مكررة من النسخ . كتبها مصحح



## باب

فى اجارة الوقف

قال أبو بكر رحمه الله ولو أن رجلاً جعل أرضاً له صدقة موقوفة لله أبداً على قوم باعياً منهم وفى وجوه سماها وجعل آخرها للمساكين هل له أن يؤجرها ويدفعها مزارعة قال نعم من قبل أن ولايتها اليه فله أن يعمل فى ذلك ما يبعه الوالى لها قلت فان أجرها بما يتغابن الناس فى مثله من الاجرة قال فالاجارة جائزة قلت وان أجرها سقط من الاجر مالا يتغابن الناس فى مثله قال لا تجوز الاجارة وينبغى للقاضى اذا رفع ذلك اليه أن يبطل الاجارة فان كان الواقف مأموناً وكان ما فعل من هذا على طريق السهو والغفلة فسخ القاضى الاجارة وأقر الارض فى يده وأمره باستغلالها واجارتها ان كان أصلاً والا استقصى بذلك وان كان الواقف غير مأمون أخرجها من يده وصيرها فى يد غيره ممن يوثق بدينه وكذلك ان كان لم يحط من الاجر شيئاً ولكنه أجرها سنين كثيرة ممن يخاف عليها أن تتلف فى يده قال يبطل القاضى الاجارة ويخرجها من يدى المستأجر ويبيعها فى يدى من يثق به قلت وكذلك ائدار الوقف والمستغل هو بهذه المتزلة قال نعم قلت فان أجر الواقف الارض سنة ولم يحط من الاجر شيئاً قال فالاجارة جائزة قلت فله أن يقبض الاجر ويفرقه فى الوجوه التى سبل ذلك فيها قال نعم قلت فان قال قد قبضت الاجر من المستأجر ودفعته الى هؤلاء القوم الذين وقفتم ذلك عليهم وجحد القوم قبض ذلك قال القول قوله ولائى عليه قلت وكذلك ان قال قبضته وضاع منى أو سرق قال القول قوله فى ذلك قلت أرايت ان أجر الوقف سنين معلومة ومات قبل أن تنقضى هذه الاجارة (١) قال لا تبطل الاجارة من قبل أنه لم يؤجرها بملك انما أجرها للوقف قلت فان أجرها

(١) قوله قال لا تبطل الخ عبارة هلال قال القياس أن تنقضى الاجارة ولكنى أستحسن أن اجعلها الى الوقت الذى سمي اه كتيبه مصححه

مطلب  
أجر الارض ولو  
الوقف بما لا يتغابن  
الناس فى مثله أو  
ممن يخاف منه علم  
سنين كثيرة

وصى الواقف ثم مات قبل انقضاء هذه الاجارة قال لا تبطل الاجارة بموته  
قلت وكذلك ان أجرها أمين القاضى ثم مات الأمين والقاضى أو عزل القاضى  
عن القضاء قال لا تبطل الاجارة فى شئ من هذه الوجوه قلت أرأيت ان أجرها  
الواقف من ابنه أو من أبيه أو من عبده أو من مكاتبه قال أما فى مذهب أبى حنيفة  
فان الاجارة لا تجوز من أحد من هؤلاء وأما فى مذهب أبى يوسف فان الاجارة من ابنه  
وأبيه جائزة وأما من عبده أو مكاتبه فان الاجارة لا تجوز قلت فان أجر الواقف  
الدار بعرض من العروض بعينه قال الاجارة على مذهب أبى حنيفة جائزة وأما  
على مذهب أبى يوسف ومحمد فان الاجارة لا تجوز بالعروض ولا تجوز بالاندانير  
والدراهم قلت فعلى مذهب أبى حنيفة اذا أجرها بعرض من العروض أو بشئ مما  
يكال أو يوزن ما يصنع بذلك قال يبيعه ويجعل ثمنه فى سبل الوقف قلت  
فان أجر الواقف أو وصيه أو أمين القاضى أرض الوقف اجارة فاسدة قال  
فان قبضها المستأجر وزرعها فعليه أجر مثلها لا يتجاوز ذلك الاجر الذى سمي  
قلت فان قبض المستأجر الأرض وهى اجارة فاسدة فلم يزرعها قال فلا أجر  
عليه ليس يلزمه الاجر فى الاجارة الفاسدة بكونها فى يده قلت وكذلك الدار  
يستأجرها الرجل اجارة فاسدة فيقبضها ولا يسكنها قال فلا أجر عليه ان لم يسكنها  
قلت فهل لمن وقف عليه الأرض أن يؤجرها قال لا إنما الاجارة الى ولي الصدقة  
دون الموقوف عليهم قلت أرأيت لو أجرها أمين القاضى بأمر القاضى من رجل  
ثم تبين للقاضى أن المستأجر مخوف على رقبة الصدقة قال يفسخ القاضى الاجارة  
ويخرجها من يده وان رأى أن يؤجرها من غيره فعل ذلك

مطلب  
في آجرها الواقف  
من لا تقبل شهادته

مطلب  
في اوقاف الأرض  
خارجة فاسدة

## باب

## المعاملة والمزراعة فى أرض الوقف

قال أبو بكر رحمه الله وإذا وقف الرجل أرضا له وقفا صحيحا وفيها نخل وشجر هل له أن يدفع الأرض لمزراعة إلى رجل يزرعها بيده ونفقته على أن ما أخرج الله تبارك وتعالى من ذلك فله النصف والمزارع النصف قال هذا جائز فى قول أبي يوسف (١) وكذلك إن كان عنده بذر فدفع الأرض والبذر إلى رجل لمزراعة بالنصف قال هذا جائز إن لم يكن فيه محاباة لا يتغابن الناس فى مثلها قلت فإن كان فى ذلك محاباة يتغابن الناس فى مثلها قال المزارعة جائزة قلت وكذلك إن دفع ما فى هذه الأرض من نخل وشجر معاملة بالنصف أو بالثلث قال هذا جائز (٢) قلت وكذلك أمين القاضى قال نعم قلت فإن أجر الوصى الأرض وفيها نخل وشجر وقد أجرها بدواهم أو دنائير قال الاجارة جائزة إذا كان ما فيها من النخل والشجر لا يمنع من زراعتها قلت فإن كان ذلك مما يمنع زراعتها قال الاجارة باطلة لا تجوز إذا كانت الاجارة إنما وقعت على الأرض دون النخل والشجر قلت فهل لوالى الصدقة أن يزرعها بيده لاهل الوقف قال نعم قلت ويعمرها ويكرى أنهارها وسواها قال نعم له أن يعمل ذلك مما فيه الحظ لاهل الوقف والتوفير عليهم قلت أرأيت والى هذه الصدقة أن دفعها لمزراعة بالنصف وهى أرض خراج على من خراجها قال من حصه أهل الوقف قلت وكذلك إن كانت أرض عشر قال عشرها فيما يصير لاهل الوقف مما اشترطه لهم مما يخرج به الله عز وجل منها

مطلب  
لولى الوقف أن  
يزرع بيده لاهله

(١) وأما على قول أبي حنيفة فلا يجوز ذلك كذا بهامش الأصل  
(٢) أى على قول أبي يوسف وأما على قول أبي حنيفة فلا يجوز ذلك أجمع وجميع ما يخرج  
الثلثم النخل فهو لاهل الوقف بعد أن يخرج أجره مثل المتقبل فيما عدا ذلك فى هلال

قلت أرأيت الواقف اذا دفع أرض الوقف مزراعة ودفع ما فيها من نخل وشجر  
معاملة ثم مات قبل انقضاء مدة الاجارة والمزراعة والمعاملة هل تبطل قال لا  
قلت وكذلك وصيه وأمين القاضى قال نعم قلت فان مات المزارع والمعامل  
هل تبطل المزراعة والمعاملة قال نعم قلت ولم تبطل المزراعة والمعاملة بموت  
المزارع والمعامل ولا تبطل بموت الواقف ولا وصيه ولا بموت أمين القاضى قال  
من قبل أن هؤلاء لم يزارعوا ولم يعاملوا لانفسهم وانما فعلوا ذلك لاهل الوقف  
فلا تبطل بموت من يموت منهم والمزارع والمعامل انما زارع وعامل لنفسه فلما  
مات بطل ما كان منه من ذلك والله أعلم

## باب

الرجل يقف الارض ثم يجحد وهي في يده أو تكون في يدي غيره وهو جاحد  
أن تكون الارض التي وقفها والشهادة على ذلك

**قال** أبو بكر في قوم ادعوا أرضا في يدي رجل وقالوا وقفها فلان علينا والذي  
الارض في يديه يقول الارض لي فأقام القوم بيعة أن فلانا وقف هذه الارض  
عليهم لا يستحقون بذلك شيئا من قبل أن الرجل قد يقف مالا يملك فبشهادة  
الشهود أن فلانا وقفها لا يستحقها فلان ولا القوم **قلت** فان قال القوم وقفها  
علينا ومن بعدنا على المساكين وكان يوم وقفها كانت الارض في يديه وأقاموا  
على ذلك بيعة أن فلانا وقفها عليهم ومن بعدهم على المساكين وأن هذه الارض  
كانت في يدي فلان يوم وقفها **قال** لا يستحقون أيضا بهذه الشهادة شيئا من  
قبل أن الارض قد تكون في يديه على اجارة أو على عارية أو على وديعة  
أو غصب أو مضاربة أو رهن أو ما أشبه ذلك فلا يستحق بكونها في يده ملكها  
**قلت** أوليس من قول أصحابنا أن رجلا لو أقام البيعة على أرض في  
يدي رجل أو دار أنها كانت في يدي أيه حتى مات وهي في يديه أنهم يحكون  
بها للذي كانت في يديه ويعملونها ميراثا بين ورثته **قال** بلى **قلت** فلم  
لا تكون هذه الشهادة التي شهد بها هؤلاء أن هذه الدار كانت في يدي فلان  
يوم وقفها مثل ذلك **قال** من قبل أن شهدتهم أن هذه الدار كانت في يدي

مطلب  
الشهادة بأن فلانا  
أقر أنه وقف هذه  
الارض ومات وهي  
في يديه لا تقبل

فلان حتى مات وهي في يديه بجزلة شهادتهم أنه مات وتركها ميراثا **قلت**  
فان شهد الشهود أن فلانا أقر عندنا وأشهدنا على نفسه أنه وقف هذه الارض  
وقفا صحيحا وأنها كانت في يديه حتى مات وهي في يديه هل يصح الوقف  
وهل يقضى بها للقوم **قال** لا **قلت** ولم وقد شهد الشهود أنه مات وهي  
في يديه **قال** من قبل أن شهدتهم أن فلانا وقفها قد تقدم الوقف فيها ثم  
شهدوا أنها كانت في يديه حتى مات فهذا يتناقض من قبل أن من جعلها في يديه

حتى مات قد تركها ميراثا فكانهم شهدوا أنه وقفها ثم شهدوا بعد ذلك أنه مات وتركها ميراثا وكيف يكون ماوقفه ميراثا بين ورثته فان قضينا بأنها ميراث لم تكن وقفا وان قضينا بأنها وقف لم تكن ميراثا وأولى الامرين أن يحكم بأنها ميراث بين ورثته ولا تكون وقفا قلت وكيف يصح الوقف فيها وهي في يدي من يقول هي لي قال ان شهد الشهود أن فلانا أقر عندنا أنه وقف هذه الارض وقفا صحيحا وحددها وأنه كان مالكها في وقت ماوقفها قضينا بأنها وقف من قبل الواقف وأخرجناها من يدي الذي هي في يديه قلت فما تقول ان شهد الشهود أن فلانا وقف هذه الارض وقفا صحيحا وحددها والارض في يدي وارث الواقف يقول ورثتها عنه ويحدد الوقف قال أقضي بها وقفا في الوجوه التي سبها فيها (١) وكذلك ان كانت في يدي وصي الواقف يقول هي في يدي لفلان الذي أوصى اليه أو كانت في يد رجل يقول كنت وكيل لفلان الواقف فيها وقد أقام البينة الذين يدعون أنها وقف على اقرار الواقف أنه وقفها عليهم ومن بعدهم على المساكين وكانت الشهادة بحضرة وارث الواقف أو بحضرة وصيه قلت أقضي بأنها وقف من الواقف قلت فان لم يحضر وارث الميت ولا وصيه ولكنهم أقاموا البينة على الذي هي في يديه الذي يقول كنت وكيل لفلان فيها هل يسمع القاضي من شهودهم عليه قلت لا ليس يكون الخصم عن الواقف الا وارثا أو وصيا

مطلب  
تسمع دعوى  
وقف الا على  
وارث الواقف أو  
وصيه لا على من  
دعى الوكالة أو  
لجارة أو الرهن

(٢) ولا يكون غير هذين خصما عن الميت قلت فان كانت في يدي رجل أودعه الواقف اياها أو في يد رجل رهنه الواقف اياها أو مستأجرا من الواقف أو غاصب غصبها من الواقف وهو مقر أنها للواقف قال لا يكون أحد من هؤلاء خصما عن الواقف حتى تقوم البينة على اقرار الواقف بحضرة وارث له أو وصي له قلت فإذا كانت الارض في يدي رجل يقول هي لي ويدعي ملكها لم صار خصما قلت من قبل أن كل من كان في يده شيء يقول هو ملكي فهو دافع عنه

(١) لعل لفظ قلت هنا ساقط من قلم الناسخ كما يظهر

(٢) قوله ولا يكون غير هذين الخ يعني عن السؤال وجوابه بعد . كتبه مصححه

وهو الخصم في ذلك **قلت** - فاذا (١) أقام البيعة على الرجل الذي الارض في يديه أن فلانا وقفها عليهم وهو مالك لها يوم وقفها هل يحتاجون الى أن يحضروا مع الرجل الذي الارض في يديه وارثا للواقف أو وصيه **قال** لا **قلت** ولم قلت ذلك والحق انما يثبت على الواقف وورثته والحكم انما هو عليهم **قال** ألا ترى أن رجلا لو ادعى أرضا في يدي رجل أو دارا أنه اشتراها من فلان وفلان غائب أو ميت وأن فلانا باعه اياها يوم باعه وهو مالك لها والذي هي في يديه يقول هي لي وقد أقام المدعي البيعة على الشراء وعلى أن الذي باعه كان مالكةا يوم باعها منه بمائة دينار وقبض الثمن أنى أقبل بيعة المشتري وأحكم له بالارض أو الدار بشهادة هؤلاء الشهود وأتزعها من يدي الذي هي في يديه وأدفعها الى المشتري **قلت** أوليس هذه شهادة على الغائب **قال** اذا كان المدعي لا يصل الى حقه الا بمثل هذا قبلت ذلك وحكمت بشهادة شهوده **قلت** أرأيت

ان كان الواقف حيا وهو يبيح الوقف فاقام الموقوف عليهم شهودا أنه وقف هذه الارض عليهم وقفا صحيحا **قال** ان كانت الارض في يده حكمت عليه بالوقف وأخرجتها من يده **قلت** أرأيت ان أحضره رجل فقال وقف هذا الرجل هذه الارض على المساكين أبدا وهو يبيح ذلك وأقام البيعة على اقراره بالوقف **قال**

أحكم عليه بالوقف للمساكين وأخرج الارض من يده **قلت** وكل من أحضره قبلت البيعة منه اذا كان الوقف على المساكين **قال** نعم **قلت** أرأيت ان لم يبيح الشهود الارض **قال** ان كانت الارض مشهورة تقضى شهرتها عن تعديدها حكمت عليه بالوقف **قلت** فان حدها بجدين **قال** لا يقبل ذلك **قلت** فان شهدوا عليه أنه أقر عندهم أنه وقفها على هؤلاء القوم أوقالوا على المساكين وقفا صحيحا وشهدوا أنه أدارنا على حدودها ووقفنا عليها ولم يسم لنا حدودا

**قال** يقبل ذلك **قلت** فان قالوا أقر عندنا بالوقف وسمى الحدود ولسنا نحفظها اذا قال الشهود وقد نسبناها **قال** الشهادة باطلة **قلت** فان شهدوا أنه أقر عندهم أنه وقف نحفظها لا تقبل

أرضه الكذا ولم يسم حدودها ولكننا نعرفها ونعرف حدودها وسما للقاضي حدود الأرض **قال** فالشهادة (١) جائزة ألا ترى أنهم لو شهدوا أنه أقر عندهم أنه وقف داره التي يتزلها التي في موضع كذا ونحن جيرانه وشهدوا أنهم يعرفون حدود هذه الدار وقالوا لم يسم لنا الحدود فهو جائز وإن شهدوا أنه سمي لنا حدودها وقال حدوها الأول ينتهي إلى الموضع كذا والحد الثاني والثالث والرابع وقالوا لا نعرف الحدود ولكننا نشهد عليه بأقراره بذلك فإن الحاكم يقبل شهادتهم ويحكم عليه بالوقف ويخرجها من يده **قلت** فإن قال لا أعرف هذه الحدود التي سموها **قال** يأخذ القاضي بأقراره بذلك **قلت** فإن قال خذ هذه الأرض كذا ووقف من الحدود على مواضع أتكرها القوم الذين نازعوا الواقف وقالوا الحدود التي سماها الشهود إلى موضع كذا وكذا **قال** يكلفهم القاضي البينة على معرفة الحدود فإذا أقاموا على ذلك شهدوا حكم عليه بالحدود التي يشهدون بها عليه **قلت** فإن شهد أحدها أنه وقف نصفها مشاعاً وشهد الآخر أنه وقف نصفها مقسوماً **قال** الشهادة باطلة **قلت** فإن شهد أحدها أنه أقر عنده أنه وقف أرضه كلها وحددها وشهد الآخر أنه أقر عنده أنه وقف نصفها مشاعاً **قال** يحكم الحاكم بأن نصفها مشاعاً وقف وإنما يحكم الحاكم بما أجمع عليه من ذلك **قلت** فإن شهد أحدها أنه وقفها في رجب من سنة كذا وشهد الآخر أنه وقفها في شهر رمضان من هذه السنة **قال** الشهادة جائزة من قبل أنهما يشهدان على أقراره والشهادة على أقراره لا تبطل باختلاف الاوقات **قلت** وكذلك إن شهد أحدها أنه أقر عنده بالكوفة أنه وقفها وشهد الآخر أنه أقر عنده ببغداد **قال** الشهادة جائزة ويحكم عليه بالوقف **قلت** فإن شهد أحدها أنه أقر عنده أنه وقفها

مطلب  
يهد أحدها أنه  
قفها كلها وآخر  
نه وقف نصفها  
شاعاً يحكم بوقف  
نصف المشاع

(١) قوله فالشهادة جائزة مخالف لما قاله هلال من أن الشهادة لا تجوز وبعبارة قلت أرايت ان قالوا جميعاً ليحدد لنا ولكننا نعرف الحدود قال فالشهادة باطلة لا تجوز اهـ كذا بهامش الأصل . كتبته مصححه



في الصحة وشهد الآخر أنه وقفها في مرضه **قال** (١) الشهادة باطلة قلت ولم  
أبطلتها أرايت ان كانت تخرج من ثلثه **قال** من قبل أني (٢) لأجعلها وقفاً في  
الصحة اذا كان الواقف قد مات فان قال قائل فاجعلها في المرض قلت ان جعلتها  
وقفاً في المرض فلحق الثلث دين أبطلت الوقف فلهذه العلة لا يجوز أن أحكم بانها  
وقف **قلت** فان شهد أحدهما أنه جعلها وقفاً في حياته وصحته وشهد  
الآخر أنه جعلها وقفاً بعد موته **قال** فالشهادة باطلة من قبل أن النكث شهد  
أنه جعلها وقفاً بعد موته انما شهد أنها وصية والوصية انما هي من الثلث فقد  
اختلفا في نفس الشهادة على الوقف **قلت** أرايت ان شهدا أنه أقرّ عندهما  
أنه وقف جميع حصته من هذه الارض وهو الثلث منها مشاعاً وقالوا نحن نعلم جميع حصته وهو  
ان حصته منها النصف أو أكثر من النصف **قال** يحكم عليه بوقف النصف  
الآ ترى أن رجلاً لو قال قد أوصيت لفلان بثلث مالي وهو ألف درهم فوجدنا تصير وقفاً  
ثلثه ألفين أو ثلاثة أنا نحكم له بجميع الثلث بالغاً ما بلغ **قلت** فان شهدا أنه  
وقف نصف هذه الدار وقال هي حصتي وقالوا نحن نعرف حصتها وإنا له الثلث  
**قال** يحكم بوقف الثلث وما زاد فإقراره به باطل **قلت** فان شهد أحدهما  
أنه أقر عنده أنه وقفها على الفقراء والمساكين وشهد الآخر على إقراره بأنه  
وقفها على الفقراء **قال** يحكم عليه بالوقف على الفقراء في قول الحسن بن زياد  
من قبل أنه قال للفقراء والمساكين سهم واحد ومن قال للفقراء والمساكين  
سهمان جعل نصفها وقفاً على الفقراء وأبطل الوقف على الصنف الآخر **قلت**  
فان شهد أحدهما أنه جعلها وقفاً على المساكين وشهد الآخر أنه جعلها وقفاً  
على المساكين وفي الحج **قال** يحكم بان نصفها وقف على المساكين وانما ينظر

(١) قوله الشهادة باطلة سيأتي في باب الشهادة في الوقف أنها جائزة ولا تناقض بينهما لان

ما هنا اختياراً ومما سيأتي اختياراً هلال كتابهما من الاصل

(٢) قوله لأجعلها وقفاً في الصحة الخ أي لان نصاب الشهادة لم يتم على كونها وقفاً في

الصحة ٥ كتيبته منصح

مطلب  
شهدا أنه وقف  
جميع حصته وهو  
الثلث وكانت  
حصته النصف

الى ما اجتمع عليه فيحكم به قلت فان شهد شاهدان أنه أقر أنه جعلها وقفا على الفقراء والمساكين وشهد شاهدان آخران أنه جعلها وقفا على الفقراء والمساكين وعلى قرابته قال ان وقت الشهود وقتا ثبت على ما شهد به أصحط الوقت الاول من قبل أن الوقف يثبت بشهادة الاولين والشهادة الثانية باطلة لان من وقف وقفا ليس له أن يغيره عن حاله الاول الا أن يكون اشترط ذلك في عقدة الوقف فان كان في الوقف الاول شهدا أنه وقفها على كذا وكذا وأنه اشترط في عقدة الوقف أن يزيد وأن ينقص وأن يدخل من رأى ادخله ويخرج من رأى اخراجه فاذا كانت الشهادة الثانية فيها زيادة على الشهادة الاولى ونقصان حكمت بالثانية أيضا لمكان الزيادة التي زادها الشهود وان لم توقت البيتان وقتا حكمت بانها وقف وقعت الفسلة بين الفقراء والمساكين وبين القرابة فضربت للفقراء والمساكين بجميع الغلة لان شهودهم قد شهدوا لهم بجميع الغلة وضربت للقرابة بعددهم فان كانت القرابة عشرة أنفس ففي شهادة الذين شهدوا للقرابة قد شهدوا أن الغلة بين الفقراء والمساكين سهمان وللقرابة عشرة أسهم فاضرب للقرابة بخمسة أسداس الغلة واضرب للفقراء والمساكين بجميع الغلة وذلك ستة أسهم فتكون الغلة بينهم على أحد عشر سهما للفقراء والمساكين ستة أسهم وللقرابة خمسة أسهم من أحد عشر سهما هذا على ما رواه محمد بن الحسن أنه قال للفقراء والمساكين سهمان وقال الحسن بن زياد للفقراء والمساكين سهم واحد وقد وجدنا فيما أنزل الله تبارك وتعالى على نبيتنا في القرآن الكريم أنه سمي في الصدقات فقال جل وعلا إنما الصدقات للفقراء والمساكين وأجمعوا على أن سهام الصدقات ثمانية أسهم فعلى ما قال الحسن ابن زياد يضرب للفقراء والمساكين بمهم واحد ويضرب للقرابة بعددهم عشرة أنفس فتكون الغلة بينهم على أحد وعشرين سهما للفقراء والمساكين أحد عشر سهما وللقرابة عشرة أسهم قلت فان شهد شاهد أنه جعلها وقفا على أهل بيته وعلى المساكين وشهد آخر أنه جعلها وقفا على أهل بيته وعلى المساكين وأهل بيته خمسة أنفس وعلى قرابته من قبل أبيه وهم خمسة أنفس وكلهم عشرة أنفس قال فالشاهد

الذى شهد (١) للقرابة والمساكين قد شهد لاهل البيت وللمساكين ولم يشهد للقرابة  
 بشئ وشهد لاهل البيت أن لهم خمسة أسهم من ستة أسهم من الغلة وشهد الاخر أن لهم  
 خمسة أسهم من أحد عشر سهما من الغلة لان للقرابة وأهل البيت جميعا عشرة أسهم  
 وللمساكين منهم فيحكم لاهل البيت بأقل الامرين وهو الذى أجمع عليه الشاهدان وهو  
 خمسة أسهم من أحد عشر سهما من الغلة ويكون للمساكين هذا الممهم الذى من أحد عشر  
 سهما من الغلة وترد عليهم الخمسة الاسهم التى شهد بها الشاهد للقرابة من قبل  
 أن القرابة لم يشهد لهم الا شاهد واحد فلم يثبت لهم شئ ورجعت سهامهم الى  
 المساكين خمسة أسهم من أحد عشر سهما من الغلة لان كل ما بطل من الغلة عن واحد  
 من أهل الوقف فأنما يرجع ذلك الى المساكين ولو كان هذا فى وصية بالثلث شهد  
 شاهد أنه أوصى بثلث ماله للمساكين ولقرابته وشهد الاخر أنه أوصى بثلث ماله  
 للمساكين وأهل بيته أنا نحكم لاهل بيته بخمسة أسهم من أحد عشر سهما من  
 الثلث وللمساكين بسهم واحد من أحد عشر سهما من الغلة وترجع خمسة أسهم من  
 أحد عشر سهما من الثلث الى الورثة من قبل أن ما يبطل من الثلث فرجعه الى  
 الورثة قلت أرأيت ان شهد شاهدان أنه وقفها على زيد وولده وليس لزيد  
 ولد قال تكون الغلة كلها لزيد قلت فان كان لزيد ولد قال تكون  
 الغلة بين زيد وولده جميعا على عددهم قلت فان مات بعض ولد زيد قال من  
 مات منهم بطل سهمه وتقسم الغلة يوم تأتى على زيد وعلى من بقى من ولده ألا ترى  
 أن رجلا لو أوصى بثلث ماله لزيد وولده فمات ولد زيد قبل موت الموصى أنه يكون  
 الثلث كله لزيد قلت فان شهد أحد الشاهدين أنه جعلها صدقة موقوفة على قرابته  
 (٢) قال قد ثبت الوقف بقوله صدقة موقوفة وأجعل غلتها للفقراء من القرابة

(١) قوله للقرابة لعلة لاهل البيت وقوله بعد أوصى بثلث ماله للمساكين ولقرابته لعلة سقط  
 ولاهل بيته

(٢) لعلة سقط هنا وشهد الاخر أنه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل كذا بهامش  
 الاصل . كتبته مصححه

دون الاغنياء من قبل أن فقراء القرابة مساكين ألا ترى أن رجلا لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا ولم يزد على هذا أني أجعل غلتي للمساكين قلت أرأيت رجلين شهدا على رجل أنه جعل أرضه هذه صدقة موقوفة لله

مطلب

نهدا أن أوقف وقفها على أهل بيتهم وهما من أهل بيتهم وهما منهم

ينبطل

قلت فان شهدا عليه أنه جعلها صدقة موقوفة على فقراء أهل بيته ومن بعدهم على المساكين وهما يوم شهدا غنيان قلت شهدتهما أيضا باطلة من قبل أنهما ان افتقرا بعد ذلك ثبت الوقف لهما بشهادتهما وكل شهادة يجز الشاهد بها الى نفسه

معهما أو يدفع بها عنه مضرة فان شهادته لا تجوز قلت وكذلك ان كان الشاهد يجز بشهادته منفعه الى أبويه أو الى ولده أو الى زوجته قلت نعم شهادته باطلة لا تجوز قلت وكذلك ان شهدا أنه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل على جيرانه وهما من جيرانه قلت شهدتهما باطلة قلت فلم لا تجعلها صدقة على المساكين يقولهما جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل قلت من قبل أن الوقف لا ينعقد الا

بشهادتهما وهي شهادة واحدة لا يجوز بعضها ويبطل بعضها قلت فان شهدا أنه جعلها صدقة موقوفة على أهل بيته وعلى قوم آخرين سموهم والشاهدان من أهل بيته قلت الشهادة باطلة لانا لو أجرنا الوقف اشتركوا فيه قلت فان قال

الشاهدان لا تقبل ما وقف علينا قلت لا تجوز الشهادة لساثر أهل بيتهم ولا شيء للآخرين قلت وما يبطل شهادتهما قلت من قبل أن أولادهما من أهل بيت الواقف فقد شهدا لأولادهما قلت فان شهدا أنه جعلها صدقة موقوفة

مطلب

نهدا أنه وقف على فقراء الجيران على فقراء الجيران ليس هم قوما مخصوصين ألا ترى أنه انما ينظر الى فقراء الجيران يوم تقسم الغلة فمن انتقل منهم من جوارهم يكن له في الغلة حق ألا ترى

فقراء الجيران المسلمين وهما منهم

أن رجلين من أهل الكوفة وهما فقيران لو شهدا أنه جعل أرضه صدقة موقوفة على فقراء أهل الكوفة أن الشهادة جائزة وأن الوقف ليس لهما باعينهما خاصة ألا ترى أن والى الوقف لو أعطى الغلة غيرهما من فقراء الكوفة كان ذلك جائزا

وكنك كل شهادة لاتكون خاصة وانما هي عامة مثل أهل بغداد وأهل البصرة  
ونحو ذلك أن الشهادة جائزة ويحكم الحاكم بالوقف **قلت** أرأيت ان قالنا نشهد  
انه وقف حصته من هذه الدار وقالنا لاندري ما حصته منها **قال** الشهادة في القياس  
باطلة وفي الاستحسان الشهادة جائزة ألا ترى أن أصحابنا قالوا في رجل قال  
قد وهبت لفلان حصتي من هذا العبد ولم يسمها ولم يعرف الشهود ما حصته ودفع العبد  
ان الهبة لاتجوز فان قالنا نشهد أنه أقر عندنا انه جعل ما ورثه عن أبيه من هذه  
الدار صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على وجوه سماها وعلى الفقراء أو قالوا نشهد  
أنه أقر عندنا أنه وقف جميع ما ابتاعه من فلان من هذه الدار أو من هذه الارض  
**قال** الشهادة بهذا كله لاتجوز في القياس وان أجازها حاكم استحسانا فهو جائز  
**قلت** أرأيت ان كان الواقف حيا بم يحكم عليه **قال** يلزمه الحاكم في  
الاستحسان ما يقربه من حصته فيجعله وقفا **قلت** فان كان قدماء  
والارض في يدي وارثه **قال** فما أقر الوارث أنه ورثه عن الميت حكمتا بانه وقف  
**قلت** فان كانت الارض في يدي رجل فقد ذكر أنها له **قال** فان لم يسم الشهود  
الحصة ولم يشهدوا أنه كان مالها يوم وقفها لم يحكم بها ولا بشئ منها ألا ترى  
أن الواقف لو كان حيا فادعى في هذه الارض حصته وأنكر الذي الارض في يده  
ما يدعى فاقام بينة فشهدوا له أنه في هذه الدار حصته لم يسموها أنه لا يحكم له بشئ  
بشهادة هؤلاء **قلت** أرأيت ان شهد أحد الشاهدين أنه جعل أرضه صدقة  
موقوفة على الفقراء والمساكين وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء  
والمساكين وابن السبيل أو قال بدلا من ابن السبيل وجوه البر أو قال في الغزو **قال**  
أجيز الشهادة في الاستحسان وأجعلها للفقراء والمساكين لان قصد الواقف في هذا  
كله انما يريد أهل الفقر لافي الغزو وخاصة فان جعل للفقراء والمساكين مسمين  
وأقف المسم الثالث فلا أحكم به للفقراء ولا في الغزو فان الغزو قد يغزو الرجل  
الغنى والفقير وليس قصد الواقف ولا الموصى الغزو الى طريق الفقر **قلت**  
أرأيت ان شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على زيد

مطلب  
شهدا أنه أقر أنا  
وقف ما ورثه من  
هذه الدار وأوجب  
ما ابتاعه من فلان  
من هذه الدار  
الارض لاتجوز  
قياسا ونحو  
استحسانا

وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة للعز وجل أبدا على عمرو قال من جعل الارض صدقة موقوفة بقوله صدقة موقوفة للعز وجل أبدا على المساكين فهذا جائز في قوله وتجعل الغلة للمسكين ولا يكون لزيد ولا لعمرو شيء من قبل أنه انما شهد لكل واحد منهما شاهد واحد قلت فان شهد أحدها أنه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على زيد وعمرو وشهد الآخر أنه انما جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على زيد قال أحكم بان الارض صدقة موقوفة على ما أجمعنا عليه من ذلك وأجعل لزيد نصف الغلة والنصف الباقي للمسكين مادام زيد في الحياة فاذا مات زيد كانت الغلة كلها للمسكين قلت أرأيت لو شهد أحدهما لنفسه وشهد الآخر لثنين من الخمسة أو لثلاثة قال أحكم بان الارض صدقة موقوفة لان الشاهدين قد أجمعنا على ذلك وأحكم للثلاثة الذين أجمعنا على الشهادة لهم بثلاثة أخماس الغلة وأجعل للخمسين الباقين للمسكين وكلمات من أولئك الثلاثة واحد جعلت حصته للمسكين قلت فان شهد أحدهما ان الواقف جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على أن لزيد ثلث غلتها وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على أن لزيد نصف الغلة قال أجعل الارض كلها صدقة موقوفة وأجعل لزيد ثلث غلتها الذي أجمعنا عليه وأجعل الباقي من غلتها للمسكين مادام زيد حيا فاذا مات زيد كانت الغلة كلها للمسكين قلت وكذلك ان سمي أحدهما لزيد مالا في كل سنة من غلة هذه الصدقة وسمى الآخر له أقل من ذلك قال أحكم لزيد من الغلة بما أجمعنا له عليه وأجعل باقي الغلة للمسكين قلت فان شهدا جميعا أنه قال على أن يعطى زيد من غلة هذه الصدقة في كل سنة ما يسعه ويسع عياله نفقة بالمعروف قال أحكم بالارض وقفا وأجعل لزيد من غلتها ما ين له الواقف من ذلك وأجعل الباقي من الغلة للمسكين قلت فان شهد أحدهما أنه قال يعطى زيد من غلة هذه الصدقة في كل سنة ما يسعه ويسع عياله نفقة بالمعروف وقال الآخر أشهد أنه قال على أن يعطى زيد في كل سنة من غلة هذه الصدقة ألف درهم مالا نقول في ذلك قال أقدر له نفقته ونفقة عياله في كل سنة

فان كانت نفقتهم تكون في السنة أكثر من ألف درهم حكمت لهم بالف درهم وان كانت نفقتهم في السنة أقل من ألف درهم حكمت لهم بالاقل من ذلك وجعلت الباقي من الغلة للمساكين قلت فلم أجزت هذه الشهادة وقد اختلفا في لفظهما قال المعنى فيه أنه انما أراد الواقف الى زيد بعض هذه الغلة فأجعل له الاقل من ذلك قلت فهل تدخل الكسوة في النفقة قال نعم هذا استحسان والقياس في ذلك أن الشهادة باطلة قلت فان شهد أحدها أنه جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على زيد وولده وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل على زيد وشهدا جميعا أنه جعل غلتها من بعدها على المساكين قال أقسم غلة هذه الصدقة على زيد وعلى عدد ولده فان كانوا ثلاثة أعطيت زيدا ربع الغلة وجعلت الباقي للمساكين وكذلك ان كان ولد زيد اثنين أو ثلاثة فأت منهم واحد أو اثنان فأتى أقسم الغلة على زيد وعلى من كان موجودا من ولده يوم تأتي الغلة فأدفع الزيد سهمه منها وأجعل الباقي للمساكين قلت أرايت اذا شهد أحدهما على اقرار الواقف أنه جعل أرضه صدقة موقوفة على فقراء قرابته (١) ومن بعدهم على المساكين قال الشهادة على الوقف جائزة وأما فقراء القرابة وفقراء الجيران فلا شيء لهم قلت فلن تكون الغلة قال للمساكين قلت فان شهد أحدهما على اقرار الواقف أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وقال يحج عنى من غلة هذه الصدقة حجة أو قال حجتان (٢) قال يحج عنه منها حجة واحدة ولم يصح غيرها قلت وكذلك لو شهد

(١) لعله سقط هنا من قلم الناسخ ما يستفاد من عبارة هلال وهو وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على فقراء جيرانه الخ فانظر . كتيبه مصححه

(٢) لعله سقط هنا وشهد الآخر كذلك لان جوابه بقوله يحج عنه حجة واحدة يعين أنهما اتفقا على الشهادة بذلك وقوله يحج عنه الخ اما أن تكون صورة المسئلة أن أحدهما شهد بحجة والاخر بحجتين أو يكونا شهدا بحجة أو حجتين على سبيل الشك والله أعلم . كتيبه مصححه

أحدهما أنه أقر أنه جعل أرضه هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على الفقراء  
والمساكين وفي كفارات أيمانه وشهد الآخر على مثل ذلك **قال** أقسم الغلة  
ثلاثة أسهم فاجعل للفقراء والمساكين سهمين وفي الكفارات سهم واحد **قلت**  
وكذلك ان شهدا جميعا أنه جعل أرضه هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على  
الفقراء والمساكين وفي أبواب البر **قال** أقسم الغلة على ثلاثة أسهم فاجعل للفقراء  
والمساكين سهمين وأجعل في أبواب البر سهم واحد **قلت** أوليس الفقراء  
والمساكين من أبواب البر **قال** بلى ولكن الواقف قد سمي للفقراء والمساكين  
ما سمي لهم وجعل الباقي في أبواب البر فلو أراد أن تكون الغلة كلها للفقراء  
والمساكين لم يذكر أبواب البر معهم

---



## باب

الارض تكون في يدي رجل فيدعي رجل أنها له فيقر النى الارض  
في يديه أن رجلا حرا من المسلمين وقفها ودفعها اليه

قال أبو بكر أحمد بن عمرو رحمه الله في رجل في يديه أرض أو دار ادعاها رجل آخر وقدم  
الذى هي في يديه الى القاضى وادعى ذلك عليه فان القاضى يسأل الذى الارض أو الدار  
في يديه عن دعوى هذا المدعى فان قال حين سأله القاضى عن ذلك هذه أرض وقفها  
رجل من المسلمين على المساكين ودفعها الىّ فان القاضى يلزمه اقراره ويجعلها وقفا  
على ما أقر به ولا يدفع بذلك الخصومة عن نفسه فان قال المدعى حلفها هذه الارض  
لى فانه انما أقر بهذا ليدفع اليه عن نفسه بذلك فان القاضى يحلفه على دعواه فان قال  
قد أقررت عندك أيها القاضى أن هذه الارض وقف على المساكين فان أمرتني بالحلف  
على دعوى هذا المدعى على ما دعى لأحلف (١) فان القاضى لا يبطل اقراره بالوقف  
بقوله هذا الثانى ولكن يمضى الوقف على ما أقر به ويضمت قيمة الارض للمدعى  
قلت ولم قلت هذا وأنت تقول في رجل في يديه دار ادعاها رجل قتال الذى  
هى في يديه هذه الدار أو دعنيها فلان وكان غائبا ولا بينة للذى هى في يديه أن  
فلانا أودعه اياها انه لا يدفع عن نفسه بذلك الخصومة فان أراد المدعى تحليفه على  
دعواه حلفه فان قال حين عرضت عليه اليمين لا أحلف لانها للمدعى انك تقضى  
بها للمدعى وتدفعها اليه فان حضر فلان المقر له بها وخاصم فيها فان القاضى يدفعها  
اليه ويكون أحق بها من المدعى ويكون فلان اذا قبض الدار هو الخصم فيها للمدعى  
والمناظر له في ذلك قلت فلم لم تقل في الارض التى أقر أنها وقف أيضا ان  
الحكم فيها هكذا قال من قبل أن تلك قد وجبت صدقة موقوفة باقراره المتقدم  
منه قبل اقراره للمدعى وصارت مستهلكة فلا أبطل الوقف برجوعه عن ذلك لاني

(١) أى لانها للمدعى يعنى لا يمكننى أن أحلف لاني أعلم أنها للمدعى كذا بهامش الاصل  
كتبه مصححه

ان قبلت قوله لم يشأ انسان أن يقر بوقف في يده الا أقرب به أنه لا يخر فيبطله الا  
أبطله وهذا الذي أقر بالدار لفلان الغائب ليست الدار مستهلكة بأقراره فنضمنه  
قيمتها لفلان المذمى وانما هو شاهد للمذمى بهذا الاقرار الذى أقربه الا أن فاذا  
حضر فلان أخذ الدار وصار هو الخصم فيها والوقف ان أبطلناه الا أن ودفعنا  
الدار الى المذمى لم ينتظر أحد يبيع فيستحقها بسبب الوقف ويتزعمها من يدى المذمى  
ويكون هو الخصم فيها لان القاضى هو القائم بحق الوقف وبحق المساكين وهو  
الدافع عن ذلك قلت فان حلف على دعوى المذمى قال يكلف المذمى أن  
يأتى بالبينة على دعواه فان أحضر بيته على ما ادعى حكم له القاضى بما شهدت  
عليه بيته ويبطل اقرار الذى كانت الدار فى يديه بانها وقف من قبل أنه انما أقر  
بالوقف فى دار قد استحقها هذا المدعى بالبينة التى أقامها قلت فما تقول  
فى رجل فى يديه أمة ادعاه رجل أنها له فسأل القاضى المدعى عليه عن دعوى  
المدعى فأقر أن رجلا حرا مسلما دبرها (١) وأنه أودعه اياها قال لا يدفع بذلك  
الجنسومة عن نفسه الا أن تقوم له بينة على ما ادعى من وديعة الرجل اياه ويحيل  
بالجنسومة على رجل معروف والا لم أقبل ذلك منه قلت فان لم تكن له بينة  
على الوديعة وأراد المدعى بيمينه ان هذه الجارية ليست له قال يحلفه القاضى  
على ما يجب عليه فيه قلت فان كان لما عرض عليه اليمين أقر أن هذه الجارية  
لهذا المدعى أو بكل عن اليمين له هل تقبل اقراره قال القياس فى ذلك أن  
أقبل اقراره للمدعى من قبل انه لم يثبت فيها تدمير ولا ولادة ألا ترى أننا لاندرى  
بموت من يعتق لاجموت الذى هى فى يديه ولا بموت انسان بعينه فلما لم يثبت ذلك  
فيها كانت أمة على حالها قلت وهذا لا يشبه الوقف قال لا لان الوقف قد  
ثبت أنه وقف على المساكين وهذا انما أقر فيها بأقرار لوصح هذا الاقرار كانت تكون  
أم ولد أو مدبرة تخرج اليد العتق بموت المبنى دبرها أم أولدها ولا تعرفه ألا ترى  
أن الذى هي فى يديه لو قال عند مسئلة القاضى اياه عن دعوى المذمى هذه أمة

(١) الظاهر زيادة أو أولدها ليوافق ما سيأتى قريبا . كتبته مصححه

مطلب  
قال ذو اليدين دفع  
دعوى الخارج  
الامتهى لفلان  
المعروف ببرها

لفلان بن فلان اولها او قال ببرها وأودعتها وسمى رجلا مشهورا معروفا أنى  
أقبل قوله وأنتظر على الرجل الذى سمي فى الولادة والتدبير حتى يحضر الرجل  
المقر له فان أقر بذلك صارت أم ولد له أو مدبرة وان كذبه فى ذلك كانت أمة  
يأخذها فهو اذا أقر بها لرجل بعينه لم نصدقه على ذلك حتى يحضر المقر له فينظر  
أيصدقه أو يكذبه باقراره فان كان رجلا مجهولا لا يعرف اولها أو ببرها أضعف  
وأحرى أن لا يقبل ذلك ولا نعمل بهذا الاقرار شيئا قلت فان كان المدعى لما  
ادعى هذه الجارية وقدم المدعى عليه الى القاضى فسأل القاضى المدعى عليه عن  
دعوى المدعى فقال هذه الجارية أعتقها رجل من المسلمين وهى حرة قال فهى  
حرة لاسبيل عليها للذى كانت فى يديه عند دعوى المدعى من قبل أنى لا أقبل  
اقراره فيها بعد هذا بشئ وهى الخصم عن نفسها فان أقام المدعى البينة أنها له  
قضيت له بها وبطل اقرار الذى كانت فى يديه بالحرية فيها وتعود الى مسئلة  
الوقف فان قال الذى الدار فى يديه هذه الدار وقفها رجل حر من المسلمين على ولد فلان  
ابن فلان وسمى قوما بأعيانهم وعلى أولادهم ونسلهم وعقبهم أبدا ما تناحلوا ومن  
بعدهم على المساكين كان القول قول المقر فيما فى يديه قلت فهل يدفع بذلك  
الخصومة عن نفسه اذا طالبه هذا المدعى وادعى أن الدار له قال لا يدفع بذلك  
الخصومة عن نفسه قلت فان جحد دعوى المدعى وحلفه على ذلك خلف وقال  
القوم الذين أقر بان الوقف عليهم ان هذه الدار لهذا المدعى وانها لم تكن للذى  
وقفها عليهم قال يقبل قولهم على أنفسهم فى غلة هذه الدار فتكون غلتها  
للمدعى ان لم يكن لهم أولاد وأولاد أولاد فاذا مات هؤلاء المعبون صارت الغلة  
للمساكين دون المدعى قلت أرأيت ان قال هذا المدعى للقاضى هذا انما  
أقر بالعتق فى هذه الامة ليدفع الخصومة عن نفسه خطفه فى بالله تعالى ما  
عليه قيمتها وهى كذا وكذا ولا شئ منها قال يجب أن يخلفه على ذلك فان  
نكل عن البيين أزمه قيمتها للمدعى قلت فان كان لهم أولاد وأولاد أولاد قال  
للمدعى حصة هؤلاء المقرين من غلة هذه الصدقة ويكون لأولادهم وأولاد أولادهم

حصصهم من ذلك ماداموا أحياء فإذا اتفرضوا صارت القلة للمساكين وانما يقبل  
 اقرار هؤلاء على أنفعهم فيما لهم من القلة ولا يبطل الوقف بقولهم قلت فن  
 مات منهم **قال** يكون سهمه للمساكين قلت فان قال الذي الدار في يده  
 هذه الدار وقفها رجل حر من المسلمين وفلان بن فلان القلاني فسي وجلا معروفا  
 وقفها على المساكين **قال** أما حصة الرجل الحر الذي لم يمه فهي وقف على  
 المساكين وأما حصة الرجل المعروف من ذلك فان حضر وأقر بالوقف كانت  
 الدار كلها وقفاً على المساكين وان أنكر كان النصف له قلت فما حال  
 المذعي **قال** ان حضر الرجل المعروف الذي أقر له كان هو الخصم في النصف  
 الآخر وان لم يحضر فالذي في يديه الدار الخصم في ذلك على ما شرعناه قلت  
 أرأيت ان قال الذي الدار في يديه حين قدمه المذعي الى القاضي وادعى الدار  
 فسأل القاضي الذي الدار في يديه عن دعوى المذعي فآقرّ عنده أن رجلاً حراً من  
 المسلمين وقفها على فلان وفلان وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم أبداً  
 ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين أليس قلت لا يدفع الذي الدار في يديه  
 الخصومة عن نفسه باقراره بالوقف ولكن القاضي يحلفه على دعوى المذعي  
 فان عرض عليه اليمين فنكل عنها أو أقر أنها للمذعي وحضر القوم الذين أقر لهم  
 الذي الدار في يديه فكذبوه في اقراره للمذعي بالدار وفي نكوله عن اليمين وقالوا للقاضي  
 هذه الدار وقف علينا وعلى أولادنا ونسلنا ومن بعدنا على المساكين ما الحكم في  
 ذلك **قال** يكونون هم الخصماء للمذعي فيما يدعى فان أقام المذعي البيينة على  
 ملكه للدار قضى بها القاضي له وبطل اقرار الذي كانت في يده أنها وقف قلت  
 فان لم يكن له بيينة على ما ادعاه هل يستحلف هؤلاء الذين قد أقر لهم بالوقف على  
 دعواه **قال** نعم قلت فان أقروا بالدار للمذعي أو نكلوا عن اليمين له **قال**  
 اقرارهم على أنفعهم جائز فيما يصيبهم ولا يصتقون على أولادهم ولا على أولاد  
 أولادهم ولا على المساكين ولا يصتقون على الرقبة قلت فما تقول في وقف  
 وقفه رجل على قوم مسلمين وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم أبداً ثم من بعدهم

على المساكين وصيره في يدي قيم أو وصى اليه فيه ومات الواقف فجاء رجل يدعى  
 رقة الوقف هل يكون بينه وبين القيم به خصومة **قال** القيم خصم له في أن  
 يثبت عليه بينة ان كانت له على ملكه للدار وان أراد ان يستحلف القيم على  
 دعواه لم يجبه عليه بين من قبل أن القيم لو أقر له بان الدار أو الارض الموقوفة  
 ملك له لم يجز اقراره له ولا استحلافه على شيء لانه لو أقر به لم يقبل اقراره فيه  
**قلت** فان كان قيم هذا الوقف قد مات **قال** فأهل الوقف خصماء له على  
 ما شرعناه وبيناه **قلت** فان كان الوقف قد صار الى القاضي فجعله القاضي في  
 يدي أمين من أمثاله فجاء رجل يدعى الدار أو الارض الموقوفة **قال** يجعل  
 القاضي أمينه خصما للمدعي ان أقام بينة ولا بين على أمين القاضي في ذلك  
**قلت** فان كان الواقف وقف هذا الوقف وقفا صحيحا وجعل آخره للمساكين  
 ودفع ذلك الى رجل يكون في يده ولم يوله اياه فان ادعى انسان (١) لم يكن الذي ذلك  
 في يديه خصما **قلت** فما تقول ان غصب ذلك غاصب هل يكون للذي كان  
 في يده أن يطالب به حتى يرده الى يده **قال** نعم له أن يخاصم في ذلك حتى  
 يرده الى يده **قلت** فان أراد أن يستحلف الذي غصبه ذلك كيف يجب أن  
 يستحلفه له الحاكم **قال** يستحلفه الحاكم بالله ما هذه الدار التي سماها هذا  
 وحددها في يدك ولا غصبته اياها ولا أخرجه من يده ولا أخرجه من يدك الى يد  
 غيره **قلت** ولم لا يستحلفه ما غصب ذلك ولا أخرجه من يده **قال** من قبل  
 أن الذي كانت الدار في يده انما هو مستودع وليست له فاحلف المدعي عليه  
 ما لهذا في يدك هذه الدار فاذا لم يكن يملكها المدعي استحلفه على ما فيه الاحتياط  
**قلت** فان نكل عن الميئن **قال** ألزمه رد الدار أو الارض ان كانت أرضا الى  
 يدي الذي كانت في يديه **قلت** فان أقام من ادعى أن الدار كانت في يده بينة

مطلب  
 اقرار القيم المدعي  
 الملك لا يجوز

(١) قوله فان ادعى انسان لعله سقط بعد هذا من قلم الناسخ الوقف هل يكون هذا الرجل  
 نخصما قال لم يكن الخ كذا يها مش الاصل كتبه مصححه

فشهدت له أن هذه الدار كانت في يدي هذا الرجل وقالوا لا ندري انتزعها هذا من يده أو أخرجها من يده أو غصبها إياه **قال** اليد التي هي فيها في هذا الوقت هي أولى من اليد التي كانت قبل هذا الوقت لان اليد ليست بملك ألا ترى أن رجلا لو ادعى دارا في يدي رجل أنها له وأقام شاهدين أنها كانت في يده أمس وهو يقول هي في هذا الوقت في يدي المدعى عليه فانا لا نردّها الى اليد التي كانت فيها قبل هذا الوقت لان اليد الاولى قد تكون في يده على اجارة أو على عارية أو على ودیعة أو رهن أو ما أشبه ذلك فلا يخرجها من يدي هذا الذي هي في يده بهذه الشهادة ولا نردّها من هذه اليد الى يد أخرى لا نعلم كيف كانت اليد فيها ألا ترى أن رجلين لو تنازعا في دار واختصما الى القاضي فادعى كل واحد منهما أن الدار في يده أن القاضي يكلفهما أن يأتيا بالبيّنة على دعواهما فان أقام أحدهما شاهدين أنها في هذا الوقت في يده وأقام الاخر شاهدين أنها كانت في يده أمس أن القاضي يقرّها في يد الذي شهدوا له أنها في هذا الوقت في يده لان يده في هذا الوقت ثابتة فيها واليد الامسية زائلة عنها في هذا الوقت فانما تثبت اليد القائمة فيها في هذا الوقت فان أثبتنا القاضي في يد هذا الذي شهدت شهوده أنها في هذا الوقت في يده ثم جاء الاخر بعد ذلك بشاهدين يشهدان أنها في يده لم يقبل الحاكم ذلك منه ولم يخرجها من يد الذي أقرّها في يده الا أن يقيم الاخر شاهدين أنها له أو يقيم على ملك فيخرجها الى صاحب الملك لان الملك أقوى من اليد وبالمك تستحق الاشياء باليد الا أن تكون يدا قائمة فيها الا ن فتقرّ فيها الى أن يجيء من يستحقها بالملك **قلت** أرايت رجلا في يده دار أو أرض فأقر أن رجلا حرا من المسلمين وقفها في أبواب البر وعلى المساكين ودفعها اليه وولاه القيام بامرها وقف أرضا وولاه جازر عليه **قلت** فان جاء رجل فقدم الذي الدار أو الارض في يده الى القاضي وقال أنا وقف هذا الوقف على هذه الوجوه والسبل ودفعتها الى هذا ووليته القيام بامرها **قال** انا أقر بالوقف على إِمثِل ما أقر به الذي كانت في يده ألزمته ذلك

مطلب  
يُسبَرُ اقرار ذي  
يد لرجل أنه  
وقف أرضا وولاه  
ليها

قلت فان أراد أن يقبضها من يدي الذي هي في يديه وصدقه الذي هي في يديه أنه هو الرجل الذي وقفها وقد أقرأ جميعا بالوقف على الصحة قال فله أن يقبضها من يدي الذي هي في يديه من قبل أن يد الاستخفافا مثل يد هذا سواء وليس اخراجها من يدي الذي هي في يديه ودفعها الى هذا الاستخفافا يبطل شيئا من الوقف ولا يزيله عن جهته قلت فان كان هذا لما جاء وقدم الذي كان ذلك في يده قال أنا مالك هذه الدار ولم أخفها وانما دفعتها الى هذا وديعة تكون لي في يده فقال الذي كانت في يده هو مالك هذه الدار أو هذه الارض ولكنه قد وقفها على هذه الوجوه التي ذكرتها قال لا يقبل قول الذي كانت هذه الدار في يده أو الارض (١) وتدفع الارض الى هذا المدعي لها من قبل أنه ان قبل قوله صارت ملكا لهذا الرجل وبطل الوقف فيها قلت فان قال الذي جاء هذه الدار أو الارض أنا المالك لها وانما وقفها على كذا وكذا وسمى وجوها غير الوجوه التي كان سماها الذي كانت في يده وقال الذي كانت في يده هذه الدار أو هذه الارض هي لهذا الرجل وهو الذي كان يملكها وهو الذي وقفها على الوجوه التي سميتها قال لا يقبل قول الذي كانت في يده على أن ملك ذلك لهذا الرجل لاني ان قبلت قوله بطل الوقف الذي أقر به الذي كانت في يده وكان القول في الوقف قول المالك لها لان الوقف الاول قد ثبت فيها على ما كان أقر به الذي كانت في يده فلا تزول عن ذلك قلت وكذلك ان صدق الذي كانت الدار أو الارض في يده الرجل المدعي في أن المالك له وأنه وقفها على الوجوه التي ذكرها قال لا يقبل أيضا قوله في ذلك لانه يريد أن يزيل الوقف الاول ويبطله ويثبت الوقف الاستخفافا لا يقبل قوله بذلك ولا يجوز والوقف الاول ثابت على ما كان أقر به الذي كان ذلك في يده هذا انا كان الرجل الذي كان ذلك في يده قد أقر بذلك عند القاضي أو أشهد على نفسه بذلك شهودا فان أقام المدعي البينة أن هذه الدار أو هذه الارض له حكم له الحاكم بها فان أقر فيها بوقف نفذ ذلك عليه وان

(١) قوله وتدفع أي ولا تدفع فالتنقي مسلط عليه ككتابها من الاصل . كتيبته مصححه

مطلب  
قال ذو اليد على  
أرض هي لزيد  
وقفها وقال زيد  
هي باقية على  
مسلكي لا يقبل

أنكر أن تكون وفقا كان القول قوله في ذلك قلت أرأيت ان حضر الرجل وقدم  
الذى هي في يده الى القاضى وقال هذه الدار أو هذه الارض لى ولم أقفها وأقام شاهدين  
أنها له وأنه دفعها الى هذا الرجل وديعة وأن هذا الرجل غصبه اياها أو أنه أجرها  
منه أو أنه رهنه اياها وأقام رجل آخر شاهدين أنها له مالحكم في ذلك والذي ذلك  
في يديه يجحد أن يكون ذلك لواحد منهما وهو يقول وقفها رجل حر من المسلمين  
ليس هو واحدا من هذين **قال** اذا قال المدعى أن هذه الارض أو الدار له  
أو دعتها هذا الرجل الذى هي في يديه أو أجرها منه أو رهنه اياها أو أقر بانها  
صارت الى هذا الرجل بامر من قبله فانه يحكم بها للرجل الاخر الذى أقام  
شاهدين أنها له ولا يحكم لهذا منه بشئ من قبل أن هذا يقول أنادفعتها الى هذا الذى  
هى في يديه فيده بمنزلة يدى فالرجل الاخر أولى بها (١) وان قال الدار أو الارض  
لى غصبها هذا الذى هي في يديه أو اتزعتها من يدى أو أخرجها من يدى فانه يحكم  
بها بينهما نصفين لانهما قد استويا فى دعوى الملك وقد أقام كل واحد منهما بينة  
أن ملكها له قلت فاذا حكمت لهذا المدعى أنه غصبه اياها بالنصف هل يسئل  
عن أمر الوقف **قال** ان كان من يدعى الوقف حاضرا سألته عن ذلك وان لم  
يحضر أحد ينازعه فى الوقف ولا يدعيه لم أسأله عن ذلك قلت أرأيت ان كان  
الذى ذلك فى يديه قد أقر أن رجلا حرا من المسلمين كان مالكا لذلك وقف ذلك على  
قوم سماهم باعيانهم ومن بعدهم على المساكين وحضر القوم الذين أقر لهم الذى  
كانت الدار فى يديه بانها وقف عليهم فادعوا الوقف على ما أقربه الذى كان ذلك  
فى يديه وحضر المدعى ملك ذلك وحضر رجل آخر يدعى ولم يقم واحد من المدعين  
بينة على ملك ذلك له فقال الذى ذلك فى يديه هذا هو الرجل الذى وقف ذلك على  
هذه السبل وهو قد دفع ذلك الى وقال القوم ليس هو الرجل الواقف لذلك والواقف  
لذلك غيره والرجل يقر بالوقف أو ينكره **قال** اذا أقر بالوقف وصدق الذى كان  
ذلك فى يديه بانها وقف على تلك السبل التى أقر بها أفنلت ذلك عليه وألزمت اياه

مطلب

ينازع خارجا  
لى عين بيد ثالث  
كل منهما يدعى  
ملك وذو اليد  
يقول كانت ملكا  
انغير كما وقفها على  
وجوه كذا



وليس دفع القوم الذين وقف ذلك عليهم لما يدعيه المدعى مما يدفع دعواه مع اقرار الذى كان ذلك في يديه والوقف عندنا قد ثبت وصح وليس اقرار الذى كان ذلك في يديه بان هذا الرجل هو الذى وقف ذلك مما يبطل الوقف ولا يزيله عن جهته من قبل أن المدعى لذلك قد أقر بالوقف وصدق به على ما أقر به الذى كان في يديه قلت فان كان الذى ذلك في يديه هو الذى جحد أن يكون هذا الرجل هو المالك لذلك وأنه الواقف لذلك وصدق القوم الذين وقف ذلك عليهم الرجل المدعى وقالوا هو الذى وقف هذا وأقر المدعى بأنه وقف ذلك على ما أقر به الذى كان ذلك في يديه فهذا اقرار ليس فيه بطلان الوقف ولكن فيه ازالة يد الذى هو في يديه وانخراج ذلك من يده الى يد هذا الذى يزعم أنه هو الذى وقفه فلا يصدق القوم على الذى ذلك في يديه ولا يخرج من يده الى يد هذا المدعى بانكار الذى في يده ذلك ان كان موضعاً لتلك فان أقام هذا شاهدين أن هذه الدار كانت له حين وقفها على هذه السبل وأقام المدعى الاخر شاهدين أن هذه الدار لهم ان كان المقربان وقف ذلك يزعم أن هذه الارض أو هذه الدار وصلت الى هذا الذى هي في يده من قبله بوديعة أو اجارة أو رهن أو ما أشبه ذلك فلا يخبر أولى بها وان كان قال انه غصبها أو انتزعها من يدي أو أخرجها من يدى حكم الحاكم بها بينهما نصفين وصار النصف الذى حكم به لهذا المقر بالوقف وقفاً على السبل التى أقر بها قال محمد رحمه الله ولو أن رجلاً مريضاً في يده أرض فقال وقف رجل هذه الارض التى في يدي ولم يسم الرجل على فلان وفلان وعلى المساكين وابن السبيل انه اذا كان في الوقف أناس باعيتهم وهى تخرج من جميع مال المقر فيكون للذى وقف ذلك عليهم الثلثان والثلث في المساكين وابن السبيل ولو أن رجلاً أقر في مرضه فقال هذه الدراهم دفعها الى رجل فقال تصدق بها عنى أو حج بها عنى أو قال هي في الغزو ولم يصدق وكانت من ثلث ماله وان قال دفعها الى رجل ولم يسمه فقال هذه الدراهم لفلان فادفعها اليه كان ذلك جائزاً وتدفع الى فلان وكذلك لو كانت أرض في يديه فأقر في مرضه فقال هذه الارض دفعها الى

مطلب  
أقر مريضاً بأرض  
في يده أنها كانت  
لرجل لم يسمه وأقر  
وقفها على كذا

رجل ولم يسمه ووقفها على فلان وفلان وفلان فهي وقف على من سمي ولا شيء لورثة المقر منها فان قال دفعها الى رجل فقال لي قد وقفها على أناس باعيانهم على فلان وفلان وفلان يعطون من غلتها في كل سنة كذا وكذا وللساكين كذا وفي الغزو كذا وليس للمقر مال غير تلك الارض فان الثلثين وقف على القوم الذين سماهم والثلث الباقي لثلاثه لورثة المقر وثلثه فيمن سمي من المساكين والغزو وان قال دفعها الى رجل ووقفها على وعلى فلان وعلى ولده وعلى ولده ماتنا سوا وفي المساكين والفقراء وابن السبيل وهو أحدهم فليس له شيء من غلتها ولا لولده ولا لولد ولده وينظر الى حصتهم من الثلثين فتضم الى الثلث ثم يخرج ثلث ذلك فيما أقر به ويكون ما بقي لورثته هـ قال أبو بكر (١) وانما ذهب الى أن أقبل قول المقر اذا أقر بانه وقف ذلك على قوم باعيانهم فجعل لهم الغلة وجعل لهم الثلثين منها لانه كأنه أقر لهم بمك الضيعة وشبه الوقف في ذلك بالاقرار بالملك للرجل ألا ترى أنه اذا قال في مرضه هذه الارض دفعها الى رجل ولم يسمه وقال هي لفلان فادفعها اليه أن قوله مقبول في ذلك وتدفع الارض الى المقر له بها فالاقرار بالوقف عنده على قوم باعيانهم بمنزلة الاقرار بالملك وأما قوله اذا أقر في مرضه بارض في يده أن رجلا وقفها على فلان وفلان قوم سماهم وعلى المساكين وابن السبيل الثلث من غلتها انما جعل الثلث من الغلة لهم لانه كأنه شيء فعله المقر ألا ترى أنه قال اذا أقر الرجل في مرضه أن رجلا وقف أرض كذا وكذا على فلان وفلان وفلان يعطون من غلتها في كل سنة كذا وللساكين كذا وابن السبيل كذا ودفعها الى أن للقوم الذين سماهم الثلثين من الغلة ثم ينظر الى الثلث من غلتها فيكون لثلاثه لورثته وثلثه للمساكين وابن السبيل هذا اذا لم يوجد للمقر مال غير هذه الارض يجعل ما كان قرية الى الله تعالى كأنه هو الذي سببه فرد ثلثيه الى ورثته وجعل الثلث منه للمساكين وابن السبيل وأما المسألة الاخيرة التي أقر بها فقال هذه الارض وقفها لرجل حر على وعلى فلان وعلى ولده وولد ولده وأولاد أولادهم أبدا ما توالدوا

(١) وانما ذهب أي محمد لتقديم الحديث عنه كذا فيهما مش الاصل . كتبه مصححه

وتناسلوا وفي المساكين والفقراء وابن السبيل انه ليس له ولا لولده ولا لولد ولده ولا  
 لمن لا تجوز شهادته له من ذلك شيء ولكننا ننظر الى حصته وحصته من كان من  
 ولده وولد ولده من ثلثي الغلة فيضم ذلك الى ثلث الغلة فيقسم على ثلاثة أسهم  
 فيجعل الثلثان من ذلك لورثة المقر ويجعل الثلث منه للفقراء والمساكين وابن  
 السبيل قلت فهذان الثلثان اللذان يردهما الى ورثة المقر يكون لهم على جهة  
 الميراث عنه يملكون ذلك ويتولونه أو يأخذون غلته ويكون الأصل محبوبا قال  
 يكون ذلك لهم محبوبا عليهم

## باب

وقف المشاع وهل يقسم وما يدخل في ذلك

قال أبو بكر رحمه الله ولو أن رجلا وقف نصف أرض له أو نصف دار وذلك مشاع فوقف ذلك وقفا صحيحا أن ذلك جائز على مذهب أبي يوسف رحمه الله قلت ولم جاز ذلك وهو غير معلوم قال ان كنت تريد بقولك غير معلوم أنه ليس بمقسوم فهو مشاع ليس بمقسوم لأنه لا يحتاج إلى قبض وإن كنت تريد بقولك ليس بمعلوم (١) فهو معلوم لأنه قد سمي نصفها وكذلك ان سمي ثلثا أو ربعا وكذلك ان سمي سهاما من سهام فهذا معلوم معروف ماهو وما وقع عليه الوقف وإذا كان ما وقع عليه الوقف معلوما جاز الوقف قلت فان قال قد وقت جميع حصتي من هذه الأرض أو قال من هذه الدار ولم يسم سهام ذلك قال أمستحسن أن أجيز ذلك اذا كان الواقف ثابتا على الإقرار بالوقف وان جحد الواقف الوقف فان جاءت بينة تشهد عليه بالوقف وبمقدار حصته من الأرض أو من الدار وسعوا ذلك قبل القاضي ذلك وحكم بالوقف على ما يصح عنده منه وإن شهد الشهود على الواقف بإقراره بالوقف ولم يعرفوا ماله من الأرض أو من الدار أخذ القاضي بأن يسمى ماله من ذلك فما سمي من شيء فالقول فيه قوله ويحكم عليه بوقفه لذلك وإن كان الواقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك فما أقرب به من ذلك لزمه إلى أن يصح عند القاضي غير ذلك فيحكم بما يصح عنده منه قلت فان شهد الشهود على إقرار الواقف أنه وقف جميع حصته من هذه الأرض وهي الثلث منها وكانت حصته النصف أو أكثر من الثلث قال حصته تكون كلها وقفا إن كانت النصف أو أكثر من ذلك ألا ترى أن أصحابنا قالوا لو أن رجلا قال قد أوصيت بثلث مالي لفلان وهو ألف درهم فوجد ثلثه ألفي درهم أنا نعطي الموصى له الثلث كله وهو ألفا درهم وإن كان

مطلب  
قال وقتت حصتي  
من هذه الدار وهي  
الثلث وكانت  
حصته النصف  
أو أكثر كانت  
كلها وقفا

(١) أي أنه مجهول خفف للعلم به كذا بهامش الأصل . كتبه مصححه

أكثر من ألفى درهم فله جميع ذلك وكذلك الوقف هو قياس على الوصية ألا ترى أن رجلا لو قال قد أوصيت لفلان بمحضتى من هذه الدار وهى الثلث فوجدنا حصته النصف أنا فنحكم للوصى له بالنصف كله والوقف بمنزلة الوصية ولو أن رجلا باع من رجل جميع حصته من هذه الدار وهو الثلث منها وكانت حصته من الدار أكثر من ثلثها لم يكن للشترى الا الثلث الذى سماه والفرق بين الوصية والبيع أن البيع انما هو شئ أخرجه عن ملكه بعوض وانما وقع البيع على ماسمى لذلك الثمن والوصية انما هى شئ تفضل به فكانه عندنا انما غلط فى حصته ماهى فاذا وجدنا حصته أكثر مما سعى جعلناها كلها للوصى له قلت أرأيت الرجل اذا وقف نصف أرض له أو نصف دار مشاعا هل له أن يقسم ذلك فيفرد حصة الوقف قال لا ليس له أن يقاسم نفسه قلت فكيف تكون القسمة فى هذا وكيف تجوز قال ان رفع أهل الوقف ذلك الى القاضى وسألوه أن يفرد حصة الوقف فان القاضى يجعل للوقف قسما يقاسم الواقف ويجوز حصة الوقف قلت فان كانت ارض بين رجلين فوق أحدهما حصته منها وهو النصف هل له أن يقاسم شريكه فيفرد حصة الوقف قال نعم من قبل أن ولاية الوقف اليه وهو القيم بذلك قلت فان كان الواقف قد مات وله وصى قال فالوصيه أن يقاسم الشريك فى هذه الارض ويفرد حصة الوقف منها قلت أرأيت الرجل اذا وقف نصف أرض له ثم مات وله ورثة كبار وصغار وقد أوصى الى رجل هل لوصيه أن يقاسم الورثة فيفرد حصة الوقف قال ان كان الورثة كبارا كلهم كان للوصى أن يقاسم فيفرد حصة الوقف وان كان فيهم صغار لم يكن للوصى أن يقاسم كبارا الا أن يضم حصص الصغار من ذلك الى حصة الوقف فان فعل ذلك جازت القسمة من قبل أنه وصى على الاصاغر وهو الى الوقف فلهذه العلة لم يكن له أن يفرد حصة الوقف ألا ترى أن رجلا لو مات وترك أولادا صغارا وترك عقارات وأوصى الى رجل لم يكن لوصيه أن يقسم بين الاصاغر فيفرد حصص بعضهم من بعض قلت أرأيت الرجلين تكون بينهما

مطلب  
وقف نصف داره  
ليس له القسمة

الارض فيوقف كل واحد منهما حصته منها وهو النصف على قوم معلومين  
**قال** الوقف جائز **قلت** فهل لهما ان يقيما هذه الارض فيفرد كل واحد  
منهما ماوقف **قال** نعم **قلت** فان كانا وقفاهما جميعا على وجوه سميها ثم أرادا  
قسمتها **قال** فلهما ذلك ويفرد كل واحد منهما ماوقف من ذلك فيكون في  
يديه يتولاه ويصرف غلته في الوجوه التي سبيلها فيها **قلت** أرأيت رجلا  
وقف أرضا بأسرها ثم ان رجلا استحق نصفها مشاعا **قال** يقضى للمستحق  
بالنصف الذي استحق منها ويكون النصف الباقي وقفا على ماوقفه **قلت**  
فهل للواقف أن يقاسم المستحق لهذه الارض فيفرد حصة الوقف منها **قال**  
نعم له ذلك **قلت** أرأيت الرجل يقف نصف أرض ثم يبيع النصف الباقي من  
رجل هل له أن يقاسم المشتري فيفرد حصة الوقف **قال** نعم **قلت** فهل له  
أن يوكل بالقسمة وكيفا **قال** نعم وكيله في ذلك يقوم مقامه **قلت**  
أرأيت الرجل اذا وقف نصف أرض له ثم مات وأوصى الى ابن له وترك ورثة  
فيهم صفار هل لابنه الذي أوصى اليه أن يقسم هذه الارض **قال** ان قاسم  
الكبار فأفرد حصصهم وجمع حصته وحصص الاصاغر وحصة الوقف وصيرها  
حيزا واحدا جازت القسمة وان أراد أن يفرد حصة الوقف لم يجز لانه يقاسم  
نفسه **قلت** فان كان الواقف أوصى الى ابنه والى رجل أجنبي هل للأجنبي  
أن يقاسم الابن فيفرد حصة الوقف **قال** لا **قلت** فلم أبزت وقف المشاع  
وأنت لتجيزهبة المشاع ولا صدقة المشاع **قال** الوقف مخالف للصدقة والهبة  
من قبل أن الهبة والصدقة التي يملكها غيره تحتاج الى قبض لانهما يزولان  
من ملك الواهب والمتصدق الى ملك الموهوب له والمتصدق عليه والوقف  
لا يحتاج الى ذلك من قبل أنه ليس يزول من ملك الواقف الى ملك مالك وانما  
يزول من ملكه الى الوقف فهما مقترقان **قلت** أرأيت اذا وقف الرجل  
أرضا له وقفا صحيحا فاستحق نصفها مقسوما أو مشاعا **قال** مابقى منها من  
شيء فهو وقف جائز على منذهب أبي يوسف **قلت** أرأيت اذا وقف الرجل

ثلاث أرض له في مرضه قال الوقف جائز اذا كان يخرج من الثلث ولو صبه أن  
يقاسم الورثة فيفرد حصة الوقف قلت فانما كانت الأرض تخرج من  
ثلاثة قال تكون الأرض كلها وقفا لأن للرجل أن يجعل ثلث ماله فيما شاء  
ليس لوارثه أن يعترض في ذلك قلت أرأيت اذا قال وقفت من دارى هذه  
ألف ذراع قال يجوز الوقف في ذلك على قول أبى يوسف لأنه يميز ذلك في  
البيع فهو في الوقف أجوز قلت فكيف يجعل ذلك قال تذرع الأرض  
أو الدار فان كانت ألفى ذراع كان الوقف منها ألف ذراع وهو نصفها وان كانت  
ألفاً وخمسمائة كان منها ألف ذراع وقفاً وهو ثلثها وان كانت ألفاً وأقل من ألف  
كانت كلها وقفاً على الوجوه التى سماها قلت أرأيت ان وقف نصف حمام أو  
نصف حانوت مما لا يقسم قال الوقف جائز قلت أرأيت ان وقف بيتا  
من داره قال ان وقفه بطريقه فالوقف جائز وان لم يقفه بطريقه لم يميز  
الوقف قلت ولم لا يجوز الوقف في ذلك قال أرأيت ان أبزنا الوقف فيه  
ما صنع بالبيت لا يمكن أن يكرى ولا يسكن لأنه لا طريق له قلت فان وقف  
عشرة أجرة (١) من أرضه التى حدها الاول والثانى والثالث والرابع (٢) قال  
الوقف جائز وذلك بمنزلة الأذرع من الدار قلت فان وقف عشر نخلات  
بأرضها من بستانه قال هذا باطل لا يجوز لانا لا ندرى العشر نخلات ماهى لان  
النخل يتفاوت قلت فان وقف جريباً من بستانه هذا ولم يسم جريان البستان  
قال الوقف جائز ويكون جريب منه وقفاً على ما شرط قلت فان كان  
في بعض البستان نخل وبعضه لا نخل فيه قال الوقف جائز ويكون جريب منه  
شائعاً وقفاً من جميعه ويدخل في هذا الجريب الوقف قسطه من النخل قلت  
أرأيت الرجل يجعل نصف بستانه وقفاً والبستان دولاب قال الوقف جائز

مطلب  
يصح وقف أذرع  
من الدار

مطلب  
وقف بيتا من دار  
لا يصح الا اذا وقفه  
بطريقه

مطلب  
يبطل وقف عشر  
نخلات بأرضها من  
بستانه

- (١) الجريب الوادى ثم استعير للقطعة الممتدة من الأرض فقليل فيها جريب وجميعه أجرة  
وجريان بالضم كغيف وأرغفة ورغقان كذا فى المصباح  
(٢) لعله سقط من قلم الناسخ الخبر عن حدها وهو كذا أو نحوه . كتبته مصححه

مطلب  
إذا قسم الوقف من  
المالك وكان أحد  
القسمين زائداً في  
الفضل هل لقيم  
الوقف أن يأخذ أو  
يعطى دراهم بما  
صار إليه أو خرج  
منه من الوقف



## باب

الرجل يقف الارض في أبواب البر أو في الحج أو في ابن السبيل  
أو في غير ذلك فيحتاج ولده أو قرابته الى ذلك

قال أبو بكر في رجل جعل أرضه صدقة موقوفة لله أبدا في أبواب البر فاحتاج  
ولده أو ولد ولده أو قرابته هل يعطون من غلة هذا الوقف قال نعم يعطون من ذلك  
لان الصدقة من أبواب البر قلت فان جعلها صدقة موقوفة على المساكين  
فاحتاج ولده هل يعطون من غلتها قال نعم قلت فان جعل غلتها في الحج  
عنه أو في الغزو أو في ابن السبيل أو في الغارمين أو في مرمة المساجد أو في أكفان  
الموتى أو في حفر القبور للفقراء هل يعطون المساكين قال توضع غلة هذه  
الصدقة فيما سمي لا يتعدى بها الى غيره قلت فلم قلت اذا جعلها في المساكين  
انه اذا افتقر ولده أو قرابته أتعطوا من الغلة قال من قبل أن هؤلاء الذين افتقروا  
لا يتعداه مطلب  
تصرف غلة الوقف  
فيما سمي الوقف  
لا يتعداه  
هم من المساكين ألا ترى أنه جاء في الحديث لا تقبل صدقة ذي رحم محتاجة فوله  
الواقف وقرابته أحق أن يعطوا من غيرهم قلت أفهو حق واجب لهم  
قال لا ليس بحق واجب لهم ولكني أستحب أن يعطوا من الوقف الذي وقفه  
قرابته على الفقراء قلت أرأيت وقفا على المساكين في يد قاض قد وقفه  
رجل معروف فافتقر ولده وقرابته فاحتاجوا وصاروا الى القاضي فاعلموه حالهم  
وسأله أن يجعل لهم من غلته حظا فامر بالاجراء عليهم وأمر أن يعطى كل انسان  
منهم أقل من مائتي درهم هل ترى ذلك واجبا لهم قال لا وانما هذا من القاضي  
على طريق النظر لهم والتفضل عليهم قلت فان قال قديرت أن أجعل لكل  
انسان منهم من غلة هذا الوقف قوته أو قال مائتي درهم أو نحو ذلك ثم عزل  
القاضي أو مات فرفع ذلك الى قاض آخر قال ليس هذا بواجب لهم قلت  
فان رأى هذا القاضي الثاني أن يعطيهم ذلك فعل وان لم يره فليس بواجب لهم  
قال نعم من قبل أن فعل القاضي الاول ذلك ليس بحكم لهم ألا ترى أن القاضي

الاول قد كان له أن يمنعهم ذلك بعد اعطائه اياهم ما أعطاهم منه قلت فان كان  
القاضي الاول جعل ذلك على طريق الفقر وأمر بإجرائه عليهم في كل سنة من غلة  
هذا الوقف **قال** فهذا جائز اذا كان القاضي قد حكم به ولا ينبغي للقاضي الثاني  
أن يرد هذا الحكم وهذا استحسان قلت أرأيت هؤلاء القوم الذين حكم لهم  
هذا القاضي بهذا الاجراء من غلة هذا الوقف ان استغنوا عن ذلك **قال**  
لا يعطون بعد الغنى من غلته شيئاً قلت فمن مات منهم **قال** يبطل ما كان  
يعطى من ذلك الوقف قلت فما حال ورثته **قال** ان كانوا قرابة للواقف  
فرأى القاضي أن يعطيهم من غلته شيئاً فلا بأس بذلك وهم من الفقراء فينبغي  
أن يعطيهم على سبيل الفقر اذا كانوا قرابة للواقف قلت فما تقول في فقراء  
جيران الواقف **قال** ينبغي أيضاً ان ينالوا من غلة هذا الوقف على ما يراه والى  
هذه الصدقة وان كان في يد القاضي فرأى أن يعطيهم فذلك حسن قلت فان كان  
الواقف قد مات وعليه دين هل ترى لو الى هذه الصدقة أن يقضى عنه دينه من  
غلة هذه الصدقة **قال** لا قلت أرأيت والى هذه الصدقة ان فرقت غلتها في الفقراء  
ولم يدفع الى قرابة الواقف منها شيئاً هل يكون ضامناً **قال** لا قلت فان  
أعطيت الغلة كلها قرابة الواقف وهم فقراء هل عليه في ذلك شيء **قال** لا من قبل  
أنى أفتيه بذلك وأمره أن يبدأ بقرابة الواقف وولده ان كانوا محتاجين فيعطيم  
من غلة هذه الصدقة فان فضل عنهم شيء دفع ذلك الى فقراء المسلمين قلت  
فان كان للواقف موال محتاجون هل يعطون من غلة هذه الصدقة **قال** نعم  
الا ترى أنى أبدأ بولد الواقف وبقربائه فاعطيهم من غلة هذه الصدقة فما فضل  
أعطيت مواله كذلك الجيران هذا سبيلهم قلت فما تقول ان كان هذا  
الواقف قد أوصى أن يجعل أرضه هذه صدقة موقوفة لله أبداً بعد وفاته في  
المساكين فاحتاج ولده هل تعطيهم من غلة هذا الوقف أو قربائه ان احتاجوا هل  
تعطيهم من غلة هذا الوقف **قال** نعم وليست هذه وصية لهم انما هي للفقراء  
فكل من أعطيتهم من الفقراء فهو جائز قلت فوله أليس هم ورثته فيجوز

مطلب  
يقضى دين  
واقف من غلة  
فقه

أن تعطيم من وصيته قال لا أعطيهم لو أوصى بثلاث ماله أن يفرق في الفقراء  
وكان ولده محتاجين لم أعطهم من الثلث شيئاً ولكني أعطى ولد ولده وقد قال  
بعض فقهاء أهل البصرة اني لأعطي أحداً من يرث الواقف من غلة هذه الصدقة  
شيئاً لأنها وصية والوصية لا تجوز لوارث فقلنا لقاتل هذا القول الوصية لا تجوز  
لوارث على ما جاء في الحديث وليست هذه وصية لوارث فنبطلها انما هي للفقراء  
وليست بواجبة لولد الواقف ولا لورثته (١) فيعطونها على سبيل الإيجاب لهم وهذا  
عندنا لا يشبه الرجل يوصي بثلاث ماله إلى رجل يقول له اجعله حيث شئت فيجعله  
لوارث الموصى فانه اذا جعل الثلث لوارث الموصى بطل ذلك ورجع ميراثنا من  
قبل أن الموصى قد أوصى بهذا الثلث وجعل الرأى في وصيته إلى الرجل أن يضعه  
حيث شاء فلما رأى الرجل أن يجعله للوارث بطل ذلك ألا ترى أن الميت لو قال  
قد أوصيت بثلاث مالى لابنى فلان ان رأى فلان وصي ذلك فقال الوصى قد رأيت  
ذلك أن الوصية تبطل ويرجع الثلث إلى ورثة الموصى

(١) قوله فيعطونها كذا هو في جميع النسخ باثبات النون والصواب حذفها لان الفعل

منصوب بعطاء السببية . كتيبه مصححه

## باب

الارض أو الدار توقف فتغصب

قال أبو بكر أحمد بن عمرو في رجل جعل أرضا له صدقة موقوفة لله أبدا على قوم بإعيانهم ثم من بعدهم على المساكين ودفعها الى رجل وولاه إياها فجحد الرجل المدفوع اليه الوقف ذلك وادعى أنه ملكه قال هو غاصب ويخرج الوقف من يده قلت أرأيت ان كان الواقف في الحياة قال هو الخصم في ذلك للذي الارض في يديه والمطالب بها حتى يخرجها من يد الجحد ويردها الى يده وبوليها من شله في حياته وبعد وفاته قلت فان كانت الارض قد نقصت قال يضمن النقصان اذا كان ذلك بعد الجحد لانه انما يصير غاصبا لها بالجحد قلت وكذلك الدار يهدم منها شيء قال يضمن ذلك ويأخذ الواقف منه فيبني به ما يهدم منها قلت فان كان الواقف قد مات وقد كان ولي هذا الرجل مطلب  
 فيقيم بامر هذه الصدقة في حياته وبعد وفاته فجحد الوقف بعد وفاة الواقف نعي قيم الارض  
 وادعاه لنفسه قال هو غاصب منذ جحدتها قلت فان حضر أهل الوقف لكيها لنفسه  
 فطالبوه بها قال يجعل القاضي لها قیما ويخرجها من يده اذا صاع أمرها عنده هو غاصب  
 ويدفعها الى من يقوم بامرها قلت فان غصبها غاصب غير هذا من واليها  
 قال ترد الى يد واليها والقيم بامرها ويضمن الغاصب ما نقصها وما تهدم من بناء  
 الدار فيبني به ما تهدم منها قلت فان طلب أهل الوقف هذا النقصان الذي أخذ  
 من الغاصب وسألوه أن يفرق ذلك بينهم قال ليس لهم ذلك من قبل أن هذا  
 مما قد وقع عليه الوقف وانما حقوق أهل الوقف في الغلة دون الرقبة قلت  
 أرأيت ان كان الغاصب هدم بناء من بناء الدار وبني فيها بناء وأدخل فيها خشبا  
 من من غلته فلا  
 وأجذاعا وآجرا قال يضمن قيمة ما هدم منها ويقال له اقلع بناءك فان قلع ذلك  
 بنحقه أهل  
 فنقصت الدار ضمن النقصان قلت فان وزر حيطانا وأدخل أجذاعا في سقفها  
 قال يدفع اليه قيمة ذلك من غلة الصدقة قلت فان كانت الصدقة أرضا وقف

فكرها الغاصب أو بناها أو حفر أنهارها هل يرجع شيء من ذلك قال لا قلت وكذلك الدار إذا نقي محارجها وبئرها وجصصها وطين سطوحها قال ان كان شيء من هذا يمكن أخذه ضمن النقصان وان كان لا يقدر على أخذه فلا شيء له قلت أرأيت الغاصب ان كان أخرج الأرض أو الدار الوقف من يده الى يد غيره أو غصبه انسان اياها فلم يقدر على ردها قال يضمن قيمتها في قول من يرى تضمينه اياها قلت فإذا ضمنه قيمتها ما يصنع القيم بأمرها بهذه القيمة قال يشتري بها أرضا فيقفها بدلها وتكون في يده على ما كانت عليه المعصوبة قلت فان ردت الأرض المعصوبة عليه قبل أن يشتري بالقيمة أرضا مكانها قال يرد القيمة على من أخذها منه قلت فان رد الأرض بعد ما اشتري بالقيمة أرضا مكانها قال تعود الأرض الوقف الى ما كانت ويضمن القيم بأمر الوقف القيمة وتكون الأرض التي اشتراها بالقيمة له قلت (١) فهل تلزمه قيمة الأرض يوم قبضها قال نعم قلت فان أخذ القيمة خضعت منه قال لا ضمان عليه لاهل الوقف وان ردت الأرض الوقف ضمن القيمة لمن أخذها منه قلت فان طلب أهل الوقف هذه القيمة فقالوا اقسمها علينا قال لا يجب أن يقسمها عليهم قلت وكذلك لو كانت وقفا على المساكين هل يجب أن تقسم هذه القيمة التي أخذها على المساكين قال لا انما حقوق أهل الوقف المساكين كانوا أو قوما بأعيانهم في القلة وأما الرقبة وما يحدث بسببها فلا حق لهم في قسمتها بينهم قلت أرأيت الغاصب (٢) اذا ضمنه قيمة الأرض الوقف هل يملك الأرض الوقف ان رجعت اليه قال لا قلت ولم قال من قبل أن الوقف لا يملك والوقف بمنزلة المدير لو غصبه غاصب من مولاة فأبى من الغاصب أو أخرجه الغاصب من يده ضمن قيمته لم يملكه ومتى ظهر عاد الى مولاة ورد مولاة القيمة التي أخذها قلت أرأيت الأرض الوقف اذا غصبها رجل فاستغلها سنين ثم ردها قال ان كان استغلها من

مطلب  
حق أهل الوقف  
في القلة دون الرقبة

(١) قوله فهل تلزمه أى الغاصب وقوله يوم قبضها الظاهر يوم غصبها  
(٢) قوله اذا ضمنه أى ضمن القيم الغاصب كذا بهامش الاصل . كتبه مصححه

زرع زرع فيه فالزرع لمن زرعه وعليه قيمة ما تنقصت الأرض وإن استغلها من نخل  
أو شجر كان فيها رد الغلة معها إن كانت قائمة وإن كان قد استهلكها غرم مثلها  
قلت فما أخذ من الغاصب من غلة النخل والشجر ما يصنع به قال يفرق في  
الوجوه التي سبلها الواقف فيها قلت فما أخذ من الغاصب من نقصان الأرض قال  
يجعل في عمارتها قلت فإن أغلت الأرض غلة في يدي الغاصب فتلفت الغلة في  
يدي الغاصب من غير فعل الغاصب قال لا ضمان عليه في ذلك قلت فإن غصبها  
وفيه ثمرة فتلفت الغلة في يده بعد ما صرمها أو تلفت قبل أن يصرمها قال هو  
ضامن لها لأنه غاصب للثمرة مع الأرض قلت فإن كان والى هذه الصدقة قد أخذ  
من الغاصب قيمة الأرض الوقف فاشتري بها أرضاً فجعلها وقفاً مكان الأولى فأغلتها  
غلة وقرتها في أهل الوقف ثم ردت عليه الأرض الوقف فغرم القيمة للغاصب ما خال  
الغلة التي كان قرتها في أهل الوقف قال يرجع بها عليهم ويضمنهم إياها قلت  
أرأيت الأرض الوقف إذا خرجت من يد الغاصب أليس تضمنه قيمتها والقول قوله في  
القيمة قال بلى قلت فإن كانت قيمتها مائتي دينار فقال الغاصب إنما كانت  
قيمتها مائة دينار وحلف على ذلك قال يأخذ منه القيم بامر هذه الصدقة مائة  
دينار فيشتري بها أرضاً تكون مكان الأرض الموقوفة قلت فإن تخرج الغاصب  
بعد ذلك فرد على القيم مائة دينار أخرى تمام مائتي دينار قال يشتري القيم بهذه  
المائة دينار الأخرى أرضاً يضمنها إلى الأرض التي كان اشتراها بالمائة الدينار الأولى  
فتكونان جميعاً موقوفتين قلت فإن كان الغاصب غصب الأرض الوقف وقيمتها  
مائتا دينار فردت قيمتها في يده فصارت تساوي ثلثمائة دينار ثم غصبها من الغاصب  
رجل آخر فلم يقدر على ردّها قال ينبغي للقيم بامر هذه الصدقة أن يختار تضمين  
الغاصب الثاني لأن ذلك أوفر على أهل الوقف قلت فإن اختار تضمين الثاني  
فكان معدماً قال لا سبيل له على الغاصب الأول قلت فإن كان القيم لما  
خير في الضمان كان الذي هو أوفر على أهل الوقف أن يضمن الغاصب الأول لأنه  
ملي والثاني معدم قال ينبغي له أن يضمن الأول قلت فبتركه الثاني لا يكون

متلفا لشيء من الوقف **قال** لا من قبل أن هذا أصلح وأدّر على أهل الوقف  
**قلت** أرايت الغاصب اذا ضمنه قيمة الارض الوقف ثم ردت الارض اليه هل له أن  
يجبسها حتى يأخذ القيمة التي دفعها الى القيم **قال** لا **قلت** ولم **قال** لان  
هذه وقف ولا تكون بمنزلة الرهن ألا ترى أن رجلا لو غصب مدبرا فلم يقدر عليه  
فضمنه قيمته أن الغاصب لا يملك المدبر بالقيمة التي ضمنها للمولى وكذلك الارض الموقوفة  
**قلت** فان أخذ القيم القيمة من الغاصب فلم يشتر بها أرضا مكنتها حتى ضاعت  
منه ثم ان الغاصب ردّ الارض الموقوفة الى القيم ما حال القيمة وقد كانت ضاعت  
من القيم **قال** يغرم القيم القيمة مكان القيمة التي كان أخذها فيدفعها الى  
الغاصب **قلت** فهل يرجع بها القيم على أحد **قال** ان يرجع بها في غلة  
الارض الموقوفة فأخذها فلا بأس بذلك. فاذا استوفى القيمة كان ما يخرج من غلة  
الارض لاهل الوقف **قلت** أرايت الدار الوقف والارض اذا غصبها غاصب فهدم  
بناء الدار وقطع نخل الارض ولم يقدر على ردّ ذلك ضمنه القيم قيمة الدار والارض  
يوم غصبها ثم ردّ الدار أو الارض بعد ذلك والنقص الذي كان هدمه هو قائم فيها  
**قال** يكون النقص والنخل المقطوع للغاصب ويدفع اليه القيم حصة الارض  
من القيمة ويجبس ما أصاب البناء وما أصاب النخل المقطوع من القيمة **قلت**  
فلن يكون ما حبس من هذه القيمة **قال** يجعله في عمارة الارض وحرمة الدار  
وتعود الارض والدار كما كانت **قلت** أرايت الدار أو الارض الموقوفة اذا غصبها  
غاصب وفيها نخل وشجر فجاء رجل وهدم البناء الذي كان في الدار فأخذها وقطع  
النخل والشجر الذي كان في الارض فذهب به **قال** فلقيم أن يأخذ أرض الدار  
والارض الموقوفة من الغاصب وهو بالخيار في البناء الذي هدمه الرجل وفي الشجر  
والنخل الذي كان قلعه ان شاء ضمن الغاصب قيمة ذلك مبنيا وقيمة النخل والشجر  
ثابتا في الارض وان شاء ضمنه قيمة ذلك الذي قلعه وينبغي له أن يقصد في تضمين  
ذلك الى أملاها وأيسرها فيضمنه ذلك فان ضمنه الغاصب رجع الغاصب بما  
ضمن من ذلك على الذي قلعه وان ضمن ذلك الجاني لم يرجع بذلك الجاني على

أحد قلت أ رأيت ان كان الغاصب ضمن الجاني قيمة ذلك وأخذ منه القيمة ثم جاء  
 القيم بأمر هذه الصدقة هل له أن يأخذ الجاني بهذه القيمة ان كان الغاصب معبها  
 أو كان غائباً قال ليس له على الجاني صييل من قبل أن الجاني قد ردّ القيمة على  
 من كان ذلك في يده يوم جنى عليه قلت أ رأيت الارض اذا كانت في يدي  
 رجل يقول هي لى وأدعى قوم أن فلانا وقفها عليهم ومن بعدهم على الفقراء  
 قال ان أقاموا بينة أن فلانا وقفها عليهم وأنه مات وهو مالك لها يوم وقفها  
 قضيت بها وقفاً عليهم قلت فان أقاموا بينة أن فلانا وقفها عليهم وأنه مات وهو  
 مالك لها قال لا أقضى بانها وقف من قبل أن البينة انما تشهد بأنه مات وهو  
 مالك لها فاذا كان يوم مات مالك لها فكيف يكون مالكها لارض قد وقفها قبل  
 موته وأنت تعلم أن الوقت الذى وقفها فيه قبل الموت فهذا متناقض قلت  
 فهل تقضى بانها ملك له قال نعم قلت فاذا قضيت بملكها له أنجعلها وقفاً  
 قال لأجعلها وقفاً من قبل أنه قد يجوز أن يكون قد ملكها بعد أن وقفها قلت  
 أليس لما شهدت البينة أنه مات وهو مالك لها قدّمت ملكه لها قبل موته قال  
 بلى قلت فلم لا تجعلها وقفاً قال من قبل أنه قد يجوز أن يكون وقفها وليست  
 له ثم ملكها بعد أن وقفها

مطلب

تقبل شهادة بان  
 سلاتنا وقفها على  
 نولاء ومن بعدهم  
 بلى الفقراء وأنه  
 ان وهو مالكها



## باب

## الوقف في المرض

قال ولو أن رجلا مريضا جعل أرضا له صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ولده وولد ولده ونسله وعقبه أبدا ماتنا سألوا ثم من بعدهم على المساكين فإن كانت هذه الأرض تخرج من الثلث أخرجت وكانت موقوفة تستغل ثم تقسم غلتها على جميع ورثته على قدر مواريتهم عنه فإن كانت له زوجة وله ولد كان لزوجته النصف وإن كان له أبوان كان لهما السدس ويكون الباقي من الغلة بين ولده لصلبه للذكر منهم مثل حظ الانثيين فتكون هذه الغلة جارية على هذا مادام ولده لصلبه أحياء هذا إذا لم يكن له ولد ولد فإن كان له ولد لصلبه وولد ولد قسمت الغلة على عدد ولده لصلبه وعلى عدد ولد ولده فما أصاب ولده لصلبه من ذلك قسم بين ورثته جميعا على قدر مواريتهم عنه من قبل أن هذه وصية والوصية لا تجوز لوارث فما أصاب من كان يرثه من ولده من غلة هذا الوقف قسم ذلك بين جميع ورثة الواقف على قدر مواريتهم منه وما أصاب من لا يرثه من ولد ولده من هذه الغلة كان ذلك لهم فإذا انقضى ولده لصلبه قسمت غلة هذه الصدقة بين ولد ولده ونسله على ما قال ولا يكون لزوجته ولا لأبويه من ذلك شيء لأن الوصية تجوز لولد الولد إذا كان فوقهم من يرث الواقف ألا ترى أن رجلا لو أوصى لابن له ولا جنبي بثلث ماله أن للجنبي نصف الثلث وهو سدس المال والسدس الذي للابن يكون بين الورثة جميعا على قدر مواريتهم إلا أن يميزوا ذلك الابن فإن أجازوه له أخذ سدس المال وكان له وكذلك سبيل هذه الصدقة ما كان لمن يرثه من غلتها قسم ذلك بين جميع الورثة على قدر مواريتهم من الواقف وما كان يصيب من لا يرثه من هذه الغلة سلم لهم قلت فإن لم يكن للواقف ولد وبناته ولعل لصلبه قسمت الغلة بين ولده لصلبه وبين جميع ورثته ثم جاءت غلة سنة أخرى وقدمت بعض ولدا لصلب وبقي بعضهم قال تقسم الغلة كلها بين ولده وبين سائر ورثته

على ما شرحناه قلت فان كان قد مات بعض ولد الصلب وبقي بعضهم وله ولد ولد قال تقسم الغلة على عدد من بقي من ولد الصلب وعلى عدد ولد الولد فما أصاب ولد الصلب قسم بينهم وبين سائر ورثة الواقف وما أصاب ولد الولد أخذوه وكذلك يكون الحال في كل سنة فاذا انقرض ولد الصلب قسمت الغلة كلها بين ولد الولد دون سائر ورثة الواقف قلت - فان كانت هذه الارض لا تخرج من ثلث مال الواقف قال يكون ثلثها ميراثا بين جميع ورثته على قدر مواريتهم منه ويكون ثلثها موقفا تقسم غلته اذا جاءت ان كان له ولد لصلبه وولد ولد على عددهم جميعا فما أصاب ولده لصلبه قسم ذلك بينهم وبين سائر ورثته وما أصاب ولد الولد من ذلك سلم لهم وان لم يكن له ولد ولد قسمت الغلة بين ولد الصلب وبين سائر الورثة على قدر مواريتهم فاذا انقرضوا أنفذت الغلة على ما سبيلها الواقف قلت - ولم أجريت غلتها اذا كانت تخرج من الثلث على ورثته جميعا على قدر مواريتهم منه وقلت اذا انقرض ولد الصلب أنفذت الغلة في الوجوه التي سبيلها (١) فيه فاما أن تجرى غلتها على ما سبيلها وإما أن تبطلها قدرها ميراثا لانك اذا قسمتها بين ورثته على قدر مواريتهم فلم تنفذ فيها أمر الواقف وأخرجتها من الحال التي جعلها عليه فينبغي أن تجعلها ميراثا وتبطل الوقف فيها قال لا أبطل الوقف من قبل أن الواقف قد جعل غلتها لمن تجوز له الوصية ولن لا تجوز له الوصية وجعل آخر أمر الغلة للمساكين قلت أقليس قوله في مرضه قد جعلتها صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ونسلي أبدا ما تناسلوا ثم للمساكين انما ذلك وصية لولده وولد ولده ونسلهم ومن بعدهم على المساكين فلم لا كان هذا متضمنا لبعضه لبعض فاذا بطلت الوصية الاولى بطل ما كان بعدها أوليس من حجة الزوجة أن تقول هذه وصية لوارث دون وارث ولا تجوز الوصية لوارث فاذا بطلت الوصية الاولى بطلت الوصية الثانية وصارت الارض

(١) قوله فيه كذا في جميع النسخ ولعله تعريف من النسخ والصواب فيها لما لا يخفى

ميراثنا جميعا ويكون هذا بمنزلة رجل قال يخدم عبدى هذا ابنى فلانا سنة  
وهو حر وله ولد غير هذا ان وصيته لابنه تبطل فاذا بطلت وصيته لابنه بطل عتق  
العبد من قبل أنها متضمنة لوصية الابن **قال** هذا لا يشبه الوقف من قبل أن  
العتق للعبد انما جعله عوضا عن خدمة العبد للابن فلما بطلت وصية الابن بطل  
العوض عنها والوقف ليس هو عوضا عن شئ ولا الوصية لولد الولد والنسل ثم  
للمساكين ليس ذلك بعوض عن وصيته لولد الصلب انما هي وصايا لمن تجوز له  
الوصية ولا لمن لا تجوز له الوصية ألا ترى أن رجلا لو وقف أرضا له على فقراء  
ولد زيد وولد ولده ونسلمهم أبدا ثم على المساكين فاستغنى ولد زيد عن غلة هذه  
الصدقة وليس لهم أولاد ولا أولاد أولاد أن الغلة تكون للمساكين فإن احتاج  
ولد زيد بعد ذلك رقت الغلة اليهم ما كانوا اليها محتاجين **قلت** رأيت مريضا قال  
قد جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا تجرى غلتها في كل سنة أبدا  
على ولد زيد بن عبد الله وولد ولده وأولاد أولادهم ونسلمهم أبدا ماتناسلوا فإذا  
انقرضوا كانت غلتها للمساكين أبدا والأرض تخرج من ثلثه **قال** هذا وقف  
جائز وتكون الأرض موقوفة على ما قال الواقف **قلت** فهل للواقف أن يبطل  
هذا الوقف ويرجع عن هذه الوصية **قال** لا **قلت** ولم لا يكون ذلك وأنت تقول  
إنها وصية ومن قولك ان كل من أوصى بوصية فله الرجوع عنها **قال** انما  
أقول إنها وصية معنأى في هذا أنها من الثلث لا أن الرجوع في هذا الوقف  
يجوز ألا ترى أن رجلا مريضا لو ذبح عبدا له لم يكن له ابطال التدبير ولا الرجوع  
عن ذلك والمدير من الثلث ان مات المولى عتق من ثلث مال الميت يبدأ به قبل  
الوصايا التي ليست بعتق ولا تدبير وكذلك لو أن رجلا تصدق بارض له في مرضه  
على رجل وسلمها اليه وقبضها المتصدق عليه وهي تخرج من ثلثه ان هذه الصدقة  
على الرجل جائزة وانه ليس للريض الرجوع فيها وان مات فهي من الثلث لا في الرجوع عنه  
**قلت** وكيف نحتج وأنت تفرق بين التدبير والصدقة بالأرض على الرجل  
**قال** وكيف ذلك **قلت** أنت تقول انه ليس له الرجوع في التدبير وان مات

مطلب

كل من أوصى  
بوصية فله الرجوع  
عنها

مطلب

الوقف في الأرض  
بمنزلة الوصية في  
النفاذ من الثلث  
لا في الرجوع عنه

المولى كان المدبر من الثلث يبدأ به وتقول في الصدقة ان المتصدق عليه يخاص  
أصحاب الوصايا في الثلث وهو أسوتهم فيما يضاربون به قال هذا قولنا فاما  
التدبير فانما قلنا انه يبدأ به لما جاء في ذلك أن المدبر يبدأ به قبل الوصايا من قبل أنه  
عتق والعق مقدم ولكنهما يستويان في باب الرجوع أنه ليس له الرجوع  
في الصدقة كما أنه لا يقدر على الرجوع في التدبير ألا ترى أن رجلا لو بنى  
مسجدا في مرضه وأشهد على ذلك وصلى الناس فيه وأوصى بوصايا وباشياء  
في أبواب البر أن المسجد وجميع الوصايا من الثلث وان أرباب الوصايا يضربون  
بوصاياهم ويضرب للمسجد بقيمة الارض والبناء ويضرب لأبواب البر بما سمي  
لها فما أصاب أصحاب الوصايا كان ذلك لهم وما أصاب المسجد وأبواب البر  
جعلنا ذلك كله للمسجد قلنا فما تقول ان لم يوقف هذه الارض في  
مرضه ولكنه أوصى أن تكون وقفًا بعد وفاته على ولد زيد وولد ولده ونسله  
وعقبه ومن بعدهم على المساكين هل له الرجوع في هذه الوصية قال نعم  
وليس هذا بمنزلة ما أنفذه في مرضه وأبنته ألا ترى أنه لو برأ من مرضه وصح  
كانت هذه الارض وقفًا في الصبحة وان الذي أوصى أن تكون أرضه وقفًا بعد  
وفاته إنما هي وصية بعد موته له الرجوع فيها وابطالها فهما مفترقان قلنا  
فما تقول ان أوصى أن تكون أرضه صدقة موقوفة بعد وفاته على ولده وولد ولده  
وأولاد أولادهم ونسلهم أبدا ماتنسلوا ومن بعدهم على المساكين قال هذا  
بمنزلة ما وقفه عليهم في مرضه وهذه وصية لوارث ولغير وارث فما كان منها لوارث  
ان كانت تخرج من ثلثه فممنهاها بين جميع ورثته وما كان منها لغير وارث فهو  
جائز وينظر فان كان ولد الواقف لصلبه أربعة أنفس وولد ولده ستة أنفس قسمنا  
الغلة على خمسة أسهم فيكون لولد الولد ثلاثة أسهمها ويكون ما أصاب ولد الصلب  
وهو الخسار من ذلك مقسوما بين جميع ورثة الواقف ان كان له زوجة كان  
لها الثمن وان كان له زائدة كان لها السدس وما يبقى بين ولده لصلبه ما بقي منهم  
أخذ فإذا انقرض ولد الصلب كانت الغلة كلها لولد الولد والنسل على ما جعله

الواقف قلت فاحال الزوجة والام **قال** لاشئ لهما من قبل أنه لاحظ لهما في نفس الوقف الذي وقفه المريض على ولده وولد ولده وأولاد أولادهم ونسلهم أبدا ماتناسلوا ثم من بعدهم على المساكين فهذه شرائط الوقف التي اشترطها الواقف ونحن وان كنا تركنا هذه الشروط فلم نعمل بها فانا لا نبطل الوقف لان الواقف قد جعله مبيتونا فاذا انقرض ولد الصلب فلاشئ لهما في هذه الصدقة وانما أدخلنا الزوجة والام في غلة الخمين من قبل أن الخمين صارا لولده لصلبه وهم يرثونه فلما كان ذلك لمن يرثه أدخلنا فيه جميع الورثة حتى لا تكون وصية لوارث دون وارث ألا ترى أنه لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا تجرى غلتها على جميع ورثتي ثم من بعدهم على المساكين وهي تخرج من ثلثه أن ذلك جائز على ما جعله تكون غلتها جارية على ورثته على قدر موارثهم فاذا انقرضوا كانت الغلة للمساكين قلت وكذلك ان مات بعض الورثة وبقي البعض **قال** من مات منهم سقط سهمه وأجزبت الغلة على من كان باقيهم حتى ينقرضوا جميعا فاذا انقرضوا جميعا أجزبت الغلة على المساكين قلت فلم لا تجعل حصة من مات من ولد الصلب أو من الورثة من هذه الغلة للمساكين **قال** لانه لم يجعل للمساكين شيئا من ذلك حتى ينقرض هؤلاء لانه لما قال ثم من بعدهم على المساكين لم يكن للمساكين شيء مادام أحد من هؤلاء باقيا قلت فان كانت هذه الارض لا تخرج من ثلث مال هذا الرجل وكانت جميع ما يملك **قال** يكون للورثة ثلثها على قدر موارثهم ويكون الحكم في ثلثها على ما قلنا قلت أرأيت ان أوصى أن يشتري من ثلث ماله أرضا بالف دينار فتكون موقوفة عنه على ولد زيد بن عبد الله وعلى ولد ولده وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم أبدا ماتناسلوا ثم من بعدهم على المساكين **قال** هذا جائز يشتري أرضا من ثلثه بالف دينار وتكون موقوفة على ما اشترط لولد زيد وولد ولده ونسله وعقبه أبدا فاذا انقرضوا كانت على المساكين قلت فن مات من ولد زيد وولد ولده ونسله وعقبه **قال** يسقط سهمه وتكون الغلة

جارية كلها دلى من يبقى منهم ما بقى منهم أحد **قلت** وهذا عندك  
 بمنزلة ما وقفه في مرضه **قال** نعم هما سواء **قلت** أرأيت اذا قال المريض  
 أرضى هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على ولد زيد بن عبد الله وعلى ولده  
 وأولاد أولادهم أبدا ماتنا سوا ثم من بعدهم على المساكين فان احتاج ولدى أو ولد  
 ولدى أو نسلى أو واحد منهم كانت غلة هذه الارض لهم دون غيرهم وكانوا أحق  
 بها ما كانوا اليها محتاجين ما الحكم في ذلك **قال** أما اذا اشترط لولده شيئا من  
 الغلة فهو وصية لوارث فان احتاج ولده لصلبه أو أحد منهم رد جميع الغلة عليهم  
 ودخل سائر ورثته قسمت الغلة عليهم جميعا لان كل ما رجع الى ولد الصلب من  
 ذلك فهو وصية لوارث ويدخل فيها جميع الورثة فتقسم بينهم على قدر مواريتهم  
 على ما شرحناه ألا ترى أنه لو ابتداء فقال قد جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة  
 لله عز وجل على فقراء ولدى وفقراء ولد ولدى ونسلى أبدا ماتنا سوا وفى ولده  
 لصلبه فقراء وفيهم مياسير وفى ولد ولده فقراء وفيهم مياسير أنا نتظر الى الغلة اذا  
 جاءت فمن كان منهم فقيرا يوم تأتى الغلة أحصيناهم جميعا وقسمنا الغلة عليهم  
 على عددهم فما أصاب ولد الصلب من ذلك فهو لهم وسائر ورثته يفرق ذلك  
 فيهم على قدر مواريتهم على الاغنياء والفقراء منهم وما أصاب فقراء ولد الولد  
 والنسل سلم ذلك لهم **قلت** فما تقول اذا قال أرضى هذه صدقة موقوفة  
 لله تعالى على ولد زيد بن عبد الله وعلى ولد ولده ونسله وعقبه أبدا ماتنا سوا فان  
 احتاج أحد من ولدى أو ولد ولدى ونسلى وعقبى كانت غلة هذه الارض لهم  
 دون غيرهم وكانوا أحق بها قسمت الغلة سنين على ولد زيد بن عبد الله وعلى  
 ولد ولده أبدا ثم احتاج بعد ذلك بعض ولد الواقف لصلبه وبعضهم أغنياء أليس  
 قد رد الغلة على المحتاجين منهم فما أصاب ولد الصلب من ذلك قسم بينهم وبين  
 ورثة الواقف **قال** بلى تكون غلة هذا الوقف على ما قلنا **قلت** فان  
 كان قد مات بعض ورثة الواقف زوجة ان كانت له أو والدة أو والد ثم كان هذا  
 الذى قلناه من حاجة ولده لصلبه فرئت الغلة عليهم وقد ماتت الزوجة أو الام

مطلب

شرط في وقفه على  
 ولد زيد ومن  
 بعدهم على  
 المساكين الا اذا  
 احتاج أولاده فهم  
 أحق بالغلة

ما القول في ذلك أو كان قد مات بعض ولده لصلبه بمن كان يجب أن تدخله في هذه الغلة بسبب ما يصير لولد الصلب **قال** من مات منهم بطل سهمه وتقسم الغلة بين المحتاجين من ولده وبين من كان من الورثة باقيا ولا ينظر الى من مات منهم **قلت** فان كان قال فان احتاج أحد من ولدى أو ولد ولدى ونسلى أبدا أجرى على من احتاج منهم من غلة هذه الصدقة بقدر ما يسعه نفقة بالمعروف وكان الباقي من غلة هذه الصدقة مقسوما بين أهل الوقف **قال** يجري على ما شرط من ذلك **قلت** فان احتاج خمسة أنفس من ولده لصلبه فنظرت الى ما يسعهم لنفقاتهم لسنة الى وقت ادراك الغلة المستقبلة فوجدت ذلك يكون مقدار مائة دينار أليس يدخل مع هؤلاء الخمسة المحتاجين سائر ورثة الواقف **قال** بلى **قلت** فاذا قسمت المائة دينار بين جميع الورثة على قدر مواريتهم عن الواقف أصاب الخمسة المحتاجين منها أقل مما يسعهم ولا يكفيهم لنفقة السنة **قال** بلى هو على ما قلت ولكن الذي يجب أن يرد عليهم من هذه الغلة أبدا حتى يكون ما يصيبهم من ذلك مقدار ما يسعهم **قلت** وما الذي يقدر لهؤلاء لنفقاتهم ما يسعهم **قال** ينظر الى ما يحتاج اليه الرجل منهم لطعامه وطعام ولده وإداמתهم وكسوتهم لسنة فيجعل له ذلك **قلت** فهل تدخل زوجته في ذلك **قال** نعم لانه ليس قصد الواقف في هذا أن يكون للمحتاج نفقته على خاصة نفسه ولكن ينظر الى نفقته ونفقة ولده خاصة وزوجته فيفرض ذلك له **قلت** فان كان الواقف لم يشترط لولده وولد ولده هذا الشرط ولكنه قال ان احتاج ولدى وولد ولدى ونسلى أو أحد منهم رد على من احتاج منهم نصف الغلة من هذه الصدقة أو قال ثلثا أو قال ربعها **قال** يرد ذلك عليهم على ما قال ويقسم ذلك بينهم وبين سائر ورثته على ما شرحتنا **قلت** فهل يكون لهم من الغلة غير هذا **قال** لا قد سعى لهم مسمى فلا يكون لهم أكثر من ذلك **قلت** وكذلك ان قال ان احتاج أحد من ولدى وولد ولدى ونسلى وعقبى أبدا ماتنا سواها أجرى على كل من احتاج منهم في كل سنة من غلة هذه الصدقة ألف درهم ثم تكون الغلة بعد ذلك لولد زيد وولد ولده ونسله على ما سعى ووصف في هذا.

مطلب  
اذا شرط لبعض  
الموقوف عليهم  
قدر ما يسعه نفقته  
وبيان مقدار ذلك

الكتاب **قال** تكون الغلة مقسومة على ماشرطه من ذلك فان فضل منهم شيء عن اقتصر منهم كان ذلك لولد زيد ولولد ولده ونسله أبنا **قلت** فان قصرت الغلة عما سمي لكل انسان منهم **قال** تقسط بينهم **قلت** وكذلك ان كان قال تجرى على من احتاج من البطن الاعلى في كل سنة من غلة هذه الصدقة ألف درهم وعلى من احتاج من البطن الذى يليه على كل انسان منهم في كل سنة خمسمائة درهم من غلة هذه الصدقة وكذلك كل بطن سفلى بعضهم منهم فمضى لكل انسان منهم دون ما سمي للبطن الذى فوقه **قال** ينفذ الوقف على هذا فان اتسع ذلك لهم أعطوا جميعا وان قصرت الغلة عنهم قسمت بينهم على قدر ما سمي لهم **قلت** فان قال يقدم البطن الاعلى ثم البطن الذين يلونهم ثم البطن الذين يلونهم بطنا بعد بطن حتى ينتهى الى آخر البطون **قال** يفعل ذلك على ما قال ولا يكون لاحد من البطن الاسفل شيء حتى يستوفى البطن الاعلى ثم كذلك حتى يكون كل بطن يقدم على من هو دونه فان لم يفضل شيء فلا شيء لهم وان فضل شيء أخذوه **قلت** أرايت رجلا أوصى لرجل بغلة ضيعة له أو بشجرة فخله هذا أو بغلة داره وذلك يخرج من ثلث ماله وقال هذا له ما عاش **قال** هذا جائز وتكون له غلة الشيء الذى أوصى له به ما عاش فاذا مات الموصى له بذلك رجع رقبة ذلك الشيء الى الورثة الموصى فكان بينهم على قدر مواريتهم من الميت **قلت** فان مات الموصى قبل موت الموصى له لمن يكن هذا **قال** يكون لجميع ورثة الموصى الذين كانوا يوم مات الموصى فما أصاب الاحياء منهم أخذوه من ذلك وما أصاب من كان قد مات منهم من ذلك فهو لورثة هذا الوارث ولا ينظر في هذا الى من كان حيا من ورثة الموصى يوم يموت الموصى له دون من مات فيكون ذلك لهم على قدر مواريتهم فمن كان منهم حيا أخذ حقه ومن كان منهم ميتا فنصيبه من ذلك لورثته **قلت** وكذلك ان أوصى بخدمة عبده لرجل أيام حياته أو قال سنين أو أقل أو أكثر من ذلك بعد أن يعمر سنين معلومة والعبد يخرج من ثلثة **قال** الوصية جائزة وتكون خدمة العبد للموصى له فاذا مات ان كان أوصى له



بخدمته حياته رجع العبد الى ورثة الموصى وكان بينهم على مواريتهم وان كان قد  
سمى ستين فاذا مضت السنون التي اوصى بخدمة العبد فيها رجع العبد الى ورثة  
مولاه وكان ميراثا بينهم على مواريتهم فمن كان منهم حيا أخذ نصيبه منه ومن  
كان قد مات منهم بعد موت الموصى كان نصيبه من العبد لورثته قلت أرأيت  
رجلا جعل أرضا له صدقة موقوفة لله تعالى أبدا تجرى غلتها على فلان وفلان  
وفلان أبدا ما عاشوا فمن مات منهم وله ولد لصلبه كان نصيبه من ذلك لولده لصلبه  
بينهم على قدر مواريتهم عنه ومن مات منهم ولا ولد له لصلبه فإن كان له ولد ولد  
أو نسل كان نصيبه لهم قال يكون ذلك على ما سمي الواقف قلت فاذا لم  
يكن له ولد لصلبه وكان له ولد وولد وولد أسفل منهم كيف تكون القسمة بينهم  
قال تقسم الغلة بين جميع ولد ولده من سفلى منهم ومن كان فوق ذلك على  
عددهم قلت وكذلك ان كان قال كل من مات من أولادهم ونسلهم  
كان نصيبه من غلة هذه الصدقة على سبيل ما اشترطه في ولده لصلبه وولد ولده  
وأولادهم على ما سمي ووصف في هذا الكتاب قال نعم قلت وكذلك ان كان  
قال كل من مات من أهل هذه الصدقة وترك وارثا من ولد أو ولد ولد أو اخوة أو  
أخوات كان نصيبه من ذلك لمن كان يرثه من هؤلاء على قدر مواريتهم منه قال  
نعم قلت وكذلك ان كان قال ومن مات منهم ولم يدع وارثا من ولد ولا ولد ولد ولا  
اخوة ولا أخوات ولا غيرهم كان نصيبه من ذلك لفقره قرابة فلان بن فلان  
والمساكين أبدا قال الوقف جائز على ما سمي وشرط من ذلك قلت فان مات  
بعضهم وترك ابنة واخلوة وأخوات قال يكون نصيبه من غلة هذه الصدقة لابنته  
النصف من ذلك وما يبقى فهو لاخلوته وأخواته على قدر مواريتهم منه قلت  
فان مات بعضهم ولم يترك وارثا من ولد ولا ولد ولد ولا اخوة ولا أخوات وترك  
عصبة يرثونه ما حال نصيبه قال يرجع ذلك الى المساكين ولا يكون لفقره  
قرابته من ذلك شيء قلت ولم كان هذا هكذا قال من قبل أنه انما اشترط أن  
يرد نصيب من مات منهم وترك وارثا من ولد أو ولد ولد أو اخوة أو أخوات

(١) أوغيرهم الى من يرثه من هؤلاء فاذا ترك وارثا غير هؤلاء لم يكن له من نصيب الميت شيء ولم يكن لفقراء قرابته لانه انما شرط أن يكون لفقراء لقرابته من نصيب من لا يكون له وارث فاذا كان له وارث لم يكن لفقراء القرابة شيء قلت فلم جعلت ذلك للمساكين قال من قبل أن أصل الوقوف انما يطلب بها ما عند الله تعالى وانما يقصد بها الى المساكين وان كان قد قدم من سمي من ولد أو ولد ولد أوغيرهم وجعل آخر الوقف للمساكين فكلما بطل سهم رجل منهم من أهل الوقف أو سهم امرأة عاد ذلك السهم الى المساكين ألا ترى أن رجلا لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على فلان وفلان ابني فلان ومن بعدها على المساكين فمن مات منهما ولم يدع ولدا كان نصيبه من ذلك مردودا الى الباقي منهما فمات أحد الرجلين وترك ولدا قال يرجع نصيبه الى المساكين ولا يكون للباقي منهما من ذلك شيء لانه انما شرط أن يرجع نصيب من مات منهما ولا ولد له الى الباقي فلما مات أحدهما وترك ولدا لم يكن الباقي من نصيب الميت شيء قلت فلم لا تجعل ما للميت منهما لولده قال من قبل أن الواقف لم يجعل ذلك لولده انما قال فمن مات منهما ولا ولد له كان نصيبه مردودا الى الباقي فلم يجعل لولده الميت من ذلك شيئا قلت وكذلك لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على فلان وفلان ماداما حيين ومن بعدها على المساكين على أنه من مات من فلان وفلان ولم يدع وارثا كان نصيبه من ذلك مردودا الى الباقي منهما فمات أحدهما وترك زوجة وعصبة أو لم يدع عصبة وترك زوجة قال لا يكون للزوجة ولا للعصبة من نصيب الميت منهما شيء ولا يكون ذلك للباقي منهما ولكنه يكون للمساكين للعلة التي وصفناها قلت فان لم يترك الا زوجة قال فالزوجة ترث حقها من ميراثه ولا ترث من حقه من غلة الوقف شيئا ولا يرد نصيبه من الوقف على الباقي منهما لانه انما شرط أن يكون للباقي منهما نصيب من مات ولا وارث له وهذا قد ترك وارثا وهي

(١) قوله أوغيرهم ثابت في النسخ والصواب حذفه لما يقيد به الجواب قبله فتأمل كذا بهامش الاصل . كتب مصححه

زوجته قلت فالزوجة لا تحوز جميع الميراث قال هي وارثة تحوز حقها فلما كانت وارثة لم يكن للباقي منهما من نصيب الميت شيء قلت فان كان قال فن مات ولم يترك ورثته يحوزون ميراثه كانت حصته للباقي منهما فان أحدهما وترك زوجته فهي لا تحوز ميراثه فكيف السبيل في ذلك قال تكون حصة الميت منهما للباقي من قبل أن الواقف انما شرط في حصة الميت منهما أنها تصير للباقي اذا لم يترك الميت ورثته يحوزون ميراثه وهذا لم يردع ورثته يحوزون ميراثه وانما ترك زوجته فلما ترك زوجته لم تكن هذه تحوز الميراث فصارت حصة الميت للباقي منهما قال أبو بكر رحمه الله نعود الى باب الوقف في المرض قلت فان وقف أرضا له في مرضه على المساكين قال ان كانت تخرج من ثلثه فالوقف جائز وان كانت لا تخرج من ثلثه جاز من ذلك مقدار الثلث قلت فان وقف أرضا له في مرضه وعليه دين يستغرق قيمتها وليس له مال غيرها قال يبطل الوقف وتباع الأرض في دينه قلت فان كان الدين لا يستغرق قيمة الأرض قال يجوز الوقف في مقدار ثلث ما يبقى بعد الدين قلت وكذلك ان أوصى بأن تكون أرضه هذه صدقة موقوفة لله أبدا بعد وفاته على المساكين قال الوقف جائز اذا كانت تخرج من ثلث ماله وان كانت لا تخرج من ثلث ماله جاز الوقف في ثلث ماله ويبطل الباقي وصار ميراثا قلت أرأيت ان جعل أرضه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا وهو مريض على وارث من ورثته دون غيره وهي تخرج من ثلث ماله قال ان أجاز ذلك ورثته الباقيون فالوقف جائز وتكون الثلثة للوارث الذي وقفها عليه وان لم يميز ذلك الباقيون من الورثة كانت الأرض وقفها من الثلث وتكون غلتها بين من وقفت عليه وبين سائر الورثة على ما اريد من الواقف فاذا مات الوارث الذي وقفت عليه هذه الأرض كانت غلتها للفقراء قلت فان مات بعض ورثته الواقف والذي وقفت عليه هذه الأرض في الحياة قال تكون الثلثة بين من وقفت عليه وبين من بقي من الورثة وبين من مات منهم فما أصاب الاحياء منهم أخذوه وما أصاب من مات منهم كان ذلك لورثته فلا يزال كذلك مادام الموقوف

مطلب

وقف المريع  
أرضه على بعض  
ورثته دون بعض  
وهي تخرج من  
ثلثه

عليه الارض حيا فاذا مات كانت الغلة للمساكين قلت أرأيت اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ولدي بينهم بالسوية وله أولاد ذكور وانا قال ان أبجأوا ذلك فهو جائز على ما سمع وان لم يجيزوا ذلك كانت وقفا من الثلث للذكر مثل حظ الانثيين وان كانت له زوجة أو والدة دخلت معهم في غلة هذا الوقف وكان لها بقدر ميراثها من هذه الغلة قلت ومن مات من ولده كان نصيبه من غلة هذه الصدقة لورثته قال نعم قلت ولم قلت ذلك وأنت انما تنظر الى من كان موجودا من ولده يوم تأتي الغلة فتقسمها بينهم فلم لاتسقط نصيب من مات منهم وتقسم الغلة بين من تجده عند مجيء الغلة قال من قبل أن هذا وقف في المرض على وارث دون وارث ولا تجوز الوصية لوارث خاص فأقسم الغلة بين جميع من ورث الواقف فمن كان حيا أخذ نصيبه ومن كان منهم ميتا كان نصيبه من ذلك لورثته ولولم يبق من الورثة الا واحد قسمتها بين جميع من كان وارثا للواقف يوم مات الواقف وجعلت نصيب من كان قد مات منهم لوارثه هذا يكون جاريا على هذا السبيل ما بقي من ولده لصلبه أحد فاذا انقرضوا كانت الغلة لمن جعلها بعد ولد الصلب لهم قلت أرأيت اذا جعل الرجل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ولده وولد ولده وأولاد أولادهم ونسلهم أبدا ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين وكان له ولد لصلبه من ذكور وانا ولد ونسل أليس تقسم غلة هذه الصدقة على ولد الصلب وولد الولد والنسل فينظر الى عددهم يوم تأتي الغلة فما أصلب ولد الولد والنسل سلم ذلك لهم وما أصاب ولد الصلب قسم بينهم وبين سائر ورثة الواقف قال بلى قلت فان قسمت ذلك سنين على هذا ثم مات بعض ولد الصلب وبعض ولد الولد قال أنظر الى عددهم يوم تأتي الغلة فأقسمها عليهم على عددهم فما أصاب ولد الولد سلم ذلك لهم وما أصاب ولد الصلب قسمته بينهم وبين سائر ورثة الواقف وان كان مات منهم أحد كان نصيبه من ذلك لورثته فاذا انقرض ولد الصلب كانت الغلة لولد الولد والنسل قلت أرأيت اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وهي تخرج من

ثلاثة فأبى الورثة أن يميزوا ذلك لم أجرت الصدقة ولم تبطلها قال إنما أجزتها وقسمت العلة بين ولد الصلب وبين سائر الورثة من قبل أنها ترجع الى المساكين ولهذه العلة لم أبطلها قلت أرأيت ان قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على فقراء ولدى ولد ولدى ونسلي ما تناسلوا ومن بعدهم على الفقراء والمساكين قال الوقف على ما وصفت لك اذا كان في المرض ان أجاز ذلك الورثة كانت العلة للفقراء من ولده وولد ولده ونسله وان لم يميزوا ذلك وكانت هذه الارض تخرج من ثلث ماله قسمت العلة بين الفقراء من ولده وولد ولده ونسله يوم تأتى العلة فما أصاب الفقراء من ولد الصلب كان ذلك بينهم وبين سائر الورثة الاغنياء منهم والفقراء وما أصاب ولد الولد والنسل سلم ذلك لهم قلت فلم تعطى الاغنياء من ذلك والواقف خص الفقراء بهذه العلة قال قد فسرنا ذلك في غير موضع وقلت انها وصية لواثر دون وارث فلهذه العلة قسمتها بينهم وبين سائر الورثة قلت فمن كان غنيا من ولد الصلب وولد الولد والنسل لم تعتد به ولم قسمت العلة بين من كان موجودا من القوم جميعا فما أصاب فقراء ولد الصلب قسمته بينهم وبين سائر الورثة غنيا كان أو فقيرا قال قد فسرنا العلة في ذلك قلت أرأيت اذا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على فقراء ولدى وولد ولدى ونسلي وعلى ولد زيد بن عبد الله ولم يقل على فقراء ولد زيد كيف تقسم العلة وفي ولد زيد بن عبد الله أغنياء وفقير فقراء قال أما ولد زيد فاني لست أنظر الى من كان منهم غنيا ولا من كان منهم فقيرا وإنما أقسمها على ولد زيد جميعا أغنيائهم وفقرائهم وعلى الفقراء من ولد الواقف لصلبه ومن ولد ولده ونسله فما أصاب ولد زيد من العلة سلم ذلك لهم (١) وما أصاب فقراء ولد الصلب كان ذلك بينهم وبين سائر ورثة الواقف على مرائض الله تعالى فمن كان منهم حيا أخذ ما أصابه من ذلك ومن كان منهم ميتا كان نصيبه لورثته قلت أرأيت اذا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة

(١) أي وما أصاب ولد الولد والنسل سلم لهم أيضا كذا في هامش الاصل . كتبه مصححه

لله عز وجل أبدا وهو مريض أو أوصى أن تكون أرضه هذه صدقة موقوفة بعد وفاته وأوصى بوصاياا وثلثه يتصر عن هذه الوصايا وأبى الورثة أن يميزوا ذلك **قال** يضرب لأصحاب الوصايا في الثلث بوصاياهم ويضرب للوقف بقية الأرض فما أصاب الوصايا من الثلث كان ذلك لهم وما أصاب بقية الأرض الوقف من الثلث أفرد ذلك من الأرض وكان وقفا في الوجوه التي سبل ذلك فيها **قلت** فلم لا يكون الوقف يبدأ به مثل العتق في المرض والتسدير **قال** العتق والتسدير قد جاءت في ذلك أحاديث أنه يبدأ به من الثلث والوقف هو وصية كسائر الوصايا **قلت** أرأيت إذا قال أرضي هذه يعطى غلثها بعد وفاتي ولد زيد بن عبد الله وولد ولده أبدا ما تناسلوا ولم يقل صدقة موقوفة **قال** هذه وصية وتكون غلة هذه الأرض إذا كانت تخرج من ثلثه لولد زيد ومن كان مخلوقا من ولد ولده ونسله يوم يموت الموصى ولا يكون لمن يحدث من ولد زيد وولد ولده ونسله من غلة هذه الأرض شيء فإذا انقرضوا رجعت رقبة هذه الأرض الى ورثة الموصى فكانت ميراثا بينهم على فرائض الله تعالى لانها وصية والوصية لا تجوز لمن لم يخلق **قلت** وكذلك لو قال أرضي هذه وقف بعد وفاتي على ولد زيد بن عبد الله وولد ولده ونسله **قال** هذا والباب الاول سواء وهذه وصية تجوز لمن كان منهم ولا يكون لمن يحدث فيها حق فإذا انقرض أولئك الذين جازت الوصية لهم رجعت الأرض الى ورثة الموصى وكانت بينهم على موارثهم من قبل أنه لم يجعلها صدقة ولم يجعل آخرها للساكنين **قلت** فلم إذا قال قد أوصيت أن تكون أرضي هذه صدقة على ولد زيد بن عبد الله وولد ولده ونسله أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على الفقراء كانت وقفا تكون غلثها لمن كان منهم مخلوقا لمن يحدث بعد ذلك أبدا فإذا انقرضوا صارت للساكنين إذا كانت تخرج من ثلثه أو أجاز ورثته ذلك فهو جائز ولم قلت انها تكون موقوفة ولم يقل الواقف صدقة موقوفة **قال** من قبل أنه جعل آخرها للفقراء فحين بنك أنها وقف على ما قال **قلت** أرأيت لو قال أرضي هذه موقوفة

مطلب  
قال تعطى غلة  
ضى بعد موت  
يزيد كان وصية

بعد وفاتي على المساكين أو قال حبس على المساكين بعد وفاتي قال فهي وقف  
 على المساكين بعد وفاته من ثلث ماله قلت أرأيت لو قال في مرضه أرضي  
 هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولد زيد ونسله ما تناسلوا فإذا انقضوا فالأرض  
 لورثتي قال تكون هذه الأرض وصية موقوفة على ولد زيد ونسله المخلوقين يوم  
 يموت الواقف دون من يحدث فإذا انقضوا رجعت إلى الورثة فكانت ملكا لهم  
 يقتسمونها على موارثهم قلت وهذه لا تكون وقفا وقد قال صدقة موقوفة  
 قال لا من قبل أنه قال فإذا انقضوا رجعت إلى ورثتي فكل ما كان مرجعه  
 إلى الورثة الواقف فليس بوقف إنما الوقف ما كان مؤبدا لا يرجع ملكه إلى أحد  
 من الناس فإذا اشترط أن يكون مرجعها إلى ورثته فإنما هي وصية والوصية  
 لا تجوز لمن لم يخلق ألا ترى أنه لو قال في صحته أرضي هذه صدقة موقوفة على ولد  
 زيد ونسله فإذا انقضوا فأصلها لورثتي أن هذا لا يكون وقفا ولا وصية وهو باطل  
 والأرض على ملكه يصنع بها ما بدله فإذا مات فهي ميراث بين ورثته فإذا كان ذلك  
 وصية فهي جائزة من الثلث لأنه قد يجوز في الوصايا ما لا يجوز في الوقف ألا ترى  
 أنه لو قال في صحته قد جعلت غلة أرضي هذه لفلان سنة كان ذلك باطلا من قبل  
 أن هذه هبة فإن دفعها إليه جازت الهبة إذا كان فيها غلة وإن لم يدفعها إليه لم يجز  
 ولو أوصى بهذا فقال قد أوديت أن تكون غلة أرضي هذه لزيد سنة بعد وفاتي  
 إن ذلك جائز من ثلث ماله قلت أرأيت إذا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة  
 موقوفة بعد وفاتي على قرابتي أو قال لقرابتي قال تكون الغلة لمن كان منهم  
 مخلوقا دون من يحدث لأن هذه وصية فإذا انقضوا رجعت الغلة إلى ورثته وكانت  
 بينهم على موارثهم قلت أرأيت إذا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة  
 لله عز وجل أبدا بعد وفاتي على ولد زيد ثم تكون الغلة من بعدهم لورثتي قال  
 تكون الغلة لولد زيد فإذا انقضوا رجعت الغلة إلى الورثة فكانت على موارثهم  
 ما بقى منهم أحد فإذا انقضوا كانت الغلة للمساكين قلت فلو قال أرضي هذه  
 صدقة موقوفة بعد وفاتي على أخوتي وعلى أولادهم ونسلكهم أبدا ما تناسلوا فإذا

مطلب  
 لو قال أرضي وقف  
 بعد موتي على  
 زيد الخ فإني  
 انقضوا كأنه  
 لورثتي تكون  
 وصية لا وقفا

مطلب  
 ما لا يصح وقفا  
 وصية

انقرضوا فهي لولدى ونسلي أبدا فاذا انقرضوا فهي وقف على المساكين قال  
فهذا جائز من الثلث وتكون لاختوته وأولادهم ونسلهم أبدا ما تناسلوا فاذا  
انقرضوا صارت لولده ونسله فما أصاب ولده لصلبه فهو لهم ونسأثر ورثته بينهم  
على موارثهم وما أصاب أولادهم ونسلهم فهو لهم فاذا انقرضوا دارت الغلة  
للمساكين قلت أرأيت اذا أوصى بغلة أرضه بعد وفاته لولد زيد بن  
عبدالله قال هو جائز من الثلث قلت فمن مات منهم قال يرجع نصيب  
كل من يموت منهم الى ورثة الموصى قلت ولا يكون ذلك للباقيين منهم قال  
لا قلت فما الفرق بين هذا وبين الوقف وقد قلت في الوقف إنه اذا قال  
أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ولد زيد ومن بعدهم على  
المساكين ان الغلة تكون لولد زيد فمن مات منهم سقط سهمه وكان جميع الغلة  
للباقين منهم قال من قبل أن الوصية وجبت يوم مات الموصى لمن كان مخلوقا  
يومئذ فمن مات منهم بطلت وصيته لان الغلة انما تدخل في ملك من أوصى له بها  
يوم تخلق فاذا مات بعضهم ولم تخلق الغلة بطل حقه ورجع ذلك الى ورثة الموصى  
والوقف انما يرجع ذلك الى المساكين وليس يرجع الى ورثة الواقف منه شيء  
وليس للمساكين من الغلة شيء مادام أحد من ولد زيد باقيا فاذا انقرضوا صارت  
الغلة للمساكين ألا ترى أن من حدث من ولد زيد لا يعطى من الوصية شيئا وأن  
من حدث من أهل الوقف يدخل في الوقف لان من حدث في الوقف حظه فيه قائم  
قلت أرأيت ان قال أرضي هذه موقوفة بعد وفاتي قال الوقف باطل من قبل  
أنه لم يقل صدقة فتكون للفقراء ولو جاز هذا كانت للاغنياء والفقراء فلهذه  
العلة لا يجوز الوقف ألا ترى أنه لو قال في صحته لم يميز ذلك وكان باطلا ألا  
ترى أنه لو قال أرضي هذه بعد وفاتي صدقة ولم يزد على هذا وهي تخرج من ثلثه  
أنه يجب أن تباع ويتصدق بثمنها قلت فاذا قال أرضي صدقة موقوفة كانت  
وقفا على المساكين قال نعم قلت فان كان قال محبوبسة بعد وفاتي قال هذا  
لا يجوز ولا يكون وقفا ولا وصية فان قال أرضي بعد وفاتي موقوفة على زيد فهذا



جائز وهذه وصية لزيد فكانه قال غلة أرضي لزيد بعد وفاتي فهي جائزة من الثلث وتكون له غلة هذه الأرض من الثلث ما دام حيا فإذا مات رجعت الى ورثة الموصي وكانت بينهم على قدر موارثهم منه ولو قال في وصيته غلة أرضي لزيد سنة ثم هي بعد ذلك لورثتي كانت الوصية جائزة لزيد من الثلث ويكون له غلتها سنة ثم ترجع بعد ذلك الى ورثة الموصي قلت أرأيت لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ورثتي ومن بعدهم على المساكين فأبى الورثة أن يبيعوا ذلك ولا مال له غيرها قال يكون الثلث منها موقوفا على ورثته ومن بعدهم على المساكين ويكون الثلثان منها ميراثا بين ورثته على فرائض الله تعالى قلت فإن قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على الفقراء ولم تجز الورثة ذلك وليس له مال غيرها قال يكون الثلث وقفا على الفقراء والثلثان للورثة فإن خرج له مال بعد هذا تخرج الأرض من ثلثه كان الثلثان اللذان أطلقا للورثة موقوفا مع هذا الثلث على الفقراء وكان المال الذي خرج للورثة قلت فإن كان الورثة لما أطلق لهم القاضي الثلثين باعوه ثم ظهر لليت مال تخرج هذه الأرض من ثلثه قال يضمن الورثة قيمة ثلثي الأرض التي باعوا فيشتري بها أرض تكون وقفا مع الثلث على الشرط الذي كان اشتراطه الواقف ويكون مظهر من المال للورثة قلت ولم لا تبطل بيع الورثة في الثلثين وترده الى الوقف قال من قبل أن القاضي قد أطلق لهم هذين الثلثين وملكهم اياه فيبيعهم فيه جائز لا يرد قلت فإن كان بعض الورثة باع ماصار له من الثلثين وبعضهم لم يبيع وظهر لليت مال تخرج الأرض من ثلثه قال يؤخذ ما بقي في أيدي الورثة من الأرض فيكون وقفا مع الثلث ويضمن من باع حصته من الورثة قيمة ما باع فيشتري بذلك أرض فتوقف مع ما بقي من هذه الأرض ويكون مظهر من المال للورثة ألا ترى أن رجلا لو أوصى لرجل بأرض له وليس له مال ظاهر غيرها وأبى الورثة أن يبيعوا ذلك فدفع القاضي الى الموصي له ثلث الأرض وأطلق للورثة الثلثين ثم ظهر لليت مال قال اذا كان الثلثان اللذان أطلقهما القاضي للورثة يخرجان

من ثلث ما ظهر وكان الورثة قد باعوا ذلك أجزت بيعهم ودفعت الى الموصى له  
 بما ظهر من المال قيمة ثلثي الارض حتى تخلص له وصيته قلت فلم قلت ثم أضمن  
 الورثة قيمة ثلثي الارض اذا كانوا قد باعوا ثلثي الارض وقلت ههنا آخذ من المال  
 الذي ظهر قيمة ثلثي الارض قال الامر فيهما واحد من قبل أن التضمين وأخذ قيمة  
 الثلثين مما ظهر سواء والوقف والوصية في هذا سواء قلت أرأيت اذا قال أرضي  
 هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على الفقراء وعليه دين كثير قال يبيع  
 القاضي الارض ويقسم بينها بين الغرماء فان ظهر لليت مال تخرج هذه الارض  
 من ثلثه أخذت من المال الذي ظهر قيمة هذه الارض فأشترت بذلك أرضا  
 وكانت وفقا على الفقراء فان ظهر من المال مالا تخرج الارض من ثلثه آخذ  
 من ذلك ثلث هذا المال فأشترى به أرضا تكون وفقا على الفقراء قلت  
 وكذلك ان ظهر له مال آخر قال يؤخذ منه تمام قيمة الارض أو الثمن الذي  
 يبعث به الارض فيشترى بذلك ما يكون وفقا قلت فلم قلت ههنا الثمن قال  
 ألا ترى أن القاضي لو كان باع الارض التي وقفها الميت بألف وخمسمائة ووفرتها  
 على الغرماء وكانت قيمة الارض التي باعها القاضي ألف درهم أنه يأخذ من المال  
 الذي ظهر ألفا وخمسمائة فيشترى بذلك أرضا تكون وفقا على الفقراء قلت  
 فان كانت قيمة الارض ألف درهم وباعها القاضي بخمسمائة ولم يجد من يزيده على  
 ذلك قال يؤخذ من المال الذي ظهر مقدار الثمن الذي باع به القاضي الارض  
 فيشترى بذلك أرضا تكون وفقا على ما شرط الواقف قلت أرأيت الرجل اذا  
 وقف أرضا في مرضه في وجوه سماها وجعل آخرها للساكنين على أن له ابطال  
 هذا الوقف أو قال على أن لي بيعه أو قال على أن لي أن أرد هذه الارض الى ملكي  
 قال الوقف باطل قلت فان كان أوصى بهذا وصية واشترط أن له رد ذلك  
 قال الوصية بهذا جائزة فان ردها ورجع عنها فهي مردودة وان مات ولم يحدث  
 فيها حدثا فالوصية جائزة على ما أوصى به وقوله في الوصية على أن أردّها أو قال  
 علي أن لي ابطالها سواء لان له أن يبطل الوصية وان لم يشترط ذلك قلت

مطلب

يبطل الوقف اذا  
 شرط فيه أن له  
 ابطاله أو بعضه  
 أو رد ملكه

أرأيت الرجل اذا وقف أرضا في مرضه وفقا صحيحا وله مال تخرج هذه الأرض من ثلثه فتلف المال قبل موته ثم مات ولا مال له غير هذه الأرض **قال** يخرج ثلثها فيكون وفقا ويكون الثلثان للورثة **قلت** وكذلك لومات الواقف والمال قائم فتلف المال قبل أن يصل إلى الورثة **قال** يبطل الثلثان من هذه الأرض فيكون ذلك للورثة ويجوز الثلث فيكون وفقا **قلت** فان وقفها في مرضه ولا مال له غيرهما (١) أفاد ما لا يخرج الأرض من ثلثه **قال** تكون وفقا **قلت** فان لم يترك مالا ولكن الورثة أجازوا الوقف **قال** فهو جائز **قلت** فاذا أوصى أن تكون أرضه هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا بعد وفاته فحدثت في الأرض ثمرة قبل وفاته ثم توفي **قال** تكون الأرض وفقا اذا كانت تخرج من ثلثه وتكون الثمرة ميراثا للورثة **قلت** فان حدثت الثمرة بعد وفاته **قال** ان كانت الأرض والثمرة تخرجان من الثلث فلذلك كله لمن وقف عليه **قلت** فان كانت الأرض تخرج من ثلثه وحدثت الثمرة قبل وفاته لم يصارث الثمرة للورثة **قال** من قبل أن الوصية انما تجب بعد وفاته وكل ثمرة تحدث قبل وفاته فهي على ملكه ولا يباي كانت الأرض تخرج من ثلثه أولا تخرج فهو سواء والثمرة ميراث بين ورثته **قلت** أرأيت رجلا اذا وقف أرضا له وفقا صحيحا ثم حدث فيها ثمرة قبل وفاته وذلك في مرضه **قال** تكون الثمرة لمن وقف عليه الأرض اذا كانت تخرج من ثلثه **قلت** أرأيت اذا وقفها في مرضه وفيها ثمرة يوم وقفها **قال** الثمرة ميراث عنه لورثته ولا تكون لأهل الوقف **قلت** فلو أن رجلا وقف أرضا له في صحته وفقا صحيحا وفيها ثمرة **قال** الثمرة له دون أهل الوقف **قلت** فلم لا تكون ثمرة لا تدخل

مطلب

وقف الأرض وفيها  
ثمرة لا تدخل

(١) قوله أفاد أي استفاد قال أبو زيد أفند المال أعطيته غيره وأفندته استفدته كذا

على ولده وولد ولده ونسله أبدا ماتنا سوا ومن بعدهم على المساكين ثم برأ وصح ثم  
توفي بعد ذلك قال هذا قد صار وقفا في الصحة لما برأ من مرضه ذلك قلت  
فلو جعل أرضه في مرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ولده وولد ولده ونسله  
وعقبه أبدا ماتنا سوا ومن بعدهم على المساكين وأوصى بوزايا لقوم باعيا بهم  
وأعتق عبدا له في مرضه أو كان له مدبرون يوم مات قال يبدأ بعتق من أعتق  
من عبيده أو بمن كان مدبرا فتخرج قيمتهم من ثلث ماله ثم يتحصص الموصى لهم  
وأهل الوقف فيما يبقى من الثلث فيضرب لأهل الوصايا بوصاياهم ولأهل الوقف بقية  
هذه الأرض فما أصاب أهل الوصايا أخذوه وما أصاب بقية الأرض التي وقفها  
حين ذلك من الأرض فصار وقفا على من وقف ذلك عليه

## باب

الرجل يقف الارض أو الدار أو البستان أو الحوانيت أو الحمام  
أو المستغل وما يدخل في الوقف من ذلك

قال أبو بكر ولو أن رجلا قال في صحته قد وقفت أرضي هذه التي حدها الاول  
ينتهي الى كذا والثاني والثالث والرابع على وجوه سماها ومن بعد ذلك فهي  
على الفقراء وفي الارض بناء هل يدخل البناء الذي فيها في الوقف **قال** نعم <sup>مطلب</sup>  
يدخل ما فيها من البناء في الوقف ويكون ذلك وقفا مع الارض قلت وكذلك  
ان كان فيها نخل وشجر **قال** هو مثل البناء ويدخل ذلك في الوقف قلت فان  
كان في النخل والشجر ثمرة **قال** لا تدخل الثمرة في الوقف وذلك كله للواقف  
دون أهل الوقف قلت وكذلك ان كان فيها زرع **قال** لا يدخل الزرع في  
الوقف وهو للواقف قلت فان كان فيها بقل أو آس أو رياحين **قال** هذا  
كله للواقف ولا يدخل في الوقف قلت وكذلك ما كان من الزرع من الحنطة  
والشعير والحبوب **قال** هذا كله سواء وهو للواقف قلت فان كان فيها  
(١) أثل أو غريب أو خلاف أو طرفاء أو غياض أو كان فيها أجرة فيها قصب **قال**  
ما كان من ذلك مما يقطع في سنة فهو للواقف وما كان من شجر يقطع في السنتين  
أو الثلاث فهو داخل في الوقف قلت أرأيت ان كانت قرية بأسرها فقال قد  
جعلت أرضي هذه التي حدها الاول ينتهي الى كذا والثاني والثالث والرابع صدقة  
موقوفة لله أبدا على وجوه سماها وجعل آخر ذلك للساكنين ولم يزل بحقوقها ولا بكل  
قليل وكثير هولها فيها ومنها ومن حقوقها ولهذا الضيقة شرب ومغيض **قال** الشرب  
والمغيض داخل في الوقف قلت فان كان فيها رحماء أو رحي دالية **قال** الرحي

(١) الأثل يفتح فسكون شجر معروف والغريب يفتح تحتين شجر تسوي منه الإقداح والخلاف  
بوزن كلاب صنف من شجر الصفصاف والشرب بالكسر النصيب من الماء والمغيض  
بفتح فكسر المكان الذي يغيب فيه الماء أي يذهب اه كتبه مصححه

داخلة في الوقف قلت فأتقول في شجر الورد والياسمين وشجر الخناء قال ما كان في ذلك من ورد وحل فهو للواقف وأما الشجر فهو داخل في الوقف قلت فأتقول في الرطب والباذنجان والقطن قال ما كان من رطبة قنطلعت فهي للواقف يجزئها وما كان من أصول ذلك فلو وقف وكذلك الباذنجان والقطن فما كان فيه حل فهو للواقف وأما شجره فهو داخل في الوقف إلا أن يكون شجر القطن يجزئ في كل سنة فان كان كذلك فهو للواقف ألا ترى أنه لو كان فيها كنان أو عصفر أن ذلك كله للواقف لان حل هذا يلقط وشجره يقطع وأما شجر الكنان فهو يذوق فيخرج منه الكنان ويفزل وأما شجر العصفر فحمله العصفر فلذلك للواقف وشجره حطب يقطع فهو للواقف أيضا قلت فان كان فيها بستان فيه بصل الترجمس أو بصل الزعفران قال ورده وحله الذي فيه للواقف وبصله داخل في الوقف وكذلك قصب السكر هو للواقف لانه يعمل في كل سنة فهو بمنزلة الزرع وكل ما كان يحصد ويجزئ في كل سنة فهو للواقف وما كان

مطلب  
ع في الأرض  
قوة ان كان  
في كل سنة  
للاوقاف وما  
فيها سنين  
في الوقف

يبقى في الأرض سنين فهو داخل في الوقف قلت فأتقول في الدواليب التي في هذه الأرض قال هي داخلية في الوقف فأما الدالية والزرانيق فهي للواقف قلت فان وقف دارا بمحدودها ولم يقل بجميع حقوقها ولا بكل قليل وكثير هو لها فيها ومنها قال دخل في الوقف كل ما كان يدخل في البيع ولوابعها وكذلك الحمام لو وقف حماما ولم يقل موضع (١) سرجينه وملقى رماده فان كان ذلك داخلا في الحدود التي حددها للحمام فهو داخل في الوقف وان كان خارجا عن الحدود لم يكن للوقف قلت فأتقول في قدر الحمام قال هي داخلية في الوقف لانها من مصلحة الحمام وهي في البناء وأما الدار فان الساباط والروشن يدخل في الوقف وان لم يكن ذكره وأما طريق هذه الدار في دار أخرى أو مسيل ماء في دار أخرى فانه لا يدخل في هذا الوقف وكل شيء من هذه الاشياء اشتملت عليه الحدود التي حددها للدار فان ذلك داخل في الوقف قلت

مطلب  
عل في وقف  
لريقه في دار  
أو مسيل

(١) السرجين والسرقيين يكسر أولهما هو الزبل معرب كذا في القاموس . . اهـ مصححه

فان كان وقف حوائثه وفيها رفوف مبنية **قال** ما كان في البناء من ذلك فهو داخل في الوقف وما لم يكن في البناء فهو لا يدخل في الوقف **قلت** فما تقول في مقال الشوائين وخوابي الباسين **قال** ما كان منها في البناء أو لم يكن في البناء لا يدخل في الوقف وكذلك قدور القلائين التي في البناء لا تدخل في الوقف

**قلت** فما تقول ان وقف ضيعه له وقد كانت في يده سنين ثم تشاجر هو وأهل الوقف في غلة فيها إما مزروعة وإما محصورة أو في أكداس فقال أهل الوقف في يده سنين هذه الغلة حدثت بعد أن وقف هذا الوقف فالغلة لنا وقال الواقف انما وقفت هذه الضيعة منذ شهر لمدة لا تحدث الغلة فيها في ذلك الوقت **قال** ان كان حدثت

مطلب

وقف ضيعة وهم

في يده سنين

تنازع مع أهل

الوقف في غ

كتب بذلك كتابا فانه ينظر الى تاريخ الكتاب ووقت الغلة فان كانت تلك الغلة تحدث منذ الوقت الذي وقف فيه الوقف فالغلة لأهل الوقف الا أن يقول أنا زرعتها يندري ونفقتي فان قال ذلك كان القول فيه قوله لان من كان البذر من قبله فالغلة له والله أعلم

## باب

الرجل يجعل أرضا له صدقة موقوفة

ثم يزرعها فيختلف هو وأهل الوقف في الزرع أوفيا أفق

قال أبو بكر قلت أرأيت رجلا جعل أرضا له صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على قوم سعادهم ومن بعدهم على الفقراء أو أخرجها من يده ثم زرعها وأنفق فيها فأخرجت زرعاً كثيراً والبذر من يده ثم قال انما زرعتها لنفسى يبذرى ونفقتى وقال أهل الوقف بل زرعتها للوقف قال القول قول الواقف والزرع له من قبل أن البذر له فإذا كان البذر له كان القول قوله قلت

فلم جعلت الزرع له والقول قوله وهو لم يشترط أن يستغلها وأن يتفق غلتها على نفسه وعياله وحشبه قال من قبل أنه لما كان البذر له كان ما خرج من الزرع من هذا البذر لصاحب البذر قلت فان سأل أهل الوقف

القاضي أن يخرجها من يده ان كان قد زرعها لنفسه ولم يكن ذلك له قال لا يخرجها من يده ولكنه يتقدم اليه في زراعتها للوقف فان احتج بأنه ليس للوقف عنده مال ولا بذر قال له القاضي استدن على الوقف واجعل ما تستدين في ثمن البذر والنفقة على الزرع فان قال لا يمكنني ذلك قال لاهل الوقف

استدينوا أنتم ما تشترون به بذرا أو ما يكون في النفقة على ذلك حتى تؤدوا ذلك مما يجيء من الغلة فان قالوا لا نأمن أن نستدين نحن ونشتري بذرا فإذا صار في يدى الواقف ذهب به منا وجحد ذلك ولكنا نحن نزرع فانه لا ينبغي أن يطلق ذلك لهم لان الوقف في يدى الذى وقفه وهو أحق بالقيام به الا أن يكون الواقف مخوفا لا يؤمن عليه أن يترك في يده فان خاف ذلك منه أخرجه من يده وجعله في يدى من يتق به قلت أرأيت اذا جعلت الزرع للواقف أو كان البذر من قبله هل تضمنه ما نقص من الارض قال نعم قلت أرأيت ان زرع الواقف الارض وأنفق عليها فاصاب الزرع آفة من

مطلب  
عواقف أرض  
يقف نفسه  
لأهل الوقف  
واجها من يده



حرق أو غرق أو غير ذلك فذهب به فقال الواقف استدنت وزرعت هذا الزرع  
 الذى عطب وذهب الوقت وجاءت غلة أخرى فأراد أن يأخذ من هذه الغلة  
 ما ذكر أنه استدان له ذلك وقال أهل الوقف إنما زرع ذلك لنفسه **قال** القول  
 قول الواقف فى ذلك وله أن يأخذ من هذه الغلة ما استدان لهذا الزرع **قلت**  
 فإن اختلف هو وأهل الوقف فى مقدار ما أنفق على ذلك فقال الواقف استدنت  
 ألف درهم فاشتريت بذلك بذرا وأنفقت عليه وقال أهل الوقف إنما أنفق فى ثمن  
 البذر والنفقة على الزرع نعمائهم درهم **قال** يصدق الواقف فى مقدار ما أنفق  
 على مثل ذلك وإن ادعى من ذلك أمرا متفاوتا لم يقبل قوله فى ذلك **قلت** فلم  
 صدقته أنه زرع هذا الزرع للوقف **قال** من قبل أن اليه ولاية هذا الوقف  
 فله أن يزرع أرض الوقف للوقف **قلت** وكذلك إن زرعها إنسان غير الواقف  
 فقال الواقف إنما هذا الرجل وكيل فى زراعة أرض الوقف وصدقه ذلك الرجل  
 أنه وكيله فى زراعته **قال** القول قول الواقف فإن سلم الزرع فهو لأهل الوقف  
 وإن عطب فهو عليهم **قلت** فما تقول فى والى هذه الصدقة إن زرع أرض  
 الوقف ثم اختلف هو وأهل الوقف فى الزرع فقال واليا إنما زرعتها لنفسى يبذرى  
 ونفقتى وقال أهل الوقف بل زرعها لنا **قال** القول قوله من قبل أن البذر له  
 فما حدث من الزرع من هذا البذر فهو لصاحب البذر وهو فى ذلك بمنزلة الواقف  
 فيما زرع له **قلت** أقترى إخراجهم من يده بما فعل **قال** نعم ويضمن ما نقصت  
 الأرض

مطلب  
 زرع الواقف أرض  
 الوقف فأصاب  
 الزرع آفة فقال  
 زرعت لأهل  
 الوقف وكذبوه

مطلب  
 القول قول ناظر  
 الوقف أنه زرع  
 الأرض لنفسه  
 ولكن تخرج من  
 يده

## باب

الرجل يقف الارض أو الدار على أنه ليس لوالها أن يؤجرها  
أو على أنه ان نازع أحد من أهل الوقف في ذلك فهو خارج من الوقف

قلت أرأيت الرجل اذا وقف أرضاً له وفقاً صحيحاً وجعل ولايتها الى  
رجل في حياته وبعد وفاته على أنه ليس لوالى هذه الصدقة أن يؤجرها ولا شيئاً  
منها فان أجزأها واليها أو أحد من تصير اليه ولايتها فاجارته باطلة وهو خارج من  
ولاية هذه الصدقة قال فهو على ما اشترط من ذلك قلت وكذلك ان اشترط  
في وقفه أنه ليس لوالى هذه الصدقة ولا لاحد تصير اليه ولايتها أن يؤجر هذه الارض  
ولا شيئاً منها ولا يعامل على ما فيها من فحل أو شجر الا ثلاث سنين ثم لا يعقد  
بعد ذلك عليها ولا على شيء منها اجارة ولا معاملة على فحلها وشجرها حتى تنقضي  
الاجارة التي عقد عليها أو المعاملة ومن فعل من ذلك شيئاً من ولاية الصدقة فهو  
خارج من ولايتها وما نزل من ذلك فهو باطل غير جائز قال فهو على ما اشترط من ذلك  
فان خالف أحد من ولايتها ما اشترطه الواقف من ذلك فهو خارج من ولايتها ويرفع  
امرها الى القاضي فيوليها القاضي من يثق بأمانته قلت وكذلك ان اشترط أنه  
اذا أحدث احد من ولاية هذه الصدقة شيئاً من ذلك فهو خارج من ولايتها وولاية  
هذه الصدقة الى فلان بن فلان القلائي قال فذلك على ما اشترط قلت أرأيت  
ان اشترط في وقفه أنه ان أحدث أحد من أهل هذا الوقف حدثاً في هذا الوقف  
يريد به ابطال هذا الوقف أو شيء منه أو أفسد ذلك بادخال يد انسان فيه فهو خارج  
من هذه الصدقة ولا شيء له من غلتها وما كان يصيبه من ذلك فهو مردود على من  
كان من أهل هذه الصدقة معيناً على صلاح هذه الصدقة وعلى تصحيحها وثباتها في  
وجوهها وسبلها الموصوفة في هذا الكتاب قال اشترطه في ذلك جائز وهو على  
ما اشترط قلت فان نازع فيه بعض أهل الوقف وقال انما أريد تصحيح الوقف  
وإصلاحه وقال بآثر أهل الوقف انما يريد إبطاله وفساده وقد شرط الواقف

مطلب  
شرط الواقف أنه  
لا يؤجرها المتولى  
الا ثلاث سنين

مطلب  
شرط ان أحدث  
أحد من أهل  
الوقف ما يؤدى الى  
إبطاله فهو خارج  
عن أهله يعمل  
بشرطه

أن من فعل هذا فهو خارج من الوقف ما للقول في ذلك **قال** ينظر القاضي في أمر هؤلاء القوم الذين نازعوا في هذا الوقف فان كانوا يريدون بمنازعتهم تصحيح الوقف واصلاحه فذلك لهم وهم في الوقف على حالهم وان كانوا يريدون الفساد وابطال الوقف أخرجهم القاضي من الوقف وأشهد على انراجه اياهم وأنه انما أخرجهم من الوقف بسبب شهادة أهل الوقف بأنهم سعوا في ابطال الوقف وفساده **قلت** فان قالوا انما يظلمنا هذا القيم ويمتنعنا حقوقنا وانما تنازعه في حقوقنا لا في ابطال الوقف **قال** ينظر القاضي أيضا فيما قالوه فان كان سعيهم في ذلك ومنازعتهم في طلب حقوقهم فذلك لهم لا يمنعون من ذلك ولا يدفعون عنه وان كان لغير ذلك عمل القاضي فيه بالواجب على ما شرحنا **قلت** فان كان الواقف قال من تمر من فلان والى هذه الصدقة من أهل الوقف ونازعه فيه ولم يقل لابطال الوقف ولا لإفساده ولكنه قال من نازع فلانا في هذا الوقف أو طعن عليه في قيامه فهو خارج من هذا الوقف ولا حق له فيه فتنازعه بعضهم وقال قد معنى حق من غلة هذا الوقف ما للقول في ذلك وهل يكون بمنازعتهم هذه خارجا من الوقف **قال** الامر في ذلك على ما شرطه الواقف فمن نازعه منهم فهو خارج من الوقف ولا حق له فيه **قلت** ولم قلت هذا والمنازع انما يطلب حقه **قال** أرايت لو أن الواقف صرح بالقول فقال وعلى أن من نازع فلانا والى هذه الصدقة فطالبه بحقه من غلة هذه الصدقة فهو خارج من غلة هذه الصدقة ولا حق له فيها فتنازعه منهم منازع وطالبه بحقه ألم يكن بمنازعتهم اياه خارجا من الوقف **قلت** بلى **قال** فهذا وذلك سواء **قلت** وكذلك ان قال الواقف فان نازع أحد من أهل هذا الوقف فلانا والى هذه الصدقة وطالبه بحقه من غلة هذه الصدقة فأمره الى فلان والى هذه الصدقة فان رأى اقراره فيها ودفع ماسمى له من غلتها اليه فعل ذلك وان رأى انراجه منها أخرجها منها وصرف ماسمى له من غلتها الى من رأى من أهل هذه الصدقة أو قال وصرف ماسمى له من غلتها الى أهل هذه الصدقة **قال** فهو على

ما شرط من ذلك والامر في هذا الى والى هذه الصدقة فان أخرجه منها فهو خارج وان أقره فيها فهو مقر قلت فان أخرجه منها هل له بعد ذلك أن يعيده فيها بعد انخراجه اياه منها قال لا قلت فما تقول ان نازعه رجل منهم في حقه منها فأراد انخراجه من الوقف وكلم فيه فأقره في الوقف ثم نازعه بعد ذلك ثانية هل له انخراجه من الوقف قال نعم له انخراجه منه قلت فما الفرق بين انخراجه من الوقف وبين اقراره فيه حتى قلت اذا أخرجه فليس له اعادته فيه واذا أقره فله انخراجه بعد ذلك قال من قبل أنه بانخراجه منه قد فعل الذي شرطه الواقف من الاخراج فليس له اعادته فيه وبالاقرار لم يحدث في أمره شيئاً فالشرط قائم على حاله قلت اقراره اياه في الوقف أليس هو فعلا قد فعله الذي شرط له ذلك قال لا انما هو تارك له على ما كان الواقف جعله ولم يحدث هو فيه شيئاً ولا فعل فعلاً ينسب اليه بأنه فعله به قلت فان قال الواقف ان نازع أحد من أهل هذا الوقف فلانا وطالبه بحقه فهو خارج من هذا الوقف وما كان جارياً عليه من غلته أجرى على أهل الوقف فان رأى فلان ردّه الى الوقف واقراره فيه فذلك الى فلان فنازعه رجل منهم قال فهو خارج من الوقف كما شرط الواقف قلت فان رأى الى هذه الصدقة ردّه الى هذا الوقف واقراره فيه ففعل ذلك وردّه الى الوقف ثم انه بعد ذلك نازع أيضاً والى هذه الصدقة هل يكون خارجاً في المرة الثانية من الوقف قال لا انما هذه على مرة واحدة فاذا نازع مرة فخرج من الوقف ثم رأى فلان ردّه الى الوقف لم يخرج من الوقف بالمنازعة الثانية الا أن يقول الواقف وكلما نازع أحد من أهل هذا الوقف فلانا والى هذه الصدقة وطالبه بحقه منه فهو خارج من هذا الوقف فان رأى فلان ردّه اليه واقراره ففعل ذلك فردّه فلان مرة ثم خاصم ثانية فهذا يكون على كل منازعة تكون من أحد منهم أبداً فيكون بمنازعته خارجاً من الوقف في كل مرة ويكون لفلان ردّه اليه واقراره فيه قلت فان شرط الواقف مثل هذا الشرط لمن يوصى اليه هذا الوالى فقال في وقفه فان

أوصى فلان الى أحد في القيام بهذا الوقف بعد وفاته فله من الشرط في ذلك مثل الذى اشترطه فلان لفلان **قال** هذا جائز والشرط في ذلك على ما شرطه الواقف **قلت** وكذلك ان قال الواقف وكل من صارت اليه ولاية هذا الوقف من قبل فلان أو من قبل من يوصى اليه أو من قبل وصى وصى لفلان فان تنسخ ذلك أو صيله فله من الشرط في ذلك مثل الذى اشترطه فلان الواقف لفلان **قال** هذا كله جائز وهو على ما شرط من ذلك **قلت** وكذلك ان قال فان نازع أحد من أهل هذه الصدقة فلانا في شئ من أمرها فأمره الى فلان انسان آخر يخرججه ان رأى اخواجه من هذا الوقف ويقره ان رأى اقراره يفعل فلان من ذلك ما يراه من اخراج واقرار مرة بعد مرة **قال** فذلك كما شرط الواقف ولا يخالف في ذلك

## باب

الرجل يقف الارض على ولده وولد ولده ونسله أبدا أو على أهل بيته  
أو على قرابته ويشترط أن من انتقل عن كذا وكذا  
وصار الى كذا وكذا فهو خارج من وقفه

قلت أرأيت رجلا جعل أرضه صدقة موقوفة لله أبدا على ولده وولد ولده  
ونسله وعقبه أبدا ماتنا سوا ومن بعدهم على الفقراء والمساكين واشترط في وقفه  
أن كل من انتقل (١) عن الاثبات وصار الى مذهب المعتزلة من ولده وولد ولده  
ونسله وعقبه أبدا فهو خارج من وقفه قال هذا جائز وهو على ما اشترط من ذلك  
قلت فان انتقل أحد منهم الى مذهب المعتزلة أيسكون خارجا قال نعم  
قلت فان ادعى بعضهم على بعض أنه قد انتقل من مذهب الاثبات الى مذهب  
المعتزلة وأنكر ذلك المدعى عليه قال فالقول قوله في ذلك وهو في الوقف على  
حاله وعلى المذعى لذلك اليقينة على ما يدعى من ذلك قلت وكذلك لو أن رجلا  
من المعتزلة وقف وقفا على ولده وولد ولده ونسلهم أبدا واشترط أن من انتقل منهم عن  
مذهب المعتزلة الى الاثبات فهو خارج من صدقته قال فهو على ما شرط من  
ذلك ينفذ وقفه على ما حد فيه قلت وكذلك ان كان الواقف مثبتا فقال كل  
من انتقل من ولدي وولد ولدي ونسلي أبدا عن مذهب الاثبات وصار الى مذهب  
آخر غير ذلك فهو خارج من وقفي فانتقل بعضهم الى مذهب الحوارج أو الى  
الرفض وشم الصحابة فهو خارج من وقفه قال نعم قلت وكذلك الى أي  
مذهب انتقل من المذاهب وفارق الامر الذي شرطه الواقف فهو خارج من  
الوقف ولا حقه فيه قال نعم هو خارج من وقفه قلت فما تقول ان قال

(١) يريد بالاثبات مذهب أهل السنة فانهم يثبتون الصفات الذاتية والفعلية  
للبارئ سبحانه وتعالى ويثبتون ربه تعالى في الآخرة خلافا للمعتزلة كذا بهامش  
الاصل . كتبه مصححه

فمن انتقل منهم الى غير مذهب الاثبات فهو خارج من الوقف فارتد بعضهم عن الاسلام **قال** يكون خارجا من الوقف ويقتل الا أن يتوب ويرجع الى الاسلام **قلت** فان كانت امرأة منهم ارتدت وهى لا تقتل **قال** تكون خارجة من الوقف ولا حق لها فيه **قلت** ولم لا يكون قوله فمن انتقل عن مذهب المثبتة فهو خارج من الوقف انما هو عن الانتقال الى مذهب من المذاهب التي يختلف أهل الاسلام فيها ولا تكون الردة انتقالا الى مذهب من المذاهب لان الكفر بالله ليس بمذهب اختلف الناس فيه فيجرى مجرى الاختلاف **قال** لان مذهب أهل الاثبات الاسلام والقول في شرائع الاسلام فمن خرج عن الاسلام فقد ترك الاسلام وشرائعه والاثبات من شرائعه **قلت** فما تقول ان قال الواقف فمن انتقل من أهل هذا الوقف عن مذهب المثبتة وصار الى غير مذهبهم فهو خارج من الوقف فانتقل بعضهم الى مذهب المعتزلة ثم رجع بعد ذلك الى مذهب المثبتة هل يرد الى الوقف **قال** لا يرد الى الوقف ولا يكون له فيه حق الا أن يشترط أنه ان رجع الى المذهب المثبتة ردة الى الوقف **قلت** وكذلك ان كان الواقف يذهب الى مذهب من المذاهب فوقف وقفا صحيحا وقال ان انتقل أحد من أهل هذا الوقف عن هذا المذهب الى مذهب كذا فهو خارج من هذا الوقف ولا حق له في شيء من غلته **قال** فهو على ما شرط من ذلك ينفذ شرطه من ذلك على ما شرط وتجري غلة الوقف على ما سبل وهذا عندنا بمنزلة الرجل يقف الوقف ويقول في وقفه تجرى غلة هذا الوقف على من يسكن بغداد من قراء قرابتي فمن انتقل منهم عن بغداد فلا حق له فيه فانه تجرى غلة الوقف على من كان قريبا من قرابته من يسكن بغداد فمن انتقل عن بغداد لم يكن له في الوقف حق **قلت** فان انتقل منهم انسان عن بغداد الى الكوفة **قال** يقطع عنه ما كان يجرى عليه من غلة هذا الوقف **قلت** فما تقول ان عاد الى بغداد فكيف هل يرد الى الوقف **قال** نعم يرد الى الوقف وهذا لا يشبه قوله فمن انتقل من أهل هذا الوقف عن مذهب كذا وكذا فلا حق له فيه فانتقل عن ذلك المذهب ثم عاد اليه انه

مطلب  
شرط في وقفه على  
قوم أن من انتقل  
منهم عن مذهب  
كذا فهو خارج من  
الوقف يعمل  
بشرطه

لا يرد الى الوقف وقوله تجرى على من يسكن بغداد من قراء قرابتي غلة هذا الوقف خلاف ذلك ألا ترى أنه اذا قال تجرى على من يسكن بغداد من قراء قرابتي وكان فيهم قوم يسكنون فيها وآخرون يسكنون الكوفة فانتقل قوم من كان يسكن الكوفة الى بغداد فسكنوها أنهم يكونون اسوة من كان ساكنا ببغداد في غلة هذا الوقف ألا ترى أنه لو قال تجرى غلة هذا الوقف على قراء قرابتي وكان فيهم قراء وأغنياء أن الغلة تكون لمن كان منهم فقيرا فان استغنى الذين كانوا قراء واقتصر الذين كانوا أغنياء أتى أنظر الى من كان فقيرا من قرابته يوم تقع قمعة غلة هذا الوقف فأجعل الغلة لهم فان لم أفعل هذا لزمني أن أدفع الغلة الى هؤلاء الذين استغنوا وأمنع الذين اقتروا وهذا مما لا يجوز ألا ترى أن القرابة الذين يزيدون بمن يولد لهم وينقصون بموت من يموت منهم فانما ينبغي أن ينظر الى حالهم يوم تقع القمعة فتفرق غلة هذا الوقف فيهم يومئذ قلت أرايت لو أن رجلا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على العبدان ومن بعدهم على المساكين قال الوقف على العبدان باطل لان فيهم الغنى والفقير وهم لا يحصون فلا يجوز الوقف عليهم قلت فما سبيل هذا الوقف قال تكون غلته للمساكين قلت وكذلك ان قال صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على العبدان أو على العبدان أو على العرجان أو قال على الزمنى قال هذا كله سواء ولا يجوز فاذا كان قد جعل آخره للمساكين أجريت غلة هذا الوقف على المساكين وأبطلت ما سوى ذلك قلت أليس قلت في الباب الذي لا يجوز الوقف فيه ان الوقف في هذا باطل من قبل أنه لم يقصد فيه الى الصدقة اذا قال أرضى هذه صدقة موقوفة على الناس أو على المسلمين أو على بني آدم وقلت في هذا الباب ان الوقف باطل ثم قلت ههنا انك تجعل الغلة للمساكين قال كل وقف يكون مذهب الواقف أن تكون غلته للمساكين فانما يتفقد ذلك للمساكين مثل قوله قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ولد زيد بن عبد الله ومن بعدهم على المساكين فان كان لزيد ولد كانت الغلة لهم فاذا انقرضوا

مطلب

وقف على العبدان  
طل وكنا العور  
العرج والزمنى



كانت الغلة للمساكين وان لم يكن لزيد ولد كانت الغلة للمساكين فان صار لزيد ولد ردت الغلة الى ولد زيد فهذا سبيل هذا لان قصد الواقف اذا بدأ وقال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا فقد بدأ بالصدقة والصدقات انما هي للفقراء فان ذلك يكون على المساكين على ما قال الا أن يكون قد قدم على المساكين من يجوز الوقف لهم فيبدأ بهم وأما من لا يجوز الوقف عليهم فلا حق لهم في هذا الوقف والغلة جارية على المساكين

## باب

## الشهادة في الوقف وما يدخل في ذلك

قلت أرأيت اذا شهد شاهدان على رجل أنه أقر عندها وأشهدها على نفسه أنه جعل حصته من هذه الارض التي في موضع كذا وكذا وحددها صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا وهي ثلث جميع هذه الارض على وجوه سماها وجعل آخر ذلك للمساكين فنظر الحاكم في ذلك فوجد حصته من هذه الارض نصفها أو ثلثها ما القول في ذلك **قال** قد قال أصحابنا في رجل قال لرجل بعثك جميع حصتي من هذه الدار وهي ثلثها بألف درهم فوجدنا حصته من هذه الدار نصفها انه ليس للمشتري الا الثلث الذي سماه والباقي من ذلك هو للبائع وقالوا في رجل أوصى لرجل فقال قد أوصيت لفلان بثلث مالي وهو ألف درهم فوجدنا ثلث ماله ثلاثة آلاف درهم أو أربعة آلاف درهم أو أكثر من ذلك انا ندفع الى الموصى له أربعة آلاف درهم اذا كان الثلث أربعة آلاف درهم واذا كان أكثر من ذلك دفعنا اليه جميع الثلث لان هذا غلط من الموصى وفرقوا بين البيع والوصية قلت فالوقف بأيهما أشبه **قال** هو عندي شبه الوصية من قبل أنه انما أراد بالوقف القرية الى الله تعالى لانه لم يأخذ بذلك عوضا من أحد فننظر الى جميع حصته فنجعلها وقفا على الوجوه التي سبيلها فيها قلت أرأيت اذا كان الواقف حيا وهو ينكر الوقف كله وينكر شهادة هؤلاء عليه **قال** لا ينتفع بانكاره وما قد أوجب لله عز وجل عليه فقد وجب **قلت** أرأيت ان كان سبل غلة هذا الوقف على قوم بأعينهم ومن بعدهم على المساكين أو جعل ذلك للمساكين **قال** الامر فيهما سواء وأحكم بجميع حصته من هذه الارض ومن الدار وقفا على ما سبل من ذلك من قيل أنه لما قال قد جعلت جميع حصتي من هذه الارض صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على كذا وكذا فقد أوجبها على ما وقفها عليه فان رجع عن ذلك

كان رجوعه باطلا ولزمه ما شهد به عليه الشهود قلت فما تقول ان كان  
سمى غلة هذا الوقف لقوم بأعيانهم ومن بعدهم على المساكين وكانت الشهادة  
على ما وصفنا من اقراره أنه قال قد جعلت جميع حصتي من هذه الارض  
موقوفة لله عز وجل أبدا على الوجوه التي سماها على ما ذكر من ذلك فوجدنا  
حصته من هذه الارض أكثر مما سمي للشهود وما ذكره في الكتاب الذي  
وقف فيه فصدقه القوم الذين وقف ذلك عليهم وقالوا انما قصد الواقف وقف  
الثلاث علينا **قال** تصديقهم اياه على ما قال وسكوتهم واحد وأقضى بجميع  
حصته وقفا فأجعل للقوم الذين بأعيانهم غلة الثلاث من ذلك وأجعل فضل ما بين  
الثلاث الى النصف الذي هو له أو الثلثين الذين له للمساكين لاني انما أصدّق  
هؤلاء على أنفسهم ولا أقبل أقاويلهم على ما كان للمساكين قلت فما تقول  
ان شهد أحد الشاهدين أنه أقر أنه جعل ثلث أرضه هذه صدقة موقوفة لله  
عز وجل أبدا على الفقراء وشهد الآخر أنه أقر أن نصف أرضه هذه صدقة  
موقوفة لله عز وجل أبدا على الفقراء **قال** أقضى بالثالث الذي أجمع عليه  
فأجعله وقفا على المساكين قلت وكذلك لو شهد أحدها أنه جعل جميع أرضه  
هذه وحددها صدقة موقوفة وشهد الآخر أنه جعل نصفها صدقة موقوفة **قال**  
أقضى بالنصف الذي أجمع عليه قلت فما تقول ان شهد شاهدان عند  
القاضي أن فلانا وفلانا أشهدانا على شهادتهما أنهما يشهدان عليه فقال أحدهما  
أشهدانا أنه وقف جميع أرضه وحددها على المساكين وشهد الآخر أن الشاهدين  
أشهداه على شهادتهما أنهما يشهدان على اقراره أنه وقف نصفها وقفا صحيحا  
**قال** يقضى القاضي بنصف هذه الارض وقفا وانما ينظر في ذلك الى ما يجمع  
عليه الشاهدان فينفذه قلت وكذلك لو شهد رجل وامرأتان على شهادة  
شاهدين بذلك أو شهد رجلان على شهادة رجل وامرأتين **قال** الشهادة جائرة  
وأقضى بما أجمع عليه الشاهدان من ذلك قلت فما تقول اذا شهد شاهدان  
أنه أقر عندهما أنه وقف أرضه التي في موضع كذا وقال لا لم يحددها لنا ولم يحددها

مطلب  
لا تقبل شهادة من  
قال أشهدا موقفا  
أرضه بموضع كذا  
ولم يحددها

قال الوقف باطل الا ان تكون مشهورة تغني شهرتها عن تحديدها فان كانت كذلك قضيت بأنها وقف قلت فان حدها أحدها وقال أقر عندي بهذه الحدود وقال الآخرون لم يحدها قال الوقف باطل لا يجوز من قبل أنى لأقضى الا بأمر معروف بين قلت فان حدها جميعا بثلاثة حدود وقالوا أقر عندنا بهذه الثلاثة الحدود قال أقبل ذلك وأقضى بالارض وقفا قلت أرأيت اذا قضيت بثلاثة حدود الحد الرابع كيف تحكم به قال أحكم بالحدود الثلاثة وأجعل الحد الرابع يمضى بازاء الحد الثالث حتى ينتهى الى مبدأ الحد الاول أعنى يحاذى الحد الاول قلت فان حدها الشاهدان بمحدثين قال الشهادة باطلة لا تجوز قلت فان شهدا أنه أقر عندها أنه وقف أرضه هذه أوداره هذه ونحن جيرانه ونحن نعرف حدودها ولم يحدها لنا قال أجيز الشهادة وأقضى بالدار أو الارض بمحدودها وقفا وأقول للشهود سموا الحدود فأقضى بما يسمون ويحتون قلت فان شهدا أنه وقفها وحددها لنا ولكنا لانذكر الحدود التي حدها لنا قال الشهادة باطلة قلت أرأيت ان شهد أحد الشاهدين أنه أقر عنده أنه وقف أرضه المعروفة بكذا على وجوه مماها وجعل آخرها للمساكين وأقر عنده بذلك في المحرم سنة كذا وشهد الآخرون على مثل شهادة صاحبه الا أنه قال أقر عندي في رجب من هذه السنة قال الشهادة جائزة لانها على اقرار ولا تبطل الشهادة باختلافهما في الاوقات قلت وكذلك لو قال أحدها أقر عندي في شهر كذا ببغداد وقال الآخرون أقر عندي في شهر كذا بالكوفة قال الشهادة جائزة قلت أرأيت ان شهد أحدها أنه جعلها وقفا صحيحا على الفقراء والمساكين أو على قوم بأعيانهم ثم من بعدهم على المساكين وذلك في صحة من بدنه وشهد الآخرون أنه جعلها وقفا على مثل ما شهد به صاحبه الا أنه قال كان ذلك في مرضه قال الشهادة جائزة فان كانت هذه الارض تخرج من ثلث ماله فهى كلها وقف على ما شهدا به وان لم يكن له مال غيرها كان ثلثها وقفا على ما شهدا به من ذلك وكان الثلثان

مطلب

قبل الشهادة بأنه  
وقف أرضاً لم  
عندها لنا ونحن  
نعرف حدودها

مطلب منها ميراثا قلت فان شهد أحدهما أنه جعلها وقفاً في صحته على قوم  
 باعيتهم ثم من بعدهم على المساكين وشهد الآخر على مثل ما شهد به واجبته  
 الا أنه قال جعلها وقفاً بعد وفاته قال فالشهادة باطلة قلت ولم أبطلتها  
 ان كانت تخرج من الثلث قال من قبل أن الذي شهد أنه جعلها وقفاً بعد  
 وفاته انما شهد أنها وصية بعد وفاته والذي شهد أنه وقفها في صحته قد أبت  
 الوقف فيها فينبهما (١) فرقان قلت أرأيت ان شهدا أنه جعل حصته من  
 هذه الدار وقفاً على الفقراء والمساكين ولم يسم لنا حصته ولا ندرى ماهي  
 قال القياس أن الشهادة باطلة وأما في الاستحسان فان الشهادة جائزة قلت  
 أرأيت ان شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وأبواب  
 البر وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين قال الشهادة  
 جائزة وتكون الغلة للفقراء والمساكين لان أبواب البر الصدقة منها فقول  
 للفقراء والمساكين يجمع ذلك ألا ترى أن رجلاً لو أوصى بثلث ماله في أبواب  
 البر وتصدق به الوصي في الفقراء والمساكين أن ذلك جائز قلت  
 فان شهد أحدهما أنه جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين  
 وشهد الآخر أنه جعلها على الفقراء والمساكين وعلى فقراء قرابته  
 قال هذا لا يشبه أبواب البر من قبل أن الذي شهد لفقراء القرابة  
 لم يشهد بجميع الغلة للفقراء والمساكين انما شهد لهم ببعضها ألا ترى أن  
 رجلاً لو أوصى بثلث ماله للفقراء والمساكين ولفقراء قرابته أنى أنظر إلى  
 عدد فقراء قرابته يوم مات فأضرب لهم في الثلث بعددهم وأضرب للفقراء  
 والمساكين بمهمين فان كان فقراء قرابته عشرة أنف فانما للفقراء  
 والمساكين سهمان من اثني عشر سهماً من الثلث وهو سدس الثلث وتكون  
 خمسة أسداس الثلث لفقراء قرابته فكذلك الوقف قد شهد أحد الشاهدين  
 للفقراء والمساكين بجميع الغلة ولم يشهد لهم الآخر بجميع الغلة وانما

(١) الفرقان بالضم الفرق ومنه الفرقان اسم القرآن لفرقه بين الحق والباطل . مصححه

شهد لهم بما يصيبهم من الغلة اذا أحصوا فقراء القرابة فانما أحكم بما قد  
أجما عليه فأنظر الى الغلة يوم تقع القسمة وأنظر الى عدد فقراء القرابة  
فأقسم الغلة على ذلك فما أصاب الفقراء والمساكين من ذلك جعلته لهم  
قلت فاحال الباقي الذي سماه أحد الشاهدين لفقراء القرابة ولم يستحقوه  
قال لانه لم يشهد لهم بذلك الا شاهد واحد قلت فلم لا ترده الى الفقراء  
والمساكين اذا كان فقراء القرابة لم يستحقوه لانه لم يشهد لهم بذلك الا شاهد  
واحد قال وكذلك الفقراء والمساكين لم يستحقوا هذا الفضل لانه لم يشهد لهم  
به الا شاهد واحد وهو الشاهد الذي شهد لهم بجميع الغلة فقد استوت  
حال الفقراء والمساكين في هذا الباب وحال فقراء القرابة قلت فما  
الوجه في ذلك قال أخفه حتى أتينا الحال فيه ألا ترى أن أحد الشاهدين  
لوشهد أنه جعل أرضه هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على الفقراء  
والمساكين وعلى ولد زيد بن عبد الله فنظرنا فاذا ولد زيد بن عبد الله ثلاثة  
أنفس أنه ينبغي أن تقسم غلة هذا الوقف على خمسة أسهم فنصيب الفقراء  
والمساكين سهمان من خمسة أسهم يدفع ذلك اليهم وتقف الباقي حتى يتبين  
قلت فان قال قائل اجعل غلة هذا الوقف للفقراء والمساكين لان  
ابتداء قول الواقف صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا فقد جعلها للفقراء  
والمساكين (١) قيل له فما تقول ان شهد أحدهما أنه أقر أنه جعلها صدقة  
موقوفة لله أبدا على زيد بن عبد الله ومن بعده على الفقراء والمساكين وشهد  
الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على عمرو ومن بعده على  
الفقراء والمساكين فان قال أقف الامر حتى أتينا فقد رجع عن قوله الاول  
وان قال أجعلها للفقراء والمساكين فقد جعل الغلة لهم وقد أجمع الشاهدان  
على أنها ليست اليوم لهم وهذا موضع شبهة قلت فان شهد أحدهما  
أنه جعلها صدقة موقوفة على عبد الله وعمرو ومن بعدهما على المساكين وشهد  
(١) لعله سقط من قلم الناسخ لفظ قال لان قوله قيل له الخ من طرف المجيب كتبه مصححه

الاخر أنه جعلها صدقة موقوفة على عبد الله ثم من بعده على الساكنين  
ما القول في ذلك أوشهد أحدها أنه جعلها صدقة موقوفة على عبد الله وولده ومن  
بعدهم على الساكنين وشهد الاخر أنه جعلها صدقة موقوفة على عبد الله  
ومن بعده على الساكنين ما القول في ذلك **قال** أقسم الغلة على عبد الله  
وعلى ولده فما أصاب عبد الله من ذلك أخذه وما أصاب ولده كان للساكنين

## باب

الرجل يقف الارض أو الدار ولا يحدد ذلك ويقول هي مشهورة  
يستغنى بشهرتها عن تحديدها والرجل يقف الارض وهي مشغولة بأجارة أو غيرها  
قلت أرايت رجلا وقف ضيعة له فقال قد جعلت ضيعتي هذه المعروفة بكذا  
وهي مشهورة يستغنى بشهرتها عن تحديدها صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا  
على سبيل ووجوه سماها وجعل آخر غلتها بمقدار انقطاع الوجوه للساكنين  
**قال** ذلك جائز قلت فما تقول ان قال الواقف هذه الاقربة (١)  
لاقربة سماها لم تدخل في هذا الوقف وهي مطلقة لم أقفها **قال** ان كانت  
حدود هذه الضيعة مشهورة معروفة وكانت هذه الاقربة داخلية في حدودها  
فالاقربة داخلية في الوقف وان لم تكن حدود هذه الضيعة معروفة ولا مشهورة  
فان كانت هذه الضيعة معروفة عند الصالحين جيرانها وهذه الاقربة منسوبة اليها  
معروفة بانها منها فهي داخلية في الوقف وان لم يكن الامر على ما بينا وشرحتنا  
فالقول قول الواقف ولا تكون هذه الاقربة داخلية في الوقف والقياس في هذا أن  
يقبل قول الواقف فما أقرب به من ذلك كان وفقا صحيحا وما جحد من ذلك كان

(١) الاقربة جمع قراح وهو القطعة من الارض على حبالها ليس فيها شجر ولا شائب سينخ  
اه من القرب . كنهه معصحه

مشكلا وكان القول فيه قوله قلت فما تقول في دار وقفها رجل ولها حجر فقال  
 الواقف ان بعض هذه الحجر لم يدخل في الوقف لحجرة بعينها قال ما كان من هذه  
 الحجر يشتمل عليه حدود الدار فهي داخلة في الوقف والدور لا تشبه الضياع من قبل  
 أن جيران الدار الملاصقين لها لا يكاد يخفى عليهم أمرها وحدودها وما هومنها من  
 الحجر فان أشكل ذلك على الجيران حتى لا يعرفونه فالقول فيه قول الواقف فما  
 أقرب به أنه وقفه لزمه اقراره بذلك وما أنكرك من ذلك فالقول فيه قوله قلت فلاهل  
 الوقف ان نازعوه أن يستحقوه على ما أنكرك من ذلك قال نعم قلت فما تقول  
 ان كان الواقف لم يقف ذلك على قوم باعيا منهم وانما وقفه على وجوه من  
 أبواب البر من يكون الخصم في ذلك قال اذا كان ذلك على وجوه لا تنقطع  
 ولا تبطل فمن نازعه في ذلك من المسلمين وقدمه الى الحاكم فان الحاكم ينظر في ذلك  
 فان كان المنازع في ذلك رجلا من أهل (١) السير تقطوع بالقيام بذلك ليس ممن  
 يتأكل الناس ولا يكتسب بتعرضه هذا وقيامه شيئا لنفسه فرأى الحاكم أن يجعله  
 خصما في ذلك فعل وان رأى أن يجعل غيره القيم بذلك فعل ما هو أصح

مطلب  
 لاهل الوقف  
 يختلف الواقف  
 وأنكر بعضه

## باب

الرجل يشتري دارا أو أراضا فيقفها ثم يقول اني اشتريتها لفلان

قلت فما تقول في رجل وقف ضيعة وسماها وحددها على قوم سماهم ومن بعدهم  
 على الساكنين وكان اقراره بهذا الوقف في سنة خمسين ومائتين وليست هذه  
 الضيعة في يدي الواقف وهي في يدي رجل اشتراها من رجل وأشهد عليه  
 فأقر المشتري أنه اشترى هذه الضيعة في سنة تسع وأربعين ومائتين لفلان بن  
 فلان هذا الواقف بأمرة وماله وأنها للواقف دونه وأنه نقد ثمنها من مال الواقف

(١) السير بفتح فكسر جمع سيرة وهي هنا الطريقة الحسنة . كتيبه مصححه



هل تكون هذه الضيعة وقفا **قال** ان أقر الواقف أن المشتري لهذه الضيعة اشتراها بأمره كانت وقفا جائزا من قبل أن وقت الشراء متقدّم على وقت الوقف فإذا أقر الواقف بمقال المشتري وصدّقه المشتري فيها أقربه كانت الضيعة وقفا على الوجوه التي سماها **قلت** فما تقول ان قال الواقف ما أمرت فلانا يشتري هذه الضيعة لي **قال** فالتقول قوله في ذلك ولا تكون وقفا **قلت** ولم ذلك والمشتري يقول اشتريتها بأمره **قال** من قبل أن ثمنها قد لزم المشتري بإقراره أنه قد غنمه من مال فلان بن فلان فإذا قال الواقف لم أمر بشرائها كان له أن يأخذ منه الثمن **قلت** ولم لا تكون وقفا بإقراره أنه وقفها وتصدق بها **قال** لأنه لم يصح ملكه لها الا أن يقول المشتري انها ملك الواقف والمشتري قد أقر أنه نقد الثمن من مال الواقف فلزمه ردّ الثمن عليه حين قال لم أمره أن يشتريها لي مع يمينه على ذلك **قلت** فما تقول ان أقر المشتري أنه اشتري هذه الضيعة لفلان الواقف بأمره ولم يقل بماله ولا أنه نقد الثمن من ماله **قال** هذه المسئلة والمسئلة الاولى سواء من قبل أن الواقف ان صدّق المشتري أنه اشتراها بأمره كان للمشتري أن يأخذ الواقف بالثمن وان أنكر أن يكون أمره بشرائها فالتقول قوله مع يمينه **قلت** رأييت ان أقر المشتري أنه اشتري هذه الضيعة لفلان بن فلان الواقف بأمره وأنه نقد الثمن عن الواقف تبرعا وتطوعا منه بذلك من ماله عنه **قال** تكون هذه الضيعة وقفا على السبيل التي وقفها الواقف عليها **قلت** فان جحد الواقف أن يكون أمر المشتري بأن يشتريها له **قال** نعم تكون وقفا وان جحد أن يكون أمره بشرائها من قبل أنه لا ثمن عليه للمشتري وليس له الرجوع على المشتري بغيره ولا مؤنه عليه بسببها **قلت** فما تقول ان قال المشتري اشتريت هذه الضيعة لفلان بن فلان الواقف بأمره وقد أبرأته من ثمنها فلاحق لي عليه فيه **قال** تكون وقفا لأنه لا يلزمه في ذلك شيء **قلت** فما تقول ان كان الرجل وقف هذه الضيعة على وجوه مماها ثم من بعد ذلك على المساكين أو كان وقف ضياعا ووقف هذه الضيعة

مع الضياع التي وقفها وقفاً صحيحاً ثم ان الواقف توفي فقال ورثته انما وقف الميت هذه الضيعة قبل أن يملكها وقال وصيه وأهل الوقف بل وقفها بعد مملكها انما اشتراها له فلان بن فلان وأقر فلان بعد موت الواقف أنه اشتراها في وقت كذا للواقف بأمره وكان وقت الشراء قبل وقت الوقف الا أن الاقرار من المشتري أنه اشتراها لفلان بعد موت فلان **قال** اذا كان وقت الشراء متقدماً على وقت الوقف وقال المشتري انما اشتريتها لفلان بأمره فان قال نقدت الثمن من مال الواقف كان القول في ذلك قول الورثة فان صدقوه أنه اشتراها له بأمره كان الثمن ديناً في مال الميت للمشتري وتكون الضيعة وقفاً وان جحد الورثة أن يكون الميت كان أمره بشرائها له كان القول قولهم في ذلك مع أيمانهم على علمهم **قلت** فان أقر المشتري أنه اشتراها لفلان بأمره وأنه تقد الثمن عنه من ماله تبرعاً وتطوعاً منه عنه بذلك أو قال اشتريتها لفلان بأمره وقد أبرأته من ثمنها فلا حق لي قبله من ذلك **قال** تكون وقفاً على الوجه الذي وقفها عليها **قلت** فلم قلت انها تكون وقفاً وقد جحد الواقف أن يكون أمره بشرائها له وجحد الورثة بعد وفاته أن يكون الميت كان أمر المشتري بشرائها له وهل يدخل في ملك الواقف مالا يكون أمره بشرائه له ويكون ذلك وقفاً **قال** انما قلنا انها تكون وقفاً من قبل أنه قد وقفها وأشهد على ذلك فليس عليه مؤنة في ايقافها وهذا عندي بمنزلة رجل وقف ضيعة وحددها وقفاً صحيحاً وكان ملك هذه الضيعة لوالده وقد مات والده قبل وقت الوقف وقامت على ذلك بيته انها تكون وقفاً وانما يحمل هذا على الصحة وعلى ما يجوز من أفعال الناس وأمورهم

## باب

الرجل يقف الارض على انسان بعينه سنين ثم يقول  
قد وقفت هذه الارض بعد مضي السنين على كذا

قلت لما تقول في رجل أوصى بغلة ضيعة له لرجل بعينه عشر سنين ثم قال  
في كتاب كتبه قد جعلت أرضي هذه بعد انقضاء هذه العشر سنين صدقة موقوفة  
لله عز وجل أبدا على وجوه سماها وقفنا صحيحا وهي تخرج من ثلثه هل تكون  
هذه الضيعة وقفنا على ما جعلها عليه قال تكون غلتها للموصى له عشر سنين  
ثم بعد ذلك تكون وقفنا على السبل التي سبلها فيها قلت وكذلك ان أوصى بغلتها  
لرجل بعينه أيام حياته وأوصى أن تكون هذه الضيعة بعد موت فلان وقفنا  
على وجوه سماها قال هذا جائز وتكون الضيعة اذا كانت تخرج من  
الثلث وقفنا على ما جعلها عليه بعد موت الموصى له بغلتها قلت لما  
تقول ان كان المريض أوصى لرجل بغلة هذه الضيعة سنين معلومة أو أوصى  
بغلتها أيام حياته وهي تخرج من ثلثه ثم مات ولم يدع وارثا الا ابنا له فوقف الابن  
هذه الضيعة في حياته وصحته وقفنا صحيحا فقال قد جعلت هذه الضيعة صدقة  
موقوفة لله تعالى أبدا على كذا وكذا وقفنا صحيحا بعد انقضاء السنين التي أوصى أبي  
بغلتها فيها لفلان أو قال بعد موت فلان الذي كان أبوه أوصى بغلتها له ما عاش  
قال هذا جائز نافذ قلت لما تقول في رجل قال قد جعلت ضيعتي التي  
حدها الاول والثاني والثالث والرابع صدقة موقوفة لله عز وجل بعد سنة من  
هذا الوقت على المساكين هل تكون هذه الضيعة بعد مضي الستة وقفنا قال  
لا أحفظ عن أصحابنا في هذا شيئا ولكنه عندى لا يجوز ولا تكون الضيعة وقفنا  
لان الوقف انما يجوز اذا كان مبنوتا منقطعا قد خرجت الضيعة من ملك واقفها  
قلت فلم قلت في ابن الرجل المتوفى الذي أوصى والده بغلة ضيعته لرجل  
ما عاش ثم مات وهي تخرج من ثلثه وترك ابنه فقال ابنه قد جعلت هذه الضيعة

صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا تجرى غلتها على كذا وكذا بعد موت فلان الموصى له أنها تكون وقفا وان هذا جائز وليست هي وقفا في الوقت الذي وقفها قال هذا عندى لا يشبه قول الرجل قد جعلت هذه الضيعة صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا بعد سنة من قبل أن ضيعة هذا الرجل ليست بمشغولة في هذا الوقت وهي ضيعة له مطلقة ليس فيها حق لاحد فقوله قد جعلتها وقفا بعد سنة ليس مثل الضيعة التي قد أوصى الرجل بغلتها لآسان ماعاش ثم مات فقال ابنه بعد وفاة أبيه قد جعلت هذه الضيعة صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا تجرى غلتها بعد موت فلان أبدا على كذا وكذا ألا ترى أن ملك رقبة هذه الضيعة التي أوصى الرجل بغلتها لرجل ماعاش للابن وأن الموصى له اذا مات رجعت الضيعة الى الابن بل هو مالك لها الساعة وبعد ذلك وانما للموصى له غلتها ماعاش ألا ترى أن الاب لو قال قد أوصيت بغلة هذه الضيعة لفلان ماعاش وأوصيت اذا مات فلان أن تكون هذه الضيعة صدقة موقوفة على فلان بن فلان وولده وولد ولده ونسله أبدا أن ذلك جائز على ما أوصى به وكذلك ان لم يكن أوصى بغلتها لرجل ماعاش ولكنه قال قد جعلتها صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على فلان ماعاش ثم من بعد فلان فهي وقف على فلان وولده وولد ولده ونسله وعقبه أبدا ماتنا سوا ثم من بعدهم على المساكين ان هذا جائز نافذ لا اختلاف في هذا فكذلك الوصية بالغلة ثم الوقف بعد موت صاحب الغلة ولو جاز أن يجعل الرجل غلة ضيعته لرجل وصاحبه حتى باق فيجعل غلتها لرجل سنين معلومة أو يجعل غلتها لماعاش ويجعلها وقفا بعد موت صاحب الغلة لفلان ان ذلك يجوز ولكنه لا يجوز أن يجعل الرجل غلة ضيعته ولا غلة داره لرجل سنين معلومة ولا يجعل غلتها لماعاش والجامع لذلك حتى وانما جاز ذلك في الرصايا لان الجامع غلة ضيعته لرجل وهو حي انما هو مطعم له فلما كان مطعا له كان له الرجوع في ذلك قلت فما تقول في رجل فضل هذا فقال قد جعلت لفلان غلة ضيعتي القلانية ماعاش وقد جعلتها صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على فلان بن فلان وعلى ولده وولد ولده ونسله وعقبه أبدا

ما تناسلوا ثم على المساكين بعدهم **قال** الوقف جائز نافذ وهذا ابطال منه لما جعله للرجل من القلة والله أعلم

## باب

الرجل يؤاجر ضيعته ثم يقفها

**قلت** فما تقول في رجل آجر ضيعة له سنين ثم انه جعلها بعد ذلك صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على سبل سماها ثم بعد ذلك تكون غلتها للمساكين أبدا حتى يرث الله الارض ومن عليها **قال** ليس لصاحب الارض أن يبطل ما عقد من الاجارة فاذا انقضت مدة الاجارة كانت الضيعة وقفنا على ما جعلها عليه **قلت** ولم أبزت هذه الصدقة وهي الساعة لا تكون وقفنا **قال** هي الساعة وقف وان كانت مشغولة بالاجارة ألا ترى أنه لو قال قد كنت وقفت هذه الضيعة على كذا وكذا قبل أن أؤاجرها وانما آجرتها للوقف وأجرها مصروف في سبل الوقف أنا نلزمه اقراره بالوقف ويكون الاجر الذي آجرها به في السبل التي وقفها فيها (١) وانما قلنا انها تكون وقفنا بعد انقضاء الاجارة لانها هي وقف الآن الآن في هذا الوقت ليس له أن يبطل اجارة المستأجر ألا ترى أنه لو آجرها ثم باعها من رجل أنه يقال للشترى ان شئت فاصبر حتى تنقضي الاجارة فتأخذها بالشراء وان شئت فأبطل شراءك فان اختار ابطال الشراء فانه ليس له أن يبطل الشراء الا عند القاضي أو عند السلطان وهذا قول الحسن بن زياد وأحسبه رواه عن أصحابنا (٢) ومما يدل على أن الرجل اذا جعل

(١) قوله وانما قلنا انها تكون الخ كذا في النسخ التي بيننا ولعل في العبارة تعريفا من الناسخ فتأمل وحذر

(٢) قوله ومما يدل على أن الرجل كذا في النسخ ولعل في الكلام سقطا والاصل ومما يدل على صحة ما قلنا أن الرجل الخ . كتبه مصححه

غلة ضيعته لرجل ماعاش وصية أوصى له بذلك ثم مات وهي تخرج من ثلثه وترك ابنا لا وارث له غيره فأوصى الابن بثلث ماله لرجل ثم مات الابن والذي أوصى له الاب بغلة الضيعة حتى ثم مات الموصى له بغلة الضيعة أن ثلث هذه الضيعة يدخل في الثلث الذي أوصى به الابن ويكون ثلثها للرجل الذي أوصى له الابن بثلث ماله من قبل أن ملك الضيعة للابن وان كانت وصية والده قائمة فيها ألا ترى أن رجلا لو أوصى بغلة ضيعته لرجل وأوصى لرجل برقيبتها أن ربة الضيعة للموصى له برقيبتها وغلثها للموصى له بغلثها ماعاش فملك الضيعة الذي آجرها وان كان قد آجرها الا أنه ليس له أن يبطل الاجارة

## باب

الرجل يرهن ضيعة له ثم يقفها

قلت فماتقول في رجل رهن ضيعة له من رجل على ماله أخذه منه ثم انه وقف هذه الضيعة وقفا صحيحا هل يجوز هذا الوقف قال ان اقتكها من الرهن فالوقف جائز وان لم يفتكها فالرهن صحيح لا يبطل ولا تخرج هذه الضيعة من الرهن بإيقاف مالكها لها قلت فماتقول ان أقامت سنة أو سنتين رهنا في يدى الميرثين ثم اقتكها صاحبها هل تكون وقفا قال نعم اذا اقتكها فهي وقف على ما جعلها عليه قلت فماتقول ان قال الواقف لى حق الرجوع فيها وإبطال الوقف لاني وقفها وهي رهن فلم تكن وقفا في الوقت الذي وقفها فيه فكان الوقف باطلا قيل له هذا القول ليس بشئ والضيعة موهوبة على حالها في يدى الميرثين حتى اقتكها فهي وقف قلت فانك انما احتججت في هذه الضيعة التي قد آجرها بأن قلت أرأيت لو قال صاحبها قد كنت وقفها قبل ان أؤجرها واغما آجرتها للوقف فان الاجرة في السبل التي وقفها فيها فأجزت ذلك بان قلت للواقف

أن يؤجر الوقف فيستغله والرهن ليس للراهن أن يستغله ولا للرهن أن يؤجره  
**قال** أليس من قول أصحابنا أن الرجل إذا آجر ضيعته ثم باعها ان الخيار للمشتري  
 في ابطال البيع وفي الصبر الى أن تنقضى الاجارة **قلت** بلى **قال** فالوقف  
 للضيعة المرهونة قياس على البيع لان ملك الضيعة المرهونة للراهن وليس وقف  
 مالها لها مما يخرجها من الرهن ألا ترى أن رجلا لو رهن ضيعته ثم باعها أن من  
 قول أصحابنا ان افتكها فالبيع صحيح نافذ وان أجاز أيضا المرهن البيع فالبيع  
 جائز وكذلك أيضا السبل في الرهن **قلت** فما تقول في الضيعة المرهونة أو التي قد  
 أوجرت ثم وقفت ان لم يفتكها صاحبها حتى مات **قال** ان كان له مال أدى ذلك الدين من  
 ماله وفكت الضيعة وصارت وقفا في السبل التي وقفها **قلت** فهذا وقف في الحياة  
 أو بعد الموت **قال** بلى هي وقف في الصحة يوم وقفها **قلت** فان لم يمض وقت  
 الاجارة حتى مات المؤجر **قال** تنتقض الاجارة بموت المؤجر وتكون وقفا والله أعلم

## باب

الرجل يقف الارض من مال المضاربة

**قلت** فما تقول في رجل دفع الى رجل مالا مضاربة وأمره أن يشتري بذلك  
 ما رأى شراه ويبيعه فاشترى بالمال ضيعة أو دارا فوقها رب المال وقفها صحيحا  
**قال** ان لم يكن فيها فضل عن رأس المال فالوقف جائز وهي خارجة من  
 المضاربة وان كان فيها فضل عن رأس المال جاز الوقف في حصة رب المال منها  
 وهو مقدار رأس ماله وحصته من الربح في قول أبي يوسف رحمه الله لان  
 أبا يوسف يميز وقف المشاع **قلت** في هذا ضرر على المضارب **قال** وان  
 كان فيه ضرر على المضارب من قبل أنه شريك رب المال في الضيعة ألا ترى أن  
 ضيعة بين رجلين لو أن أحد الرجلين وقف حصته منها أن ذلك جائز في قول  
 أبي يوسف **قلت** وكذلك لو أن رجلا له ضيعة بأسرها فوق نصفها أو ثلثها  
 مشاعا **قال** الوقف جائز

## باب

العبد المأذون بشترى دارا فيقفها المولى

قلت أرأيت رجلا له عبد مأذون له في التجارة ثم ان العبد اشترى دارا فوقفها المولى قال ان كان على العبد دين يحيط بقيمة العبد والدار لم يجوز الوقف قلت فان كان الدين لا يحيط بقيمة العبد وبقيمة الدار ولكن يحيط بقيمة العبد وبعض قيمة الدار هل يجوز الوقف فيما كان فاضلا من الدار عن الدين قال لا يجوز الوقف فيما فضل قلت فما الفرق بين هذا وبين أرض المضاربة فقد قلت في المضاربة ان وقف حصة رب المال من ذلك جائز قال هذا لا يشبه المضاربة من قبل أن أرض المضاربة أرض بين رجلين ولكل واحد منهما أن يوقف حصته منها وأما أرض العبد المأذون له فانما تباع كلها في الدين فيقضى من ثمنها الدين الذي عليه فان فضل من ثمنها شيء كان لمولاه ألا ترى أنها لو بيعت وضاع بعض ثمنها كان الباقي من ثمنها يقضى به ما على العبد من الدين

## باب

الرجل يفسد ضيعة من رجل فيثقفها

قلت فما تقول في رجل غصب من رجل ضيعة فوقفها على قوم ومن بعدهم على المساكين ثم انه اشتراها من صاحبها ودفع اليه الثمن أو صالح صاحبها على ما لدفع ذلك اليه هل يجوز الوقف قال لا يجوز وقفه اياها من قبل أنه ملكها بعدما وقفها



## باب

الرجل يبيع أرضاً له على أنه بالخيار فيقفها أ يكون هذا نقضاً للخيار  
قلت فإن اشترى رجل من رجل أرضاً على أن البائع بالخيار فيها إلى  
وقت من الأوقات وقبضها المشتري فوقها ثم أباح البائع البيع فيها هل يجوز  
الوقف الذي كان من المشتري قال لا يجوز ذلك من قبل أن البائع كان  
ما لكها إلى الوقت الذي أباح البيع فيها ولكن البائع لو وقفها قبل مضي وقت  
الخيار جاز وقفه إياها وكان هذا إبطالاً منه للبيع

## باب

الرجل يهب الرجل أرضاً فيقفها الموهوب له قبل القبض  
قلت فما تقول في رجل وهب لرجل أرضاً وقبل الموهوب له الهبة ولم يقبض  
الموهوب له الأرض حتى وقفها ثم أنه قبضها بتسليم من الواهب له هل يجوز وقفه لها  
قال لا يجوز وقفه لها من قبل أن ملك الموهوب له إنما يتم في الهبة بالقبض  
فهذا رجل لم يقبض ما وهب له فلا يجوز وقفه لذلك

## باب

المحجور عليه يقف أرضاً له  
قلت فما تقول في رجل حجّر عليه القاضي نفسه أو لغيره عليه فوقف أرضاً  
له هل يجوز وقفه قال لا يجوز ذلك من قبل أن السفيه إنما حجّر عليه القاضي  
ثلاثاً يبرأ ماله ولا يخرج من ملكه شيئاً والذي عليه الدين إنما جبر عليه القاضي  
ماله ثلاثاً يخرج من ماله شيئاً عن ملكه فلو جاز وقفه لأرضه لم يكن للحجر معنى

## باب

الرجل يوصى لرجل بارض فيقفها الموصى له قبل موت الموصى

قلت فما قول في رجل أوصى لرجل بارض له وهي تخرج من ثلثه فلم يمت الموصى حتى قال الموصى له قد جعلت هذه الأرض التي أوصى لي بها فلان صدقة موقوفة لله أبدا على المساكين ثم مات الموصى وصارت الأرض للموصى له قال لا تكون هذه الأرض وقفاً وهي معلقة للموصى له لأنه وقفها قبل أن يملكها فوقفه أياها باطل

## باب

• الوقف في أبواب البر •

قلت أ رأيت رجلا جعل أرضاً له صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً تصرف غلتها في كل سنة بعد النفقة عليها في الفقراء والمساكين أو في ابن السبيل أو في مساجد المسلمين في المواضع التي يحتاج إليها أو قال في عمل سقايات المسلمين أو في احتفال آبار وفي نصب (١) حجاب فيشتري ماء ويصب فيها يشربه الناس أو قال يشتري في كل سنة أكفان فيكفن بها الفقراء من المسلمين أو قال في حفر قبور لموتى المسلمين أو قال في تطهير يتأوى المسلمين أو قال يكسى بها الأراذل واليتامى أو قال في إصلاح القناطر والجسود بيغداد أو قال يشتري بالثقة أكسية (٢) وقطف وثلث يكسى بها فقراء المسلمين أو قال تفرق في فقراء أهل السجون بيغداد في كل سنة

(١) الحجاب بوزن كلاب جمع حب بالضم وهو الجرة الضخمة والحائية يجعل فيها الماء

كتبه مصححه

(٢) القطيفة دنانير أو ثل أي هذب والجمع قطائف وقطف كصحيفة وصحائف وصحف

كذا في الصحاح

أوقال في الحج عني أو قال في الغزو عني أو قال في كفارات أيمان أو قال يتصدق بها في كل سنة مكان زكاة كنت قرأت فيها أو قال يجعل غلتها في قضاء ما علي من الدين فإذا قضى ديني يصرف ذلك في الفقراء والمساكين وقال في هذا الوجوه كلها التي يجوز أن تنقطع يجعل ذلك كله بعد انقطاعه في فقراء المسلمين **قال** إذا كان وقف هذه الأرض في وجه من هذه الوجوه ثم من بعد ذلك جعله للمساكين فالوقف جائز نافذ قلت أرأيت الرجل إذا وقف هذه الأرض على بعض هذه الوجوه وكتب بذلك كتاب وقف وأشهد عليه شهوداً ثم توفي فاحتيج إلى أن يثبت ذلك الوقف من الخصم فيه والمطالب به وعلى من يثبت ذلك ومن الخصم فيه عن الميت **قال** إن كان الواقف أوصى إلى إنسان كأنه أن يثبت ذلك ويصححه ويكون الخصم عن الميت بعض الورثة فإن لم يكن الميت أوصى إلى إنسان لما كان من ذلك في أبواب البر فكل من تطوع بالقيام به وإثباته فهو الخصم فيه حتى يصححه وما كان من ذلك في الحج عن الواقف أو في كفارات أيمانه أو في زكاة عنه أو في قضاء ديونه وما أشبه ذلك مما هو جائز عن الواقف فليس يقوم به إلا وصي الميت أو وارثه وكذلك إن لم يكن هذا وقفاً وكان أوصى به فالمبيل فيه على ما فسر لك وبالله التوفيق

## باب

الرجل يقف الأرض على الفقراء والمساكين وعلى فقراء قرابته وغيرهم

قلت أرأيت رجلاً توفي فحضر خصم فقال إن هذا المتوفى جعل أرضه التي حذوها إلى ينتهي إلى كذا والثاني والثالث والرابع صدقة موقوفة لله أبداً على الفقراء والمساكين في صحة منه وأقام على ذلك شاهدين وحضرت جماعة فقالوا

نحن قرابة فلان المتوفى ونحن فقراء وقد وقف هذه الضيعة المحدودة على الفقراء والمساكين وعلى فقراء قرابته وأهله وأشهادين فشهدا أن فلان بن فلان جعل في صحتهم جميع هذه الضيعة صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على الفقراء والمساكين وعلى فقراء قرابته ما للحكم في ذلك **قال** ان كانت البيتان وقتنا وقتا نظرنا في الوقت الاول فان كانت البينة التي شهدت أنه جعلها وقفا على الفقراء والمساكين هي التي وقتت الوقت الاول فالغلة للفقراء والمساكين لانهم قد استحقوا الغلة بشهادة الشهود الذين شهدوا على الوقت الآن يكون الواقف اشترط في أصل الوقف أنه أن يزيد وينقص ويدخل فيه من رأى ويخرج منه من أحب ويصرفه فيما رأى من الوجوه والسبل التي لا تخرج عن طريق الوقف فان كان اشترط هذا في أصل الوقف وشهد على ذلك شهود فان الحكم في ذلك أن تقسم الغلة بين الفقراء والمساكين وفقراء قرابته فيضرب للفقراء والمساكين في ذلك بمسهمين للفقراء سهم وللمساكين سهم ويضرب لفقراء القرابة بعثتهم فان كانوا عشرة قسمت الغلة على اثني عشر سهما للفقراء والمساكين سهمان ولفقراء القرابة عشرة أسهم فتقسم الغلة في كل سنة على عدد القرابة لانهم يزيدون بمن يولد لهم وينقصون بمن يموت منهم وبمن يستغنى من الفقراء وان كان الواقف لم يشترط في الوقف الاول أن يزيد وينقص ويدخل فيه ويخرج من شاء فالغلة كلها للفقراء والمساكين دون القرابة لان شهودهم شهدوا على الوقت الاول وهم أولى بالغلة وان كان الشهود الذين شهدوا لفقراء القرابة ولفقراء والمساكين هم الذين وقتوا الوقت الاول فليس يحتاج الى اشتراط الواقف الزيادة والنقصان وأن يدخل في الوقف من شاء لان هؤلاء الشهود قد شهدوا للفقراء والمساكين ولفقراء القرابة والحكم في ذلك أن تقسم الغلة في كل سنة على أن يضرب لفقراء القرابة بعثتهم ولفقراء والمساكين بمسهمين على ما فسرنا **قلت** فليشهد شهود الفقراء والمساكين أنه وقف هذه الضيعة عليهم ولم يوقتوا وقتا وشهد شهود القرابة أنه وقف هذه الضيعة على الفقراء والمساكين وعلى فقراء القرابة ولم يوقتوا وقتا **قال** فقد أوجب شهود القرابة للفقراء

والمساكين سهمين من اثني عشر سهمًا من الغلة هذا إذا كان قراء القرابة عشرة أنفس والذي يجب أن نقول إذا كانت الغلة اثني عشرة سهمًا فيضرب للفقراء والمساكين بجميع الغلة وهي اثنا عشر سهمًا ويضرب للفقراء القرابة بخمسة أسداس الغلة وذلك عشرة أسهم من اثني عشر سهمًا فتقسم الغلة على اثنين وعشرين سهمًا للفقراء والمساكين اثنا عشر سهمًا والفقراء القرابة عشرة أسهم ولت فان جاءت غلة سنة بعد فقراء القرابة ثمانية أنفس فيجب أن تضرب لهم بعثتهم وهم ثمانية أنفس ونضم إليهم سهمين للفقراء والمساكين فيكون ذلك عشرة أسهم فنقول قد أوجب شهود القرابة للفقراء القرابة ثمانية أسهم من عشرة أسهم من الغلة وذلك أربعة أخماسها وأوجب شهود الفقراء والمساكين للفقراء والمساكين الغلة كلها وهي عشرة أسهم فيضرب للفقراء والمساكين بجميع الغلة وهي عشرة أسهم ويضرب للفقراء القرابة ثمانية أسهم فتقسم الغلة على ثمانية عشر سهمًا للفقراء والمساكين من ذلك عشرة أسهم وهي خمسة أسباعها والفقراء القرابة من ذلك ثمانية أسهم وهي أربعة أسباعها وإن جاءت غلة سنة من السنين وفقراء القرابة اثنا عشر نفسًا فينبغي أن نضم إلى هذه الاثني عشر سهمًا للمهجرين الذين للفقراء والمساكين فتصير أربعة عشر سهمًا فقد أوجب شهود القرابة لهم من الغلة اثني عشر سهمًا من أربعة عشر سهمًا وذلك ستة أسباع الغلة وأوجب شهود الفقراء والمساكين الغلة كلها لهم وهو أربعة عشر سهمًا فيضرب للفقراء والمساكين وهو أربعة عشر سهمًا فيضرب به للفقراء والمساكين وهو أربعة عشر سهمًا إلى مال القرابة فيصير جميع ذلك ستة وعشرين سهمًا للفقراء والمساكين من ذلك أربعة عشر سهمًا من ستة وعشرين سهمًا من الغلة والفقراء القرابة من ذلك اثنا عشر سهمًا فعلى هذا يجب أن تقسم الغلة هذا على ما رواه محمد بن الحسن في الجامع الصغير عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يضرب للفقراء والمساكين بمهجرين ويضرب لأمهات الأولاد بعد ثمن وهن ثلاثة أنفس فتقسم الغلة بينهم على خمسة أسهم وقال الحسن بن زياد للفقراء والمساكين سهم واحد فعلى قول الحسن بن زياد يجب أن يضرب للفقراء والمساكين بمهجرين واحد ويضرب للفقراء القرابة

بعدهن قلت فان شهد شهود الفقراء والمساكين أنه وقف هذه الضيعة على الفقراء والمساكين ولم يوقتوا وقتا وشهد شهود القرابة أنه وقف هذه الضيعة على الفقراء والمساكين وعلى فقراء قرابته ولم يوقتوا وقتا وشهد شهود أئمه وقف هذه الضيعة على الفقراء والمساكين وفقراء قرابته وفقراء مواليه ولم يوقتوا وقتا قال فقد أوجب شهود الفقراء والمساكين الغلة كلها لهم بشهادتهم وأوجب شهود القرابة لفقراء القرابة ان كانوا عشرة أنفس خمسة أسداس الغلة وذلك عشرة أسهم من اثني عشر سهما من الغلة وينبغي أن ينظر كم فقراء الموالى فان كانوا ثمانية أنفس فقد أوجبوا لهم بشهادتهم ثمانية أسهم من عشرين سهما من الغلة لانهم شهدوا أنه يجب أن تقسم الغلة على أن يضرب لفقراء القرابة بعدهم وهم عشرة أنفس ويضرب لفقراء الموالى بعدهم وهم ثمانية أنفس ويضرب للفقراء والمساكين بمهمين فشهدوا أنه يجب أن تقسم الغلة على عشرين سهما لفقراء الموالى من ذلك ثمانية أسهم وذلك خمسة والعشرين فينبغي أن تنظر مالا له خمس وسدس فتجده ثلاثين سهما فقد أوجب شهود الفقراء والمساكين لهم بجميع الغلة ثلاثين سهما وأوجب شهود القرابة لفقراء القرابة خمسة أسداس الثلاثين وذلك خمسة وعشرون سهما وأوجب شهود الموالى لهم خمس الغلة وذلك اثنا عشر سهما فيجب أن يضرب للفقراء والمساكين بجميع الغلة وذلك ثلاثون سهما ويضرب لفقراء القرابة بخمسة أسداس الثلاثين وذلك خمسة وعشرون سهما ويضرب لفقراء الموالى بمهمى الثلاثين وهو اثنا عشر سهما فاجمع ذلك يكن سبعة وستين سهما فتقسم الغلة على سبعة وستين سهما فما أصاب ثلاثين سهما من ذلك فهو للفقراء والمساكين وما أصاب خمسة وعشرين سهما فهو لفقراء القرابة وما أصاب اثني عشر سهما فهو لفقراء الموالى فان زاد فقراء القرابة وفقراء الموالى في سنة من السنين أو نقصوا فيجب أن يعمل في أمرهم على ما شرحتنا قلت فان شهد شهود الفقراء والمساكين أنه وقف هذه الضيعة عليهم وشهد شهود القرابة أنه وقفها على الفقراء والمساكين وعلى فقراء القرابة وشهد شهود الموالى أنه

وقفها على الفقراء والمساكين وقراء الموالى **قال** فقد أوجب شهود الفقراء والمساكين لهم جميع الغلة وأوجب شهود القرابة للقرابة اذا كانوا عشرة أنفس خمسة أسداس الغلة وأوجب شهود الموالى للموالى اذا كانوا ثمانية أنفس أربعة أخماس الغلة فخذ مالا له خمس وسدس فهو ثلاثون فيضرب للفقراء والمساكين بجميع الغلة وهو ثلاثون سهما ويضرب لفقراء القرابة بخمسة أسداس الثلاثين وذلك خمسة وعشرون سهما ويضرب لفقراء الموالى باربعة أخماس الغلة وذلك أربعة وعشرون سهما فاجع ذلك يكن تسعة وسبعين سهما فتقسم الغلة على هذه التسعة والسبعين سهما فما أصاب ثلاثين من ذلك فهو للفقراء والمساكين وما أصاب خمسة وعشرين فهو لفقراء القرابة وما أصاب أربعة وعشرين فهو لفقراء الموالى كذلك يجب فى القسمة فى كل سنة تأتى الغلة فيها أن تنظر الى عدد فقراء القرابة عند القسمة فتضم اليهم سهمين للفقراء والمساكين ثم تنظر كم وجب لفقراء القرابة فتضرب لهم بذلك وتنظر الى عدد فقراء الموالى فتضم اليهم سهمين للفقراء والمساكين وينظر كم يجب لفقراء الموالى فيضرب لهم بذلك ويضرب للفقراء والمساكين بجميع الغلة وكذلك ان لم يقل الواقف لفقراء قرابتي ولكن قال لقرابتي فانك تعدّ قرابته جميعا من الاغنياء والفقراء فتضرب لهم بعددهم على ما بينا وشرحنا **قلت** أرايت ان شهد شاهدان أن الواقف جعل أرضه هذه صدقة موقوفة لله أبدا على الفقراء والمساكين وشهد شاهدان آخران أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وعلى قرابته وشهد آخران أنه وقفها على الفقراء والمساكين وعلى القرابة وعلى زيد بن عبدالله وعلى ولده وولد ولده وأولاد أولادهم أبدا ما تولدوا كيف تكون القسمة بينهم **قال** قد أوجب شاهدا الفقراء والمساكين لهم الغلة كلها وأوجب شاهدا القرابة للقرابة ان كانوا عشرة أنفس خمسة أسداس الغلة وأوجب شاهدا زيد بن زيد وولده ما يحصل لهم اذا قسمت الغلة على الفقراء والمساكين وعلى القرابة وهم عشرة وعلى زيد ومن كان مخوفا من ولده وولده فينظر الى عددهم فان كان زيد وولده وولد ولده اثني عشر نفسا

فاجع سهامهم جميعا فتصير أربعة وعشرين سهمًا للفقراء والمساكين سهمان للقراءة عشرة أسهم ولزيد وولده اثنا عشر سهمًا وهذه اثنا عشر سهمًا هي نصف أربعة وعشرين سهمًا فيتضاربون في الغلة عند القسمة فيضرب الفقراء والمساكين بجميع الغلة وذلك أربعة وعشرون سهمًا والقراءة بخمسة أسداس الأربعة والعشرين وذلك عشرون سهمًا ولزيد وولده وولد ولده بنصف الأربعة والعشرين سهمًا وذلك اثنا عشر سهمًا فاجع ذلك يكن ستة وخمسين سهمًا فتقسم الغلة على هذا فما أصاب أربعة وعشرين سهمًا من ستة وخمسين سهمًا من جميع الغلة فهو للفقراء والمساكين وما أصاب عشرين سهمًا فهو للقراءة وما أصاب اثني عشر سهمًا فهو لزيد وولده فينظر في كل ستة إلى عددهم فإن زادوا على هذا العدد ضرب لهم بعددهم وإن نقصوا ضرب لهم بعددهم أيضا على النقصان وكانت الغلة بينهم على ذلك قلت أرأيت أن اقترض قراءة الواقف أو استغنوا قال فأسقط سهامهم واقسم الغلة على أن يضرب للفقراء والمساكين جميعها ويضرب للموالي بما يصيبهم وكذلك يكون حال الموالي أن اقترضوا أو استغنوا فإن اقترض القراءة والموالي كانت الغلة كلها للفقراء والمساكين



## باب

الرجل يقف الارض على فلان أو على فلان أو يقول فى الحج عنى أو فى القبر وعنى

قلت أرأيت الرجل اذا قال أرضى الكذا التى حدثها الاول يقتضى الى كذا والثانى والثالث والرابع صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على زيد أو على عمرو وعلى ولده وولد ولده وأولادهم أبدا ماتوا الدواب ومن بعدهم على المساكين ما للقول فى ذلك قال قد روى عن أبى حنيفة رحمه الله أنه قال فى رجل أوصى فقال قدأوصيت

بعبدى هذا زيد أو لعمرو ثم مات انه يخير الورثة أن يعطوا العبد أيهما شاؤا من زيد وعمرو وروى عنه قول آخر أنه قال الوصية باطللة وقال أبو يوسف يخير الورثة أن يعطوا العبد أيهما شاؤا من زيد وعمرو وروى عنه أنها قال اذا قال قد

أوصيت بأحد عبدي هذين زيدان الورثة يخيرون على أن يعطوا زيدا أى العبدين شاؤا من قبل أن هذه وصية لانسان واحد والمسئلة الاولى الوصية لاحد الاثنين لزيد أو لعمرو فقد سوى أبو يوسف بينهما فقال يخير الورثة فى ذلك فى

الوجهين جميعا على أن يعطوا أيهما شاؤا قال أبو بكر انما فاس أصحابنا كثيرا من مسائل الوقوف على الوصايا ولا نعلم فى هذا رواية عن أحد من أصحابنا فالوقف فى هذا الباب خاصة لا يشبه الوصية من قبل أن الوصية انما تجب بعد موت الموصى

وهذا ملك الموصى حتى يقبلها الموصى له والوقف ليس كذلك من قبل أن الوقف اذا كان فى صحة الواقف وحياته وجب أن يكون قد خرج من ملكه الى الوقف (١) فقال انما أجاز من أجاز من أصحابنا الوقف فلا يجوز أن يكون فى الوقف اختيار للورثة لانا ان جعلنا الورثة خيارا فى ذلك فكانه انما صار وقفا بعد موت الواقف وفيه علة أخرى أن الواقف لو كان أشهد على هذا الوقف على ما ذكرنا وهو حى لم

(١) قوله فقال انما الخ كذا فى النسخ التى بيدنا ولعل فى العبارة تحريفها وسقط ما من النسخ ووجه الكلام قال أى أبو بكر وانما أجاز من أجاز من أصحابنا الوقف بشرط خروجه عن ملك الواقف فلا يجوز أن يكون فى الوقف اختيار الخ فتأمل . كتبه مصححه

يكن ذلك وقفا صحيحا ولم يجبر الواقف على أن يبين ما وقفه على زيد أو على عمرو  
أرأيت لو قال قائل أجبر الواقف مادام حيا على أن يبين الوقف وعلى من هو أيلزم  
الواقف ذلك أرأيت ان قال الواقف لا آيين ولا أجعله لاحد منهما ما القول في  
ذلك أو قال أبطله ولا أجعله لواحد منهما أرأيت الوقف اذا جعله الواقف على  
أن له الخيار فيه ان شاء أمضاه وان شاء أبطله هل يجوز الوقف على هذا وقد قال  
من أجاز الوقف من أصحابنا ان الواقف اذا اشترط ابطال الوقف فالوقف على هذا  
باطل وان مات الواقف وله الخيار في ابطاله فان الوقف باطل وهو ميراث بين ورثته  
أرأيت رجلا له دار فقال قد بيعت داري هذه من زيد أو عمرو بمائة دينار فقلا  
جميعا قد قبلنا هذا البيع هل يكون هذا بيعا وهل يجبر على أن يجعل الدار  
لاحدهما بالبيع أرأيت لو كان له داران فقال قد بيعت احدى دارى هاتين من  
زيد أو عمرو بمائة دينار هل يكون هذا بيعا وهل يؤخذ بامضائه لاحدهما أرأيت  
لو قال وهبت احدى دارى هاتين لزيد أو عمرو وقد قبلنا جميعا الهبة وقبضا الدار هل تجوز  
هذه الهبة ولئن تكون من الرجلين فان كانت صدقة فقال قد تصدقت باحدى  
هاتين الدارين على زيد أو على عمرو وملكنه اياها فقبلنا جميعا الصدقة وقبضا احدى  
الدارين هل تجوز الصدقة وهل يجبر على أن يجعلها لاحدهما فاما البيع فقد قال  
أصحابنا لو أن رجلا قال لرجل بعنك أحد عبدى هذين بألف درهم فقبل ذلك  
ان البيع فاسد لا يجوز وكذلك لو قال قد بيعت عبدى هذا من زيد أو عمرو بألف  
درهم فقبلا جميعا هذا البيع ان البيع باطل لا يجوز ولا يجبر البائع على امضاه  
البيع لاحدهما أرأيت لو قال بيعت هذا العبد من زيد بألف درهم أو من عمرو  
بمائة دينار وقلا قد قبلنا هل يكون هذا بيعا وهل يجبر على امضاه هذا البيع فهذا  
كلمة قياس واحد وهو غير جائز وكذلك الواقف لو قال قد وقف احدى دارى هاتين  
على فلان ومن بعده على المساكين ان هذا باطل لا يجوز ألا ترى أنه لو قال قد  
بيعت عبدى هذا من زيد بألف درهم أو بمائة دينار وقبل زيد واقترقا على هذا  
أن هذا البيع لا يجوز لانهما اقترقا على غير غن معلوم وكذلك الوقف على زيد وعلى

مطلب  
فسد البيع لو قال  
مالك بيعت الدار  
ن زيد أو عمرو  
قبلا الخ

ولده وولد ولده أو على عمرو وولده وولد ولده ومن بعد ذلك على المساكين لا يجوز  
هذا الوقف ولا يكون وقفا حتى يبينه ويجعله مؤبدا على ما يجوز ألا ترى أن  
رجلا لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله أبدا على زيد وعلى ولده  
وولد ولده أبدا ما تناصوا ومن بعدهم على المساكين أو قد أوصيت بثلاث مائ  
لعمرو أنه لا يجوز واحد من هذين وهذا كله باطل قلت أرأيت رجلا قال قد  
جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله أبدا على أهل بيتي أو على قرابتي ثم من بعدهم  
على المساكين ما الحكم في ذلك قال أهل بيت الرجل هم من قبل أبيه من كان  
يناسبه إلى أقصى أباه في الاسلام وأما قرابته فهم من قبل أبيه ومن قبل أمه إلى  
أقصى أب يناسبه من قبل أبيه ومن قبل أمه ففي هذا الباب إذا قال على أهل  
بيتى أو على قرابتي فقد دخل أهل بيته في الوجهين جميعا ووجب لهم الوقف  
فيكون الوقف جاريا لهم يأخذون غلته وأما قرابته من قبل أمه فلا يعطون  
على الشك شيئا ولا يكون لهم في الوقف حق من قبل أن الوقف يكون لهم في حال أن  
كان أراد القرابة ويبطل عنهم ان كان أراد أهل البيت فلا يعطون من غلة هذا  
الوقف شيئا على الشك قلت فان قال قائل فلم لا تجعل الأمرين جميعا فتقول  
إذا كان قرابته كلهم عشرة أنفس خمسة من قبل أبيه وخمسة من قبل أمه فتقول  
ان كان أراد بالقول قرابته من قبل أمه كان لأهل بيته نصف الغلة وكان لقرابته من  
قبل أمه نصف الغلة هذم حال وان كان انما أراد بالقول أهل بيته كانت الغلة كلها لهم  
فلهم في حال جميع الغلة ولهم في حال نصف الغلة فنعطيهم ثلاثة أرباع الغلة  
ونعطي الربع الباقي للمساكين قال ان هذا القول ليس يلزمنا ومن يلزمنا  
أن نقول فيما لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على عم  
فلان أو على خال فلان ومن بعد ذلك على المساكين أن نجعل الغلة كلها بين العم  
والخال لكل واحد منهما نصفها ومن بعدها على المساكين وهذا عندنا لا يجوز  
من قبل أن الوقف ليس بميتوت ولا مقطوع ألا ترى أنه لو كان حيا لم نجبره  
لخصمه العم أو الخال على أن يجعل ذلك لأحدهما فإذا كان الأمر لا يحكم به عليه

لو كان حيا لم يحكم به بعد موته على الورثة لانه لما كان له الخيار في تفويضه الى  
 أحدها كان ذلك باطلا ألا ترى أنه لو قدمه الم أو الحال الى القاضي فاقاما  
 عليه بينة بهذا القول ما كان يصنع الحاكم في هذا أرأيت لو قال له الحاكم بين هذا  
 الوقف فاجعله لاحدها فقال لا ولكني أبطله أما كان له أن يبطله ولا يحبر  
 على امضائه **قلت** فان قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز  
 وجل أبدا على عمي فلان بن فلان وعلى ولده وولد ولده أبدا ثم من بعدهم على  
 المساكين أو على أهل بيتي أبدا ثم من بعدهم على المساكين ما القول في ذلك  
**قال** قلخص عمه وولده بالوقف ثم قال على أهل بيتي فعمه وولده في الوجهين جميعا  
 يستحقون الوقف اما بانفسهم واما بآبائهم من أهل البيت فينظر الى أقل ما يصيبهم  
 وهم اذا ضممتهم الى جماعة أهل البيت على عدد الرؤس كم الذي يصيبهم فيجعل  
 ذلك لهم من غلة الوقف وأما سائر أهل البيت فلا شيء لهم من غلة الوقف لانهم  
 يثبتون في حال وفي حال يبطل عنهم وهذا لا يشبه قوله قد جعلت أرضي هذه  
 صدقة موقوفة لله عز وجل على زيد وعلى ولده أبدا وعلى عمرو وولده أبدا ومن  
 بعد ذلك على المساكين من قبل أن الغلة تكون لزيد وولده في حال وتبطل عنه  
 وعن ولده في حال وتصير لعمرو وولده في الحال الآخر واذا كان ذلك يبطل في حال  
 فلا يكون لهم شيء فالوقف باطل وأما قوله على عمي وولده أو على أهل بيتي ومن  
 بعدهم على المساكين فان عمه وولده لا يبطل ذلك عنهم من قبل أنهم من أهل  
 البيت **قلت** فان قال قد جعلت أرضي هذه التي حدها الاول والثاني والثالث  
 والرابع صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على وجوه مماها مما لا ينقطع أو قد  
 جعلت أرضي هذه الاخرى صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على هذه الوجوه أو قال  
 على وجوه آخر **قال** لا تكون واحدة من الارضين وقفا لانا لا ندرى أى  
 الارضين يجعل وقفا **قلت** فان قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله  
 عز وجل أبدا على أن يبيع عنى بغلتها في كل سنة ما كانت الدنيا أو يقرى عنى  
 بغلتها فان انقطع ذلك كانت الغلة للمساكين **قال** قد قال أبو حنيفة في رجل

مطلب  
 من الارض على  
 يقرى عنه  
 لغتها

قال قد أوصيت بثلاث مالى الى فلان يجعله فى أى أبواب البرشاء مات فلان قبل أن يرى من ذلك شيئاً ان الوصية تبطل من قبل أن الرأى كان فى ذلك الى فلان فلما مات فلان بطل رأيه ويرجع هذا الثلث ميراثاً وقال أبو يوسف هذا كله انما أراد به ما عند الله تبارك وتعالى والقربة اليه فلا أرى أن أبطل هذه الوصية ولكنى أجعله فى (١) أحد الوجهين ونقول فى مسئلة الحج والغزو انا نجعل ذلك على مذهب أبى يوسف فى أحد هذين الوجهين ولا تبطل الوصية وكذلك كل ما كان من وجوه البر بما لم يكن لانسان بعينه ان الحاكم ينبغي له أن يجعل وصيا فى ذلك ينفذه فى أحد الوجهين ولا تبطل الوصية فان قال قائل ان الوصية بالثلث لاتشبه الوقف من قبل أن الثلث اذا مات الموصى له وجب الثلث فى الحج أو فى الغزو أو فى أى أبواب البر كان فيجب أن ينفذ ذلك على ما أوصى به وأما الوقف فان الارض لم تصروفقبا بعد لما كان له الخيار فيها لو كان حياً فى أن يصرف ذلك فيما يرى أو يقول قد رأيت أن أبطل هذا الوقف فلا أنفذه فى شئ من هذين الوجهين وكذلك اذا قال قد جعلتها وقفاً على أن يحج عنى بغلتها أو يغزى عنى بغلتها أبداً ألا ترى أنه لو قال قد جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً على عمى فلان وعلى ولده وولد ولده ونسله أبداً أو على المساكين أنه لم يثبت هذا الوقف ولم يخرج عن ملكه الى أحد هذين الوجهين فكيف يجعل ذلك وقفاً ألا ترى انه لو قال قد جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً على زيد أو على زيد وعمر فيجب فى أحد هذين القولين أن يكون زيد قد ثبت وصح له ما ماله لانه ان كان وحده وجب الوقف له كله وكانت غلته عليه وبعده على المساكين أو تكون غلته عليه وعلى عمرو وزيد قد ثبت فى الوجهين جميعاً قلت فما ترى أن تجعل لزيد من هذا الوقف قال أما على قول من يقول بأنه يستحق الكل فى حال والنصف فى حال فانه يجعل لزيد من هذا الوقف ثلاثة أرباع غلة هذا الوقف وأما على القول الآخر فانه يقول لا أجعل لزيد الا ما أستيقن أنه له

(١) قوله أحد الوجهين الظاهر أحد الوجوه وكذلك القول فيما سأتى . كتبه مصححه

فأجعل له نصف الغلة وهو أقل الامرين وإذا حل على هذا القياس (١) بطل  
 ألا ترى أنه لو شهد رجل أنه وقف هذه الأرض على زيد مادام حيا ومن بعده  
 على المساكين وشهد آخر أنه وقفها على زيد وعمره ومن بعدها على المساكين أتى  
 أحكم زيد بنصف غلة هذا الوقف من قبل أنهما قد أجمعا عليه قلت فما  
 تقول في رجل قال قد أوصيت بثلث مالى لزيد أو لزيد وعمره ثم مات ما تقول في  
 ذلك قال أما قياس قول أبى يوسف فانه يقال للورثة ان شئتم فاجعلوا هذا  
 الثلث لزيد وان شئتم فاجعلوه لزيد وعمره فأى ذلك فعلموه فهو جائز قلت فان  
 كان الورثة ابنتين لميت فقال أحدهما أرى أن أجعله كله لزيد وقال الآخر أرى  
 أن أجعله كله لزيد وعمره قال يقال لهما أجمعا على شئ واحد فإذا أجمعا على  
 شئ واحد نفذ الحكم قلت فان قالوا هذا القول ثم لم يجمعا على شئ حتى مات  
 أحدهما قال فوارث الميت منهما يقوم في ذلك مقام الميت فان لم يكن له وارث  
 الا أخوه أتخذ الثالث على ما قال هذا الحى الباقى منهما قلت فان أوصى  
 بالثلث على ما قلنا ثم مات (٢) ولا وارث له قال القياس أن تكون الوصية  
 باطلة ويرجع الثلث ميراثا الى الورثة من قبل أن قول أبى يوسف انه يقال  
 للورثة أعطوا الثلث أى الرجلين شئتم انما هو استحسان ليس بقياس لان  
 الثلث انما هو شئ أطلق للميت أن يوصى به فلما قال قد أوصيت بثلث مالى لزيد  
 أو لعمره فلم يوجبه لاحدهما فيكون له فلما لم يفعل ذلك فيجب أن يكون ذلك  
 مردودا على الورثة واما أن يقال في وارثين جعل لاحدهما فليس يجب على  
 هذا أن يقول كل هذا الثلث لى فلا أرى أن أجعله لواحد من هذين الرجلين  
 وان كان انما هو شئ للميت فان ثلثه لمن أوصى له به فيجب أن يسلم ذلك له وان

(١) قوله بطل أى الزائد على النصف كذا يهاشم الاصل

(٢) قوله ولا وارث له يتأقبه قوله بعد ويرجع الثلث ميراثا الى الورثة وقوله فيجب أن  
 يكون مردودا على الورثة والظاهر أن يقال وله وارث والله أعلم اه من هاشم الاصل  
 كتبه مصححه

لم يكن أوجه لاحدهما فهو في فرد الى ألا ترى أنه لو امتنع فقال لا أجعله لاحدهما هل تجبره على ذلك وتجبسه حتى يفعل ذلك **قال** فليس هذا من الحقوق الواجبة عليه فأجبسه حتى يفعل ذلك وانما هذا استحسان وأما أمر الوقف فهو أشكل وأغض من أمر الوصية بالثلث من قبل أن الثلث يجب بعد الموت من قبل أن للوصي أن يبطل ذلك ويرجع عنه والوقف يحتاج أن يقطعه ويمنه على أمر يجوز فيه الوقف ألا ترى أنه لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على أن غلتها للساكنين أبدا مادامت الدنيا وعلى أني بالخيار في ذلك شهرا فأت قبل أن يمضي الشهر فهل تكون هذه الأرض وقفا **قال** لا تكون وقفا حتى يجعلها مبنية مقطوعة لانه مادام فيها بالخيار فهي على ملكه وما كان على ملكه فليس بوقف فان قال قائل هو اذا جعلها مبنية ولم يكن فيها خيار وجعل آخرها للساكنين الى ملك من خرجت فانه يقال له قد خرجت من ملكه وان لم تكن خرجت الى ملك أحد من الناس فقد صارت وقفا لا يقدر أن يرجع فيها واذا جعلها على أنه بالخيار في هذا الوقف فلم يخرجها من ملكه وانما يقاس الوقف على أمر المساجد ألا ترى أن الرجل اذا جعل داره مسجدا أو بناها كما تبني المساجد وأذن للناس في الصلاة فيه فصاروا فيه فقد صار مسجدا وخرج من ملكه وان لم يخرج الى ملك أحد من الناس وليس له الرجوع فيه ولو أن رجلا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على الساكنين وإلا قد جعلت أرضي هذه الاخرى صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على الساكنين لم تكن واحدة من الارضين وقفا وكان هذا الكلام باطلا فقد روى محمد بن الحسن في النوادر عن أبي يوسف أنه قال في رجل قال قد أوصيت لفلان بثلاث مائى وإلا فقد أوصيت به لفلان لرجل آخر ان قوله وإلا بمنزلة قوله أو فيقال للورثة ادفعوا الثلث الى أيهما شئتم وكذلك لو قال لامرأتين له هذه طالق وإلا فهذه قال هو بمنزلة قوله أو هذه ويكون له أن يوقع الطلاق على أيهما شاء وإلا فهذه بمنزلة وكذلك ان قال عبده هذا حر وإلا فهذا ان الخيار اليه فيوقع العتق على أيهما شاء قوله أو هذه

مطلب

قوله هذه طالق

والا فهذه بمنزلة

قوله أو هذه

قال محمد اذا قال قد أوصيت بثلاث مالى لفلان والا فقد أوصيت به لفلان ان  
الثلاث للاول منهما وكذلك الطلاق والعتاق تطلق الاولى منهما ويعتق الاول من  
العبدین اذا وقع التخيير ووجبه أن يختار أيهما شاء وكذلك الوقف قياس على الوصية  
بثلاث ماله يبطل الوقف على مذهب أبى يوسف وأما على مذهب محمد فانه ان قال  
قائل تكون الارض الاولى موقوفة فهو بعيد ليس بقياس والوقف يحتاج أن يكون  
مقطوعا قد أبت وخرج من ملك الواقف له الى الوقف وأمضاه فإذا لم يفعل  
الواقف ذلك وكان منه هذا القول على الشك فلم يجب الوقف في واحدة من الارضين  
وهذا يفسد في البيوع والاجارات والهبات وما أشبه ذلك من الامور وانما  
وقف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ما وقفوه مؤبدا مبتوتا باقيا على وجه  
الدهر فما كان على تلك الحال فهو جائز وما خالف ذلك مما يدخل فيه الجنازة كان  
له أن يطله وما كان له أن يطله فلم يخرج من ملكه ألا ترى أن محمد بن الحسن  
قال لا يصح الوقف حتى يكون محورا مقسوما وحتى يخرج من يده الى يد غيره  
فيقبضه للوقف وحتى يكون آخره للمساكين ولا يستثنى لنفسه منه شيئا فالوقف  
على هذه السبل التي وصفناها قد خرج ذلك منه الى غيره مخرج الوقوف لاني  
أستحسن في الوصية أن تقول للورثة أعطوا الثلث أى الرجلين شتم وانه لا يجوز  
أن يستحسن ذلك في الوقف ألا ترى أن رجلا لو قال قد جعلت أرضي هذه  
صدقة موقوفة لله أبدا على المساكين ان شاء فلان ذلك ثم مات الواقف ثم شاء  
فلان هل يجوز هذا الوقف وقد مات الواقف ولم يقطع الامر فيه قال هذا  
لا يجوز ولا تكون هذه الارض وقفا وكذلك اذا قال الرجل قد جعلت هذه  
الارض وقفا مؤبدا على زيد أو عمرو لم يجز أن يقال لوارثه اجعلها وقفا على  
أى الرجلين شئت وكذلك لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة أبدا  
أوجعلت أرضي هذه الاخرى صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على المساكين فانه  
لا يجوز أن يقال لوارثه اجعل أى الارضين شئت وقفا من قبل أن الواقف لما مات  
صارت الارضان جميعا ميراثا للوارث ألا ترى أنه لو كان عليه دين يحيط بما له



ليبت هاتان الارضان في الدين وان لم يكن عليه دين ولكنه اوصى لرجل بثلث ماله كان للوصى له ثلث جميع ما ترك ويدخل ثلث هاتين الارضين في وصية صاحب الثلث ولو قال رجل جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على المساكين أو قد اوصيت بهذه الارض لزيد وهي تخرج من ثلثه انه لا يجوز أن يقال لو ارث هذا الرجل ان شئت فاجعل هذه الارض وقفا وان شئت فاجعلها وصية لزيد فان قال قائل هذا موقوف على الوارث يوجب أى الامرين شله فانه يقال له أرأيت ان قال قد اخترت أن تكون هذه الارض وقفا على المساكين على ما جعلها الواقف هل تكون وقفا في الصحة من جميع المال فان قال نعم فقد ناقض لانه ما كان وقفا في الصحة من جميع المال فلا قول للوارث فيه وان قال تكون وقفا من الثلث فقد رجع الى ان قال ان لم يجوز ذلك الوارث لم يجوز منه شيء لانه لما قال ان الخيار في ذلك الى الوارث فقد زعم أن قول الرجل الواقف لم ينقطع به شيء انما يجب بما يختاره الوارث ويقول وكذا لو أن رجلا قال قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على زيد وعلى ولده وولد ولده أبدا ماتناسلوا ومن بعدهم على المساكين أو يجمع عنى بغلتها أبدا في كل سنة ففي أى الامرين يجعل هذه الارض قال هذا باطل ولا تكون هذه الارض وقفا وهي ميراث بين ورثته

## باب

الرجل يقف الارض على قوم على أنه ان احتاج قرابته الى ذلك ردت غلة الوقف عليهم فأحتاج بعض القرابة ولم يحتاجوا كلهم

قال أبو بكر رحمه الله ولو أن رجلا وقف أرضا له وقفا صحيحا وقال في كتاب وقفه قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على زيد وعلى ولده وولد ولده أبدا ماتناسلوا ومن بعدهم على المساكين على أنه ان

احتاج قرابتي ردّ هذا الوقف عليهم وكانت غلته لهم وكان قرابته جماعة فاحتاج بعضهم وبعضهم أغنياء **قال** يرد هذا الوقف على من احتاج من قرابته **قلت** ولم كان هذا هكذا (١) ولو قال اذا احتاج قرابتي الى هذا الوقف ردّ ذلك عليهم فان احتاج بعضهم فلم لا كان هذا على أنه ان احتاج جميع قرابته ردت غلة الوقف عليهم وان لم يحتاج كلهم لم يرد ذلك على من احتاج منهم **قال** من قبل أنه انما قصد في هذا الى الرد على المحتاجين منهم فان احتاج بعضهم رد ذلك على من احتاج منهم **قلت** فان لم يقل هكذا ولكنه قال ان احتاج ولد زيد بن عبد الله ردت غلة هذا الوقف على عمر وما كان حيا وكان ولد زيد جماعة فاحتاج بعضهم هل تردّ غلة هذا الوقف على عمرو **قال** لم أرد ذلك على عمرو الا أن يحتاج ولد زيد كلهم ولا يشبه هذا الوجه الاول لان هذا لم يقصد برد الغلة على أهل الحاجة وانما قصد بردها الى عمرو وان كان عمرو غنيا أو محتاجا فلما كان القصد منه أن يرد الغلة الى عمرو لاعلى أهل الحاجة ولا على أهل الغنى كان هذا عندنا بمنزلة قوله قد جعلت هذه الارض صدقة موقوفة على المساكين مادام ولد زيد أحياء فاذا ماتوا ردت غلة هذا الوقف على عمرو فهنا على ما شرطه فان مات بعض ولد زيد وبقي بعضهم لم ترد الغلة حتى يموت كل ولد زيد ألا ترى أن رجلا لو جعل أرضه صدقة موقوفة على زيد وولده وولد ولده ونسله وعقبه أبدا ماتوا فاحتاج ولدى أو ولد ولدى ردت غلة هذا الوقف عليهم فاحتاج بعض ولده أو بعض ولد ولده ولم يحتاج كلهم أنى أرد غلة هذا الوقف على المحتاجين من ولده وكان ذلك جاريا لمن احتاج منهم ما كانوا اليه محتاجين وكذلك قرابته ومواليه اذا اشترط فقال ان احتاج موالى أو قال ان احتاج قرابتي وكان موالى مائة انسان وكان قرابته مائة انسان فاحتاجوا جميعا الا واحدا منهم انى أردّ غلة هذا الوقف على من احتاج منهم لان قصده في

(١) قوله ولو قال الى قوله فان احتاج بعضهم ثابت في جميع النسخ ولا حاجة اليه كذا بهامش الاصل . كتيبه مصححه

هذا أن يرد ذلك على أهل الحاجة **قلت** - فما تقول ان كان شرط هذا الشرط فاحتاج بعض ولده فرددت ذلك عليهم ثم استغنوا أو استغنى بعضهم **قال** تكون الغلة لمن بقي من أهل الحاجة منهم ألا ترى أنه لو احتاج ولده كلهم فرئت غلة الوقف عليهم ثم استغنى بعضهم فإنه يقطع عنه ما كان يأخذ من غلة هذا الوقف وهذا يلزم من قال ان الرجل اذا قال فان احتاج قرابتي رد ذلك عليهم فاحتاج بعضهم اني لأرد ذلك على من احتاج منهم حتى يحتاج كلهم فينبغي في ذلك اذا قال فان احتاج قرابتي الى ذلك رد عليهم فاحتاج جميع قرابته أليس قلت اني أرد ذلك عليهم **قال** بلى **قلت** فما تقول اذا رددت ذلك عليهم ثم استغنى بعضهم فينبغي أن يقطع ذلك عن كان محتاجا منهم لان هذا انما هو على حاجة جاعتهم كلهم فهذا يدل أنه انما هو على حاجة بعضهم **قلت** فما تقول ان وقف وفقا صحيحا وقال ان احتاج زيد وولده أجرى على زيد من غلة وقفي هذا في كل سنة ألف درهم وكان ولد زيد خمسة أنفس فاحتاج منهم ثلاثة أنفس ما القول في ذلك **قال** لا يجري على زيد من غلة الوقف شيء من قبل أنه لم يقصد الى الاجراء على زيد لالحاجة زيد ولا لقضاء الا ان يحتاج جميع ولد زيد وليس المذهب في هذا على حاجة بعضهم دون بعض ألا ترى أن أصحابنا قالوا في رجل أوصى فقال يخدم عبدى سالم ورثتي سنة ثم يعتق سالم بعد ذلك مات بعض ورثته قبل تمام السنة أن وصيته يعتق سالم تبطل لانه شرط أن يخدم ورثته سنة فلما لم تتم خدمته لهم سنة على ما شرط فان وصيته بالعتق تبطل **قلت** - فما تقول في رجل وقف ضبعة له وفقا صحيحا على أنه من سكن ببغداد من قرابته أجرى عليهم من غلة هذا الوقف في كل سنة ما يفتقروا فمكنا ببغداد من قرابته قوم يسكنونها ثم قدم قوم من قرابته فسكنوا ببغداد من لم يكونوا يسكنونها **قال** يجري على جميع من سكن ببغداد من قرابته ما يفتقروا من كان يسكن قبل ذلك ومن قدم وسكن **قلت** فان قال يجري على من احتاج من قرابتي من غلة هذا الوقف على كل واحد منهم

مطلب  
قال يخدم عبدى  
سالم ورثتي سنة  
يعتق مات بعضهم  
قبل سنة لا يعتق

ما يقوته وكان له قرابة محتاجون يوم وقف هذا الوقف وقرابة احتاجوا بعد ذلك قال يجري على جماعتهم ممن كان محتاجا يوم وقف الوقف ومن احتاج بعد ذلك قلت فان قال قائل انما هذا على من احتاج بعد الوقف ولا يكون لمن كان محتاجا قبل ذلك شيء فانه يقال له فما تقول في مولود من قرابته ولد بعد ذلك هل يجري عليه من غلة هذا الوقف ما يقوته فان قال نعم فقد ترك قوله وان قال لا يجري عليه لان هذا لم يكن غنيا قبل له فان كان يوم وقف هذا الوقف كان له قرابة مماليك لقوم فأعتقوا بعد أن وقف هذا الوقف هل يدخلون في غلة هذا الوقف فيجري عليهم ما شرط من القوت فان قال هؤلاء بمنزلة المولود ما لم في المولود لزم في هؤلاء الذين أعتقوا والوجه في هذا عندنا أن كل ما يشترط الواقف مما يكون على سبيل الفقر والحاجة فانه اذا احتاج بعض قرابته أو بعض مواليه أو بعض ولده الذين استثنى لهم فقال ان احتاج قرابتي أو موالتي أو ولدي رد ذلك عليهم فان احتاج بعضهم لم ينتظر بهم أن يحتاج الباقون ولكنه يرد ذلك على من احتاج (١) والباقيون أو بعضهم كانوا مع أولئك الأولين ويجري عليهم من غلة هذا الوقف ما شرط من الاجراء وفي هذا غلة أخرى لو قال فان احتاج قرابتي أو ولدي ترد عليهم غلة هذا الوقف فكان قرابته أو ولده عشرين انسا فاحتاج بعضهم وبعضهم أغنياء لم يحتاجوا فان قلت لا يجري على من احتاج منهم لانه قد بقي بعضهم لم يحتاج حتى ينظر ما يكون من حال الاغنياء فان احتاج الاغنياء أجريت على جميعهم وان لم يحتاج الاغنياء لم يجر على الفقراء فيقال له ما تقول ان احتاج بعضهم وبعضهم أغنياء لم يحتاجوا أليس تقول انك لا تجري على المحتاجين حتى تنظر ما يكون من حال الاغنياء قال بلى قلت فان انتظرت ما يكون من حال الاغنياء فاحتاج الاغنياء واستغنى أولئك الذين كانوا قد احتاجوا فهل تجري على هؤلاء الذين كانوا أغنياء فاحتاجوا فان قال نعم أجرى عليهم فقد ترك قوله لانه يجري على قوم منهم قد احتاجوا ويمنع الذين قد

(١) قوله والباقيون أو بعضهم كانوا الخ أي اذا احتاجوا كانوا الخ . كتيبه مصححه

استغنوا وان قال لأجرى على هؤلاء الذين قد احتاجوا قيل له فانه لا يخالو أن يكون  
 في قرابته قوم محتاجون وقوم أغنياء ولا ترد غلة هذا الوقف عليهم أبدا فما  
 معنى اشتراط الواقف ما اشترط من ذلك وهذه الغلة لا ترجع الى ولد الواقف ولا  
 الى قرابته واشترط الواقف أن يرد على ولده ان احتاجوا فالسبيل في هذا عندنا  
 أنه اذا احتاج بعض الولد أو بعض القرابة أو بعض الموالي أنه ترد الغلة اليهم  
 وليس هذا عندنا على حاجة جماعتهم لانهم لو جلوا على هذا لضاق الامر عليهم  
 ولم ترد غلة هذا الوقف عليهم أبدا قلت فما تقول ان كان الواقف جعل  
 هذه الارض صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على زيد وعلى ولده وولد ولده ونسله  
 أبدا ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين على أنه ان احتاج ولده أو ولد ولده أبدا  
 ما تناسلوا ردت غلة هذا الوقف عليهم فأخذ الغلة زيد وولده وولد ولده زمانا  
 ثم قال ولد الواقف أو ولد ولده وان سفلوا قد احتجنا واقتنعنا فيجب أن ترد  
 غلة هذا الوقف علينا وقال زيد ومن كان من ولده وولد ولده لستم محتاجين الى  
 غلة هذا الوقف ما القول في ذلك قال على هؤلاء الذين يقولون قد احتجنا أن  
 يثبتوا أنهم قد احتاجوا قلت فكيف تثبت حاجتهم قال كما يثبت كيفية ثبوت  
 عدم الرجل عند الحاكم لتفليسه فهذا مثل ذلك ألا ترى أنه لو قال قد  
 جعلت غلة هذا الوقف على الفقراء من قرابتي أن الغلة تكون لمن كان  
 فقيرا من قرابته من كان منهم فقيرا يوم وقف الواقف ومن يحدث منهم  
 بعد ذلك الى أن ينقضوا ولو كان هذا على ما قال من خالف هذا القول لكانت  
 الغلة انما تكون لمن كان فقيرا يوم وقف الواقف وحجتنا في ذلك ما فعله عمر  
 رضي الله عنه في المسم الذي جعله لقرابته في وقفه أنه جار لقرابته الى يوم  
 القيامة ألا ترى أن رجلا لو جعل أرضا له صدقة موقوفة على أهل الصلاح من  
 ولده وولد ولده ونسله وعقبه أبدا ما تناسلوا كانت الغلة لاهل الصلاح منهم على  
 ما شرط من كان منهم ومن يحدث منهم من أهل الصلاح ولا تكون لمن كان منهم  
 صالحا يوم وقف هذا الوقف ولكنها تكون لهم ولن يحدث من ولده وولد

مطلب  
 كيفية ثبوت  
 الحاجة للدخول  
 في الوقف

ولده ونسله وعقبه أبداً من أهل الصلاح وكذلك القرابة والموالى وكذلك ولد زيد وولد ولده وكذلك رجل لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً على المساكين فإذا مات فلان بن فلان كانت غلة هذا الوقف على المساكين فهو على ما شرط من ذلك **قلت** فما معنى قوله فإذا مات فلان رجعت غلة هذا الوقف على المساكين وليس لفلان هذا في ذلك منفعة **قال** هذا هو شئ شرطه على هذا الوجه واشترطه في ذلك جائز ألا ترى أنه لو قال تكون غلة هذا الوقف للمساكين خمس سنين ثم من بعد ذلك تجرى غلته على قرابتي ما بقي منهم أحد فإذا انقرضوا ولم يبق منهم أحد كانت غلة هذا الوقف للمساكين أبداً أن ذلك جائز **قلت** فما تقول إن لم يبق من قرابته إلا واحد هل تكون غلة هذا الوقف لذلك الواحد فإذا مات الواحد صارت الغلة للمساكين **قال** هو على ما شرط من ذلك **قلت** فلم قلت أنه إذا بقي منهم واحد كانت غلة هذا الوقف جارية على ذلك الواحد **قال** ألا ترى أنه لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على قرابتي فإذا انقرضوا كانت الغلة على المساكين فلم يكن له من القرابة إلا رجل واحد **قال** تكون غلة هذا الوقف كلها لذلك الواحد لأنه يعمى الواحد قرابة فلان والقرابة في هذا بمنزلة ولد زيد ولو لم يكن لزيد إلا ولد واحد كانت غلة الوقف لذلك الواحد **قلت** أرايت لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً تفرق غلتها في المساكين فإن احتاج جيرانى ردت غلة هذه الصدقة عليهم وفرقت فيهم فاحتاج بعض جيرانه وبعضهم أغنياء هل ترد الغلة على المحتاجين من جيرانه **قال** نعم ترد غلة هذا الوقف على فقراء جيرانه وهم أحق بذلك من سائر المساكين **قلت** فما تقول إن كان جعل الأرض موقوفة على أن يجمع عنه بغلتها في كل سنة أبداً وقال فإن احتاج جيرانى ردت غلة هذا الوقف عليهم فاحتاج بعضهم **قال** ترد الغلة على من احتاج منهم وإنما هذا على حاجة من احتاج منهم **قلت** أرايت إن قال إن كان في غلة هذا الوقف فضل يجمع على

بنك ففرق في جيرانه فأعطى فقراؤهم بقدر القوت فبلغ مقدار القوت من ذلك وفضلت  
فضلة **قال** يحج عنه بنك على ما شرط ان كان ذلك يبلغ مقدار ما يحج به عنه  
وان لم يفضل ما يحج به عنه من الموضع الذي قال فانه يحج به عنه من حيث يبلغ

## باب

الرجل يشتري الارض ييعا فاسدا فيعقها

قلت أرأيت الرجل اذا اشترى أرضا أو دارا ييعا فاسدا وقبضها فوقفها وقفا  
صحيحا **قال** الوقف جائز ويضمن قيمتها لبائعيها ويرجع بالثمن قلت فان  
وقفها قبل أن يقبضها **قال** الوقف باطل لا يجوز ألا ترى أنه لو اشترى عبدا  
أو أمة وقبض الذي اشترى وأعتقه أن عتقه جائز وان أعتقه قبل أن يقبضه لم  
يبرز عتقه فكذلك الوقف قلت أرأيت ان اشترى دارا ييعا فاسدا وقبضها  
ووقفها وقفا صحيحا فغرم قيمتها لبائعيها وقبضها منه ثم جاء شفيع لهذه الدار  
هل له أن يأخذها بالشفعة **قال** نعم ينقض الوقف ويأخذها الشفيع من  
المشتري بالقيمة التي غرمها ألا ترى أن رجلا لو اشترى دارا ييعا صحيحا فوقفها  
وقفا صحيحا ثم جاء شفيع لها فطلبها بالشفعة أن له أن يأخذها ويبطل الوقف  
فيها فاذا كان الشفيع أن يأخذها في البيع الصحيح فهو في البيع الفاسد  
أخرى أن يأخذها وقد قال أصحابنا في رجل اشترى (١) براحا ييعا فاسدا فبناه  
دارا ثم جاء شفيع لهذا البراح انه يقال للمشتري اقلع بناءك وسلم البراح  
الى الشفيع بالقيمة التي غرمتها للبائع وقال أبو يوسف أستحسن أن أقول  
للشفيع ان شئت فخذ الدار كلها بالقيمة التي غرمها المشتري للبائع وبقيمة  
البناء وان شئت فدع هذا في البيع الصحيح بالثمن وبقيمة البناء ضلي قول  
من قال انه يقال للمشتري اقلع بناءك وسلم البراح للشفيع فقلع بناء فقال البائع  
(١) البراح المكان الذي لاسترة فيه من شجر أو غيره كذا في المغرب . كتبه مصححه

اذا كنت تأمر المشتري بقلع بنائه فقلعه فأنا أحق بيراخى اذ كان قد عاد الى حالته الاولى من قبل أن البيع الذى كان بينى وبين هذا المشتري لم تجب فيه شفعة وقال أصحابنا اذا كان قضى للبائع بقيمة البراح وقبضها فقد تم البيع بالقيمة والشفيع أولى بها وان لم يكن قضى له بالقيمة فالبايع أولى منه بها قلت فلم توجب في هذا شفعة وأصل البيع وعقدت عقدة لا تجب فيها الشفعة **قال** ألا ترى أن رجلا لو باع دارا له من رجل على أن البائع بالخيار في هذا البيع شهرا أو سنة أو أكثر من ذلك أو أقل أنه لاشفعة في هذا الوقت فاذا اختار البائع المبيع أو مات قبل أن يبطل أو يحدث فيه حدثا يكون فيه تنقض للبيع فللشفيع الشفعة وكذلك البيع الفاسد هو بمنزلة البيع على أن البائع بالخيار وكذلك لو اشترى دارا يبعها صحيحا أو فاسدا واتخذها مسجدا لله تعالى وصلى الناس فيها ثم جاء شفيع لهذه الدار أن له أن يأخذها بالشفعة فيها وهو أحق بها قلت أرأيت رجلا اشترى من رجل دارا وقبضها فوقفها وقفا صحيحا ثم وجد بها عيبا **قال** يرجع بنقصان العيب **قلت** ولم كان له أن يرجع بنقصان العيب وأنت تقول ان ملكه قد زال عنها الى الوقف ولم يزل الى ملك مالك **قال** ألا ترى أن رجلا لو اشترى عبدا فاعتقه ثم أصاب به عيبا أن له أن يرجع بنقصان العيب وان كان ملكه قد زال عنه لانه لم يزل الى ملك مالك قلت فما حال النقصان الذى يرجع به في الدار التي وقفها **قال** يصنع به ما بدا له قلت ولم لاتأمره أن يشتري بالنقصان ما يضمنه الى هذا الوقف **قال** من قبل أن نقصان العيب لم يدخل في الوقف قلت فما تقول ان اشترى بدنة فقلدها وجللها ثم وجد بها عيبا **قال** لا يقدر أن يرد لها لما قد أحدثه فيها وله أن يرجع بنقصان العيب والبدنة لم يزل ملكه عنها لانه لو مات كانت ميراثا بين ورثته قلت أرأيت ان اشترى أرضا بدار فوقف الارض مشتريها ثم وجد بها عيبا هل له أن يرجع بنقصان العيب في الدار **قال** نعم قلت فان وجد المشتري للدار بالدار عيبا **قال** ان شاء يرد لها ويرجع بقيمة أرضه يوم قبضها



الذى اشتراها قلت فان وقف مشترى الارض ووقف مشترى الدار ثم وجد كل واحد منهما بما اشترى عيبا قال يرجع كل واحد منهما على صاحبه بنقصان العيب فى الذى باعه وتفسير ذلك ان وجد مشترى الارض بالارض عيبا ينقصها الخمس رجوع بخمس قيمة الدار وان وجد مشترى الدار بالدار عيبا ينقصها السدس من قيمتها رجوع بسدس قيمة الارض قلت - أرايت رجلا اشترى أرضا يعبا صحيحا فلم يقبضها ولم ينقد الثمن حتى وقفها قال ان نقد الثمن جاز الوقف فيها وان لم ينقد الثمن حتى مات باع القاضى هذه الارض وأعطى البائع ثمنها الذى اشتراها به الواقف فان فضل من الثمن شئ فهو لورثة المشتري ويؤمرون أن يتصدقوا به لانه ربح مالم يضمنه صاحبهم وان كان فيه نقصان كان النقصان فى مال الميت قلت فان اشتراها بميتة أو حر وقبضها ثم وقفها قال البيع باطل والوقف باطل قلت فلو أن رجلا وقف دارا له وهى رهن فى يدي رجل قال ان افتكها فالوقف جائز وان لم يفتكها فالوقف لا يجوز قلت فان آجر دارا له سنة أو أكثر من ذلك ثم وقفها قال الوقف فى الاجارة جائز فاذا انقضت هذه الاجارة كانت الارض وقفها قلت فما الفرق بين الرهن وبين الاجارة وهذا ممنوع عن الرهن وممنوع عما آجر قال من قبل أن الاجارة تنقض بالعيب ألا ترى أن أصحابنا قالوا فى رجل اشترى عبدا وقبضه وآجره من رجل سنة ثم وجد به عيبا أن له أن يبطل الاجارة ويرد بالعيب وكذلك الارض أو الدار اذا اشتراها وآجرها ثم وجد بها عيبا أبطل الاجارة ورد بها بالعيب ولو اشترى دارا وقبضها ورهنها ثم وجد بها عيبا لم يبطل الرهن ولم يكن له أن يرجع بأرض العيب فيها قلت أرايت اذا اشترى الرجل أرضا وقبضها ثم مات فوقفها وارثه وليس له مال يؤدى الى البائع ثمنها منه الا هذه الارض ولا يمكن الا بيع الارض كلها قال تباع الارض كلها ويؤدى الثمن الى البائع فان كان الثمن ألف درهم ويبيع بالف ومائة درهم دفع الى البائع ألف درهم وكانت المائة لإوارث الميت قلت فان كانت قيمة الارض ألفا ومائة قال اذا لم يمكن إلا

بيعها كلها بعثا وأبطلت الوقف ولو كان هذا عبدا قيمته ألف ومائة أعتقه  
الوارث جازت عتقه وضمته قضاء الدين وهو ألف درهم وما بقي فهو له قلت  
فإن اشترى رجل دارا وقبضها بغير إذن البائع ووقفها ولم ينقد الثمن قال إن دفع  
الثمن أو سلم له البائع القبض جاز الوقف والأقالوق باطل قلت فإن اشترى رجل  
دارا وقبضها فوقفها فاستحق نصفها أو أكثر من ذلك أو أقل قال الوقف  
فيما لم يستحق منها جائز ويرجع بمن ما استحق منها فيكون له يصنع به ما بدا له  
قلت أرأيت إذا اشترى الرجل أرضا يبيعها فاسدا وقبضها فوقفها وقفا فاسدا قال  
البيع ينقض والوقف ينقض وترد إلى صاحبها ألا ترى أنه لو اشترى أرضا يبيعها  
فاسدا وقبضها وباعها يبيعها فاسدا أن البيعين جميعا ينقضان قلت أرأيت إذا اشترى  
رجل أرضا يبيعها فاسدا فوقف نصفها أو ثلثها قال الوقف فيها جائز وما بقي منها  
رد إلى البائع ويعطيه قيمة ما جاز الوقف فيه قلت أرأيت إذا اشترى أرضا يبيعها  
فاسدا وقبضها فوقفها على البائع قال الوقف جائز قلت فإن اشترى أرضا يبيعها  
فاسدا وتسلمها المشتري ثم وقفها البائع قال وقفه إياها باطل قلت فإن  
ارتجعها وفسخ البيع فيها قال وقفه إياها باطل قلت فإن كان باعها يبيعها فاسدا  
فلم يسلمها إلى المشتري حتى وقفها البائع قال وقفه إياها جائز وهذا نقض  
للبيع قلت فإن اشترى أرضا يبيعها صحيحا وقبضها فوقفها ثم استحقها مستحق  
فأجاز البيع فيها قال يجوز البيع ويبطل الوقف من قبل أنه وقفها وهو  
لا يملكها ألا ترى أنه لو اشترى من رجل عبدا فاعتقه ثم استحقه مستحق فأجاز  
المستحق البيع أن البيع جائز والعتق باطل وكذلك لو أن رجلا اشترى من  
رجل أرضا يبيعها صحيحا على أن البائع بالخيار وقبضها المشتري فوقفها قبل  
مضي وقت الخيار ثم أجاز البائع البيع فإن البيع جائز والوقف باطل  
قلت فإن اشترى أرضا فوقفها على المساكين فاستحقها رجل فضمن المشتري  
قيمتها قال يجوز البيع والوقف جميعا قلت وكذلك لو كان مكان الأرض عهد

فاعتبه المشتري واستحقه مستحق (١) فضمن المشتري قيمته جاز البيع والعق  
 جميعا قلت فان اشترى أرضا يبعها فاسدا وقبضها فوقف نصفها مشاعا وقفها  
 صحيحا أو وقف منها نصفها معلوما وبقي النصف الآخر في يديه قال ان شاء  
 البائع أخذ النصف الذي في يدي المشتري وضمنه قيمة النصف الذي وقفه فذاك له  
 قلت فان اشتراها شراء صحيحا وقبضها فوقف نصفها وقفها صحيحا ثم وجد  
 بها عيبا قال على مذهب أبي حنيفة لا يقدر أن يرد النصف الذي في يديه ولا  
 يرجع بحصة العيب فيما بقي وأما على مذهب أبي يوسف فانه يرجع بحصة العيب  
 في النصف الذي وقفه ولا يرد النصف الذي في يديه من قبل أنه أخذ جميع  
 الارض على البائع فلا يجوز له أن يرد نصفها

## باب

الوقف في دور الثغور أو في بعض مزارعها أو في دور مكة

والخان بينيه لتسكنه السابلة

قال أبو بكر في رجل وقف دارا له في الثغر فقال قد جعلت دارى هذه صدقة  
 موقوفة لله جل ذكره يسكنها الغزاة والمرابطون أبدا قال هذا وقف جائز  
 قلت فان كان يسكن هذه الدار قوم من الغزاة والمرابطين وبعضها فارغ  
 لا يسكنه أحد قال ينبغي للقيم بأمر هذا الوقف أن يكرى مالا يحتاج الى سكناه

(١) فضمن المشتري كذا هو ثابت في التسخ وصوابه البائع قال هلال قلت أرأيت رجلا  
 اشترى من رجل أرضا فوقفها على المساكين بعدما قبضها ثم استحقها وجعل ضمن  
 البائع القيمة قال فقد أجاز البيع والوقف جائز قلت وكذلك لو كان مكان الارض عبد  
 فأعتقه المشتري جوزت البيع والعق قال نعم قلت أرأيت لو ضمن المشتري المستحق  
 القيمة قال فالوقف باطل قلت ولم قلت ذلك قال لان البيع قد بطل لما ضمن المشتري  
 القيمة فاذا بطل البيع لم يجوز الوقف وانما جاز البيع جاز الوقف اهـ . كتبه مصححه

من هذه الدار ويجعل أبرز ذلك في عمارة الدار فما فضل بعد ذلك فترقه في الفقراء  
 والمساكين **قلت** فإن قال الواقف قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة  
 لله عز وجل أبدا على أن تستغل وتفرق غلتها في الغزاة والمرابطين **قال**  
 فهذا وقف جائز ويفرق ذلك على ما قال الواقف **قلت** فيعطى غلة ذلك للاغنياء  
 من الغزاة والمرابطين **قال** لا وإنما يجب أن تفرق غلة هذه الارض في  
 الفقراء من الغزاة والمرابطين وليس للاغنياء في غلتها حق من قبل أن الواقف  
 قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله أبدا والصدقة لا تعلق للاغنياء  
 وإنما هي للفقراء والمساكين **قلت** فإذا كان الواقف لم يذكر عمارة هذا  
 الوقف **قال** فعمارته إنما هي من غلته ذكر ذلك الواقف أو لم يذكر يبدأ بعمارة  
 ذلك من غلته ثم يصرف الباقي في الفقراء والمساكين **قلت** وكذلك لو قال  
 قد جعلت دارى هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا يسكنها الغزاة والمرابطون  
 ويستغل ما لا يحتاج الى سكناه منها فهل للاغنياء من الغزاة والمرابطين  
 أن يسكنوا هذه الدار أولا يكون ذلك الا للفقراء منهم **قال** أما السكنى فاني  
 أستحسن أن أسكن الاغنياء وأما الاجرة فانه لا يطيب لقنى أن يأخذ منها شيئا  
**قلت** وكذلك المزرعة من أرض الثغر يجعلها الرجل صدقة موقوفة لله عز وجل  
 أبدا على أن تستغل ويفرق ما اجتمع من غلاتها في الغزاة والمرابطين في الفقراء  
 منهم دون الاغنياء **قال** نعم **قلت** وكيف تستغل **قال** ان كان في يدي  
 القيم بأمر هذه الصدقة من غلتها شيء زرعتها وأفق عليها فإذا خرجت الغلة  
 حبس منها ما يحتاج اليه لبنوها وعمارتها وما يحتاج اليه لها ويفرق الباقي في  
 الفقراء من الغزاة والمرابطين وان لم يكن في يدي القيم ما يزرعه به هذه الارض فله  
 أن يؤجرها أو يذبحها الى من يزرعها بالنصف أو الثلث ويعمل في ذلك بما فيه الحظ  
 والتوفير **قلت** فإن كان الواقف قال تستغل هذه الارض فما أخرج الله تبارك  
 وتعالى من غلتها يغزى به عن فلان بن فلان يعني نفسه **قال** يغزى بغلة هذه الارض  
 عن الواقف ويدفع ذلك الى قوم من أهل النجدة والبأس يغزون بذلك عن

مطلب  
 سارة الوقف الذي  
 تستغل من غلته

الواقف قلت فان دفع القيم بذلك هذه الغلة الى قوم من أغنياء الغزاة قال  
 لا بأس بذلك قلت أرأيت النور من دور مكة يقف الرجل النار منها ويقول  
 قد جعلتها صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على أن يسكنها الحاج قال الوقف <sup>مطلب</sup> <sup>الوقف على سكنى</sup>  
 جائز من قبل أن هذا لا ينقطع ولا يخرج هذه النار من حال الوقف قلت فهل  
 للجوارين أن يسكنوا هذه النار قال لا انما سكناها للحاج دون غيرهم  
 قلت فانما يسكنها الحاج أيام الموسم فاذا خرج الحاج عن مكة فما السبيل في  
 هذه النار قال تكرى ويتفق من غلتها في عمارتها واصلاحها فما فضل عن  
 ذلك فرق في الفقراء والمساكين قلت فان كان الواقف قال يحج عنى في كل  
 سنة من غلة هذه الدار حجة فما فضل من غلتها فرق في فقراء الحاج قال يتخذ  
 ذلك على ما شرط قلت فمن أين يحج عنه هذه الحجة قال ان كان الواقف  
 من أهل مكة حجوا عنه من مكة قلت فان كان من أهل العراق قال ان  
 كان انما وقف هذه الدار بمكة فالحجة تحج عنه من مكة وان كان وقفها وهو بالعراق  
 فالحجة من حيث وطنه من العراق قلت أرأيت الرجل يبني الخان في <sup>مطلب</sup>  
 مصر من الامصار ويقول قد جعلته صدقة موقوفة لله تعالى أبدا يسكنه أبناء السبيل <sup>وقف الخان لسكنى</sup>  
 أبدا قال هذا جائز وتكون موقوفة على ما قال الواقف يسكنه ابن السبيل <sup>أبناء السبيل</sup>  
 قلت فهل للاغنياء من أبناء السبيل أن يسكنوه قال أما السكنى فلا بأس  
 أن يسكن الغنى والفقير قلت فمن أين مرمة هذا الخان قال ان كان فيه  
 ما يكرى أكرى ذلك وأفق عليه من ذلك الكراء في عمارته واصلاحه فان فضل  
 بعد ذلك شئ من الكراء فرق في الفقراء والمساكين قلت وكذلك الارض <sup>مطلب</sup>  
 يشتريها الرجل فيجعلها مقبرة للمسلمين ويشهد على ذلك قال فانها تكون مقبرة <sup>وقف المقبرة</sup>  
 قلت فهل للذى وقفها أن يرجع فيها قال اذا دفن في شئ منها فقد صارت  
 مقبرة لم يكن له الرجوع فيها ولا في شئ منها قلت وكذلك الارض يخرجها  
 الرجل من داره فيجعلها زيادة في الطريق أو يجعلها طريقا والسقاية يعملها الرجل  
 ويشهد أنه قد أباحها للمسلمين وجعلها وقفاعليم قال هذا كله جائز وكل ما كان

من هذا لا ينقطع ولا يرجع نك الى أن يكون ميراثا ولا يرجع نك الى ملك أحد فهو جائز وهذه الاشياء قياس على المساجد التي قد أجمع الناس عليها وعلى أنها لله عز وجل ليس لاحد من الناس عليها ملك قلت أوليس من قول أصحابنا أنه ان خربت المحلة التي فيها المسجد (١) كان لصاحب المسجد أن يصنع به ما بدا له قال بلى وليس خراب المحلة من هذا بشئ ألا ترى أن المحلة ان خربت لم يصل في المسجد أحد وكان بمنزلة منزل من منازل المحلة التي قد خربت فيكون صاحبه الذي بناء أحق به

## باب

الرجل يقف الارض على الصلحاء من فقراء قرابته  
أوقال على أهل العفاف من فقراء قرابته

قال أبو بكر في رجل قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على الصلحاء من فقراء قرابتي ثم من بعدهم على المساكين قال الوقف جائز وقرابته من كان يناسبه من قبل أبيه ومن قبل أمه الى أقصى أب له في الاسلام فتكون غلة هذا الوقف لفقراء هؤلاء دون أغنيائهم ولا يدخل في ذلك والده ولا ولده ولا يدخل من سوى هؤلاء في الوقف قلت فما تقول فيمن يحدث له من القرابة قال يدخلون جميعا في غلة الوقف من كان منهم يوم وقف هذا الوقف ومن يحدث منهم بعد ذلك أبدا ما بقي منهم أحد اذا كانوا فقراء قلت فالصلحاء الذين يستحقون هذه الغلة من هم قال من كان من قرابته مستورا ليس بهتوك ولا صاحب ريبة وكان مستقيم الطريقة سليم الناحية كامن الانى قليل الثر ليس بمعاقر للتبذ ولا يتادم عليه الرجال وليس بقذاف

مطلب

بيان الصالح الذي يدخل في الوقف على الصلحاء

(١) قوله كان لصاحب المسجد الخ هذا قول محمد وقال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يعود المسجد ملكا لصاحبه ولا لورثته اهن هامش الاصل كتبه مصححه

للحصنات ولا معروف بالكذب فهذا عندنا من أهل الصلاح وهو يستحق أن يدخل في غلة هذا الوقف **قلت** وكذلك اذا قال من أهل العقاف من قراء قرابتي فهو مثل قوله من الصلحاء وكذلك اذا قال من أهل الخير أو من أهل الفضل وكان منهم من هو بهذه الصفة التى وصفناها استوجب الدخول في هذا الوقف ومن كان أمره يجرى بخلاف ما ذكرناه فليس هو من أهل الصلاح ولا العقاف ولا من أهل الخير ولا من أهل الفضل **قال** نعم **قلت** وكذلك ان قال من الصلحاء من قراء أهل بيتي فأهل بيته من كان يناسبه من قبل أبيه الى أقصى أب له في الاسلام وكذلك ان قال على الصلحاء من قراء أهل بيت فلان لرجل سماه **قال** هذا جائز والامر فيه على ما شرحته في هذا الباب

## باب

الوقف على اليتامى والارامل والايتام والثلثيات والايتام

**قال** أبو بكر في رجل جعل أرضاً له صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً على اليتامى **قال** الوقف جائز وذلك على قراء اليتامى دون الاغنياء **قلت** فلم يكن لقراء اليتامى دون الاغنياء **قال** من قبل أن قصد من وقف على اليتامى انما يريد به أهل الفقر لا أهل الغنى ولقوله عز وجل واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل فانما جعل سهم اليتامى لاهل الفقر منهم لا لاهل الغنى **قلت** ومن اليتيم الذى يستحق أخذ غلة هذا الوقف **قال** كل من مات أبوه من الذكور ولم يبلغ الحلم ومن الاناث من لم تعريف اليتيم تحض فكل هؤلاء يدخلون في غلة هذا الوقف ويستحقونه فاذا احتل الغلام وحاض الجارية خرجا من غلة هذا الوقف ولم يستحقا منه شئ **قلت** ألا ترى أن اليتامى ينقطعون فلا يكون يقيم فيبطل الوقف **قال** لا تنقطع اليتامى ولا يفنون وقوله اليتامى بمنزلة المساكين **قلت** فان أكد ذلك بان يقول فاذا

مطلب

مطلب

وصف اليتيم  
ينقطع كوصف  
المسكين

انقرض اليتامى فلم يبق منهم أحد كانت غلة هذا الوقف في قراء المسلمين قال  
 ان فعل هذا فهو أجود لئلا يكون لاحد فيه مطعن قلت ويحتاج أيضا أن  
 يؤكد بشئ آخر فيقول لفقراء اليتامى دون الاغنياء قال ان كتب هذا في  
 الفقراء لم يضر والصدقات في اليتامى انما هي على الفقراء منهم دون الاغنياء ذكر  
 ذلك أو لم يذكره اذا عم فقال للمساكين أو قال على اليتامى ألا ترى أن أصحابنا  
 قالوا اذا أوصى الرجل بثلث ماله ليتامى بنى فلان أنهم ان كانوا يحصون كان الثلث  
 للفقراء والاغنياء جميعا وان كانوا لا يحصون كان ذلك للفقراء لان هذا على العموم  
 وكذلك اذا قال الرجل قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على يتامى  
 بنى فلان فيجب اذا كان يتامى بنى فلان يحصون أن يكون ذلك لمن كان منهم يوم  
 وقف هذا الوقف (١) ولا يكون لمن يحدث من اليتامى شئ من غلة هذا الوقف وان  
 كانوا لا يحصون أن تكون الغلة لمن كان منهم ولم يحدث من يتاماهم أبدا وبنبني  
 أن يكتب في هذا الوقف اذا كان مخصوصا في يتامى بنى فلان فاذا انقرض يتامى  
 بنى فلان كانت غلة هذا الوقف لفقراء المسلمين فان حدث بعد ذلك في بنى فلان  
 يتامى رد ذلك عليهم أبدا تجرى غلة ذلك على هذا الشرط ولا بد أن يكون هذا  
 في هذا الوقف من قبل أن يتامى بنى فلان ينقطعوا ولا يكون فيهم يتيم وبنبني  
 أن يكتب في هذا الوقف اذا كان مخصوصا في يتامى بنى فلان أن يؤكد ذلك بان  
 يقول للفقراء من يتامى بنى فلان دون الاغنياء فان فعل ذلك لم يكن فيه لاحد  
 مطعن قلت وكذلك ان قال الواقف قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله  
 عز وجل أبدا على يتامى فقراء أهل بيتي يجرى ذلك أبدا لهم من كان منهم ومن  
 يحدث بعد ذلك فاذا انقرضوا أو استغنوا كانت غلة هذه الصدقة جارية على فقراء يتامى  
 المسلمين ومحاوليهم وكلما حدث في أهل بيتي يتامى فقراء رد ذلك عليهم وكلما استغنوا  
 عنه أو انقرضوا جعل ذلك لفقراء المسلمين يجرى ذلك أبدا على هذا الشرط مادامت

(١) قوله ولا يكون الخ فيه نظر وسيأتي ما يخالفه في كلامه اهـ من هامش الاصل



السموات والارض قلت فمن أهل بيته قال كل من يناسبه الى أقصى أب له في الاسلام قلت فان وقف هذا الوقف على فقراء يتأى قرابته من قرابته قال قرابته من قبل أبيه ومن قبل أمه ممن كان يناسبه الى أقصى أب له أدرك الاسلام من قبل أبيه والى أقصى أب له أدرك الاسلام من قبل أمه والحكم فيهم على ما فسرته لك في يتأى أهل بيته لمن كان منهم ولم يتحدث بعد ذلك أبدا يكون ذلك جاريا لليتأى الذين كانوا يوم وقف هذا الوقف ولم يتحدث من اليتأى وأما اذا كان على العموم فقال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على يتأى المسلمين فهو جائز أبدا على من كان وعلى من يتحدث من اليتأى وهو للفقراء دون الاغنياء قلت أرأيت اذا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا تجرى غلتها على أرامل بنى فلان أبدا قال الوقف جائز وهو لكل أرملة كانت يوم وقف هذا الوقف ولكل أرملة تحدث بعد ذلك ان كن يحصين أو لا يحصين وهو للفقراء دون الاغنياء وينبئني أن يؤكده بان يقول هذا للفقراء من أرامل بنى فلان أبدا من كان منهم ومن يصكون في المستقبل أبدا فقد قال أصحابنا في رجل أوصى بثلاث ماله لارامل بنى فلان ان الثلث لارامل بنى فلان ان كن يحصين أو لا يحصين وذلك للفقراء دون الاغنياء والوصية تجب لمن كان منهم موجودا يوم يموت الموصى دون من يتحدث والوقف تكون غلته لمن كان منهم ولم يكن في المستقبل أبدا وكذلك ان قال لارامل أهل بيتي أبدا فأهل بيته من يناسبه بآبائه الى أقصى أب له أدرك الاسلام وأما قرابته فهم من قبل أبيه ومن قبل أمه قال وينبئني أن يؤكده بان يقول للفقراء منهم ولكل من كان موجودا في هذا الوقت ولكل أرملة تحدث منهم بعد هذا الوقف أبدا فاذا انقرضن أو تروجن كانت غلة هذا الوقف جارية للفقراء المسلمين ومحاوليهم فكلما حدث في أهل بيته أو في قرابته أرامل محاوليهم ردت غلة هذا الوقف عليهم فيصكون ذلك جاريا على هذا الشرط أبدا مادامت السموات

مطلب  
تعريف الأرملة

والأرض قلت ومن الأرامل اللاتي يستحقن غلة هذا الوقف قال كل امرأة قد بلغت مبلغ النساء وقد كان لها زوج مات عنها أو فارقها بعد ما بلغت مبلغ النساء قلت فان كانت جارية لم تحض وقد مات عنها زوجها أو طلقها ثلاثا قال هذه لا تدخل في غلة هذا الوقف من قبل أن هذه داخلة في حد اليتيم فلا تكون يتيمة وأرملة في وقت واحد قلت فان كانت مدركة قد مات عنها زوجها ولم يدخل بها أو طلقها قال هذه أرملة وتدخل في غلة الوقف قلت فلم فرق أصحابنا بين اليتامى اذا كانوا يحصون وبينهم اذا كانوا لا يحصون فقالوا اذا كانوا يحصون فالثالث للاغنياء والفقراء جميعا وان كانوا لا يحصون فالثالث للفقراء دون الاغنياء قال من قبل أنهم اذا كانوا يحصون فقد أوصى بالثالث لا قوام بأعيانهم فهو لهم جميعا الاغنياء والفقراء في ذلك سواء واذا كانوا لا يحصون فكانه أوصى بثالث ماله للمساكين قلت ولم كانت غلة هذا الوقف لمن كان من اليتامى يوم وقف الواقف ولم يحدث من اليتامى فيما يستقبل قال هذا بمنزلة قوله قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على فقراء قرابتي فتكون الغلة لمن كان منهم موجودا يوم وقف الوقف ولم يكن في المستقبل لان كل من يحدث بعد الوقف فهم قرابته وكذلك اليتامى من قرابته ومن أهل بيته ومن بنى فلان كل من يحدث منهم فيما يستأنف فهم يتامى بنى فلان والحكم فيهم واحد قلت فلم فرقوا بين اليتامى والأرامل فقالوا في اليتامى اذا كانوا يحصون فالثالث بين الاغنياء والفقراء منهم واذا كانوا لا يحصون فالثالث للفقراء من اليتامى دون الاغنياء وقالوا في الأرامل اذا أوصى بثالث ماله لأرامل بنى فلان ان كن يحصين أولا يحصين فالثالث لكل أرملة فقيرة من بنى فلان دون الاغنياء (١) قلت أرأيت

(١) لعل الناسخ هنا أسقط جواب السؤال عن وجه الفرق بين اليتامى والأرامل وفي حاشية بعض النسخ التي يبدأنها مانصها لان الفقر شرط في مفهوم الأرملة لغة وشرعا دون اليتيم اهـ . كتب مصححه

إذا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا تجرى غلتها على يتامى قرابتي من قبل أبي وأمي **قال** من كان منهم موجودا في الوقت الذي عقد فيه الوقف فالغلة للأغنياء والفقراء إذا كانوا يحصون **قلت** فما حال من يحدث بعد هؤلاء من يتامى قرابته **قال** إذا كانوا يحصون أبدا كانت الغلة لهم جميعا الأغنياء والفقراء فيهم سواء كلما حدث فيهم يتم دخل في غلة هذا الوقف وكلما بلغ منهم واحد سقط من الوقف وان كانوا لا يحصون يوم عقد الوقف ولا يحصى من يحدث منهم بعد ذلك فإن الغلة للفقراء منهم دون الأغنياء **قلت** فإن كانوا في وقت ما عقد الوقف لا يحصون ثم صاروا يحصون بعد ذلك **قال** أما من كان منهم في الوقت الذي عقد فيه الوقف فإن الغلة تكون للفقراء منهم لأنهم لا يحصون فإذا صاروا يحصون كانت الغلة للفقراء والأغنياء فإن خص فقال تجرى غلة هذه الصدقة على فقراء قرابتي أو قال يتامى فقراء أهل بيتي أو قال يتامى فقراء بني فلان فهو على ما قال تكون الغلة للفقراء دون الأغنياء لمن كان منهم ولم يحدث في المستأنف أبدا على ما شرط من ذلك فإذا انقرضوا كان ذلك للساكنين وان كانوا لا يحصون فانما قصد الواقف في ذلك إلى الفقراء دون الأغنياء لأن الصدقة إنما يراد بها أهل الفقر فإذا كانوا يحصون كانت الغلة بينهم بالسوية وان كانوا لا يحصون فمن أعطى منهم أجزاء ذلك وكذلك الأراذل ان كن يحصين فالغلة للفقراء منهم بالسوية وان كن لا يحصين فمن أعطى منهم أجزاء ذلك ولو أن رجلا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على أيامي قرابتي أو قال على أيامي بني فلان ومن بعدهم على الساكنين فإن كان أيامي قرابته يحصين فالوقف جائز وغلته جارية على أيامهم وكذلك أيامي بني فلان (١) ان كانوا يحصون خالفهم في الوقف مثل حال أيامي قرابة الواقف وان كانوا لا يحصون فلا يجوز الوقف عليهم لأننا لا ندرى لمن تعطى غلة الوقف

(١) قوله ان كانوا يحصون فيه تعبير عن الإيامي وهن اثنتان يعبران أن كور وكثيرا ما يأتي

له مثل ذلك والامر في ذلك سهل فليعلم . كتبه مصححه

منهن لانه يدخل في ذلك الغنى والفقير وهو بمنزلة قوله قد جعلت أرضي هذه  
صدقة موقوفة للمعز وجل أبدا على بنى شيبان أو بنى تميم ومن بعدهم على المساكين  
ان الوقف على هؤلاء لا يجوز لان بنى شيبان وبنى تميم أكثر من أن يحصوا  
ويحصيهم العدد وهم متفرقون في الآفاق والبلدان ولا يحاط بهم قلت فان  
كانوا كذلك فلن تكون غلة هذا الوقف قال للمساكين وكذلك قال أصحابنا  
في رجل أوصى بثلث ماله لاي بنى فلان أبدا انه ان كان أيا بنى فلان هؤلاء  
يحصون فالثلث جائز لهم ويدخل في ذلك الغنى والفقير وان كن لا يحصى فالوصية  
باطلة والوقف قياس على الوصية الا أن الوصايا تجب بعد موت الموصى لكل  
من كان موجودا من أوصى له ولا تجوز الوصية لمن يحدث بعد موت الموصى  
لان الوصية لا تكون لمن لم يخلق والوقف جائز أن يكون جاريا لمن يحدث أبدا الى  
يوم القيامة قلت ومن الأيا من بنى فلان الذين يستحقون غلة هذا  
الوقف قال كل امرأة قد جومت بنكاح صحيح أو فاسد أو فجور ولا زوج  
لها بلغت مبلغ النساء أو لم تبلغ غنية كانت أو فقيرة فهذه الأيم قلت فلم  
لا تكون المرأة التي قد جومت ولها زوج أيما وقد بلغت مبلغ النساء قال  
لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن  
واذنها صماتها ففرق بين البكر والأيم فان قال قائل ان النبي صلى الله عليه وسلم  
انما قال هذا في النكاح انما أحق بنفسها من وليها اذا أرادت التزويج ولم يقل  
انها تكون أيما من قبل أنها صارت أيما بالجماع والخروج عن حد الابكار فهي  
أيم وان كان لها زوج فان قال قائل انما تسمى المرأة التي جومت ولا زوج  
لها أيما بالجماع الذي حدث فيها وأنها ليست بذات بعل فاذا اجتمع فيها هذان  
الامران كانت أيما قلت فقد قلت انها اذا كانت قد جومت ولا زوج لها  
فهي أيم وان كانت صغيرة لم تبلغ مبلغ النساء فهذا يلزمك لان النبي صلى الله  
عليه وسلم لم يجعل الصغيرة التي لم تبلغ مبلغ النساء أحق بنفسها من وليها  
لان الصغيرة لا أمر لها في نفسها ولا في مالها وهذا عندى وهم من قول

مطلب  
تعريف الأيم

أصحابنا انها تكون أيما وإن كانت صغيرة فإن كانوا أرادوا أنها أيم بالجماع فهذا وجه وأما أن يقولوا انها اذا كانت صغيرة قد جومت فهي أيم بحوز أمرها في نفسها فليس هذا القول بشئ قلت فهل تسأل الصغيرة التي قد جومت ولا زوج لها في الوقف قال أما أصحابنا فقد قالوا ان اسم الايم يلحقها وإن كانت صغيرة واحتج أصحابنا في ذلك بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه لما أراد أن يهاجر قال يا معشر قريش من أحب منكم أن تتأيم امرأته منه فليلحق بهذا الوادي فالحقه أحد منهم وهذا يدل على أن الايم هي التي قد أيمت من زوجها بعد الجماع وهي مثل الاعزب من الرجال إلا أن الاعزب هو الذي لازوجة له ولا جارية يجماعها وإن كان لم يجمع قط فهو أعزب فاما الايم فلا تكون أيما إلا بعد الجماع \* ولو أن رجلا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا تجرى غلتها على كل ثيب من قرابتي أوقال على كل ثيب من بني فلان فإن كان الثيبات من قرابته يحصين أو من بني فلان فالوقف جائز عليهن والغلة لكل من كان منهن يوم عقد عقدة الصدقة ولم يحدث وإن كن لا يحصين في وقت قسمة من القسم كانت الغلة للمساكين وكذلك قال أصحابنا في رجل أوصى بثلث ماله لكل ثيب من بني فلان انهن ان كن يحصين فالوصية لهن جائزة وإن كن لا يحصين فالوصية لهن باطلة لانه لا يدرى من يعطى غلة هذا الوقف لانه يدخل في ذلك الاغنياء والفقراء وإذا كانت وصية تم يدخل فيها الاغنياء والفقراء لم يجوز ألا ترى أن رجلا لو قال قد أوصيت بثلث مالي لأهل بغداد أن الوصية باطلة وكذلك لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا تجرى غلتها على أهل بغداد كان الوقف باطلا لان أهل بغداد فيهم الثقي والفقير وهم لا يحصون فلا يدرى من يعطى غلة هذا الوقف \* والثيب كل امرأة قد جومت بحلال أو حرام لها زوج أو لازوج لها بلغت مبلغ النساء أو لم تبلغ غنية كانت أو فقيرة ولو أن رجلا قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا لكل بكر من قرابتي أوقال لكل بكر من بني فلان قال ان كن الابكار

مطلب  
تعريف الثيب

مطلب  
تعريف البكر

يحصين فالوقف جائز عليهن ما بقى منهن أحد فان لم يبق منهن أحد كانت غلة هذا الوقف للمساكين وان كن يحصين كانت الغلة لكل بكر من بنى فلان يوم عقد عقدة هذه الصدقة ولكل بكر تحدث منهن بعد ذلك أبنا وان كن لا يحصين فالوقف عليهن باطل لا يجوز ويكون الوقف جاريا على المساكين قال والبكر كل امرأة لم تجماع بشكاح ولا غيره وان كان لها زوج وان كانت العذرة قد ذهبت بغير رجاء من حيض أو من غلة غير ذلك صغيرة كانت أو كبيرة غنية كانت أو فقيرة كان لها زوج أو لم يكن فهذه البكر التي تستحق الاجراء من غلة هذه الصدقة والبكر كل امرأة لم يتكرها الرجال ولم تجماع ٥ قال أبو بكر هذا الباب مداره على خمسة أوجه اليتامى والارامل والايامى والثيبات والابكار فأما اليتامى فان أصحابنا قالوا اذا أوصى الرجل بثلث ماله ليتامى بنى فلان فان كان يتامى بنى فلان يحصون فالثلث للاغنياء والفقراء جميعا على عددهم وان كانوا لا يحصون فالثلث للفقراء منهم دون الاغنياء من قبل أنه لما أوصى بالثلث ليتامى بنى فلان وهم قبيلة لا يحصون فكانه أوصى ليتامى المسلمين لان الموصى بهذا انما يقصده الى أهل الحاجة من اليتامى ولو كان هذا مما يدخل فيه الاغنياء لبطل ذلك ورجع الثلث ميراثا الى الورثة وكذلك الواقف لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على اليتامى من المسلمين الفقراء من قدر عليه منهم أعطى من غلة هذه الصدقة لانه بمنزلة قوله على فقراء اليتامى والوجه الثاني أن الوصايا بثلث ماله لارامل بنى فلان فان أصحابنا قالوا ان كانوا يحصون أولا يحصون فالثلث جائز لهم وهو للفقراء دون الاغنياء وجعلوه بمنزلة قوله للفقراء من أراامل المسلمين وكذلك الوقف تكون غلته للفقراء الارامل فمن أعطى منهم أجزاء ذلك والوجه الثالث اذا أوصى بثلث ماله لايامى بنى فلان فقالوا ان كن يحصين فالثلث لهن تدخل في ذلك الغنية منهن والفقيرة وان كن لا يحصين فالوصية لهن بالثلث باطلة لانه لا يدري لمن يعطى الثلث لانه يدخل في ذلك أغنياؤهن وفقراؤهن ألا ترى أنه لو قال قد أوصيت بثلث مالى لكل أيم

من المسلمين أن الوصية بذلك باطلة لانه يدخل في ذلك الغنية والفقيرة وكذلك الواقف لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على أيامى المسلمين كان الوقف باطلا فان اشترط أن ذلك لفقراء الايامى من المسلمين جاز ذلك ومن أعطى من الفقراء منهم أجراً ذلك والوجه الرابع اذا أوصى بثلاث ماله لكل ثيب من بنى فلان فان كن يحصين كانت الوصية لهن جائزة وتدخل في ذلك الغنية والفقيرة منهن وان كن لا يحصين فالوصية باطلة وهو مثل الايامى وكذلك الواقف لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا تجرى غلتها على كل ثيب من بنى فلان فان كن يحصين جاز الوقف عليهن وكانت الغلة لجامعتن يدخل فيها الاغنياء منهن والفقراء وان كن لا يحصين كانت الوصية لهن بذلك باطلة وكذلك الوقف سبيله هذا السيل الا أن يقول قد جعلت غلته لكل فقيرة من الثيبات من بنى فلان أو يقول لكل ثيبة من المسلمين فقيرة فيجوز ذلك على هذا الوجه والوجه الخامس اذا أوصى بثلاث ماله لكل بكر من بنى فلان فان كن يحصين فالوصية بالثلاث لهن جائزة ويكون ذلك للاغنياء منهن والفقراء وان كن لا يحصين فالوصية باطلة وكذلك الوقف اذا قال الرجل قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا تجرى غلتها لكل بكر من بنى فلان فان كن يحصين كان الوقف لهن جائزاً يدخل فيه أهل الغنى منهن وأهل الفقر وان كن لا يحصين فالوقف عليهن باطل وهو بمنزلة قوله قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على كل امرأة بكر من المسلمين فالوقف على هذا باطل لايجوز لانه يدخل فيه أهل الغنى وأهل الفقر ولا يدري على من يفرق ذلك ألا ترى أنه لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على كل بكر من نساء أهل بغداد أن ذلك باطل لانه يدخل في ذلك أهل الغنى منهن وأهل الفقر فلهذه العلة بطل

## باب

الحربي يدخل دار الاسلام بأمان فيشتري أرضا  
أو دارا فيوقفها أو يوصي بوصية

قلت أرأيت حريبا دخل دار الاسلام بأمان فاشتري أرضا أو دارا هل يكون  
ذلك بمنزلة أهل النعمة قال شراؤه جائز ولا يصير ذميا بذلك وله أن يرجع إلى  
دار الحرب ولكنه يتقدم إليه السلطان ويؤجله للخروج فإن خرج والا صار  
ذميا إذا مضت المدة التي أجله إليها قلت فما تقول إن كان معمال فأوصي  
به كله لرجل قال أصحابنا قالوا وصيته بذلك جائزة من قبل أن ورثته بدار  
الحرب حيث لا تجرى أحكامنا عليهم قلت فما تقول إن وقف هذا  
الحربي هذه الأرض التي اشتراها قال يجوز له من ذلك ما يجوز للذمي فإن رجع  
إلى دار الحرب أو مات إن ذلك كله جائز من قبل أن ورثته في دار الحرب حيث  
لا يجرى حكمنا عليهم فكذا وقفه هو جائز على ما وقف قلت فإن مات في  
دار الاسلام وقد وقف هذا الوقف هل يجوز قال نعم هو جائز قلت  
فإن وقف هذا الوقف ثم رجع إلى دار الحرب هل يجوز وقفه قال نعم قلت  
فإن عاد إلى دار الاسلام فدخل بأمان ثم أراد الرجوع في هذا الوقف هل يجوز  
له ذلك وهل له أن يبطل هذا الوقف ويرده إلى ماله قال ليس له الرجوع في  
ذلك والوقف نافذ عليه

## باب

الشهادة على الوقف والمسجد والمقبرة وخان السبيل  
والرجوع بعد ذلك عن الشهادة

قلت أرأيت شاهدين شهدا على رجل أنه جعل أرضه التي حدها الأول ينتهي  
إلى كذا والثاني والثالث والرابع صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على المساكين



فحكم الحاكم على المشهود عليه بذلك وجعل الارض وقفاً على المساكين ثم رجع  
الشاهدان عن شهادتهما **قال** يضمنان للمشهود عليه قيمة الارض يوم حكم  
بها القاضى عليه **قلت** فما حال الارض الموقوفة **قال** تجرى غلتها على  
المساكين أبداً على مذهب من يميز الوقف من أصحابنا **قلت** فان كان قوم ادعوا  
أنه وقف هذه الارض عليهم وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم أبداً ما تناسوا  
وتوالدوا ومن بعدهم على المساكين وأقاموا البيئة على اقرار الواقف بذلك وهو  
يوجد **قال** يحكم القاضى بهذا الوقف على ما ثبت عنده فان رجع الشهود عن  
شهادتهم بعد الحكم ضمنهم القاضى قيمة الارض يوم حكم للمشهود عليه **قلت** فما  
تقول ان حضر رجل متبرع فقال للحاكم ان هذا الرجل وقف أرضه هذه على زيد  
ابن عبد الله أبداً ما دام حياً ومن بعده على المساكين وزيد يدعى ذلك أو يبيح  
ذلك ويقول الواقف لم أقف هذه الارض وأقام المتبرع على ذلك شهوداً **قال** يحكم  
الحاكم بهذه الارض وقفاً فان ادعى زيد أنه وقفها عليه كانت غلتها له مادام حياً  
فاذا مات كانت الغلة جارية على المساكين **قلت** فان حكم الحاكم بهذا ثم رجع  
الشهود عن شهادتهم **قال** يضمهم الحاكم قيمة الارض للمشهود عليه **قلت**  
فان جحد زيد الوقف وقال ما وقف على هذه الارض **قال** يحكم بها الحاكم وقفاً  
وتكون غلتها للمساكين فان رجع الشهود عن شهادتهم ضمنوا قيمتها للمشهود عليه  
**قلت** فان شهدوا عليه انه أخرج بيتاً من داره وحدده وأذن للناس في الصلاة فيه  
فصلوا فيه **قال** القاضى يحكم بذلك عليه فان رجعوا عن شهادتهم ضمنوا له قيمة  
البيت **قلت** وكذلك ان شهدوا على أرض له براح أنه قد جعل هذه الارض  
مسجداً وأذن للناس بالصلاة في هذا البراح فصلوا فيه فحكم الحاكم عليه بذلك  
ثم رجع الشهود عن شهادتهم **قال** يضمهم قيمة البراح **قلت** وكذلك ان  
شهدوا على أرض له أنه جعلها مقبرة وأذن للناس في الدفن فيها فدفنوا وحكم  
الحاكم بها ثم رجعوا عن شهادتهم **قال** يضمون قيمة الارض للمشهود عليه  
بها وكذلك السقاية يشهدون عليه بها وكذلك الختان السبيل فيحكم بذلك الحاكم  
عليه ثم يرجعون ضمنهم الحاكم قيمة ذلك والله أعلم

## باب

## الشهادة على الصدقة والاختلاف فيها

قال أبو بكر قلت أرأيت أن شهد شاهدان فتشهد أحدهما أنه جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على المساكين أو على قوم بأعيانهم أبدا ماتوا الدوا ثم من بعدهم على المساكين وشهد الآخر أنه جعل نصف هذه الأرض صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا عليهم ثم على المساكين قال هذا لا يجوز في قول أصحابنا كلهم غير أبي يوسف فإنه يقول تجوز الصدقة في نصفها قلت فإن شهد أحدهما أنه جعل هذه الأرض صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على المساكين وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل على قوم بأعيانهم أبدا ماتوا الدوا قال ذلك لا يجوز في قول أصحابنا كلهم قلت فإن شهد أحد الشاهدين أنه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على مساكين أهل بيته وقرا بانه أبدا ماتوا الدوا وهم يحصون أو لا يحصون ثم من بعدهم على المساكين وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على المساكين قال هنا جائز وكذلك أن شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على المساكين وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على مساكين أهل بيت فلان ثم من بعدهم على المساكين فهو جائز قلت فإن شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على المساكين وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على قوم بأعيانهم (١) وقراهم أبدا ماتوا الدوا ثم من بعدهم على المساكين قال ذلك لا يجوز قلت فإن شهد أحدهما أنه جعل هذه الضيعة صدقة موقوفة لله عز

(١) قوله وقراهم كذا هو في جميع النسخ والتظاهر أنه عطف على محذوف تقديره أغنيائهم وقراهم ولعله سقط من قلم الناسخ فانظر . كتبه مصححه

وجل أبدا على مساكين أهل بيت فلان وقراباته ثم من بعدهم على المساكين وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على مساكين أهل بيت فلان رجل آخر وقرابته ثم من بعدهم على المساكين قال فهو جائز ويجعل ذلك بين قراء أهل بيتيها نصفين ثم يجعل من بعدهم للمساكين قلت ومن يفرق ذلك بينهم وهل ينبغي للقاضي أن يدعها في يدى الواقف الجاحد أم يأخذها منه ويجعلها في يدى رجل يثق به ليقوم فيها ويفرق غلتها عليهم قال بل يأخذها من يده ويقيم فيها رجلا يثق به بتولى أمر ذلك ويفرق غلتها عليهم على ما ينبغي ولا يسعه غير ذلك قلت فترى اخراجها من يده بما فعل من التجاحد قال نعم وبضمن مانقص من الارض والله أعلم

## باب

### وقوف أهل النمة

واذا وقف رجل من أهل النمة نصرانيا كان أو يهوديا أو مجوسيا أرضا له أو دارا له أو عقارا على ولده وولد ولده ونسله وعقبه أبدا ماتناسلوا وجعل آخر ذلك للمساكين فذلك جائز قلت فهؤلاء المساكين من هم قال من يسميهم الواقف قلت فان لم يسميهم قال فأى المساكين فرّق ذلك فيهم فهو جائز فان فرق ذلك في مساكين المسلمين فهو جائز وان فرق ذلك في مساكين أهل النمة فهو جائز قلت أرأيت ان قال قد جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على مساكين أهل النمة والواقف نصراني قال الوقف جائز تفرق غلة الوقف في مساكين أهل النمة فان فرق ذلك في مساكين النصارى أو اليهود أو المجوس جاز ذلك قلت فما تقول ان خص الواقف النصارى فقال اذا انقضت ولدى وولد ولدى ونسلي ولم يبق منهم أحد جعلت غلة هذه الصدقة بعد النفقة عليها في مصلحتها وعمارتها في قراء النصارى قال هذا جائز وتفرق الغلة

بعد انقراض أهل الوقف في فقراء النصارى على ما وقف قلت فما تقول ان  
 فرق القيم بذلك هذه الغلة في فقراء اليهود أو فقراء المجوس قال هو مخالف وهو  
 ضامن فيها فرق من ذلك من قبل أن الواقف قد خص فقراء النصارى دون غيرهم  
 قلت فان قال الواقف وهو نصراني يجعل هذه الغلة في فقراء (١) الفريق  
 الذي سماهم قلت أليس أهل الزمة عندك ملة واحدة قال بلى قلت  
 فلم اذا خص فقراء النصارى لم تفرق ذلك في غيرهم من أهل الزمة قال هم  
 وان كانوا ملة واحدة فقد خص الواقف قوما بأعيانهم فلا ينبغي أن يخالف  
 ما حشد في ذلك ألا ترى أن مسلما لو وقف وقفا فقال تفرق غلة ذلك في فقراء  
 جبراني أو قال في أهل محلة كذا أو قال في فقراء أهل بغداد لم يجوز أن يفرق ذلك  
 في غير من جعله الواقف فكذلك أهل الزمة فيما خصوا من وصاياهم ووقوفهم  
 فانه يجعل ذلك على ما حده ومما قلت أرأيت الذي اذا وقف وقفا وجعل  
 غلته في فقراء المسلمين قال هذا جائز وتفرق الغلة في فقراء المسلمين كما قال من  
 قبل أن هذا مما يتقرب به أهل الزمة في دينهم فهو طاعة لله عز وجل قلت  
 أرأيت الذي اذا جعل داره بيعة أو كنيسة أو بيت نار في حياته وصحته وأشهد  
 على ذلك وأشهد أنه قد أخرجه عن ملكه للوجه الذي جعله قال هذا باطل  
 لا يجوز وهي كسائر ماله فان مات فهي ميراث بين ورثته قلت فما تقول  
 في الذي يجعل دارا له مسجدا للمسلمين وبناء كما تبنى المساجد وأشهد عليه وأخرجه  
 عن ملكه وأذن للناس أن يصلوا فيه قال هذا عندنا قرينة الى الله  
 عز وجل يتقرب به المسلمون فأما أهل الزمة فليس هذا قرينة عندهم ألا ترى  
 أنه لو أوصى أن تبنى داره مسجدا بعد موته أن ذلك لا يجوز وكذلك لو أوصى  
 الذي أن يصح عنه بألف درهم كان هذا باطلا لا يجوز من قبل أن هذا باطل ليس

مطلب  
 جعل الذي داره  
 بيعة أو كنيسة  
 وأخرجه من  
 ملكه باطل

(١) لعل هنا شيئا سقط من قلم النسخ وأصل الكلام فان قال الواقف وهو نصراني يجعل  
 هذه الغلة في فقراء النصارى ففرق القيم الغلة في غير الفريق الذي سماهم قال هو  
 مخالف وهو ضامن فيما فرق فتأمل . كتب مصححه

ما يتقرب به أهل النعمة إلى الله تعالى قلت فما تقول إن أوصى الذى أن  
 تبنى داره مسجدا لقوم بأعيانهم أو لأهل محلة بأعيانهم قال أستحسن أن أجيز  
 هذا من قبل أن هذا وصية لقوم بأعيانهم قلت أليس من قول أصحابنا  
 أن ذميا لو أوصى أن يبيع عنه أن الوصية باطلة قال بلى قلت فإن أوصى  
 أن يدفع ذلك إلى قوم بأعيانهم يمحون به قال الوصية لقوم بأعيانهم جائزة  
 يدفع ذلك اليهم إن شاءوا حجوا بذلك وإن شاءوا لم يحجوا قلت أرأيت الذى  
 إذا وقف أرضا له أو دارا له أو مستغلا على بيعه أو كنيسة أو بيت ناز قال إن  
 كان فعل ذلك فى صحته فالوقف باطل وذلك ميراث بين ورثته إذا مات وإن كان  
 حيا فله بيع ذلك وإخراجه عن المال التى جعله عليها قلت فإن قال  
 قد جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة على بيعه كذا وكذا أوقال على البيعة تصرف  
 غلة تلك الصدقة فيما تحتاج إليه هذه البيعة من البناء والمرمة قال هذا باطل  
 من وجهين أما أحدهما فإن ذلك معصية وأما الوجه الآخر فإنه ينقطع ولا يكون  
 وقفا مؤبدا قلت فما تقول إن قال تستغل هذه الصدقة فتنفق غلتها فى إصلاح  
 البيع وفى الأسراج فيها وفيما تحتاج إليه من الزيت للأسراج فيها قال هذا  
 عندى باطل من قبل أنه معصية لله تعالى قلت وكذلك إن قال تجرى غلة  
 هذه الصدقة على الرهبان والقسيسين قال هذا باطل قلت فإن خص فقال  
 الرهبان والقسيسين الذين فى بيعه كذا وكذا قال هذا باطل قلت وكذلك إن  
 قال على القوام الذين فى بيعه كذا وكذا قال هذا كله باطل قلت فما تقول  
 إن قال قد جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة تجرى غلتها على فقراء بيعة كذا  
 وكذا قال هذا جائز من قبل أنه إنما قصد فى هذا إلى الصدقة ألا ترى أنه  
 لو وقف وقفنا على فقراء النصارى أى أجيز ذلك وكذلك لو عم ولم يخص فقال  
 تجرى غلة صدقتى هذه فى الفقراء قال هذا جائز قلت فما تقول إن  
 جعل الذى أرضاه صدقة موقوفة فقال تنفق غلتها على بيعه كذا وكذا فإن  
 خربت هذه البيعة كانت غلة هذه الصدقة بعد النفقة عليها فى الفقراء والمساكين

مطلب  
 وقف الذى دار  
 على البيعة  
 الكنيسة

مطلب  
 الوقف على  
 الرهبان  
 والقسيسين باطل  
 إلا أن يخص  
 الفقراء

قال يجوز الوقف وتكون في الفقراء والمساكين ولا يتفق على البيعة من ذلك شيء قلت فما الذي يجوز لاهل البيعة من ذلك قال ما كان عند المسلمين قربة الى الله تعالى وما كان عند أهل الزمة قربة فاجتمع في ذلك الامر ان من المسلمين ومنهم أفقذته وأمضيته وما كان عند أهل الزمة قربة وليس هو قربة عند المسلمين لم يجز وكذلك ما كان عند المسلمين قربة ولم يكن عند أهل الزمة قربة لم يجز ذلك الا ما ذكرنا مما خص به قوما بأعيانهم قلت أرأيت النصراني اذا جعل أرضا له صدقة موقوفة أبدا على أن يجهز بغلتها الغزاة قال ان كان في الغزاة قوم مخالفون لمذهبه من أهل الكفر وجعل آخر هذه الصدقة للمساكين فذلك جائز قلت فان قال يغزى بغلة هذه الصدقة الروم قال لا يجوز هذا من قبل أنهم لا يتقربون في دينهم بغزو الروم قلت فترد الوقف قال ان كان جعل غلته للمساكين أفقذتها في المساكين قلت فما تقول ان كان الواقف يهوديا أو مجوسيا فوقف أرضا له في غزو قوم قال ان كان أولئك من غير أهل الزمة وكانوا مخالفين لدينه وكان أهل دينه يتقربون بغزوهم أفقذته قلت فما تقول ان قال رجل من أهل الزمة قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة على أن تستغل فما فضل من غلتها بعد النفقة عليها فترق ذلك في أبواب البر قال من البر عند أهل الزمة عمارة البيع والكنائس وبيوت النيران والصدقة على المساكين فأجيز الصدقة وأبطل الباقي قلت فتجعل الغلة كلها في الفقراء قال نعم قلت فان قال الذي يجعل غلة صدقتي هذه في أكفان الموتى أوقال في حفر القبور قال هذا جائز وتكون الغلة في أكفان موتاهم وحفر القبور لفقرائهم ألا ترى أنه لو أوصى بثلث ماله في أكفان الموتى أجزت ذلك ويكفن به فقراؤهم فكذاك الوقف قلت أرأيت ان قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة في فقراء جيرانى وله جيران مسلمون ونصارى ويهود ومجوس وهو نصراني قال الوقف جائز ويترك في فقراء جيرانه من المسلمين وغيرهم قلت فان كان جيرانه مسلمين أو من أهل الزمة

من غير أهل دينه **قال** هذا جائز وتفرق غلة صدقته في جيرانه على ما حد من ذلك **قلت** وكيف (١) أجز هذا وفقراء جيرانه ينقطعون إما أن يستغنوا وأما أن تخرب المحلة فتبطل الصدقة على جيرانه **قال** إنما قلت هذا جائز على أنه جعل ذلك للفقراء من بعد جيرانه فيكون وقفا مؤبدا لا ينقطع أبدا مادامت الدنيا فإن كان لم يجعل آخر هذه الصدقة للفقراء لم أجز ذلك وأبطلته **قلت** أرأيت أن جعل دارا له صدقة موقوفة يسكنها الفقراء من أهل دينه فإن استغنوا عن سكناها استغلت وصرفت غلتها في الفقراء **قال** هذا جائز **قلت** وكذلك أن جعل سكناها لقوم بأعيانهم فإن انقضوا استغلت وصرفت غلتها في الفقراء **قال** هذا جائز **قلت** وكذلك أن وقف الذي على أهل بيته أو على قرابته أو على مواله أو على فقراء هؤلاء ومن بعدهم على المساكين **قال** هذا جائز **قلت** وسبيله في أهل بيته وقرابته ومواله سبيل المسلمين يدخل في الوقف كل من كان يناسبه إلى أقصى أب له في الإسلام **قال** نعم **قلت** ولم قلت هذا وليس هو بمسلم **قال** من قبل أن من كان يناسبه إلى هذا الأب الذي ذكرته من أهل بيته وهو معروف فإذا كان أبا معروفا دخل ولد هذا الرجل المعروف في أهل بيت هذا الواقف وكان الوقف لهم جاريا **قلت** ويدخل في أهل بيته كل من كان حيا يوم وقف الوقف وكل من يحدث فيها يستقبل **قال** نعم **قلت** وكل وقف وقفه الذي جعل غلة ذلك فيما لا يجوز مثل قوله في عمارة البيع والكائس وبيوت النيران والاسراج فيها وممرتها أليس ذلك يبطل **قال** بلى **قلت** فإن قال يكون آخر غلة هذا الوقف للفقراء **قال** تكون الغلة للفقراء ويبطل ما قال في مرمة البيع والكائس وبيوت النيران والاسراج فيها **قلت** فإن قال تكون غلة هذا الوقف في ثمن الزيت والاسراج في بيت المقدس **قال** هذا جائز من قبل أن أهل النمة يتقربون بذلك وهو عند المسلمين قرينة أيضا **قلت** فإن قال في كتاب صدقته يشتري بما يستغل من هذه الصدقة بعد النفقة عليها

مطلب  
وقف النبي  
بيت المقدس  
صحيح

مطلب  
وقف المرتد

عبيد فيعتقدون عني في كل سنة أوقال في بعض ذلك قال هذا كله جائز قلت  
فلو أن رجلا من أهل الاسلام دخل في بعض هذه الاهواء التي يكفر بها عند  
قوم من أهل الاسلام ولم يعتقد ديننا غير الاسلام فوقفا وقال أجزله من ذلك  
ما أجز للمسلمين قلت فما تقول في المرتد عن الاسلام اذا انتحل ديننا من  
أديان أهل النمة إما دين النصارى أو دين اليهود أو دين المجوس فوقفا في  
حال رده قال أما قول أبي حنيفة رحمه الله فانه ان قتل على رده أو مات بطل  
وقفه ولم يجوز ما صنع من ذلك وأما قول محمد بن الحسن رحمه الله فانه يجوز له من  
ذلك ما يجوز لأهل الدين الذي انتحل به تلك السبل قلت والنساء من  
أهل النمة في جميع ما ذكرت من أمر صلاتين ووقوفهن بمنزلة الرجل قال  
نعم قلت فما تقول في المرأة المرتدة من أهل الاسلام قال أما في قول  
أبي حنيفة فانه يجوز لها الوقف ان وقفت شيئا أمضيته على ما مضى له الا ان  
تكون جعلت ذلك لقوم بغير أعيانهم مثل الحج والعمرة وما أشبه ذلك فلا يجوز  
هذا قلت أرأيت الرجل المسلم يجعل أرضه أو داره صدقة موقوفة على أهل  
بيته أو على قرابته وهم من أهل النمة ثم من بعدهم على المساكين قال  
فالوقف جائز ويكون وقفا على ما وقفه وعلى ما اشترط من ذلك قلت  
وكذلك لو قال على فقراء قرابتي أو على فقراء أهل بيتي قال هذا جائز  
قلت وكذلك لو كان قال على قرابتي وقد أسلم وله ولد بكار من ذكور وانا  
فوقف عليهم وقفا وجعل آخره للمساكين قال هو جائز قلت  
وكذلك ان جعله وقفا عليهم وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم أبدا  
ما تناسلوا قال هو جائز اذا جعل آخر ذلك للمساكين قلت فما تقول  
ان وقف نصراني وقفا على ولده وولد ولده ونسلهم أبدا ومن بعدهم على  
المساكين وشرط أن كل من أسلم من ولده وولد ولده ونسلهم أبدا ما تناسلوا  
فهم خارجون من صدقته قال هذا جائز وهو على ما شرط من ذلك قلت  
وكذلك لو قال كل من انتقل من دين النصرانية من ولدي وولد ولدي ونسلي

مطلب  
سلم وقف على  
قاربه من أهل  
الذمة

مطلب  
بهراني شرط أن  
نأسلم من أولاده  
فهو خارج



وعقبى الى غير دين النصرانية فهو خارج من صدقتى ولاحق له فيها فانتقل  
بعض ولده الى دين الاسلام وبعضهم الى دين اليهود وبعضهم الى دين المجوس  
**قال** له شرطه وما استثنى من ذلك يتخذ على ما قال وعلى ما حد من ذلك  
**قلت** فما تقول ان وقف هذا الذى ثم جحد ذلك فشهد عليه بذلك شاهدان  
نصرانيان أو يهوديان أو مجوسيان **قال** الكفر كله ملة واحدة وشهادة بعضهم  
على بعض جائزة اذا كان الشهود عدولا فى أديانهم **قلت** فان شهد شاهدان  
على شهادة شاهدين والشهود كلهم من أهل الذمة **قال** اذا كانوا عدولا فى  
أديانهم فالشهادة جائزة **قلت** فان كان الواقف قد مات فشهد هؤلاء الشهود  
على اقرار الذى بالوقف بحضرة بعض ورثته أو بحضرة وصيه **قال** الشهادة  
جائزة **قلت** فان شهد عند القاضى رجلان مسلمان على شهادة نصرانيين على  
اقرار الواقف بالوقف **قال** الشهادة جائزة **قلت** فان شهد عند القاضى  
رجلان ذميان على شهادة رجلين مسلمين على اقرار الواقف بذلك **قال** لا تقبل  
شهادة أهل الذمة على شهادة المسلمين من قبل أن أهل الذمة لا يؤثرون على المسلمين  
ما عندهم من الشهادة ولا يقبل قول أهل الذمة على المسلمين فيما يشهدون من  
الشهادة على شهادتهم **قلت** والذى فيما يشترطه فى وقفه اذا كان الوقف  
صحيحا بمنزلة المسلم فيما يشترط من الزيادة والنقصان وادخال من أراد أن  
يدخله فى الوقف واخراج من رأى اخراجه من الوقف وفى الاستثناء لنفسه أن  
يتفق من غلة الوقف **قال** نعم هو بمنزلة المسلم فى ذلك فما جاز للمسلم أن يشترطه  
من هذه الشروط كان للذى مثل ذلك **قلت** والنساء بمنزلة الرجال **قال** نعم **قلت**  
أرايت النصرانى اذا وقف أرضا له أو دارا له وجعل غلتها تنفق فى ممرمة بيت  
المقدس وفى ثمن زيت لمصابحه وفيما يحتاج اليه **قال** هذا جائز من قبل  
أن ذلك قرينة عند المسلمين وعندهم **قلت** وكذلك اليهود **قال** هم فى ذلك  
بمنزلة النصارى **قلت** فما تقول فى المجوس هل يكونون فى ذلك بمنزلة النصارى  
واليهود **قال** لا أحسب أن المجوس يتقربون بذلك ولا يروونه قرينة واجلة فى

مطلب  
كل ما جاز للمسلم  
يشترطه  
الشروط فى الوقف  
كان للذى مثله

مطلب  
هل المجوس  
وقتهم كاه  
الذمة

هذا أن كل ما كان قرية عند أهل دين من الأديان وهو عند المسلمين قرية أن ذلك جائز نافذ على ما حله الواقف وشروطه **قلت** فما تقول في النصراني إذا وقف وقفا صحيحا فيما يجوز عند المسلمين وعندهم ثم أسلم ما يكون حال وقفه **قال** أسلامه مما يزيد في تأكيد الوقف وفي انفاذه وشروطه التي اشترطها **قلت** فما تقول في الزنادقة إذا وقف الرجل منهم وقفا مما يتقرب به المسلمون وأهل الذمة **قال** قد اختلف أصحابنا في الذي يتزندق اليهودي أو النصراني أو المجوسي فقال بعضهم أقره على ما اختار من ذلك وأقر الجزية عليه لاني أن ذهبت آخذه بالرجوع إلى الدين الذي كان عليه فأنما أرده من كفر إلى كفر ولا أرى ذلك يجوز **وقال** بعضهم لا أقره على الزندقة **قلت** فما تقول في الصابئين **قال** في قول أبي حنيفة هم بمنزلة أهل الذمة توضع عليهم الجزية وتجري عليهم أحكام أهل الذمة وقال غيره أن كانوا دهرية ممن يقول ما يهلكنا إلا الدهر فهم صنف من الزنادقة وأن كانوا يقولون بقول أهل الكتاب كانوا بمنزلة أهل الكتاب **قلت** فما تقول فيمن اختلف من أهل القبلة وقال بقول بعض أهل الأهواء **قال** كل من استحل الإسلام حكمه في وصاياه ووقوفه حكم سائر المسلمين ألا ترى أنه روى عن أبي يوسف أنه قال أجيز شهادة أهل الأهواء جميعا إلا الخطائية فانهم صنف من الرافضة وذلك أنه يقال إن بعضهم يشهد لبعض فيما يقول ويصدق في دعواه فاما وصاياهم ووقوفهم فانه يجوز لهم من ذلك ما يجوز للمسلمين ويلزمهم في ذلك ما يلزم المسلمين

مطلب  
وقف الزنديق

مطلب  
في الصابئة بمنزلة  
أهل الذمة أم لا

## باب

الذي يكون في يده الأرض فيقر أن رجلا مسلما وقفها ودفعها إليه

على وجوه سماها أو يقر أن رجلا من أهل الذمة وقفها

**قلت** أرايت رجلا من أهل الذمة أقر في صحة بدنه أن هذه الأرض التي في موضع كذا التي حددها الأول ينتهي إلى كذا والثاني والثالث والرابع التي

في يده وقفها رجل حر مسلم كان يملكها وقفها على المساكين أو على أبواب البر  
أو قال في بناء المساجد أو قال في أكفان الموتى أو قال في الحج عني بغلتها في  
كل سنة أو قال يغزى عني في كل سنة بغلتها أو قال وقفها على قوم سماهم  
بأعيانهم وعلى أولادهم ونسلهم أبدا ومن بعدهم على المساكين أو سمى شيئا مما  
يتقرب به المسلمون إلى الله تعالى **قال** أقراره جائز في جميع ما أقربه من ذلك  
وتكون الأرض موقوفة على الوجوه التي أقربها الذي أن المسلم وقفها عليه  
**قلت** فان أقر الذي الذي الأرض في يديه أن المسلم وقفها على البيع  
والسككس وبيوت النيران أو أقر أن المسلم وقفها على شيء من الوجوه التي  
لا يتقرب بها المسلمون إلى الله تعالى **قال** أقراره على هذه الأشياء باطل لا يجوز  
**قلت** فما حال الأرض وما السبيل فيها **قال** قد أقر الذي الأرض في يده أن  
ملك هذه الأرض للرجل المسلم الذي أقر أنه وقفها فأخرجها من يده وأجعلها  
لييت مال المسلمين **قلت** فان كان الذي أقر بهذا الأقرار الأول في مرضه الذي  
مات فيه **قال** ان كانت تخرج من ثلث ماله كان أقراره بما أقربه من ذلك  
جائزا على ورثته وينظر فان كان أقر أن المسلم وقفها فيما يتقرب به المسلمون إلى الله  
تعالى فقد ما أقربه وان كان أقر بأن المسلم وقف هذه الأرض في الوجوه  
التي لا يتقرب بها المسلمون إلى الله تعالى لم يقبل أقراره أنها وقف وأخرجت من يده  
فصارت لبيت مال المسلمين وان كانت هذه الأرض لا تخرج من ثلث ماله كان  
مقدار ثلث ماله خارجا من أرضه فيجوز أقراره في ذلك فيما يتقرب به المسلمون  
إلى الله تعالى ويبطل أقراره في ذلك فيما لا يتقرب به إلى الله تعالى وتكون تلك  
الأرض لبيت المال **قلت** فما تقول ان كان لم يقر بأن مسلما وقفها ولكنه  
أقر أن رجلا من أهل النعمة كان يملكها وقفها على وجوه سماها **قال** يجوز  
أقراره في هذه الأرض فيما كان يجوز وقفه فيها أن لو وقفها على ما فرنا وشرنا  
في باب وقف الذي ويبطل أقراره فيما لا يجوز فيها لو وقفها هو **قلت** فإذا  
بطل أقراره فما حال الأرض وما السبيل فيها **قال** تخرج من يده وتكون

مطلب  
الاقرار بوقف  
باطل لا يعتبر  
بذو اليد

ليبت مال المسلمين؛ لأنه لم يعم مالكها قلت فإقراره بذلك في الصحة والمرض سواء قال لا إذا أقربه في صحته أخرجه الأرض كلها من يده وصارت لبيت المال وإذا كان في المرض أخرج منها مقدار ثلث ماله وكان لبيت المال قلت فإن أقر الذمي أن مسلماً ونصرانياً وقفاً هذه الأرض وهما مالكان لها يوم وقفها وقف المسلم فيها النصف على وجوه سماها ووقف النصراني النصف منها على وجوه سماها قال ان أقر أن كل واحد منهما وقف النصف منها فيما يجوز وقفه فيه فإقراره جائز وان أقر أنه وقف ذلك فيما لا يجوز الوقف فيه فإقراره باطل وتخرج الأرض من يده أن أقر بذلك في صحته وان كان إقراره في مرضه أخرج مقدار الثلث من ماله فكان ذلك في بيت مال المسلمين قلت فان كانت هذه الأرض في يدى مسلم وذمى فأقر المسلم منهما أن رجلاً حراً مسلماً وقف هذه الأرض وهو يملكها على وجوه سماها المسلم الذمى في يديه الأرض وهذه الوجوه التي سماها ليس مما يتقرب به المسلمون إلى الله عز وجل ثنائوه قال إقراره باطل بما أقربه من ذلك ويخرج النصف الذمى في يده من هذه الأرض فيكون لبيت المال ان كان أقر بذلك في صحته وان كان أقر بذلك في مرضه لم يجز إقراره على ورثته في النصف الذمى في يده من هذه الأرض وانما يجوز إقراره في مقدار الثلث قلت وأما الذمى الذمى في يده نصف هذه الأرض فان أقر أن المالك لهذه الأرض وهو حر مسلم وقفها في أبواب البر أو قال على قوم باعيتهم وسماهم قال يقبل إقراره في النصف الذمى في يده منها وينفذ ذلك على ما أقربه والله سبحانه وتعالى أعلم

## باب

الرجل يقف الارض على قوم باعينهم ومن بعدهم على المساكين  
ويجعل للذي يقوم بالوقف شيئاً من غلته

قلت أرأيت رجلاً جعل أرضاً له وحدها صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على  
وجوه مماها وفقاً صحيحاً وجعل القيام بأمر هذا الوقف في حياته وبعد وفاته  
إلى رجل وجعل لهذا الرجل من غلة هذا الوقف في كل سنة مالا معلوماً لقيامه  
بأمر هذا الوقف هل يجوز هذا **قال** هذا جائز قياساً على ما فعله عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه فيما جعل للقيم بصدقته إذ قال على أن لو ألى هذه الصدقة أن يأكل  
منها غير متأثر مالا وعلى ما جعله على بن أبي طالب رضي الله عنه للعبيد الذين  
كان وقفهم مع صدقته يقومون بعمارة صدقته وهذا بمنزلة الاجراء والوكلاء في  
الوقف ألا ترى أن لو ألى الوقف أن يستأجر الاجراء لما محتاج اليه من العمارة  
وهذا شيء قد كفيتمنا مؤونة الاحتجاج له لأن عمل الناس عليه **قلت** وهل يحذر  
القيام الذي يستحق به هذا الرجل ما جعل له الواقف من غلة هذه الصدقة  
**قال** ليس عندنا في هذا شيء محمود وإنما ذلك على ما يتعارفه الناس من القيام  
بعمارة ما وقعت عليه عقدة هذه الصدقة واستغلال ذلك وبيع غلاته وتفرقة  
ما يجمع من غلاته في الوجوه التي سبها فيها **قلت** أرأيت أن لم يباشر الرجل  
هذا بنفسه **قال** انما يكلف من هذا ما يجوز أن يفعله مثله ولا ينبغي له أن يقصر  
عن ذلك وأما ما كان يفعله الوكلاء والاجراء فليس ذلك عليه ألا ترى أنه لو  
جعل القيام بذلك إلى امرأة من أهلها أو من بينته وجعل لقيامها بذلك مالا  
لها في كل سنة هل تكلف المرأة من القيام الا مثل ما يفعله النساء **قال** ليس  
عليها من ذلك الا ما يتعارفه الناس في هذا الامر ألا ترى أن الرجل يكون  
له الضياع فلا يباشرها بنفسه ولا يشاهدها وانما يقوم بأمرها كفاً فكذلك  
حال القيم بأمر هذه الصدقة فيما يتولاه من ذلك **قلت** أرأيت أن نازع أهل هذا

مطلب  
لا يكلف القيم بأمر  
الوقف الا بما يشاء  
ما يفعله مثله

الوقف هذا القيم وقالوا للحاكم انما جعل الواقف لهذا الرجل هذا المال على قيامه وليس يقوم بأمر هذا الوقف **قال** الحاكم لا يكلف القيم من القيام ما لا يفعله التقوأم مما وصفنا **قلت** أرأيت ان حلت بهذا القيم آفة من الاسفات **مطلب** رجل بالقيم مرض آفة لا تمنعه من القيام بأمر الوقف **قال** اذا حل به من ذلك شيء يمكنه معه الكلام والامر والنهي فالاجر له قائم وانما حل به شيء لا يمكنه معه الامر والنهي والاخذ والاعطاء لم يكن له من هذا الاجر شيء ألا ترى أنه ان كان يمكنه الامر في ماله وتديره والنظر فيه فامر الوقف بهذه المنزلة وان تعطل عن حفظ ماله وعن تديره كان سبيل الوقف الذي جعل اليه كسبيل ماله اذا لم يمكنه تديره قطع عنه الاجر **قلت** فما تقول ان طعن عليه في الامانة فرأى الحاكم أن يدخل معه يدا في هذا الوقف أو رأى الحاكم اخراج الوقف من يده وتصيره الى غيره **قال** أما اخراج يده هذا الرجل فليس ينبغي أن يكون ذلك الاجبة ظاهرة منه فاذا جاء من ذلك ما يصح واستحق اخراج الوقف من يده قطع عنه ما كان أجرى له الواقف واما اذا أدخل معه رجلا في القيام بذلك فالاجر له قائم فان رأى الحاكم أن يجعل للرجل الذي أدخله معه شيئا من هذا المال فلا بأس بذلك وان كان المال الذي سمي له قليلا ضيقا فرأى الحاكم أن يجعل للرجل الذي أدخله مع القيم رزقا من غلة الوقف فلا بأس بذلك وينبغي للحاكم أن يقتصد فيما يجريه من ذلك **قلت** فما تقول ان كان مستحق القيم الواقف قد جعل القيام بأمر هذه الصدقة الى رجل وجعل له على القيام به مالا رطه له الواقف معلوما في كل سنة وكان هذا المال الذي سماه الواقف لهذا الرجل أكثر من أجر مثله على القيام به **قال** هذا جائز له لا ينظر في هذا الى أجر مثله ألا ترى أنه لو سمي له مالا معلوما يأخذه في كل سنة من غلة هذا الوقف ولم يقل ان ذلك له لقيامه بأمر هذا الوقف أما كان يجوز له ذلك هذا جائز ألا ترى أنه لو جعل هذا الوقف على رجل واحد وجعل غلته له مادام حيا وجعل القيام بأمر هذا الوقف اليه فاذا مات هذا الرجل كانت هذه الغلة للسالكين أو لقوم آخرين

ثم تصير للساكنين أما يجوز ذلك هذا كله جائز مطلق للواقف قلت فما تقول  
 ان كان هذا الواقف جعل لهذا الرجل القيم هذا المال في كل سنة وجعل له أن  
 يوكل بالقيام بأمر هذا الوقف في حياته من رأى ويجعل لمن وكله من هذا المال ما رأى  
**قال** هذا جائز فان كان وكل فيه واحدا وجعل له من المال شيئا فله اخراج  
 من وكله من ذلك والاستبدال به وان رأى اخراج من وكله من ذلك ولم يستبدل  
 به فذلك جائز وان قطع عنه ماسمى له فذلك جائز قلت وكذلك ان كان اشترط  
 أن لهذا الرجل أن يوصى بما اليه من القيام من ذلك الى من رأى ويجعل له  
 هذا المال أو ما رأى منه **قال** هذا جائز قلت فما تقول ان وكل هذا القيم  
 وكيلًا في حياته بالقيام بما كان اليه من ذلك وجعله وصيه في ذلك بعد وفاته  
 وجعل له جميع الذي كان جعله له أو بعضه ثم ان القيم الذي كان جعله الواقف جرت  
 جنونا مطبقا أو ذهب عقله من (١) مرار أو غير ذلك **قال** تبطل الوكالة التي كان  
 جعلها لمن وكله ويبطل المال وكذلك وصيته تبطل الى من أوصى اليه ويبطل  
 المال ويرجع ذلك الى غلة الوقف الا أن يكون الواقف اشترط أن يكون ذلك  
 في وجه آخر انقطع عن هذا القيم فينفذ فيما جعله الواقف فيه قلت فما  
 تقول ان كان الواقف جعل لهذا الرجل هذا المال في كل سنة ولم يشترط للقيم  
 أن يجعل هذا المال لغيره **قال** فليس لهذا القيم أن يوصى بهذا المال ولا بشئ  
 منه لغيره وأما الوصية فله أن يوصى بالقيام بأمر الوقف اليمن رأى وأما المال  
 فاذا مات انقطع المال عنه وعن غيره قلت والجنون المطبق وذهاب العقل  
 الذي يخرج به القيم من القيام بأمر الوقف ماهو **قال** قول أصحابنا اذا دام  
 ذلك بالرجل سنة أخرج من القيام بذلك قلت وكيف جعلت المدة فيه سنة  
**قال** لان في السنة تزول عنه الفرائض كلها ألا ترى أنه لو ذهب أقل من  
 سنة لم تزل عنه الزكاة قلت فما تقول ان زال عقله سنة أو سنتين فخرج  
 من القيام بأمر هذا الوقف ثم رجع اليه عقله وصح هل يعود الى ما كان من

مطلب  
 ينعزل القيم  
 بالجنون المطبق

(١) المراجع مرة بكسر الميم وهي خلط من أنحلاط البدن كذا في كتب اللغة اهـ مصححه

القيام بأمر الوقف **قال** نعم لان خروجه من ذلك انما كان لتلك العلة فاذا ذهبت تلك العلة عاد الحيا كان عليه **قلت** فما تقول ان كان الحاكم أخرجه من القيام بأمر هذا الوقف وقطع عنه ما كان أجراه له الواقف ثم جاء حاكم آخر فتقدم اليه هذا الرجل ثم قال ان الحاكم الذي كان قبلك انما أخرجني من القيام بأمر هذا الوقف بتحمل من قوم مسعويين اليه ولم يصح عليّ شيء أستحق به اخراجي من القيام بأمر هذا الوقف **قال** أمور الحاكم عندنا انما تجري على الصحة والامتقاة ولا ينبغي للحاكم أن يقبل قول هذا الرجل فيما ادعاه على الحاكم المتقدم ولكنه يقول صحح أنك موضع للقيام بأمر هذا الوقف حتى أردك الى القيام بذلك فان صح عند هذا الحاكم أنه موضع لذلك ردّه وأجرى ذلك المال له من غلة هذا الوقف وكذلك لو أن الحاكم الذي كان أخرجه من القيام بأمر الوقف صح عنده بعد ذلك أنه قد أناب ورجع عما كان عليه وصار موضعاً للقيام به وجب أن يرده الى ذلك ويرد عليه المال الذي كان الواقف جعله له وأجراه عليه من الوقف الذي يرده الى القيام به **قلت** وكذلك ان كان الواقف اشترط أن كل من أوصى اليه في القيام بأمر هذا الوقف كان هذا المال جارياً له **قال** نعم **قلت** وكذلك ان كان قال ان هذا المال جار لفلان ثم فلان هذا ما كان حياً وأن له أن يوصي بالقيام بأمر هذا الوقف الى من رأى وأن يجعل هذا المال لقيامه بأمر الوقف أو ما رأى منه وكذلك كل من صارت اليه ولاية هذا الوقف وصية بمن أوصى اليه فلان الرجل القيم بأمره وان تنازع ذلك قوم بعد قوم فهذا المال له لقيامه به أو يوصيه له من يوصى اليه بذلك **قال** هذا جائز كله **قلت** فما تقول ان كان القيم بأمر هذا الوقف أوصى الى رجل بالقيام بهذا الوقف من بعده وسمى له بعض هذا المال وسكت عن الباقي فلم يذكر منه شيئاً **قال** يكون للذي أوصى اليه القيم من هذا المال ما سماه والباقي يبطل اذا مات القيم **قلت** فما تقول في صاحب القاضى الذى أقامه مقام هذا القيم ما يكون له من هذا المال **قال** ينبغي للقاضى الذى أقامه أن

مطلب  
رج القاضى  
يقف من يد القيم  
عزله أو مات  
تولى قاض آخر  
نقدم اليه القيم  
طلب عوده الى  
كان



يجرى لصاحبه من ذلك بالمعروف ويرد الباقي الى العتلة قلت فلم لا يكون  
جميع هذا المال لمن يوكله القاضى اذ كان قد صار يقوم فى الوقف مقام الرجل  
المجعوله ذلك قال للواقف من هذا ما ليس للحاكم أن يفعله ألا ترى أن الواقف  
لو جعل للقيم ألف دينار فى كل سنة لقيامه بأمر الوقف وعمالة مثله فى السنة  
تكون مقدار مائة دينار هل يجب أن يرد الى عمالة مثله وذلك مائة دينار قال  
لا يجب أن يرد الى مائة دينار ولكن يطلق له ما جعل له الواقف من ذلك لان الواقف  
لو قال يعطى فلان من غلة هذا الوقف فى كل سنة ألف دينار ولم يقل لقيامه بذلك  
لكان ذلك له ويكون فى ذلك كحال أهل الوقف ولا يقال لم أجرى عليهم  
والقاضى انما هو ناظر ومحتاط وانما يجرى على حسب القيام واستحقاق الرجل  
قلت فما تقول ان قال الواقف لست آمن أن يعترض معترض على هذا القيم  
فى هذا المال الذى جعلته له بسبب القيام فيدخل حاكم يده على يده ويخرجه  
من القيام بأمر الوقف فأريد أن يكون هذا المال جاريا له فى كل سنة وان  
خرجت يده عن الوقف قال يشترط فى وقفه أن هذا المال جار لفلان أبدا  
مادام حيا وان خرجت يده عن القيام بأمر هذا الوقف لم يقطع عنه وكان ذلك  
له فى كل سنة يأخذه من غلة هذا الوقف مادام حيا وان شاء قال قد جعلت لفلان  
من غلة هذا الوقف فى كل سنة كذا وكذا ولا يقول فى ذلك لقيامه فيكون  
ذلك له قلت فان قال قد جعلت لفلان أبدا القيام بأمر هذا الوقف فان حدث  
عليه الموت كان ذلك لولده وولد ولده وأولاد أولادهم أبدا قال هنا جائز وهو  
على ما اشترطه من ذلك قلت أرايت هذا القيم اذا قلت انه ان زال عقله سنة  
بطل ما كان اليه وبطلت الوصية اليه فما تقول فى الرجل يوصى بالوصية فيها  
تدبير وصايا لقوم وأشياء فى أبواب البر ثم يزول عقله بأمر من هذه الامور التى  
ذكرناها قال يبطل ما أوصى به كله الا التدبير فانه يجب ولا يبطل قلت  
فلم لا كان هذا مثل البرسام ونحوه من الامراض ألا ترى أن رجلا لو أوصى  
بأشياء لقوم فى أبواب البر ثم برسم وذهب عقله ثم مات أن وصيته لا تبطل

وما أوصى به من ذلك فهو نافذ **قال** لان الامراض والاسقام لا تخلو الناس منها فلو كان هذا يبطل بالمرض لبطلت وصايا الناس كلهم فأما ذهب العقل من الجنون والوسواس والمرار اذا دام على انسان سنة بطلت وصيته ووكالته ولو ذهب عقله شهرا أو شهرين أو أقل من سنة كان مثل البرسام ولا تبطل وكالته ولا وصيته وانما قالوا انه اذا دام ذلك عليه سنة أو أكثر بطلت وصيته ووكالته والبرسام ليس مما يدوم هكذا فهو على أمره الذي كان عليه **قلت** أرأيت ان وقف الرجل أرضه ووقف معها عبدا له يعملون فيها ووقفها وقفا صحيحا وجعل آخرها للساكنين واشترط أن تكون نفقة هؤلاء العبيد من غلة هذه الصدقة نفقة بالمعروف في طعامهم وكسوتهم أبدا **قال** هذا جائز **قلت** فما تقول ان مرض أحد منهم مرضا لا يمكنه العمل معه أو أصابته آفة تعطله عن العمل من أين ينفق عليه **قال** ينظر الى ما اشترط فان قال قد وقفت هؤلاء العبيد مع هذه الضيعة يعملون فيها على أن تجرى عليهم نفقاتهم من غلة هذه الصدقة أبدا ما كانوا أحياء ولم يقل لعمليهم فيها فانه يجب أن تجرى عليهم أبدا وان تعطل أحد منهم عن العمل لم تقطع عنه نفقته ما كان حيا وان قال تجرى عليهم نفقاتهم من غلة هذه الصدقة لعمليهم فيها فانه يجب أن تجرى على من يعمل ولا تجرى على من تعطل عن العمل **قلت** فما تقول ان تعطل منهم اثنان أو ثلاثة هل ترى للقيم بأمر هذه الصدقة أن يبيع من تعطل منهم عن العمل ويشترى بأثمانهم عبيدا يعملون في هذه الصدقة **قال** لا بأس بذلك **قلت** فان قتل بعضهم فأخذ القيم قيمة المقتول من قاتله **قال** يشترى بها عبدا مكانه يعمل في هذه الصدقة **قلت** فان جنى أحد منهم جناية **قال** يجب أن ينظر القيم أيما أصلح في أمر هذه الصدقة دفع العبد الجاني أو فداؤه بارش الجناية فان كان الذي هو أصلح أن يفديه فداه من غلة الصدقة وان كان دفعه أصلح فعل ذلك **قلت** فما تقول ان فداه الوصي بأكثر من قيمته من غلة هذه الصدقة **قال** هو منطوق بالفضل وهو ضامن لذلك **قلت** فهل الى أهل الوقف من الدفع

والفداء شئ **قال** ان فداء أهل الوقف كانوا متطوعين وكان الجاني في العمل في الصدقة على ما كان عليه

## باب

الرجل المسلم يقف الأرض على قوم باعياهم أو في أبواب البر ويجعل آخر ذلك للمساكين ثم يرتد عن الاسلام والعباد بالله

**قلت** أرأيت الرجل المسلم اذا وقف أرضا له وقفا صحيحا على المساكين ثم انه ارتد عن الاسلام بعد ذلك فقتل على رده أو مات **قال** يبطل الوقف وتصير الأرض ميراثا بين ورثته من قبل أن عمه قد حبط وهذا انما هو قرب به الى الله تعالى فلا يتم ذلك **قلت** وكذلك ان قال يبيع عنى بغلة هذا الوقف في كل سنة أبدا أو قال يغازي عنى بغلة هذا الوقف في كل سنة أبدا أو قال يصرف ذلك في أكفان الموتى أو قال في حفر القبور **قال** الوقف يبطل في هذا كله وتعود الأرض ميراثا الى ورثته **قلت** وكذلك كل ما كان من هذا مما يتقرب به الى الله تعالى فان الوقف فيه باطل لارتداده وكفره **قال** نعم **قلت** وكذلك لو قال يسقي الماء عنى بغلة هذا الوقف **قال** نعم هذا كله باطل **قلت** فما تقول ان كان جعل أرضه صدقة موقوفة مؤبدة في شئ مما سمينا ووصفنا في هذه الابواب أو من أبواب البر ثم انه ارتد عن الاسلام ثم رجع الى الاسلام **قال** قد بطل ما كان قد تقدم من ذلك فان أعاده بعد رجوعه الى الاسلام كان جائزا وان لم يعد لم يجز **قلت** وكذلك ان جعل أرضه صدقة موقوفة مؤبدة على وجه من هذه الوجوه ثم ارتد عن الاسلام ولحق بدار الحرب ثم رجع الى دار الاسلام مسلما **قال** قد بطل وقفه فان جدد بعد رجوعه الى دار الاسلام جاز وان لم يجد ذلك حتى مات فلا أرض ميراث بين ورثته **قلت** ولم كان ذلك باطلا وهو قد أمضاه وأخرجه من ملكه **قال** ألا ترى أن حجه يبطل ان كان قد حج حجة الاسلام ثم ارتد كان

عليه أن يعيدها وكذلك صلاته وزكاته وصيامه وجميع عمله يبطل فكذلك وقفه يبطل **قلت** أرايت رجلا جعل أرضا له صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ولده وولد ولده وأولاد أولادهم ثم من بعدهم على المساكين ثم ارتد عن الاسلام فقتل أومات على رذته **قال** يبطل وقفه ويرجع ميراثا **قلت** ولم يبطل وقفه وهو على قوم باعينهم **قال** ألا ترى أن آخره للمساكين وذلك قسبة الى الله تعالى فلما يبطل ما تقرب به الى الله تعالى يبطل الباقي ألا ترى أنه لو قال قد جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ولدي وولد ولدي وأولاد أولادهم ما تناسلوا وتوالدوا ولم يجعل ذلك للمساكين بعد انقراضهم أن الوقف باطل وكذلك اذا بطل ما جعله للمساكين بارتداده فكأنه وقف وقفه ولم يجعل آخره للمساكين فاذا لم يكن آخره للمساكين بطل الوقف في قول من لا يميز الوقف اذا لم يجعل آخره للمساكين وكذلك لو قال وقفا على زيد وولده وولد ولده أبدا ما تناسلوا ثم من بعد انقراضهم على المساكين ثم ارتد عن الاسلام ان الوقف يبطل وتكون الارض ميراثا للعلة التي ذكرناها وكذلك لو قال هي وقف على أهل بيتي أبدا أو قال على قرابتي أبدا أو قال على موالتي أبدا أو قال على بني فلان أبدا ثم من بعدهم على المساكين **قال** هنا كله باطل وتكون الارض ميراثا اذا ارتد عن الاسلام **قلت** فان وقف هذه الارض على ما ذكرنا ثم ارتد عن الاسلام ثم رجع الى الاسلام هل تكون هذه الارض وقفا **قال** لا تكون وقفا لان ذلك الامر الذي كان منه قد بطل بارتداده وعادت الارض مطلقة غير موقوفة فلا تعود الى الوقف الا بامر يحدده **قلت** فما تقول ان وقف هذا الرجل هذا الوقف وهو مسلم ثم ارتد عن الاسلام أو ارتد ثم وقف ذلك بعد ارتداده **قال** كل ما كان من ذلك هو قربة الى الله تبارك وتعالى فقد أبطله من قبل أنه لما فعل ذلك وهو مسلم ثم ارتد عن الاسلام فقد كفر بالذي تقرب بذلك اليه وأحبط أجره وان ارتد عن الاسلام ثم وقف هذا الوقف فان أبا حنيفة رحمه الله قال لا يجوز أمره في المال الذي في يديه ان يقتل على رذته أومات على الردة وجميع

ما يفعله في ماله باطل وأما أبو يوسف رحمه الله فإن المحفوظ من قوله أنه إذا  
 اشترى شيئاً أو باع أو أجر أو استأجر أو عامل في ماله بشئ وهو مرتد فإنه روى  
 عنه أن ذلك جائز ولم يرو عنه فيما يتقرب به إلى الله تعالى شئ نعرفه ألا ترى  
 أنه إن أوصى بعقل عبده أو أوصى بحج أو أوصى بغزو أو أوصى للمساكين بشئ  
 أن ذلك باطل لا يجوز لأنه لا يملك من ماله شيئاً بعد موته وكيف تجوز له وصية  
 بحج أو بغزو أو بصدقة وهو كافر بالنبي يتقرب بذلك إليه فإن قال قائل هذا أغيا  
 قلته إذا فعل ذلك وهو مرتد أن ذلك لا يجوز فلم لا يجوز ما فعل من ذلك وهو  
 مسلم ثم ارتد عن الإسلام **قَالَ** أما ما كان من ذلك مستهلكاً مثل عبد أعتقه  
 أو مال وهبه أو دار تصدق بها على رجل ملكه إياها ثم ارتد بعد ذلك عن الإسلام  
 فإن هذا جائز ما نحن لا نرد وما كان من أمور قائمة بفهي مردودة ألا ترى أنه لو دفع  
 إلى رجل مالا فقال له إن هذا المال وجب على زكاة المال فيفترقه في المساكين  
 فلم يفرقه الرجل حتى ارتد الدافع لذلك عن الإسلام أن ذلك مردود  
 وكذلك لو دفع الرجل ألف درهم بحج بها عنه أو يغزو بها  
 عنه فلم يحج الرجل ولم يغز حتى ارتد الدافع  
 عن الإسلام إن ذلك مردود لا يجوز  
 للرجل أن يفعله  
 فوالله أعلم

(يقول طه بن محمود قطريه رئيس التصحيح بمطبعة بولاق الاميريه)

### (بسم الله الرحمن الرحيم)

جدا لمن جعل العقل أحسن موهوب والعلم أعظم مطلوب وشكرا لمن  
شرح للفقه في الدين صدور أوليائه الهادين المهتدين وجعلهم أسنى الناس منسبا  
وأقومهم مذهباً وأصدقهم قبلاً وأهداهم ميلاً كيف لا وقد وقفوا  
على كتاب الله أنظارهم وقصروا على سنة نبيه أفكارهم فانفسحت بانظارهم  
المضائق وافتتحت بأفكارهم المغالق حتى أصبح منهم الفقيه الواحد  
أشد على الشيطان من ألف عابد سبحانه من إله بديع الحكمة واسع الفضل  
والرحمة لم يأخذ عبده على غره بل ميزه المنفعة من المضرة أليس قد  
هداه السبيل ونصب له الدليل ونبذ له رسولا أوضع له المحجة ثلثا  
يكون للناس على الله حجه فحمده بجميع محامده على طارف احسانه وتالاه  
ونشكره على أن أبزل ما أسدى وألمح ما أسدى ونشهد أن لا إله الا الله  
وحده لا شريك له شهادة عبده واقف عند ذله وعبوديته خاضع لغز سيده  
التوحيد برويته ونشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الرحمة العامة  
والنعمه التامه المبعوث بتأييد الحق وتوكيده وتمزيق الباطل وتبديده  
صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الباذلين نفيسهم بل نفوسهم في مرضاته وحبه  
(أما بعد) فإن من فضل الله علينا ومزيد احسانه الينا تسهيل السبيل  
الى طبع هذا الكتاب الجليل الثقي بفضل الواضح عن وصف الواصف  
واطالة المادح كتاب أحكام الاوقاف للامام الفقيه أبي بكر أحمد بن عمرو  
الشمير بالخصاف المتوفى سنة ٢٦١ رجه الله

كتاب جمع من الفتاوى في المسائل المتعلقة بالوقف مالم يجمعه كتاب ولم يدع شيئا  
يخطر بالبال من مباحث الوصية والصنقات الا وجهه فيه بفصل الخطاب  
سالكاً في تأليفه مسلك الاوائل من تسهيل العبارة وتطويلها والعدول عن  
اجمالها الى تفصيلها الى غير ذلك مما يشف عما لهذا الرجل من الاحاطة بعلم

الدين والقدم الراسخة في سائر العلوم ويقضى بأنه من العلماء الصدور المجتهدين  
الذين كانوا غرة في جبين القرن الثالث

كان هذا الكتاب قبل اليوم درة مكنونه في صدقتها ماشاء الله اكتملتها لاتصل  
اليه يد ولا ينتفع به أحد مع أن الحاجة اليه شديدة وأحوج الناس اليه الواقفون  
والقوام بأمر الوقف والمفتون والقضاة ولاة الامور ولكن ما يدرهم به  
وقد زواه الخمول عن الافكار وطوته صروف الدهر عن الانتظار ولو علم الناس  
بما حواه من الفوائد لتسابقوا اليه بل تسابقوا عليه فستعلم عين ضفته  
ما تضمنته من اليسار الذي يصغر في جنبه قدر الدرهم والدينار

ولما كانت الاوقاف العمومية المصرية موكولة الى نظر مولانا خديو مصر الاكرم  
وأمر البلاد الاعظم من لا ينثيه عن ترقية بلاده ثاني أفندينا المعظم  
عبداس حلمي باشا الثاني رحمه الله طالع سعده وأقر عينه بالجلال الكرام  
وولى عهده وكان أيد الله دولته شديد الرغبة واخر المحبة في تقويم أود  
الاوقاف واصلاح شؤونها وكان نشر هذا الكتاب بطبعه معوانا على ذلك ليتخذ  
دستورا يجري بالوقف على مقتضاه قام بتحقيق رغبة سموه حفظه الله فأنبه  
الهمام الفاضل سعادة مدير الاوقاف العمومية عبد الحليم عاصم باشا وفقه الله لما  
يجبه ويرضاه فأمر بطبعه تمهيدا لتناوله وتعميما لنفعه ووكل الى تصحيحه  
فبذل في أقصى المجهود وقت فيه والله الحمد المقام المحمود وقد اجتمع  
في عدة نسخ من هذا الكتاب بعضها أصح من بعض وأحسنها نسخة عثرت  
عليها من كتب الامام العلامة الشيخ محمد العلي المهدى مفتي الديار المصرية  
وشيخ الجامع الأزهر سابقا رحمه الله تصفحتها فإذا هي نسخة غاية في الصحة  
مقروءة محررة فكانت هي عمدي في التصحيح وكان لغيرها مما يبدى من  
النسخ محاسن وبالجملة فقد جاء هذا المطبوع والفضل لله وحده غاية في الصحة  
ونهاية في الاتقان والجودة اللهم الا ما ليس دفعه في الامكان مما ليس يخلو  
عنه انسان من طغيان القلم والصهو والتسليان

وما أبرئ نفسي إني بشر أمهو وأخطئ ما لم يحسن القدر

وعلى كل حال فالجد لله الذي بنعمته تم الصالحات

هذا ولما آذن طبعه بالتمام انطلق لسان الحال بقرظه فقال

و تروح في عز وفضل ضافي	بالعلم تغدو سيد الاشراف
تقنع لنفسك دونه بمضاف	فاذا انتسبت قل أنا ابن العلم لا
من أن يكون أبوه عبد متاف	فالعلم والاداب أجل بالفتى
عمل لدا الجهل أعظم شافي	فاعلم لتعلم إن علما زانه
من ركض خيلك فيه والايحاف	ان لم يفدك العمل تقوى فاسترح
ومضوا ومشر بهم هني صافي	ذهب الأثني عملوا بكل فضيلة
ولبي حنيفة بيننا فأواني	من لي بمثل الشافعي ومالك
يحميل ذكر خالد طواف	لما ابتغوا وجه المهين خصم
عمت عموم الشمس في الأكاف	درجوا وما درجت علومهم التي
كرم الطبايع وأحسن الأوصاف	سقى لأجداث لهم قد ضمنت
أخذ الامام الاوحد الخصاف	فعليمو عول وخذ بعلمهم
وكفي وجلي الحكم في الأوقاف	قد جاء في هذا الكتاب بما شفي
عن نشر أسفار وطني فيافي	وحوى من الأحكام ما فيه الغنى
احسانه والله خير مكا في	فأنا به الموفى على احسانه
والصحب أهل العدل والانصاف	ثم الصلاة على النبي وآله
بالطبع حسن مصنف الخصاف	ما قال طه حين أرخه زكا
١٤٤ ١٤٨ ٢٦٠ ٨٠٢	سنة ١٣٢٢ ٢٨

هذا وكان طبعه بمطبعة ديوان الأوقاف ذات الادوات الجيلة ملحوظا بنظر  
 الثاب الذكي التشيظ حضرة أجد أفندي سلامة مأمور اذارة  
 المطبعة المذكور في حقه الله وتم طبعه في أواسط  
 جنادي الأولى من سنة ١٣٢٢ من هجرة  
 من هؤلاء بنياء حتمام عليه وعلي وآله  
 وصحبه أفضل الصلاة  
 وأتم السلام












 Библиотека Александрина



0698078